دراسات في الكتب والمكتبات

الدكتور عبد السّتار الحلوجي

أستاذ علم المكتبات

بكلية الآداب - جامعة القاهرة

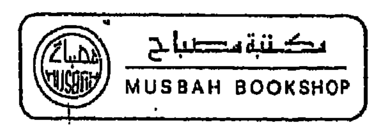
وكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز



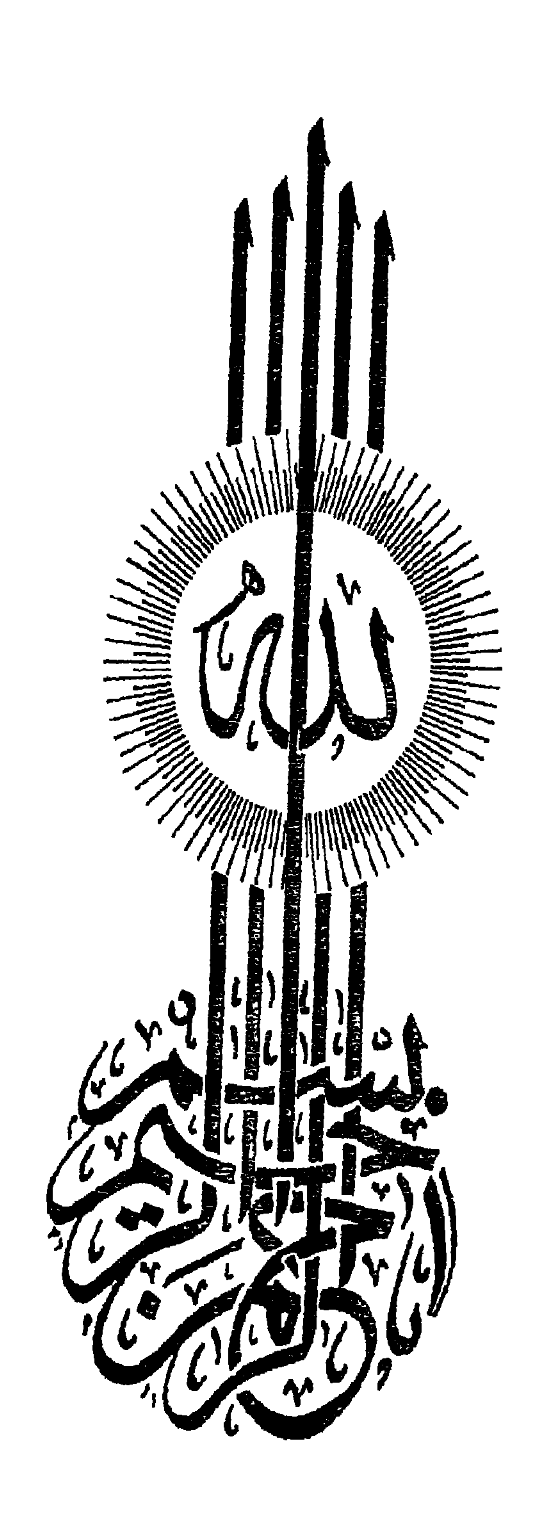
دِرَاسَاتٌ
فِي الكُتُبِ وَالمَكتَبَاتِ

الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتابُ، أو خزنه في أي نظام لخزن المعلومَات واسترجَاعهَا، أو نقله على أي هيئة أو بأية وسيلة، سَواء كانت إليكترونية أو شرائط ممغنطة، أو ميكانيكية، أو استنساخاً أو تسجيلاً، أو غيرها، إلا بإذن كتابي من صَاحب حق النشر.
الطبعة الأولى



شارع عبد الله السليمان مقابل كلية الهندسة
هاتف: ٦٨٩١١٦٠
ص.ب: ٦٠٩٦ جدة ٢١٤٤٢ المملكة العربية السعودية
TEL: 6891160 P.O.BOX: 6096 JEDDAH: 21442 SAUDI ARABIA


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إليك..

عندما بدأت رحلتك مع المرض أهديت إليك كتابي «لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات» حُبًّا وإجلالا، وهأنذا أهدي إليك اليوم هذا الكتاب بعد رحيلك من عالم الفناء إلى عالم البقاء وفاءً وبرًّا.

ولقد وجهت إليك الخطاب يومها بضمير الغائب، ولكنني أوجهه إليك اليوم بضمير المخاطَب لأن الجسر الذي عبرته بين عالم الحياة وعالم الموت قد جعل حضورك في نفسي أقوى وأدْوَم.

ومع كل شروق شمس، ومع كل سجدة في صلاة، بل مع كل نفَس يتردد بين جوانحي، سترتفع إلى عرش الله دعواتي لك بالرحمة والمغفرة والرضوان. دعوات لن تنقطع إلا بانقطاع الحياة.

وهناك.. عند ملتقى البحر والبحيرة. هناك.. حيث تتعانق أمواج البحر المتوسط القادمة من بعيد، مع أمواج بحيرة المنزلة القادمة من شواطئ الدقهلية ودمياط حيث مراتع طفولتك وصباك. هناك.. يرقد الرفات الطاهر، يلفُّه جلال الموت، وتحتضنه الأرض الطيبة التي أحبها حب العاشقين، وترفرف حوله أرواح المحبين وأشواقهم.

أي أبي..

لقد كان مصابي فيك فادحا، ولقد كان أكبر عزاء لي يوم رحلت عن هذه الحياة أن أرى مصيبتي ومصابي في عيون المئات بل الألوف من المشيعين والمعزِّين الذين عرفوك فأحبوك، وفجعوا برحيلك كما فجعت.

ماذا أقول؟ لا أقول إلا ما يرضي الله. ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾.

أما أنت يا أبي، يا حبي الكبير، ففي القلب حيث كنت وأكثر مما كنت.

وسأظل أعيش مع ذكرياتي معك منذ بداية الوعي إلى آخر لقاء، وهي ذكريات عزيزة وغالية، تموج بالحركة والحياة، وتتتابع حلقاتها مع قطار العمر حتى تركتني في محطة الوصول لأستكمل نصيبي من الأجل. ولألحق بك في يوم لعله يكون قريبا.

وسأظل أبكيك حتى نلتقي هناك: في الدار الآخرة، حيث تتنزل رحمات الله. ويلتقي المحبون في دار الكرامة والنعيم.

الأربعاء ٢٨ شوال ١٤٠٧هـ
٢٤ يونية ١٩٨٧م

ابنك الحزين إلى يوم يلقاك
عبد الستار

مقدمة

ليست الصفحات التالية تجميعا لكتابات المؤلف التي لم تنشر في كتب مستقلة، وان كان التجميع في حدّ ذاته مطلوبا وخاصة إذا كان لمجموعة بحوث ومقالات نشرت في دوريات وأعمال مؤتمرات مختلفة تتعدد عناوينها وتتفاوت البلاد التي تصدر فيها، وتمتد على مساحة زمنية تتجاوز خمسة عشر عاما مما يجعل الحصول عليها والاستفادة منها أمرا بالغ الصعوبة. فحين رجع المؤلف إلى ما كتبه في محاولة لجمعه بين دفّتي كتاب، انطلاقا من التزامه الأدبي أمام أبناء مهنته وأصحاب الحق الأول فيما يكتب، وتيسيراً على الباحثين والدارسين في مجال المكتبات، تجمعت لديه كتابات كثيرة سبق نشرها. ولما كانت إعادة النشر ليست الهدف الأول والأسمى لهذا الكتاب، فقد رأى ألا يضع بين دفتيه شيئا مكررا أو معادا، أو حتى فيه شبهة تكرار أو إعادة، كما رأى ألا يضمنه أي دراسة تقادمت معلوماتها، وأي مقال أو عمل ببليوجرافي لا يتصل اتصالا وثيقا بعالم الكتب والمكتبات. ولقد نتج عن ذلك أن استبعد المؤلف الفئات التالية:

أ - دراسات تقادمت معلوماتها مثل: «الوضع الراهن لدراسة المكتبات في المملكة العربية السعودية» وهي دراسة قدمت إلى المؤتمر الإقليمي لمعاهد المكتبات والتوثيق في العالم العربي، الذي انعقد في بغداد في الفترة من ١١ إلى ١٩٧٦/١٢/١٥م ونشرت في مجلة «مكتبة الإدارة» التي تصدر عن معهد الإدارة العامة بالرياض، المجلد السابع، العدد الثاني (صفر ١٤٠٠هـ).

ب - دراسات نشرت في الدوريات أولاً ثم فصّلت في كتب صدرت للمؤلف بعد ذلك مثل:

١ - نظرة على تاريخ الكتب والمكتبات عند العرب. مجلة الكتاب العربي[1]، عدد ٥١ (اكتوبر ١٩٧٠م)، فقد جبّها الفصل الخاص بالمكتبات

(١) مجلة شهرية كانت تصدرها المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، والتي تحولت الى: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

العربية في كتاب «لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات» الذي طبع أكثر من مرة بعد هذا التاريخ.

٢ - الكتاب العربي المخطوط في نشأته وتطوره إلى آخر القرن الرابع الهجري. **مجلة معهد المخطوطات العربية** بجامعة الدول العربية، عدد نوفمبر ١٩٦٧م. وهو تلخيص لرسالة الدكتوراه التي أعدها المؤلف، والتي أخضعها للتعديل والتنقيح والحذف والإضافة، وصدرت طبعتها الأولى سنة ١٩٧٨م ثم صدرت الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة سنة ١٩٨٦م.

٣ - المخطوطات العربية بين التأليف والإملاء. **مجلة كلية اللغة العربية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م). وهو بحث انصهرت مادته العلمية في كتاب «المخطوط العربي» الذي صدرت طبعته الأولى بعد ذلك بأربع سنوات.

جـ - مقالات تعتمد في مادتها على كتب للمؤلف سبق نشرها مثل:

١ - تراثنا المخطوط؛ دراسة في ظروف النشأة والتطور. مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة الأولى (ذو الحجة ١٣٩٥هـ/ديسمبر ١٩٧٥م).

٢ - اللمسات الفنية في المخطوطات العربية. مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة الثانية (رجب ١٣٩٦هـ/يوليو ١٩٧٦م).

٣ - الخدمة المكتبية الريفية. مجلة آراء، السنة التاسعة، العدد الأول (مارس ١٩٧٩م).

فالمقالان الأولان يستمدان مادتها من كتاب «المخطوط العربي»، والمقال الثالث عرض لكتاب للمؤلف صدر في نفس التاريخ.

د - الأعمال الببليوجرافية: مثل ببليوجرافية أحمد شوقي التي نشرت في مجلة «المجلة» التي كانت تصدر عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، عدد ١٤٤ (ديسمبر ١٩٦٨م) تحت عنوان: أمير الشعراء أحمد شوقي؛ نشرة ببليوجرافية.

هـ - المقالات وعروض الكتب غير المتخصصة في مجال المكتبات مثل:

١ - ضرورة حياة. وهو مقال نشر في مجلة «منبر الإسلام» بالقاهرة، عدد ٥٤ (٢٩ ربيع الآخر ١٣٩١هـ/ يونيو ١٩٧١م).

٢ - قرأت لك: من أحاديث السمر لعبد الله بن خميس. وهو عرض للكتاب

المشار إليه، نشر في مجلة «الدارة» العدد الأول، السنة الخامسة (ربيع ثان ١٣٩٩ هـ/مارس ١٩٧٩م).

٣ - مقال عن كتاب «التدريس المصغر» وهل هو تأليف أم ترجمة. نشر في مجلة «عالم الكتاب»، العدد العاشر (ابريل - يونيه ١٩٨٦م) تحت باب: تساؤلات ومحاكمات.

و - المقدمات التي كتبها المؤلف لكتب من تأليف غيره مثل:

١ - دليل المطبوعات المصرية، ١٩٤٠-١٩٥٦م، إعداد احمد منصور وآخرين. القاهرة، الجامعة الأمريكية، ١٩٧٥م.

٢ - اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام. تأليف احمد حسين شرف الدين. القاهرة، ١٩٧٥م.

٣ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، ط٢. الرياض، دار المريخ، ١٩٨٢م.

وإذن فإعادة النشر في ذاتها ليست الهدف من هذا الكتاب، وإنما الهدف الأساسي أن يكون كتابا يُضمّ إلى كتب المؤلف ويكملها دون أن يكرر شيئا منها. بل إنه ليستبعد أشياء غير مكررة كالبحوث والمقالات التي تقادمت، والببليوجرافيات والمقالات العامة ومقدمات الكتب والتعريف بالكتب في مجالات أخرى غير مجال المكتبات، يستبعد هذه المواد كلها لأنها لا تعني أهل الاختصاص بالدرجة الأولى ومن أراد أن يطلع عليها فليرجع إليها في مظانها.

ويمكن أن تندرج مادة هذا الكتاب تحت الموضوعات الرئيسية التالية:

تاريخ الكتب والمكتبات - الببليوجرافيا والتكشيف - المخطوطات - التصنيف - الخدمات المكتبية - نقد الكتب.

ولسوف يلمس القارئ أن بعض الدراسات المنشورة هنا قد أضيفت إليها حواشي وتعليقات لتحديث معلوماتها أو استكمال نقص فيها. كما سيلمس أن الكتاب يضم بحوثا علمية فيها ما يتطلبه البحث العلمي من العمق والأصالة، بالإضافة إلى مقالات تثقيفية تعرّف بمجال أو موضوع من موضوعات علم المكتبات. والفيصل في ذلك هو المجلة التي ينشر فيها العمل، ففي المجلات العلمية المتخصصة كمجلات الكليات - مثلاً - تختلف لغة المؤلف عن لغته عندما ينشر

في مجلة ثقافية عامة كمجلة « الفيصل » لأنه لا يكتب لنفسه وإنما يكتب لقارئ ذي ثقافة معينة ينبغي أن توضع في الحساب عندما يخاطبه.

فإلى القارئ العادي والقارئ المتخصص معاً أقدم هذه الصفحات راجيا أن يجد فيها كل منهما ما يستحق القراءة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

جدة في شوال ١٤٠٧هـ.
يونية ١٩٨٧م

عبد الستار عبد الحق الحلوجي



أولاً: الدراسات

المكتبات العربية
بين أمجاد الماضي وتحديات المستقبل(*)

مقدمة:

منذ وضع الإنسان قدمه على ظهر الأرض إلى أن وضعها على سطح القمر والعقل البشري لا يكف عن التفكير والإبداع ولا يعترف بحدود لآماله وطموحه. وعلى طول الطريق الذي قطعته البشرية منذ أقدم عصورها إلى الوقت الحاضر كان هناك العديد من الكشوف والاختراعات التي انتقلت بالإنسان من حياته البدائية البسيطة إلى حياته الحضرية الحديثة في أعقد صورها. ومن بين تلك الاختراعات الهائلة يقف اختراع الكتابة متفردا باعتباره أهمها وأعظمها على الإطلاق. فيوم بدأ الإنسان يسجل أفكاره ومعتقداته حفرا في الصخور ونقشا على الجدران كان بذلك يضع اللبنة الأولى في صرح حضارته. ويوما بعد يوم كان البناء يرتفع وكانت كل أمة تبدأ من حيث انتهت سابقتها فتكمل البناء وترتفع به إلى أقصى ما تؤهلها له قدراتها وإمكاناتها.

ولسنا نبالغ إذا قلنا إن الكتابة كانت حجر الاساس في بناء حضارة الإنسان التي شادها خلال رحلة الوجود. فكل الجهود والإنجازات الحضارية التي سبقت اختراع الكتابة كان محكوما عليها بالفناء لأنها كانت عاجزة عن أن تبقى عبر الزمان من عصر إلى عصر، وأن تنتقل عبر المكان من وطن إلى وطن. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن كل المحاولات كانت تبدأ من الصفر وتنتهي وهي ما زالت تحفر الأساس تحت سطح الأرض. ويوم اخترعت الكتابة، يوميا فقط أتيح للفكر الإنساني أن يتغلب على حدود الزمان وأبعاد المكان، واستطاع الإنسان أن يستفيد من جهود سابقيه على طريق الحضارة وأن يتلقف منهم الخيط ويمضي به قدما إلى الأمام.

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد الأول، ربيع الأول ١٣٩٥هـ (مارس ١٩٧٥م)، ص ٨٨ - ٩٩.

وعلى مدى قرون من الزمان عديدة لم يكن أمام الإنسانية من وسائل الثقافة والتسلية غير الكتب. وحينما ظهرت الإذاعة والسينما والتليفزيون كأوعية للثقافة والترفيه وكمنافس للكلمة المقروءة لم تفقد الكلمة المكتوبة سحرها وجلالها لأن هذه الأجهزة نفسها تستقي مادتها التي تقدمها لجمهور المشاهدين والسامعين من النصوص المكتوبة.

• المكتبة ظاهرة حضارية:

وعلى مدى التاريخ كله لم توجد المكتبات في أمة من الأمم إلا كنتيجة لوجود أناس يعرفون الكتابة ومواد يكتب عليها وتراث فكري يحرص الناس على اقتنائه وتداوله. ففي بلاد اليونان - مثلا - لم تعرف المكتبات إلا ابتداء من القرن الخامس قبل الميلاد كأثر من آثار النهضة الفكرية التي قامت على أكتاف بندار وأخيل وسوفوكليس ويوريبيدس وهيرودوت وغيرهم ممن أعطوا للفكر اليوناني قيمته الإنسانية الخالدة، وكنتيجة لوجود المدارس الفلسفية التي ارتبطت بالثلاثة الكبار: سقراط وأفلاطون وأرسطو، ولتدفق أوراق البردي المصري على بلاد اليونان حينما كانت مصر خاضعة لحكم الإسكندر.

وفي بلاد الرومان لم توجد الكتب والمكتبات إلا عندما بدأت الثقافة اليونانية وكتبها تقتحم على الرومان أبوابهم وعندما بدأت لفائف البردي تأخذ طريقها إليهم في القرن الثاني قبل الميلاد.

ولم تكن الأمة العربية بدعا من الأمم، فلم توجد لديها كتب ومكتبات في العصر الجاهلي لأن الكتابة لم تكن منتشرة بين الناس، ولم تكن أدواتها ميسورة لهم، ولم يكن للعرب في ذلك العصر تراث غير الشعر، والشعر بطبيعته لا يستعصي على الذاكرة.

وفي عصر النبي ﷺ والراشدين من بعده لم يكن لدى العرب نصوص مكتوبة غير كتاب الله، فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[1]. وروي عن أبي هريرة أنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: «ما هذا الذي تكتبون؟» قلنا: أحاديث سمعناها منك. قال: «أكتابا غير كتاب

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي. جـ ١٨. ص ١٢٩ (ط. المطبعة المصرية. ١٩٣٠م).

الله تريدون؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله». قال أبو هريرة: فقلت أنتحدث عنك يا رسول‌الله؟ قال: «نعم، تحدثوا ولا حرج، فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وحتى بالنسبة للقرآن الكريم، فقد كان الأساس فيه الحفظ لا الكتابة بدليل قولهم: «لا تأخذوا القرآن من مصحفي، ولا العلم من صحفي». ولعل هذا هو ما يفسر لنا أن ضبط الكلمات العربية بالحركات قد سبق إعجام المتشابه من الحروف للتمييز بينها في الكتابة، فقد كان القرآن محفوظا في الصدور ولم يكن يخشى على المسلمين أن يصحّفوا فيه وإنما كان يخشى عليهم أن يلحن الأعاجم منهم خاصة في قراءة ما يحفظون.

ولقد استمر تحرج المسلمين من كتابة شيء سوى القرآن طوال القرن الأول الهجري. وعندما دوّن الحديث في خلافة عمر بن عبدالعزيز سنة ١٠٠ هـ فتح الباب على مصراعيه أمام حركة تدوين العلوم عند العرب.

وإذن فلم يكن لدى العرب في القرن الأول الهجري تراث مكتوب يمكن أن يكون نواة للمكتبات. ومع ذلك ففضل هذا القرن على المكتبات الإسلامية لا ينكر. ففي الربع الأول منه فتحت مصر ودخل البردي آفاق الحياة العربية كمادة صالحة لتلقي الكتابة أفضل بكثير من المواد التي كانت مستعملة من قبل كالعُسب والكرانيف والعظام واللخاف وغيرها من المواد التي يتعذر كتابة نصوص طويلة عليها، ويتعذر تكوين كتب منها، وفيه كثر عدد الذين يعرفون الكتابة كثرة هائلة بالقياس إلى القرن السابق على ظهور الإسلام. فقد بلغ من حرص الرسول ﷺ على تعليم أتباعه أن جعل فداء أسرى المشركين في غزوة بدر أن يعلم الواحد منهم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة. ويكفي للدلالة على انتشار الكتابة وكثرة الكتاب في ظل الإسلام أن نذكر أن كتّاب النبي ﷺ قد بلغوا أكثر من أربعين كاتبا في بعض الروايات.

وإذن فقد كان القرن الأول الهجري فترة الحضانة بالنسبة لتاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية. فيه توافرت المواد التي تصلح لأن تكتب فيها الكتب، وفيه كثرت أعداد الكتاب وتضاعفت، وفيه وجد التراث الخالد الذي يحرص المسلمون على جمعه وتناقله والحفاظ عليه متمثلا في أصلي الشريعة الاسلامية الغراء: كتاب الله وسنة رسوله.

---

(١) تقييد العلم، ص ٣٣ (ط. دمشق بتحقيق يوسف العش).

وباكتمال العناصر الثلاثة لوجود المكتبات خلال القرن الأول الهجري، وبزوال الحرج من التوسع في استعمال الكتابة مع بداية القرن الثاني، يمكن لنا أن نتلمس النشأة الأولى للمكتبات الإسلامية خلال هذا القرن الذي قدر له أن يشهد ثلاث ظواهر حضارية كان لها تأثيرها البالغ على عالم الكتب والمكتبات.

أولى هذه الظواهر هي حركة التأليف العربية التي امتدت جذورها إلى النصف الثاني من القرن الأول وإن لم تتضح معالمها إلا خلال هذا القرن الثاني الذي شهد رجالا كأبي عمرو بن العلاء الذي ذكر الجاحظ أن كتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف[1]، والإمام الشافعي الذي ذكر له ابن النديم في فهرسته أكثر من مائة كتاب، وجابر بن حيان الذي أحصى له صاحب «الفهرست» حوالي ثلاثمائة من الكتب والرسائل التي رآها بنفسه أو ذكرها له الثقات الذين شاهدوها.

ولقد نشطت حركة التأليف في هذا القرن في ظل مجالس الإملاء التي كانت بمثابة محاضرات عامة يلقيها العلماء في مختلف فروع المعرفة، وكان من نتيجتها كتب كثيرة تحمل اسم «الأمالي» أفرد لها حاجي خليفة فصلا خاصا بها في «كشف الظنون» وأقدمها أمالي الإمام أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري (- ١٨٣ هـ) في الفقه، يقال إنها بلغت أكثر من ثلاثمائة مجلد[2]. وفي «تاريخ بغداد» تطالعنا الصورة الكاملة لمجالس الإملاء هذه وما وصلت إليه من ضخامة في تلك الحقبة من التاريخ. ويكفي أن نذكر للدلالة على ما نقول أنه في عصر المأمون أملى الفراء كتاب المعاني واجتمع له خلق كثير لم يمكن حصرهم، وأحصى من حضر من القضاة فبلغوا ثمانين قاضيا[3]، وأن مجلس سليمان بن حرب الواشجي (- ٢٢٤ هـ) كان يحضره أربعون ألف رجل[4]، بينما بلغ مجلس عاصم الواسطي (- ٢٢١ هـ) أكثر من مائة ألف شخص كما يروي لنا الخطيب[5].

---

(١) البيان والتبيين. جـ ١، ص ٣٢١ (ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٨م بتحقيق عبد السلام هارون).

(٢) كشف الظنون، جـ ١. ص ١٦٦٤ (ط. وكالة المعارف باستانبول، ١٩٤١م).

(٣) تاريخ بغداد، جـ ١٤. ص ١٥٠ (ط. الخانجي. ١٩٣١م).

(٤) تاريخ بغداد. جـ ٩، ص ٣٣.

(٥) تاريخ بغداد. جـ ١٢. ص ٢٤٨.

ولو لم تبلغ مجالس الإملاء هذا القدر من الضخامة ما ظهرت طبقة المستملين الذين كانوا يقومون بما تقوم به مكبرات الصوت في العصر الحديث، فقد كانوا يرددون كلام الشيخ وراءه حتى تسمعه جموع الحاضرين، فصاحب «تاريخ بغداد» يروي لنا أن سليمان الواشجي سئل في أحد مجالسه عن حديث حوشب بن عقيل فقال: «حدثنا حوشب بن عقيل» أكثر من عشر مرات والناس يقولون لا نسمع، «فقال مستمل ومستمليان وثلاثة، كل ذلك يقولون لا نسمع، حتى قالوا: ليس الرأي إلا أن يحضر هارون المستملي»[1] لما عرف به من جهارة الصوت.

وكانت الظاهرة الثانية التي شهدها هذا القرن هي دخول صناعة الورق بغداد في زمن الرشيد، فحتى ذلك الوقت كان البردي والرق يتعاونان معا في حمل أمانة الكلمة المكتوبة، وكان الرق أبقى دواما ولكنه أغلى ثمنا وأندر وجودا، ومن أجل هذا كان لا يكتب فيه إلا كل أمر يراد له طول البقاء أما الورق فقد عرفه العرب أول الأمر مجلوبا من الصين ثم مصنوعا في سمرقند، ولكنه لم يصبح في متناول كافة الناس إلا بعد أن صنع في عاصمة الخلافة العباسية. ولم تلبث كواغيد سمرقند أن «عطلت قراطيس مصر والجلود التي كان الأوائل يكتبون فيها لأنها أحسن وأنعم وأرفق وأوفق» على حد تعبير الثعالبي[2].

أما الظاهرة الثالثة التي شهدها هذا القرن فكانت مرتبطة بصناعة الورق ونتيجة طبيعية لانتشاره بين مختلف فئات المجتمع، ونعني بها صناعة الوراقة. وهي - كما يعرفها ابن خلدون - عملية «الانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين»[3]. وقد كان لها سوق كبيرة في بغداد يحدثنا اليعقوبي في النصف الثاني من القرن الثالث أنها كانت تضم أكثر من مائة حانوت[4]. ولم تكن حوانيت الوراقة هذه مجرد دور للنسخ وبيع الكتب، وإنما كانت مجالس للعلماء والشعراء[5] وملتقى للطبقات المثقفة.

---

(١) تاريخ بغداد، جـ ٩، ص ٣٣.

(٢) لطائف المعارف، ص ٢١٨ (ط. دار احياء الكتب العربية، ١٩٦٠م بتحقيق إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي).

(٣) المقدمة، ص ٩٦٢ (ط. لجنة البيان العربي، ١٩٥٧م - ١٩٦٢م بتحقيق علي عبدالواحد وافي).

(٤) البلدان، ص ١٣ (ط. ٣، المطبعة الحيدرية بالنجف، ١٩٥٧م).

(٥) مناقب بغداد، ص ٢٦ (ط. مطبعة دار السلام ببغداد، ١٣٤٢ هـ. بتحقيق محمد بهجة الأثري).

• المكتبات الإسلامية في العصور الوسطى:

في ظل هذه العوامل الثلاثة كان طبيعياً أن تكثر المصنفات وأن توجد المكتبات منذ القرن الثاني للهجرة. والشيء اللافت للنظر حقا أن الأمة العربية قد عرفت في تلك الفترة المبكرة من تاريخها كل أنواع المكتبات التي يتباهى بها العصر الحديث. فكانت هناك المكتبات الخاصة التي ينشئها الأفراد لأنفسهم كخزانة يحيى بن خالد البرمكي التي يذكر الجاحظ أنها كانت تضم ثلاث نسخ من كل كتاب[١]، وخزانة الواقدي التي يذكر ابن النديم أنها بلغت ستمائة قمطر كل منها حمل رجلين[٢]. ولا نكاد نصل الى القرن الرابع الهجري حتى نرى المكتبات الخاصة وقد انتشرت في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية، ومن أشهر تلك المكتبات خزانة ابن العميد التي كان مسكويه المؤرخ خازنا لها وذكر لنا أنها كانت تحمل على مائة وقر وزيادة[٣]، وخزانة عضد الدولة البويهي الذي «لم يبق كتاب صنف إلى وقته في أنواع العلوم كلها إلا وحصله فيها»[٤]، وخزانة الصاحب بن عباد إلتي «اشتملت على مائتين وستة آلاف مجلد»[٥] والتي قال عنها آرثر بوب Arthur Pope انها كانت تضم من الكتب ما يعادل ما كان موجودا في مكتبات أوربا مجتمعة[٦].

وفي الوقت الذي انتشرت فيه المكتبات الخاصة بكثرة في منطقة العراق وما وراء النهر بوصفها مركز الثقل الحضاري أيام بني العباس، طغت في الأندلس موجة اقتناء الكتب والعناية بتجليدها وزخرفتها، وكانت قرطبة «أكثر بلاد الأندلس كتبا وأشد الناس اعتناء بخزائن الكتب» كما يقول المقري[٧]. ويكفي أن نذكر رجلا كالقاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن فطيس (- ٤٠٢ هـ) الذي كان عنده ستة وراقين يشتغلون بنسخ الكتب، وكان متى علم بكتاب حسن عند

---

(١) الحيوان، جـ ١، ص ٦٠ (ط. مصطفى الحلبي، ١٩٣٨م بتحقيق عبدالسلام هارون).

(٢) الفهرست. ص ١٤٤ (ط. المكتبة التجارية، ١٣٤٨هـ).

(٣) تجارب الأمم، جـ ٢، ص ٢٢٤ (ط. مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٩١٤م/١٩١٥م بتحقيق هـ.ف. أمدروز).

(٤) أحسن التقاسيم. ص ٤٤٩ (ط. ليدن، ١٩٠٦م بتحقيق ت.م.ج. دي جوج).

(٥) معجم الأدباء، جـ ١٣ ص ٩٧ (ط. ٢، دار المأمون، ١٩٢٢/١٩٣٨م بتحقيق مرجليوث).

(6) Masterpieces of Persian Art. p. 151 (N.Y., The Dryden Press, n.d.).

(٧) نفح الطيب. جـ ١، ص ٣٠٢ (ط. ليدن. ١٨٥٥/١٨٦١م بتحقيق دوزي وآخرين).

أحد من الناس طلبه للابتياع منه وبالغ في ثمنه فإن قدر عليه ابتاعه وإلا انتسخه ورده عليه، وبلغ من كثرة كتبه أن بيعها استغرق عاما كاملا كما يذكر ابن بشكوال[١].

وفي مصر والشام كانت المكتبات الخاصة أقل انتشارا، وكانت مقصورة على الطبقة الحاكمة وكبار العلماء كخزانة يعقوب بن كلّس (- ٣٨٠ هـ) بالقاهرة، وخزانتي سيف الدولة (- ٣٥٦ هـ) والفارابي (- ٣٣٩ هـ) في حلب.

ولكن أعظم المكتبات الخاصة في تاريخ الإسلام هي تلك التي ارتبطت بقصور الخلافة في كل من بغداد والقاهرة وقرطبة. ففي بغداد أنشأ الرشيد خزانة الحكمة في أواخر القرن الثاني، ودأب المأمون على جلب الكتب إليها من كل حدب وصوب، فبعث إلى بلاد الروم والى قبرص من يأتيه بتراث الأمتين العظيمتين في التاريخ القديم: اليونان والرومان.

ولم تكن خزانة الحكمة هذه مجرد مخزن للكتب كما قد يوحي بذلك اسمها، وإنما كانت مركزا للثقافة بأوسع معانيها فقد كانت منتدى للعلماء وقاعة بحث للدارسين، وكانت إلى جانب ذلك مركزا لترجمة الكتب ونسخها. وبتعبير العصر الحديث نستطيع أن نقول إنها كانت مركزا للترجمة والنشر. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنها كانت مسرحا لأكبر حركة ترجمة شهدها التاريخ العربي، ومن ثم ارتبطت بها أسماء كثير من المترجمين أمثال يوحنا بن ماسويه ويوحنا بن البطريق وحنين بن اسحق الذي جعله المتوكل على رأسها وجعل تحت يده كتابا «نحارير عالمين بالترجمة، كانوا يترجمون ويتصفح حنين ما ترجموا»[٢].

وفي قرطبة أنشأ الحكم المستنصر (الذي ولي الحكم من سنة ٣٥٠ إلى سنة ٣٦٦ هـ) مكتبة جمع فيها ما لم يجمعه أحد من الملوك قبله حتى بلغت أربعمائة ألف مجلد في رواية المقري[٣]. وروى ابن خلدون أنه كان لها أربعة وأربعون فهرسة في كل منها عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين، وأن الحكم «كان

---

(١) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم. جـ ١. ص ٢٩٨/٢٩٩ (ط. مكتب نشر الثقافة الإسلامية. ١٩٥٥ م).

(٢) طبقات الأطباء والحكماء. ص ٦٩ (ط. المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة. ١٩٥٥ م بتحقيق فؤاد سيد).

(٣) نفح الطيب. جـ ١. ص ٢٥٦.

يبعث في الكتب إلى الأقطار رجالا من التجار ويسرب إليهم الأموال لشرائها حتى جلب منها إلى الأندلس ما لم يعهدوه. وجمع بداره الحذاق في صناعة النسخ والمهرة في الضبط والاجادة في التجليد فأوعى من ذلك كله »[١].

وبعد إنشاء مكتبة قرطبة بسنوات قليلة أنشأ العزيز الفاطمي في القاهرة سنة ٣٧٨ هـ مكتبة ضخمة وصفت بأنها من عجائب الدنيا، وروى المقريزي أنها كانت أكثر من مائتي ألف كتاب من المجلدات ويسير من المجردات[٢]، بينما ذهب أبو شامة إلى أنها بلغت المليونين[٣].

وإلى جانب المكتبات الخاصة وعلى رأسها مكتبات الخلفاء التي كان بعضها أقرب إلى مكتبات البحث في العصر الحديث، انتشرت المكتبات العامة من حدود الصين والهند شرقا إلى حدود فرنسا غربا وشمالا، فقد كان من عادة العلماء أن يوقفوا كتبهم على المساجد أو على المدن التي سكنوها وأقاموا بها كما فعل الصاحب بن عباد الذي أوقف خزانة كتبه على مدينة الري فأصبحت مكتبة عامة لها بعد وفاته[٤]. وفي القرن الرابع الهجري أسس جعفر الموصلي دارا للعلم في الموصل «جعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم وقفا على كل طالب للعلم، لا يمنع أحد من دخولها إذا جاءها غريب يطلب الأدب، وإن كان معسرا أعطاه ورقا ووِرْقا » كما يروي ياقوت[٥].

وفي كل من البصرة ورام هرمز أسس أبو علي بن سوار أحد رجال حاشية عضد الدولة دارين للكتب وصفهما المقدسي بأن « فيهما إجراء على من قصدهما ولزم القراءة والنسخ »[٦] ومكتبة البصرة هي التي رحل إليها أبو العلاء وذكرها في رسالة الغفران، ووصفها الحريري في مقاماته بأنها كانت منتدى المتأدبين وملتقى القاطنين منهم والمغتربين.

وفي طرابلس الشام كان لبني عمار في القرن الخامس دار للعلم أسسوها لنشر مذهبهم الشيعي، وكانت بها مكتبة عامة يعمل بها أكثر من مائة وثمانين ناسخا

---

(١) العبر وديوان المبتدأ والخبر. جـ ٤. ص ١٤٢ (ط. بولاق، ١٢٨٤ هـ).
(٢) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. جـ ١. ص ٤٠٩ (ط. بولاق، ١٢٧٠ هـ).
(٣) الروضتين في أخبار الدولتين. جـ ١. ص ٢٠٠ (ط. مطبعة وادي النيل، ١٢٨٧ هـ).
(٤) معجم الأدباء. جـ ٦، ص ٢٥٩.
(٥) معجم الأدباء. جـ ٧. ص ١٩٣. والورق الدراهم.
(٦) أحسن التقاسيم. ص ٤١٣.

كانوا يتناوبون العمل في الليل والنهار، وقد قدرت كتبها في بعض الروايات بثلاثة ملايين مجلد.

وفي أوائل القرن السابع يحدثنا ياقوت عن عشر مكتبات عامة في مرو لم ير في الدنيا مثلها كثرة وجودة ويقول إن بعضها كان في أبنية خاصة وإنها جميعا كانت مجانية وكانت الإعارة الخارجية فيها بدون رهن[1].

وإذا كانت المكتبات العامة اليوم تعتبر مقياسا لرقي الأمم والشعوب، فلقد سبق المسلمون أمم العالم كله في إنشاء هذا النوع من المكتبات. ولم تكن تلك المكتبات مباحة لمختلف فئات الشعب فقط كما هو شأن المكتبات العامة اليوم، وإنما كان بعضها يقدم الأوراق والأقلام والمداد للرواد من طلاب العلم، وكان بعضها الآخر يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك فيقدم لهم الطعام والشراب والنفقة كما كانت تفعل مكتبات البصرة ورام هرمز والموصل.

وإذا كان ظهور المدارس في المجتمع الإسلامي قد تأخر الى القرن الخامس باعتبار أن المسجد كان المدرسة الإسلامية الأولى، فلقد عرف المسلمون المكتبات المدرسية منذ عرفوا المدارس. فالمقريزي يروي لنا أن مكتبة المدرسة الفاضلية التي أنشأها القاضي الفاضل في القرن السادس بالقاهرة بدأت بمائة ألف مجلد[2]. ويحدثنا ابن الأثير أنه في سنة ٥٨٩هـ أمر الناصر لدين الله العباسي «بعمارة خزانة الكتب بالمدرسة النظامية ببغداد ونقل إليها من الكتب النفيسة ألوفاً لا يوجد مثلها»[3] وفي سنة ٦٣١هـ تم بناء المدرسة المستنصرية على شط دجلة وكان بها خزانة كتب ضخمة زودها الخليفة بمائة وستين، وقيل بمائتين وتسعين حملا من مكتبته الخاصة. وقيل إن الكتب التي نقلت إليها يوم الافتتاح بلغت ثمانين ألف مجلد[4].

ومن الجدير بالذكر والتنويه أن مكتبات تلك المدارس كان يقوم عليها علماء أجلاء مثل الإسفراييني أول خازن لمكتبة المدرسة النظامية وابن الفوطي المؤرخ خازن مكتبة المدرسة المستنصرية في أواخر القرن السابع الهجري.

---

(١) معجم البلدان. جـ ٤. ص ٥٠٩ - ٥١٠ (ط. مكتبة الأسدي بطهران. ١٩٦٥م بتحقيق فرديناند وستنفيلد).

(٢) المواعظ والاعتبار. جـ ١. ص ٤٠٩.

(٣) الكامل في التاريخ. جـ ١٢. ص ١٠٤.

(٤) الحوادث الجامعة. ص ٥٤ (ط. المكتبة العربية ببغداد. ١٣٥١هـ بتحقيق مصطفى جواد).

وإلى جانب هذه الأنواع المختلفة من المكتبات، عرفت الأمة الإسلامية مكتبات المساجد منذ أول العهد بالإسلام، فقد كان المسجد مركز الإشعاع الفكري والمكان الطبيعي لحلقات الدرس ومجالس الإملاء، وكان وقف الكتب على المساجد - ولا يزال - شائعا في مختلف أنحاء العالم الإسلامي - فقد ذكر المقريزي أن الحاكم أوقف الكتب على جامع ابن طولون وعلى الجامع الأزهر في القاهرة، وذكر ابن خلكان أن أبا نصر احمد بن يوسف السليكي المنازي -٤٣٧هـ) «جمع كتبا كثيرة ثم وقفها على جامع ميافارقين وجامع آمد» وأنها كانت في أيامه لا تزال موجودة بخزائن الجامعين ومعروفة بكتب المنازي[١] وذكر ياقوت أن من بين المكتبات العشر التي رآها في مرو سنة ٦١٦هـ خزانتين في الجامع بلغت مجلدات إحداها اثني عشر ألفا[٢].

ولا تزال ظاهرة ارتباط المكتبات الإسلامية بالمساجد ماثلة حتى أيامنا هذه في كثير من الدول العربية والإسلامية. فالجامع الأزهر في القاهرة، وجامع الزيتونة في تونس، والجامع الكبير في صنعاء كل منها له مكتبته الضخمة التي تزخر بنفائس التراث العربي والإسلامي تحتفظ بها وديعة غالية تصونها وتؤديها لأبناء الإسلام جيلا بعد جيل.

٥ محنة المكتبات الإسلامية:

بهذه الأنواع المتعددة من المكتبات التي ظهرت في شتى أرجاء الدولة الإسلامية منذ القرن الثاني الهجري وما تلاه استطاعت الأمة العربية أن تحتفظ بتراثها الإسلامي الخالد وبتراث الأمم الأخرى القديمة مترجما إلى لغة القرآن، وظلت تلك المكتبات منارات حضارية شامخة تضيء للدنيا كلها سبل العلم والهداية على مدى خمسة قرون كاملة. ثم بدأ المد الحضاري ينحسر عن ديار الإسلام، وكان أول دلائل هذا الانحسار تلك النكبات المتلاحقة التي منيت بها المكتبات الكبرى وراح ضحيتها جزء كبير من تراثنا وتراث الإنسانية.

لقد عصفت بكنوز هذا التراث فتن وثورات داخلية متعددة بعضها عقائدي وبعضها سياسي. ويكفي أن نذكر هنا ما يحدثنا به صاحب الخطط من أنه في سنة ٤٦١هـ وما بعدها أحرق عبيد المغاربة وإماؤهم أوراق كتب مكتبة

---

(١) وفيات الأعيان. جـ ١. ص ١٢٦ (ط. مكتبة النهضة المصرية. ١٩٤٨/١٩٤٩م).

(٢) معجم البلدان. جـ ٤. ص ٥٠٩.

الفاطميين بالقاهرة واتخذوا من جلودها نعالا لهم. يقول المقريزي: «وبقي منها ما لم يحرق وسفت عليه الرياح التراب فصار تلالا باقية إلى اليوم في نواحي آثار تعرف بتلال الكتب»[1]. وبعد سقوط الدولة الفاطمية استطاع رجال الدين أن يقنعوا صلاح الدين بأن يقضي على المكتبة باعتبارها تراثا شيعيا يخشى منه على عقائد الناس، فأمر صلاح الدين وزيره القاضي الفاضل بأن يختار منها ما يراه متمشيا مع عقائد أهل السنة وأن يحرق الباقي. فاختار القاضي الفاضل مائة ألف كتاب وقفها على مدرسته الفاضلية بالقاهرة وبقيت بها إلى أن بددتها يد الزمن.

وفي الأندلس تعرضت مكتبة الحكم المستنصر لهزات عنيفة بعد وفاته وتبددت كنوزها عندما حاصر البربر قرطبة واقتحموها في مطلع القرن الخامس الهجري، ثم توزعها ملوك الطوائف بعد ذلك وتجمعت بقاياها في أواخر القرن السادس عشر بقصر الإسكوريال قرب مدريد. ويقدر عدد الكتب الإسلامية التي أحرقت في أسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر بما يقرب من مليون كتاب.

وإلى جانب الفتن الداخلية كان العدوان الخارجي أشد فتكا بمقتنيات المكتبة الإسلامية، فقد تعرض العالم الإسلامي لهجات المغول من الشرق والصليبيين من الغرب. فحينما احتل الصليبيون طرابلس سنة ٥٠٢ هـ أحرقوا مكتبة بني عمار. وحينما دهم هولاكو بغداد سنة ٦٥٦ هـ جعل من خزانة الحكمة طعما للنيران وألقى ما تبقى منها في النهر حتى قيل ان مياه دجلة قد اسودت لكثرة ما ألقي فيها من مداد العلماء، وإن الكتب كانت من الكثرة بحيث كونت ثلاثة جسور معقودة يعبر عليها الناس.

ولقد كان تدمير المكتبات الإسلامية ونهبها على أيدي الصليبيين والمغول نهاية مرحلة حضارية حملت فيها الأمة العربية مشعل الحضارة ومضت تضيء به للدنيا كلها طريق العلم والمعرفة. وكنتيجة طبيعية لتلك العاصفة التي اجتاحت الدولة الإسلامية من الشرق والغرب، أوت المكتبات إلى المساجد والبيوت، وتقلص دورها الحضاري فأصبحت مجرد مستودعات يتجمع فيها ما سلم من كتب التراث.

---

(١) المواعظ والاعتبار، جـ ١، ص ٤٠٩.

• المكتبة في العصر الحديث:

وتظل المكتبات العربية تعاني ما تعانيه شعوبها من تخلف حتى تتفتح عيون الأمة العربية في مطلع القرن التاسع عشر على فجر جديد بدت تباشيره مع دخول الطباعة التي جعلت الثقافة في متناول عامة الناس وخاصتهم. وتتلفت الأمة العربية حولها فتجد المكتبات الأوربية وقد تنوعت وأصبحت مراكز حية لنشر الثقافة بعد أن كانت متاحف للكتب. وتجد هذه المكتبات وقد دخلت مرحلة التنظيم العلمي لمجموعاتها بما يتطلبه ذلك من إعداد الفهارس وخطط التصنيف والأعمال الببليوجرافية.

ونتيجة لانتشار التعليم بين مختلف طبقات الأمم والشعوب، ونتيجة لتطور الطباعة وكثرة ما تخرجه المطابع من الكتب والصحف والنشرات وغيرها من صور النشر الحديثة، أصبح من العسير على أي مكتبة - مهما كانت إمكاناتها - أن تجمع كل ما ينشر على ظهر الأرض، بل أصبح من العسير أن يتسع مبنى أي مكتبة - مهما بلغت ضخامته - لمتابعة سيل الإنتاج الفكري الذي يتدفق من المطابع كل يوم.

وكما أدى سيل المعرفة الجارف إلى استحالة أن يلم فرد واحد بجميع أطرافها، وإلى ضرورة التخصص في فرع واحد من فروعها المتشعبة، كذلك تضافرت هذه العوامل جميعها وأدت إلى التخصص في أنواع المكتبات، فظهرت إلى جانب المكتبات القومية والمكتبات العامة أنواع أخرى أهمها المكتبات الجامعية والمدرسية والمتخصصة.

ومنذ منتصف هذا القرن الذي نعيش فيه بدأت المكتبات الأوربية تفيد من منجزات العلم الحديث في مجال التصوير فاستعملت وسائل مختلفة أهمها الميكروفيلم والميكروسترب والميكروفيش لنقل المواد المكتوبة أو المطبوعة على أفلام، واستعملت وسائل أخرى لنقلها على الورق أهمها الميكروبرنست والميكروكارد والميكرولكس.

ولم يكن التصوير هو المجال الوحيد الذي أفادت منه المكتبات في تيسير الخدمات لروادها. فلقد وجدت المكتبات نفسها في مواجهة عصر جديد اصطلح على تسميته بعصر تفجر المعلومات، فبينما كان عدد المجلات العلمية في مطلع القرن الماضي لا يتجاوز المائة، قفز هذا العدد إلى أكثر من مائة ألف في السنوات العشر الأخيرة، وبلغ مجموع ما ينشر من مقالات علمية أكثر من مليون ونصف مليون مقال سنويا.

وهـذا التتـابـع السريـع والمنتظم للمعلومـات، وخـاصـة في مجـال العلوم والتكنولوجيا، ثم الطلب الدائم المستمر لها دفع المكتبات للقيام بجمع تلك المعلومات وتسجيلها وتصنيفها واختزانها ثم تعريف الباحثين بها وتيـسير اطلاعهم عليها وهو ما كان يعرف بالتوثيق Documentation حتى عهد قريب وأصبح يسمى إعلاما Information في السنوات الأخيرة.

ومنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الآلات الحاسبة الإلكترونية تستخدم في عمليات اختزان المعلومات واسترجاعها وبذلك وضع العلم الحديث كل إمكاناته في البحث، وأتاحت الوسائل الإلكترونية للمكتبات أن تصبح مراكز توثيق وإعلام.

وما زال الطريق أمام العلم والتكنولوجيا طويلا، وما زال هناك الكثير من الطاقات كامنا لم يتفجر بعد، وما زالت الثورة العلمية منطلقة نحو غايتها للكشف عن أفضل الطرق لمتابعة الإنتاج الفكري وتنظيمه وخدمته وتيسيره للراغبين فيه.

• مكتباتنا وتحديات العصر:

وأمام حركة التوسع المكتبي في العالم، وأمام تحديات العصر، تقف مكتباتنا الآن شبه معزولة عن ماضيها وعن ظروف عصرها، فقد تقطعت الأسباب بينها وبين أمجاد الماضي، وبعدت المسافة بينها وبين ما وصلت إليه المكتبات الغربية في العصر الحديث بفضل ما أتيح لها من منجزات العلم ووسائله. وأصبحت المكتبة في مجتمعاتنا في حالة أشبه ما تكون بحالة انعدام الوزن. وليس يخفى على أحد أن المكتبة ظاهرة حضارية تزدهر كلما ارتقت الأمة وأخذت بأسباب التقدم والنماء، وتتجمد وتنكمش عندما تتخلف الأمة وتتدهور أوضاعها الثقافية والحضارية. فالفارق بين مكانة المكتبة عندنا اليوم ومكانتها عند الأجانب فارق حضاري في جوهره. أما التخلف في اتباع أحدث النظم المكتبية وفي استخدام وسائل العلم الحديث فهي مظاهر وأعراض لهذا التخلف.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الغربة التي تحس بها مكتباتنا مصدرها أنها لا تخاطب إلا قدرا ضئيلا من المجتمع يتمثل في أولئك الذين نالوا حظا من التعليم وأصبحوا قادرين على مواصلة القراءة. أما بقية أفراد المجتمع من الأميين الذين لم تتح لهم فرص التعليم ومن خريجي المدارس الابتدائية الذين قصرت بهم ظروفهم أو قدراتهم عن أن يستكملوا دراساتهم فارتدوا أميين أو أقرب ما

يكونون إلى الأمية فليسوا من جمهور المكتبات.

وإذن فالأمية تقف سدا منيعا يحول بين نسبة كبيرة من الجماهير العربية وبين المكتبات.

فإذا تركنا الأميين لحالهم وانتقلنا إلى الفئة المثقفة أو على الأقل الفئة القادرة على ممارسة القراءة وجدنا غالبية هذه الفئة مشغولة طوال يومها في أعمالها، وما يتبقى من وقت للراحة تتنازعه مغريات ثلاثة أولها الصحف اليومية والمجلات التي تصدر بصفة منتظمة حاملة إليهم الأخبار والتحقيقات الصحفية والمصورات التي تغريهم بها ولا تترك لهم وقتا ينفقونه في القراءة المثمرة. وثانيها الراديو الذي لا يكف عن الكلام طول النهار وشطرا كبيرا من الليل، ولا يكلف الناس مشقة القراءة. بل لا يتطلب منهم معرفتها أصلا. وقد استطاعت أجهزة الترانزستور الحديثة أن تخلص الإذاعة من أسر الكهرباء وأن تنقلها إلى الريف والحضر وإلى السهل والجبل.

أما ثالث المغريات فهو التليفزيون، وهو أشد خطرا على القراءة من الراديو لأنه لا يكتفي بالكلمة وإنما يدعمها بالصورة، وهو بذلك لا يخاطب السمع وحده وإنما يخاطب السمع والبصر معا، ومن ثم يجذب المشاهدين ويشدهم إليه ويربطهم به ويصرفهم عن كل شيء سواه.

وليست هذه المغريات الثلاثة هي وحدها التي تصرف الناس عن قراءة الكتب وارتياد المكتبات، وإنما يشاركها في المسئولية أنظمة التعليم والامتحانات عندنا. فالتعليم في مراحله المتوسطة يعتمد على الكتاب المدرسي. وحتى هذا الكتاب المدرسي يضيق به الطلاب فيعمدون إلى الملخصات والمختصرات يحفظونها ويفرغونها على أوراق الامتحانات فينجحون دون أن يقرأوا حتى الكتب المدرسية نفسها.

وفي جامعاتنا، أو على الأقل في كثير من كلياتها يستطيع الطالب أن يقضي أربع سنوات يحصل بعدها على الدرجة الجامعية دون أن تطأ قدمه أرض المكتبة. وبرامج الدراسة ونظم الامتحانات مسئولة عن هذه المأساة. وأقول مأساة لأن العملية التعليمية مستمرة مدى الحياة، وفترة التعليم الجامعي هي فترة التفتح في حياة الإنسان، فإذا ضاعت منه دون أن يوسع مداركه بالقراءات المتنوعة والمتعمقة ودون أن يتعود البحث العلمي فإنه يعجز عن متابعة تعليم نفسه بعد انتهاء دراسته العالية: ويصبح تعليمه العالي مجرد امتداد واستمرار للتعليم الثانوي.

ان المعرفة مدونة في بطون الكتب، وليست وظيفة الجامعة في العصر الحديث أن تحشو أذهان طلابها بالمعلومات وإنما وظيفتها الأساسية أن تعرفهم كيف يصلون إلى تلك المعلومات عندما يحتاجون إليها. وهنا يأتي دور المكتبة في تلك المرحلة الهامة من مراحل التعليم. ومن أجل هذا لم يحدث أن قامت جامعة من الجامعات دون أن تقوم في قلبها مكتبة تتناسب مع حجم الجامعة ونوع الدراسة فيها.

وأمام هذه التحديات الأربعة: الصحافة والإذاعة والتليفزيون ونظم التعليم، تحاول مكتباتنا في العصر الحديث أن تجد لها مكانا بين أجهزة الثقافة والتعليم. ولن تفلح في أن تأخذ مكانها اللائق بها إلا إذا جعلت من حاضرها امتدادا لماضيها، وإلا إذا أفادت من كل المنجزات والمكتشفات التي وضعها العلم الحديث في خدمة الإنسان.

ولا ينبغي لأحد أن يتصور أن علينا أن نمر بنفس المراحل التي مرت بها الأمم المتقدمة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، فذلك شيء لا يسمح به عصر السرعة الذي نعيش فيه. وإنما الذي علينا هو أن نعبر تلك الهوة التي تفصل بين حاضرنا وماضينا. وبين حاضرنا وحاضر غيرنا، بمعنى أن نعي أمجاد مكتباتنا الإسلامية ونستوعبها، وأن نقفز فورا إلى أقصى ما وصل إليه العلم الحديث لخدمة البحث والباحثين فنتمثله ونستفيد منه.

وكثير من الناس تبهرهم مكتشفات العلم الحديث، وليس ذلك في حد ذاته عيبا، وإنما العيب أن ننسى أنفسنا في غمرة الحماس لكل ما هو جديد. ذلك أن الأمة التي تنسى ماضيها كالإنسان الذي يفقد ذاكرته فيفقد معها الماضي والحاضر والمستقبل جميعا.

حق المؤلف في القوانين العربية(*)

تمهيد:

يرجع تاريخ حقوق التأليف في العصر الحديث إلى أقل من مائتي عام، ففي مستهل عام ١٧٩١م أصدرت الثورة الفرنسية (بعد قيامها بأقل من عامين) قانون حرية التمثيل ثم أردفته بأول قانون لحماية الملكية الأدبية صدر في يوليو سنة ١٧٩٣م. ولقد شهد القرن الماضي ظهور قوانين حقوق التأليف في مختلف دول الغرب، فصدر القانون البريطاني سنة ١٨١٠م والأمريكي سنة ١٨٣١م والألماني سنة ١٨٣٧م والبلجيكي سنة ١٨٨٦م. وخلال هذه الفترة لم ينقطع التفكير في وضع نظام عالمي يعزز الانتشار الدولي للمصنفات الفكرية ويحمي حقوق المؤلفين داخل أوطانهم وخارجها،فأنشئت الجمعية الأدبية والفنية الدولية في أواخر سنة ١٨٧٨م وكان هدفها الأساسي هو السعي لتوفير الحماية للمؤلفين في مختلف الدول، ولم تمض ثمان سنوات على إنشاء هذه الجمعية حتى ظهرت أول اتفاقية دولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية وهي اتفاقية برن التي عقدت سنة ١٨٨٦م وأكملت نصوصها على يد مؤتمر باريس سنة ١٨٩٦ ثم تعرضت للتعديل والتقويم عدة مرات خلال هذا القرن العشرين كان أولها في برلين سنة١٩٠٨م وآخرها في باريس سنة ١٩٧١م. وفي هذه الأثناء قامت منظمة اليونسكو بطرح الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلفين التي وقع عليها في جنيف في سبتمبر ١٩٥٢م، والتي تعرضت - كسابقتها - للتعديل في مؤتمر باريس سنة ١٩٧١م مراعاة لظروف الدول النامية، وحماية لمصنفاتها، وتيسيراً لانتفاعها بالأعمال الأجنبية المشمولة بحقوق التأليف.

(*) نشر في مجلة «عالم الكتب»، المجلد الثاني، العدد الرابع (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ/ يناير - فبراير ١٩٨٢م)، ص ٦٤٥ - ٦٥٢.

حقوق التأليف عند العرب:

ومع أن قضية حقوق التأليف عند العرب تبدو أكثر حداثة لأنها وليدة هذا القرن الذي نعيش فيه، بل وليدة النصف الثاني منه في معظم الأقطار العربية، إلا أن جذورها تمتد في تاريخنا إلى أعماق بعيدة. صحيح أن العرب في تاريخهم البعيد لم يستخدموا مصطلح حقوق التأليف الذي نستخدمه اليوم، ولكنهم تنبهوا إلى جوهر القضية ووضعوا لها الأصول والضوابط التي تحكمها منذ وقت مبكر، وأكاد أقول منذ كان للعرب تاريخ. فقد روى مسلم فى صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»[1]، وكأني بالنبي عليه الصلاة والسلام يحس بثاقب فكره وبعد نظره أنه سيأتي يوم يتجرأ فيه أعداء الله على رسول الله فينسبون إليه ما لم يقله، وسيأتي يوم على المسلمين يقتتلون فيه ويتناحرون ويحاول كل فريق منهم أن يدعم موقفه ويعزز مركزه بأحاديث يردها إلى النبي صلوات الله وسلامه عليه.

وتمضي السنون وتدون أحاديث رسول الله ﷺ على رأس المائة الثانية للهجرة، ولا يكاد يمضي قرن على تدوينها حتى تطالعنا محاولة رائعة لتنقيتها مما دُسَّ عليها من كذب واختلاق. ولقد تمخضت تلك المحاولة عن ظهور كتب الصحيح التي تقتصر على ما صح من أحاديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وكتب الجرح والتعديل التي تتناول رواة الحديث بالتقويم، أو بالتعديل والتجريح على حدّ تعبير القدماء.

وحينما دوّن الحديث في مطلع القرن الثاني للهجرة، لم يقتصر التدوين على نصوص الأحاديث أو متونها وإنما كان النص يسبق دائماً بسلسلة الإسناد التي تتحمل مسئولية الكلمة، وكانت سلاسل الإسناد هذه هي المظاهر الأولى لأمانة الأداء وتوثيق النصوص ولما يعرف اليوم بحقوق التأليف. ولهذا لم يكن مصادفة أن تقوم بعض كتب الحديث على هذه الأسانيد وأن تتخذ منها أساسا لها كمسند الإمام أحمد ومسند الدارمي.

ولم يكن اهتمام العرب بالأسانيد مقصوراً على كتب الحديث، وإنما تجاوزها إلى كتب المغازي والسير والأخبار والتاريخ والأدب.

---

(١) صحيح مسلم. بشرح النووي، ج ١٨، ص ١٢٩. ط. القاهرة. المطبعة المصرية. ١٩٣٠م.

ولم تكن الأسانيد هي المظهر الوحيد لأمانة الأداء وإنما كان لها مظاهر شتى في تراثنا العربي نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - أن ابن هشام حينما أراد أن يكتب سيرة النبي ﷺ معتمداً على سيرة ابن إسحاق لم يأخذ كلام ابن إسحاق ليعيد صياغته ويتدخل فيه بالحذف والإضافة ثم ينسبه إلى نفسه. وإنما حرص على أن يحتفظ بعبارة ابن إسحاق وأن يضيف إليها ما تحتاجه من إضافات، كما حرص على أن ينصّ في مقدمته على ما حذفه من كلام ابن إسحاق وعلى مبررات ذلك الحذف، ولهذا جاءت السيرة وكأنها حديث رجلين يكمل كل منهما صاحبه، فكل موضوع يبدأ بعبارة «قال ابن إسحاق» وبعد أن ينتهي كلامه يبدأ ابن هشام حديثه بقوله: «قال ابن هشام».

وفي مقدمة السيرة وفي طريقة عرضها نموذج رائع للأمانة العلمية التي عرفها العرب المسلمون ورعوها حق رعايتها منذ اثني عشر قرنا من الزمان.

ومن مظاهر الأمانة العلمية أيضاً ذكر المصادر التي يعتمد عليها المؤلف ونسبة الأقوال إلى أصحابها وهو ما يعرف اليوم بتخريج النصوص. وكانت المصادر تذكر إما في المقدمة كما في كتابي «المخصص» لابن سيدة (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) و«الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، وإما في مواضع النقل عنها كما في كتاب «الفهرست» الذي ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ هـ وكتاب «الضوء اللامع» للسخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ومع أن العرب لم يعرفوا الطريقة الحديثة للإشارات المرجعية إلا أنهم كانوا يحرصون على ردّ كل قول إلى قائله. وقد ورد في الأثر: «بركة العلم عزوه إلى قائله». ومن يرجع إلى فهرست ابن النديم (وقد مضى على تأليفه أكثر من ألف عام) يجده ينص على ما ينقله من كتابات الآخرين[1] وكثيراً ما تطالعنا فيه عبارات مثل: «قرأت بخط فلان»، و«وجدت بخط فلان».

ومنذ وقت مبكر، في مطلع القرن الثالث الهجري يستهل ابن سلام كتابه «طبقات فحول الشعراء» بالحديث عن ظاهرة الانتحال في الشعر، وهو في حديثه لا يشكك في شعر القدماء وإنما ينبهنا إلى ضرورة الحذر في تقبُّل نسبته إلى قائليه لأن بعض هذا الشعر قد نسب إلى غير أصحابه الحقيقيين، وساعدت

---

(١) انظر على سبيل المثال: ص ٥٦، ٥٩، ١٢٥، ١٨٣، ٢٣٤، ٢٨٦، ٢٨٧ ط. بيروت. مكتبة خياط، د. ت. (مصورة عن طبعة فلوجل. ليبزج. ١٨٧١م)

على ذلك الرواية الشفوية لأن العرب لم يدونوا أشعارهم إلا في أواخر العصر الأموي. وإذا كان ابن سلام قد ارتبط في أذهان النقاد بأنه أول من أثار قضية الانتحال في الشعر القديم. فحريٌّ به أن يرتبط في أذهان المكتبيين بأنه أول من أثار قضية حقوق التأليف بمفهومها الحديث منذ أكثر من ألف عام.

ولم تضع صيحة ابن سلام هباء وإنما وعتها العقول وبدأ النقاد يتناولون القضية من زوايا مختلفة فظهر الحديث عن سرقات الشعر والكتب منذ وقت مبكر، وبدأنا نقرأ عن سرقة شطر أو بيت من الشعر، وعن سرقة معنى أو لفظ أو صورة بلاغية، بل لقد ألفت كتب تتعقب هذه السرقات الشعرية وتفضحها مثل كتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه» للقاضي الجرجاني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) وكتاب «الصناعتين» لأبي هلال العسكري (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) و «الإبانة عن سرقات المتنبي» للعميدي (المتوفى سنة ٤٣٣هـ) و«الحجة في سرقات ابن حجة» للنواجي (المتوفى سنة ٨٥٩هـ). أما سرقات الكتب فيكفي أن نشير فيها إلى ما ذكره ابن النديم (في القرن الرابع الهجري) عن كتاب «الأوراق» للصولي حيث يقول: «وهذا الكتاب عوَّل عند تأليفه على كتاب المرثدي في الشعر والشعراء، بل نقله نقلا وانتحله. وقد رأيت دستور الرجل في خزانة الصولي فافتضح به»[1].

ومن كل ما تقدم يتبين لنا أن العرب قد تنبهوا في فترة مبكرة من تاريخهم إلى مسألة الأمانة العلمية وإلى ما يعرف بحقوق التأليف. وإذا كانوا لم يسنوا لها القوانين والتشريعات التي تضبطها فمردّ ذلك إلى أنهم كانوا يحتكمون إلى شريعة الله في كل أمورهم ولم يعرفوا القوانين الوضعية إلا في عصورهم الحديثة.

المشكلة تفرض نفسها على العصر الحديث:

ومع أن عصر المخطوطات ووسائل النقل والمواصلات البدائية كانت تجعل اكتشاف تزوير الكتب وسرقة النصوص أمراً بالغ الصعوبة، إلا أن الوازع الديني الكامن في النفوس كان أقوى من كل قوانين البشر، فلم ينتشر هذا

---

(١) الفهرست، ص ١٥١. ولمزيد من التفاصيل انظر أيضاً ما قاله ابن النديم عن نسبة كتاب «البستان» للفتح بن خاقان، ونسبة كتابي «لسان العيون» و «أخبار المتظرفات» لابن أبي طاهر طيفور، ونسبة كتاب «الأغاني الكبير» لإسحق الموصلي. ص ١١٧، ١٤١، ١٤٦.

المرض الاجتماعي كما انتشر الآن في عصر الطباعة والتطور المذهل في وسائل الاتصال.

ولعل انتشار هذه الآفة في الشرق والغرب - على السواء - هو الذي حدا بالدول الحديثة إلى سنّ التشريعات والقوانين التي تحمي الحقوق الأدبية والمادية للمؤلفين. ومع أن البدايات الأولى لهذه القوانين في الغرب ترجع إلى ما يقرب من مائتي عام، إلا أن القضية الآن أصبحت على قدر من الخطر عظيم. فطبيعة عصر «تفجر المعلومات» الذي نعيش فيه تفرض على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً هائلة للسيطرة على تلك المعلومات والتحكم فيها للإفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة، وتفرض عليه أن يسعى في الوقت نفسه لحماية حقوق المؤلفين داخل أوطانهم وخارجها لأن «ثمار العقل البشري لا تعدّ ملكا لأمة دون أخرى، بل هي تراث الإنسانية المشترك، تأخذ منه كافة الشعوب بنصيب»[1]. ولفظ «المؤلفات» هنا لا ينبغي أن نضيّقه بحيث يقتصر على الكتب والمقالات التي تنشر في الدوريات في مختلف فروع المعرفة فحسب، وإنما ينبغي أن نأخذه بمفهومه الواسع الذي يستوعب كل أوعية المعلومات التقليدية والمستحدثة وكل مظاهر التعبير عن الفكر بالكتابة أو الصوت أو الرسم أو الصورة أو الحركة. وبذلك يندرج تحته المؤلفات الموسيقية والغنائية والأشرطة والاسطوانات والأفلام واللوحات والأشكال الهندسية والفنية والتماثيل والمجسمات بكافة صورها. ومن أجل هذا عملت الهيئات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو على تشجيع الدول على إصدار قوانين محلية لحماية حق التأليف، وعلى الانضمام إلى الاتفاقات الدولية والالتزام بنصوصها ليطمئن كل ذي عقل مبدع وموهبة فنية إلى أن أحداً على وجه الأرض لن يسطو على ثمار فكره وإبداعه الفني، وبذلك تسود روح الأمن والأمان عالم الفكر والفن والإبداع.

ومع أن الدول الأوروبية قد شرعت لنفسها قوانين لحماية حق التأليف وسارعت إلى الانضمام إلى الاتفاقات الدولية التي تحمي هذا الحق منذ ظهورها في أواخر القرن الماضي، إلا أن الوضع في الدول العربية يختلف اختلافاً بيّناً، فبينما أصدرت بعض الدول قوانين لحماية حق التأليف فيها كما هو الحال في مصر والسودان والعراق وليبيا والمغرب، ما زال المؤلفون في دول أخرى كالسعودية

---

(١) حماية حق المؤلف، ص ٣٢ (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م). القاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٧٠م.

واليمن يفتقرون إلى قانون يحمي حقوقهم داخل الدولة[١]، فضلا عن حماية هذه الحقوق في الخارج. وبينما انضمت بعض الدول للاتفاقات الدولية والتزمت بنصوصها مثل مصر والعراق، انضم البعض الآخر لهذه الاتفاقات ولكنه لم يلتزم بها كما هو الحال في لبنان.

القوانين العربية لحقوق التأليف:

وفي غيبة قوانين حماية حق المؤلف تصبح حماية الملكية الأدبية والفنية أمراً منوطا بالقضاء العادي. وحيث لا توجد له في القوانين الوضعية نصوص تشريعية محددة تختص به، يصبح الاحتكام فيه إلى مبادىء العدالة وإلى ما استقرّ عليه الوضع في الدول الأخرى التي لها سبق في هذا المضمار.

ومن يتتبع نشأة قوانين حقوق التأليف في الدول العربية يتبين أن أقدمها محاولتان هما:

أ - قانون حق التأليف العثماني الذي صدر سنة ١٣٢٦هـ (١٩١٠م) وترجمه معروف الرصافي وأكمل ترجمته صلاح الدين الناهي ونشر سنة ١٩٤٨م في العدد ١، ٢ من مجلة «القضاء» التي تصدرها نقابة المحامين في بغداد[٢] وظل يطبق في العراق حتى صدر قانون حماية حق المؤلف سنة ١٩٧١م[٣].

ب - والقانون المغربي الذي صدر في يونيو سنة ١٩١٦م لحماية المؤلفات الأدبية والفنية، ومن بعده القانون الذي صدر في ديسمبر ١٩٤٣م بشأن المكتب الأفريقي لحقوق المؤلفين، ثم قانون حماية المؤلفات الأدبية والفنية الذي صدر في يوليو سنة ١٩٧٠م.

وفيما عدا هاتين الحالتين نجد أن قوانين حقوق التأليف التي صدرت في الدول العربية تتراوح تواريخها بين عام ١٩٥٤م الذي صدر فيه القانون المصري[٤] و١٩٧٤م الذي صدر فيه القانون السوداني[٥]. وبين هذين الطرفين

---

(١) بعد كتابة هذا المقال صدر في السعودية في سنة ١٤٠٢هـ نظام المطبوعات والنشر، وفيه مادتان عن الحقوق الأدبية للمؤلفين.

(٢) ص ٣٣ - ٣٩.

(٣) حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي؛ دراسة مقارنة، تأليف سهيل الفتلاوي، ص ٨. بغداد وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨م

(٤) قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م وقد عدلت بعض أحكامه الخاصة بالإيداع وذلك بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨م كما سيأتي بعد.

(٥) قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤م.

يقع قانون حماية حق المؤلف الليبي الذي صدر سنة ١٩٦٨م[١] والعراقي الذي صدر سنة ١٩٧١م[٢].

وهذه القوانين كلها تتشابه إلى حد كبير، بل إنها لتتطابق في معظم موادها ونصوصها، ولعلها جميعاً قد اعتمدت على القانون المصري باعتباره أقدم نص عربي ظهر إلى الوجود بعد ترجمة القانون العثماني. وقد اعترف بذلك مؤلف كتاب «حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي» حيث يقول في مقدمته: «وقد اقتبس المشرّع العراقي أحكامه من القانون المصري الذي استمد الأحكام بدوره من القانون الفرنسي»[٣].

وتتناول هذه القوانين في جملتها الأمور الأساسية التالية:

(١) المصنفات التي تسري عليها الحماية:

وهذه المصنفات تشمل المطبوعات التي ينشرها المواطنون داخل الوطن وخارجه، كما تشمل ما ينشره الأجانب داخل البلد العربي الذي صدر فيه القانون. بل إن الحماية لتمتد في قوانين مصر والعراق وليبيا والمغرب إلى المؤلفات الأجنبية التي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي يشمل مؤلفات هذه الدول العربية بحماية مماثلة[٤]. وتسري الحماية أيضاً على ترجمة المصنف أو تلخيصه أو تحويره أو تعديله أو شرحه أو التعليق عليه بأي صورة تظهره في شكل جديد (وذلك مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي). كما تشمل المصنفات التي تلقى شفوياً كالمحاضرات والخطب والمواعظ، والمصنفات المسرحية والموسيقية والفوتوغرافية والسينمائية والمجسمات المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم، والمصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات، والمصنفات التي تعد خصيصاً للإذاعة والتليفزيون.

---

(١) صدر بمرسوم ملكي في ١٩٦٨/٣/١٩م.

(٢) قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧١م صدر في ١٩٧١/١/٤ ونشر بالوقائع العراقية عدد ١٩٥٧ الصادر في ١٩٧١/١/٢١.

(٣) حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي، ص ٩.

(٤) وأضاف القانون المصري والليبي شرطاً آخر لحماية هذه المصنفات الأجنبية وهو أن تكون متمتعة بالحماية في البلد الأجنبي الذي نشرت فيه.

(٢) حدود الحماية:

وتتمثل حقوق المؤلف فيما يلي:

أ - العنوان المتميز ذو الطابع الابتكاري. ولا تسري الحماية على العناوين التي تستخدم ألفاظاً جارية.

ب - نقل المصنَّف إلى الجمهور:

- بطريق مباشر كالتلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض أو الإذاعة.

- بطريق غير مباشر، أي بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور سواء تم النسخ بالطباعة أو التصوير أو الصب في قوالب أو غير ذلك.

ج - إدخال ما يراه من تعديل على المصنَّف.

د - ترجمته الى لغة أخرى. وقد أعطت بعض القوانين العربية[١] للمؤلف الحق في ترجمة عمله إلى اللغة العربية خلال مدة معينة من تاريخ أول نشر[٢] للعمل أصلياً كان أم مترجماً، فإن لم تتم الترجمة خلال هذه المدة سقط حق المؤلف في الترجمة.

هـ - سحبه من الأسواق إذا دعت إلى ذلك ضرورة، على أن يعوض الناشر في هذه الحالة.

وقد اشترط القانون السوداني ألا يتمتع مؤلف بهذه الحقوق إلا إذا قام بتسجيل مصنفه[٣].

(٣) طبيعة الحماية بالنسبة للمؤلفات التي يشترك فيها أكثر من فرد:

تقضي قوانين حق المؤلف التي صدرت في الدول العربية بأنه:

أ - إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف وتعذر فصل نصيب كل منهم في العمل اعتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوي فيما بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك. أما إذا كان عمل كل منهم متميزاً عن الآخرين فيحق لكل واحد

---

(١) باستثناء قوانين السودان والمغرب والبحرين فإنها لم تذكر شيئاً عن هذا الموضوع.

(٢) حددت بخمس سنوات في القانون المصري (مادة ٨) وبثلاث سنوات في القانون الليبي (مادة ٨) والعراقي (مادة ٩).

(٣) مادة ١٤ من قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٧٤م.

استغلال الجزء الذي ساهم به على حدة بشرط ألا يضّر ذلك باستغلال المصنف المشترك. وفي حالة وفاة أحد هؤلاء المؤلفين يؤول حقه الأدبي والمادي إلى ورثته الشرعيين، وإن لم يكن له وريث آل إلى زملائه المشاركين له في العمل، وانفرد القانون المغربي بأيلولة حق المؤلف الذي لا وريث له إلى هيئة المؤلفين.

ب - إذا قامت جماعة بوضع مصنف بناء على توجيه شخص طبيعي أو معنوي يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه فيعتبر الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده حقوق المؤلف.

ج - في المصنفات الموسيقية الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقي حقه في هذا الشطر ويكون لمؤلف الشطر الأدبي الحق في نشر الشطر الخاص به على حدة بشرط ألا يكون أساساً لمصنَّف موسيقي آخر. أما الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه فيكون لمؤلف الشق الموسيقي وحده، مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشق الأدبي.

د - في المصنفات التي تعتمد أساساً على الاستعراضات المصحوبة بالموسيقى يكون الحق في الترخيص بأدائها أداء علنياً لمؤلف الشطر غير الموسيقي، ويكون لمؤلف الشطر الموسيقي حق التصرف في الموسيقى وحدها، بشرط ألا تستعمل في مصنف مشابه.

هـ - المصنفات السينمائية والإذاعية يعتبر المنتج ناشراً لها، وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه، ويكون نائباً عن مؤلفي المصنف في استغلال الشريط.

(٤) مدة الحماية:

أجمعت قوانين حق التأليف في الدول العربية على حماية حق المؤلف طيلة حياته وفترة من الزمن بعد وفاته قدرت بخمسة وعشرين عاما من تاريخ الوفاة في قوانين السودان وليبيا والعراق، بشرط ألا تقل مدة الحماية في مجموعها عن ٥٠ سنة من تاريخ نشر المصنف، بينما امتدت فترة الحماية في القانونين المصري والمغربي إلى خمسين عاما بعد وفاة المؤلف. فإذا تعدد المؤلفون حسبت مدة الحماية بدءاً من تاريخ وفاة آخر من بقي منهم على قيد الحياة. واتفقت القوانين على أن تحسب المدة من تاريخ النشر بالنسبة لما ينشر من أعمال بعد وفاة المؤلف ولما ينشر باسم مستعار أو بدون ذكر مؤلفه[١]، وعلى أن يعامل المصنف الذي يصدر

---

(١) فإذا أفصح المؤلف عن نفسه تحسب المدة من تاريخ الوفاة.

في عدة أجزاء كما لو كان كل جزء منها مصنفاً مستقلا.

وبينما يسري الحكم نفسه في القانون المغربي على المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التي يقتصر فيها على نقل المناظر. نجد لهذه المصنفات أحكاماً خاصة في قوانين مصر والسودان وليبيا والعراق. فبينما يحدد العراق وليبيا مدة حمايتها بخمس سنوات من تاريخ أول نـشر لها، نجد هذه الحماية تمتد في القانون المصري إلى خمسة عشر عاما وفي القانون السوداني إلى خمسة وعشرين عاماً.

(٥) المصنفات التي لا تشملها الحماية:

وتـمثل في:

أ - الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية.

ب - المصنفات التي آلت إلى الملك العام.

ج - الفولكلور.

د - النُّسَخ التي ينسخها الفرد لاستخدامه الشخصي بغير غرض تجاري.

هـ - أي مصنف يمثَّل أو يوقع أو يلقى في اجتماع عائلي أو جمعية أو مدرسة ما دام لا يحصل في نظير ذلك على مقابل مالي.

و - النصوص والمقتطفات والاقتباسات التي تتضمنها الكتب الدراسية وكتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون، بشرط أن ينص على مصادرها.

ز - المجموعـات الـتي تنتظم مصنفـات عـدة كمختـارات الشعر والنـثر والموسيقى، إلا إذا تميزت بمجهود شخصي أو أسلوب مبتكر في الترتيب والعرض.

ح - المناقشات السياسية والاقتصادية والدينية والعلمية التي تشغل الرأي العام.

ط - الأخبار اليومية العادية، والحوادث التي تنشر في الصحف.

أما القصص والروايات التي تنشر في هذه الصحف فإن مؤلفيها هم أصحاب الحق فيها.

وأجازت القوانين للإذاعات الوطنيـة أن تـذيع الخطب والمحاضرات والأحاديث التي تلقى في المجالس التشريعية والإدارية ما دامت موجهة للعامة، وأن تذيع أيضاً المصنفات التي تعرض أو توقع في المسارح أو في أي مكان عام،

على أن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف، وأن يعوض المؤلف ومستغل المكان الذي يذاع منه المصنف تعويضاً عادلا. كما أعطت لموسيقى القوات المسلحة وغيرها من الفرق التابعة للدولة الحق في إيقاع المصنفات من غير التزام بدفع مقابل عن حق المؤلف.

(٦) الإيداع:

ولقد تضمنت معظم قوانين حق التأليف التي صدرت في الدول العربية أحكاماً بإيداع عدد من نسخ المصنفات في مكان ما تحدده الدولة[1]. وطبيعي ألا يسري هذا الحكم على لوحة مرسومة باليد أو تمثال منحوت صنعه فنان أو ما شاكل ذلك من أعمال مفردة، إنما يسري على المصنفات التي تستخرج منها أعداد كبيرة عن طريق الطبع أو التصوير أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإستنساخ. ويستثنى من ذلك المصنفات التي تنشر في الصحف والمجلات فإنها لا تخضع للإيداع إلا إذا نشرت منفردة.

ويتفاوت عدد النسخ والمسئول عن الإيداع والعقوبة التي يتعرض لها في حالة التخلف عنه من دولة إلى أخرى. فقانون المطبوعات في الكويت - مثلا - يلزم الناشر بإيداع نسختين من المطبوع في دائرة المطبوعات والنشر، باستثناء المطبوع الحكومي أو المطبوع ذي الصفة التجارية، ويفرض على المتخلف غرامة قدرها ٥٠٠ روبية، وقانون المطبوعات في البحرين يلزم الناشرين والمستوردين بإيداع ثلاث نسخ من المصنف لدى إدارة المطبوعات، ونسختين لدى المكتبة الرئيسية العامة، ونسختين من كل مطبوع يتعلق بالأمور الدينية لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية. فإذا كان المطبوع قد سبق تسجيله فيكتفي بنسخة واحدة منه تودع لدى إدارة المطبوعات. أما القانون العراقي والقانون الليبي فيلزمان الناشر فقط بإيداع خمس نسخ من المصنف في المكتبة الوطنية العراقية ووزارة الإعلام والثقافة الليبية، ويحددان عقوبة عدم الإيداع بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً. وأما القانون المصري فيجعل المؤلف والناشر والطابع متضامنين في الالتزام بإيداع خمس نسخ من المصنفات التي تنشر في مصر أو ينشرها مصريون في الخارج بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ويعاقب على عدم الإيداع بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات

---

(١) لم يذكر القانون السوداني والقانون المغربي شيئاً عن الإيداع.

ولا تزيد عن خمسة وعشرين جنيهاً. وقد استبدلت هذه المادة (المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م) بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨م الذي أكد على المسئولية التضامنية للمؤلف والناشر والطابع في عملية الإيداع، وارتفع بعدد نسخ الإيداع إلى عشر من المصنفات المكتوبة وخمس من المسجلات الموسيقية والصوتية، وألزم بإيداعها قبل توزيع المصنف أو عرضه للبيع، كما ألزم بإثبات رقم الإيداع وتاريخه في المصنف، ولكنه أبقى عقوبة التخلف عن الإيداع بلا تغيير. وقد أجرى هذا التعديل ليصبح الإيداع قادراً على حصر الإنتاج الفكري وبيان اتجاهاته المختلفة ووسيلة يستعان بها في تبادل المطبوعات مع الدول الأجنبية[1].

وفي جميع الأحوال لا تعفي العقوبة من إيداع النسخ التي حددها القانون.

ملاحظات وتوصيات:

ولعلنا نستطيع بعد هذا الاستعراض السريع لما صدر من قوانين حقوق التأليف في الوطن العربي أن نلخص أهم ما تكشفه هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولا: أنه على الرغم من صدور قوانين حق التأليف في معظم الدول الغربية منذ أوائل القرن الماضي، وعلى الرغم من صدور بعض القوانين العربية منذ أوائل هذا القرن، وعلى الرغم من أن المادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادر في سنة ١٩٦٤م قد أهابت بالدول العربية أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها، على الرغم من ذلك كله فإن بعض الدول العربية لم تصدر حتى الآن قوانين لحماية حق التأليف فيها[2] ونضرب على ذلك مثالا بالمملكة العربية السعودية التي شهدت في السنوات الأخيرة نهضة ملموسة في مجال التأليف والنشر، ومع ذلك فما زال «نظام المطابع والمطبوعات» هو الضابط الوحيد الذي يحكم إيقاع حركة التأليف ويحمي حقوق المؤلفين بنص عام في مادته الحادية عشرة يقول إن

---

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨م ص ٦٣ من : حماية حق المؤلف. القاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٧٠م.

(٢) بعض الدول كالبحرين والكويت ولبنان أصدرت قوانين للمطبوعات. وهي تتناول الصحافة والصحف والمطابع ولا تتناول حماية حق المؤلف.

«حقوق التأليف والترجمة والنشر محفوظة لأصحابها، وللمديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر أن تمنع كل تعدٍّ على هذه الحقوق»[1].

ولقد بذلت منظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) جهداً مشكوراً في إعداد قانون تسترشد به الدول النامية عند إعداد ومراجعة تشريعاتها الوطنية الخاصة بحقوق التأليف وقد اعتمدته لجنة الخبراء الحكوميين المنعقدة في تونس من ٢٣ فبراير إلى ٢ مارس ١٩٧٦م، وروعي في هذا القانون الذي يعرف باسم «قانون تونس النموذجي لحقوق التأليف» أن تتمشى أحكامه مع ميثاق باريس لعام ١٩٧١م الخاص باتفاقية برن ومع نص الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدل عام ١٩٧١م، كما روعي فيه إيراد بدائل لتختار منها الدول ما يناسبها.

وفي الأعوام الأخيرة أعدت الإدارة الثقافية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية مشروع «الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف» وقدمته إلى مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية في الوطن العربي في دورته الثالثة المنعقدة في بغداد من ٢ - ٥ نوفمبر ١٩٨١م «اقتناعاً منها بالمصلحة العربية في وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف يلائم الدول العربية، ويضاف إلى الاتفاقيات الدولية النافذة دون المساس بها، كاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلتين في ٢٤ يوليو ١٩٧١م».

وحريٌّ بالدول العربية التي لم تصدر بعد قوانين لحماية حقوق التأليف أن تستفيد من هذه الجهود في وضع قوانينها الوطنية في هذا المجال.

ثانيا: أن بعض الدول العربية لم تنضم بعد إلى أيٍّ من الاتفاقات الدولية لحماية حقوق المؤلفين، وبعضها الآخر انضم إلى هذه الاتفاقات ولكنه لا يرعى لمؤلف حقاً من حقوقه الأدبية أو المادية. وإذا كان على الدول العربية التي لم

(١) في الوقت الذي نشر فيه هذا المقال، صدر في السعودية المرسوم الملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٠٢/٤/١٣هـ بنظام المطبوعات والنشر. وهو ينص في المادتين ١٢، ١٧ منه على أن يودع بدار الكتب الوطنية بالرياض خمس نسخ من الكتب وثلاث نسخ من المطبوعات الأخرى التي تطبع داخل المملكة للتداول، أو التي تصدر للسعوديين في الخارج. أما المادتان ٢٠، ٢١ فتختصان بالحقوق الأدبية للمؤلفين. فالمادة ٢٠ تحفظ حقوق التأليف والطبع والترجمة والنشر للمؤلفين السعوديين ولورثتهم، وكذا للمؤلفين من رعايا الدول التي تحتفظ قوانينها للسعوديين بهذا الحق. والمادة ٢١ تحمل وزارة الإعلام مسئولية منع كل تعد على الحقوق المذكورة في المادة السابقة وتحدد إجراءات هذا المنع.

تنضم إلى الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق المؤلفين أن تسارع إلى الانضمام لهذه الاتفاقات، فإن على الدول التي وقعت عليها أن تحترم توقيعها وأن تلتزم بما أخذت نفسها به من العهد والميثاق.

ثالثا: أن هناك نقاطا في بعض القوانين العربية تحتاج إلى توضيح يزيل ما قد يبدو فيها من تناقض أو غموض. ونضرب على ذلك المثالين التاليين:

(أ) في قانون البحرين تنص المادة ٧ على أنه «يجب على الطابع عند إصدار أي مطبوع أن يودع ثلاث نسخ من كل مطبوع لدى إدارة المطبوعات ونسختين لدى المكتبة الرئيسية العامة...» بينما تنص المادة ١٤ على أن «على الناشرين وكل من يتولى تداول المطبوعات إيداع نسختين من المطبوع لدى إدارة المطبوعات قبل عرضه للتداول، وذلك باستثناء المطبوعات ذات الصفة الخاصة».

فالنص الأول يلزم بإيداع خمس نسخ، والنص الأخير يلزم بإيداع نسختين فقط. ولعل الأخير يقصد به الكتب الأجنبية التي تستورد، وحتى لو صح ذلك أفلا يحتاج إلى توضيح في القانون الذي سيُحتكم إليه؟ ثم ما هي هذه «الصفة الخاصة» التي تشير إليها المادة الرابعة عشرة والتي تعفي المطبوعات من هذا الالتزام؟.

(ب) أن القانون الليبي اعتمد اعتماداً واضحاً على القانون المصري، وليس ذلك في حدّ ذاته عيباً وإنما العيب أن المواد اختلفت أرقامها عن الأرقام التي تحملها في القانون المصري ولم يتنبه واضعو القانون إلى هذا الاختلاف فأبقوا الإشارات إلى بعض المواد بأرقامها في القانون المصري.

– فالمادة ٢٢ تشير إلى المادتين ١٨، ١٩ والصواب هو ١٧، ١٨.

– والمادة ٢٤ فيها إشارات إلى المواد ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، وصحتها ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣.

وحينما تختلف الأرقام المشار إليها في القانون الليبي عنها في القانون المصري فكثيراً ما يقع الخطأ.

– فالمادة ٣٧ تشير إلى المادة ٥ فقرة ثانية، والمادة ٧ فقرة ثانية. وفي النص المصري الإشارة إلى الفقرة الأولى في المادتين المذكورتين وهو الأصح.

– والمادة ٤٧ فيها إشارة إلى المواد ٦، ٧، ٨، ١٠ وفي النص المصري نجد الاشارات إلى المواد ٥، ٦، ٧ وهو الأصح لأن المادة ١٠ بعيدة عن الموضوع الذي تشير إليه المادة ٤٧.

– والمادة ٥٠ تشير في ختامها إلى المادة ٤٠ فقرة ثانية من نفس القانون، مع أن المادة ٤٠ تقع في فقرة واحدة لا تتجاوز سطراً ونصف سطر.

رابعا: أن عقوبات التعدي على حقوق التأليف ما زالت غير رادعة في جميع القوانين العربية. فالقانونان العراقي (مادة ٤٥) والمصري (مادة ٤٧) يفرضان على من اعتدى على حق المؤلف ومن باع أو عرض للبيع مصنفاً مقلداً: ومن قلد في القطر مصنفات منشورة بالخارج عقوبة تتراوح بين العشرة والمائة دينار في العراق وجنيه في مصر. أما في القانون الليبي (مادة ٤٧) فتتراوح العقوبة بين عشرين وخمسمائة جنيه وأما في القانون السوداني (مادة ١٩) فلا تتجاوز مائة جنيه وإن كان القانون قد أعطى للمحكمة الحق في أن تأمر إلى جانب الغرامة «بمصادرة أو إتلاف جميع نسخ المصنف التى ترى أنها عملت بطريق الاعتداء على حق المؤلف وكذلك المواد المخصصة أو المستعملة في ارتكاب الجريمة، أو تأمر بتسليمها إلى مالك حق المؤلف أو بالتصرف فيها بطريقة أخرى تراها مناسبة»، كما اشترط نشر الحكم ضد من اعتدى على حق المؤلف في صحيفة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

وانفرد القانون المغربي بأنه أحال (في المادة ٥٦) إلى العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي المطبق في الدولة.

وإذا كانت القوانين تحمي الملكية الفردية، فمما لا شك فيه أن ملكية الفكر والإبداع أثمن من كل ملكية مادية. وإذا كنا حريصين حقاً على رعاية حقوق المؤلف واعتبارها جزءاً من حقوق الإنسان، فينبغي أن تكون العقوبة صارمة لكل من ينتهك هذه الحقوق.

كلمة أخيرة:

بقيت كلمة أخيرة أتوجه بها إلى المؤلفين والناشرين في كل مكان من الوطن العربي، وهي أن يقدروا مهنتهم حق قدرها، وأن يرعوا لها حرمتها: فإن مهنتهم أشرف مهنة، وبضاعتهم أنفس بضاعة؛ وحسبهم أنهم يتعاملون مع الفكر والوجدان. فلتكن الأمانة رائدهم في كل ما يأخذون وما يدعون. وليتعاملوا بشرف ونزاهة مع القريب والبعيد، ومع العدو والصديق، ومع الأحياء والأموات على السواء، وليتذكروا دائما أنه إذا كان باستطاعة الأحياء أن يطالبوا بحقوقهم في الدنيا، فإن للأموات يوماً سيطالبون فيه بحقوقهم. وهو آتٍ لا ريب فيه.

تأملات في إهداءات الكتب العربية(*)

إلى الرجل الذي كنت أرى فيه نموذجاً ومثالاً لرقة الطبع ودماثة الخلق..

إلى النسمة الرقيقة التي عبرت دنيانا وما لبثت أن فارقتها في هدوء وصمت بليغين..

إلى روح الصديق العزيز الدكتور محمد أمين البنهاوي، أول مَنْ طرق هذا الموضوع باللغة العربية[1]..

إليه في عالمه الفسيح، أهدي هذا المقال.

لعلي لا أبالغ إذا قلت إن كل مؤلف يعتبر كتبه قطعة من نفسه، ويتعامل معها كما يتعامل مع أبنائه، أو كما ينبغي أن يتعامل معهم، يحبهم جميعاً، ويرى في كل واحد منهم لونا خاصاً، ويستشعر له مذاقاً مميزاً. كل كتاب يمثل تجربة من تجاربه مع الحياة، وكل تجربة لها وقتها وظروفها وملابساتها وذكرياتها. فالأفكار تموج في رأس المؤلف وتتواثب في أعماقه حتى تسيطر عليه وتنقله من حالة السكون إلى حالة الحركة، من حالة الإحساس إلى حالة الإبداع. ويأتي المخاض فإذا هو يستجمع كل قواه لإخراج هذا الوليد الجديد من عالمه الداخلي إلى العالم الخارجي. وعندما يولد كتاب جديد ينظر إليه المؤلف نظرة الأم إلى وليدها .وكما تنسى الأم كل آلام الوضع حين تقع عيناها على طفلها الذي خرج لتوّه إلى الحياة، كذلك يشعر المؤلف حين ينظر إلى كتاب جديد له، فينسى في لحظات كل ما تحمَّل من مشاق طوال رحلته مع الكتاب منذ بدأ فكرة تدور في رأسه إلى أن استوى صفحات مكتوبة بين يديه.

---

* نشرت في مجلة «عالم الكتب» المجلد السابع، العدد الثالث، محرم ١٤٠٧ هـ (سبتمبر ١٩٨٦م). ص ٢٨٤ - ٢٩٨

(١) في مقال سريع له بعنوان «صفحة الإهداء تعكس حالة نفسية خاصة عند المفكرين» نشرته مجلة «اقرأ» السعودية في عددها الصادر في ١٩٧٥/٤/١٧م. ص ٥٢ -٥٣.

ولا يخفى أن كل مؤلف يهدي مؤلفاته إلى جمهور قرائه، أعلن عن ذلك أم لم يعلن. يصدق هذا على الكتب العلمية كما يصدق على المؤلفات الأدبية والفنية كالأشعار والقصص والمقطوعات الموسيقية والأعمال الفنية بمختلف صورها وأشكالها. ويكفي للتدليل على هذه المقولة أن الشاعر حين ينشئ قصيدة يتغزل فيها بفتاة أحلامه لا يقنع بأن يرسلها إليها أو يسمعها إياها، وإنما يحرص على أن يتناقلها الناس عن طريق الرواة في العصور القديمة، وعن طريق النشر والإذاعة في العصر الحديث. وإذن فهو - حتى في أخصّ خصوصياته - لا يكتب لنفسه ولا لمن يحب، وإنما هو يكتب للناس، كل الناس، ويبلغهم رسالته من خلال تلك المحبوبة التي ألهمته وفجَّرت ينابيع الشعر على لسانه.

وفي كثير من الأحيان يستشعر المؤلف رغبة ملحَّة في أن يختص من بين جمهور قرائه وسامعيه من يؤثره بالحديث، ويُشهد قراءه عليه، ويشركهم معه فيه. وهذا هو ما يعرف بالإهداء الذي تُفتتح به كثير من الكتب، والذي يهدي فيه المؤلف ثمرة جهده إلى عزيز لديه تحيةً له ووفاء وتكريما.

وما دام الإهداء مظهراً من مظاهر الإعزاز والتكريم، فطبيعي أن تتجه معظم الإهداءات إلى الآباء والأمهات والأبناء والأزواج باعتبارهم مراكز الثقل العاطفي - إن صحّ هذا التعبير - وطبيعي أن تحتل الأم مكان الصدارة في إهداءات الكتب العربية.

فشكري فيصل يهدي رسالة الماجستير التي نشرها بعنوان «مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي»:

إلى أمي.. التي علمتني الصبر وحبَّبت إليَّ القناعة
وغالبت في غيبتي عنها الآلام والدموع
وكانت تعيش ترقب دائماً أوبة الغائب
ويعرف جفناها لصورته كما تتمتم شفتاها باسمه
وتسأل عنه في خلواتها وصلواتها وأحلامها وسبحاتها...
إلى أمي.. التي كانت تكتم الحنوَّ في طفولتي في دمشق
ثم كانت تفجر الحنين في فتوَّتي في القاهرة..
إلى أمي.. وقد نذرت نفسها لي، متأبية على شيء، منصرفة عن كل شيء..

أهدي هذه الرسالة، ولن تكون شيئاً في جانب ما كانت تلقى وإنما هو الإكبار والوفاء والبرّ.

وإميل بديع يعقوب يهدي «معجم الإعراب والإملاء»:

إلى علّة كياني، إلى مثال الحب والتضحية..

إلى الوجه الطافح حباً وجمالاً وحناناً..

إلى أمي.. عربون وفاء وتقدير..

أما الأب فالإهداءات له قليلة إذا قيست بالإهداءات للأم. ومن أمثلة الكتب التي أهداها مؤلفوها لآبائهم كتاب «طه حسين والشيخان» الذي يهديه مؤلفه محمد عمر توفيق:

إلى مَنْ هو في عقلي وروحي ودمي..

إلى معلمي الأول.. إلى أبي..

واللهم رحماك للوالد وما ولد..

وكتاب«لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات»(ط٢)الذي يهديه كاتب هذاالمقال:

إليه..

إلى النبع الدافق والبحر الزاخر بالحب والعطف والحنان..

إلى القلب الكبير الذي وسعني صغيراً وكبيراً..

إلى الصورة الكريمة التي تحتفظ بشبابها في القلب، وتحتفظ للقلب بشبابه..

إلى أكبر حب عرفته في حياتي، وأصفى نبع ارتويت منه في طفولتي وشبابي..

إلى مَنْ علمني حب الناس، وحب الخير للناس..

إليه..

إليه في شبابه وشيخوخته، في صحته ومرضه، في رخائه وشدته..

إلى أبي.. أهدي هذا الكتاب، وفاء وعرفاناً، وإجلالا وتقديراً وتعبيراً عن بعض ما يحمله له قلبي الصغير من حب كبير..

وبعض الكتب تهدى إلى الوالدين مجتمعين ككتاب «المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية» الذي يهديه مؤلفه محمد خميس الزوكة:

إلى والديّ العزيزين، اللذين كان لهما الفضل الأكبر في بعثي إلى الحياة، أهدي هذا العمل المتواضع، رمزاً للوفاء وعرفاناً بالجميل..

وكتاب «الفن الحربي في صدر الإسلام» الذي يهديه عبد الرءوف عون:

إلى مَنْ هو سرّ وجودي، ومن غذا بالطيب عودي..

إلى مَنْ زجَّ بي في أنوار المعرفة، وزودني بحكمته وموعظته الحسنة..

إلى أبي الشيخ عبد الصمد عون، أهدي باكورة إنتاجي العلمي..

وكذا إلى روح الوالدة الطاهرة التي كانت لنا نعم السند والمدد..

أما الأبناء فلهم حظ وافر من إهداءات الكتب العربية الحديثة، وهو حظ لا ينافسهم فيه إلا حظ الأمهات. فمحمد ماهر حمادة يهدي كتابه «الكتاب العربي مخطوطاً ومطبوعاً»:

إلى فلذات الأكباد وثمرات الفؤاد..

إلى الغائبين الحاضرين، الماثلين أبداً في خاطري ووجداني وضميري..

إلى الذين ملأوا حياتي بهجة وسرورا، وضياء وسعادة ورجاء وأملا..

إلى الذين أرجو أن ينبتهم الله نباتاً حسنا، وأن ينفعهم وينفع بهم..

إلى: ميسون ومفضل وعبد الغني وميادة وندى..

ومحمد الجوهري يهدي كتابه «علم الفولكلور»:

إلى ابنتي هناء.. التي تحمَّلت في صبر المحب عناء أبوَّتي لها.

وأحمد بدر يهدي كتابه «المكتبة والثقافتين»:

إلى ابنتي وولدي.. هالة وعمرو..

أملي ورجائي في الحياة..

وسمير خليل الخوري يهدي كتابه «صحة البيئة»:

إلى أولادي المهندسين أسامة وزياد وباسم..

الذين اختاروا المهنة التي أحببتها وعملت لها..

أضع بين أيديهم خلاصة تجربتي، عسى أن تكون لهم شعلة نحو مستقبل أفضل..

أما الإخوة والأخوات فتوجَّه إليهم بعض الإهداءات ولكن بدرجة أقل.

ومن الأمثلة على ذلك ديوان «الحمى» الذي يهديه غازي عبد الرحمن القصيبي:

إلى شقيقتي حياة..

وبعض المؤلفين يختصون زوجاتهم بالإهداء كما فعل طه حسين في أكثر من كتاب. فهو يهدي كتابه «قصص تمثيلية»:

إلى زوجتي التي جعل الله لي منها نوراً بعد ظلمة،

وأنساً بعد وحشة، ونعمة بعد بؤس..

أرفع هذا الكتاب..

ويستهل كتابه «مع المتنبي» بالآية الكريمة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِن فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (سورة الروم آية ٢١) ثم يتبعها بقوله:

صدق الله أيتها الزوج الكريمة وتمت كلمته، ففي ظل هذه المودّة درست هذا الشاعر العظيم، وفي ذُرَى هذه الرحمة أمليت هذه الفصول وإن قلبي ليملؤه البرّ ويغمره الحنان حين أذكر ما كنت تبدئين وتعيدين فيه أثناء ذلك من حثّ لي على الراحة، ورغبة إليّ في التروض، وإلحاح عليّ في الاستمتاع بنعيم الحياة وجمال الطبيعة في جبال (الألب)، وما كنت ألقى به عطفك من إباء وإعراض، وما كان يثور في نفسك من غضب مصدره الرحمة والإشفاق، وإني لأعلم أني كنت في ذلك قاسياً جافياً، ولكني أعلم أني مدين لهذه الجفوة وتلك القسوة بهذا الكتاب. فأذني لي في أن أقدمه إليك لعله ينسيك من ذلك ما لا تزالين تذكرين..

وتوفيق أحمد عبد الجواد يهدي «تاريخ العمارة الحديثة في القرن العشرين»:

إلى شريكة حياتي.. وهي التي تحمَّلت معي أعباء الحياة..

هي التي عوضتني رعاية الأب وحنان الأم وأخوة الأخ وصداقة الصديق وصحبة الكرام..

هي التي يسَّرت لي السبيل الى طريق المعرفة، وبذلت كل ما تستطيع من الجهد والتضحية لتعبيد هذا الطريق الطويل الشاق الوعر للسير فيه، وأنارته بنور قلبها وإيمان بربِّها لتزيد قلبي إيماناً بالأمل لمواصلة الكفاح والسير على الطريق لتحقيق الهدف..

إلى زوجتي وزميلتي في الكفاح، إلى الأم المثالية. أهديك هذا الكتاب

«تاريخ العمارة في القرن العشرين» وهو يعكس تاريخ الحياة التي عاشت في عالم الأمس، والتي تعيش اليوم، والتي ستبقى حيَّة في المستقبل..

وشبيه بهذا إهداء كتاب «العقم عند الرجال والنساء» لمؤلفه سبيرو فاخوري الذي يقول:

إلى زوجتي التي شاركتني حلاوة الحياة ومرارتها بصبر وجلد..
وغمرتني بمحبتها وعطفها وحنانها، وأضفت على حياتي قوة الإيمان وحب الإيثار ودفعتني دوماً إلى الأمام..
أهدي إليها هذا الكتاب إقراراً مني بفضلها واعترافاً بجميلها..

ويكثر الإهداء إلى الزوجة والأبناء معاً باعتبارهم رفاق الطريق، وركاب نفس السفينة مع المؤلف، وباعتبارهم أصحاب الحق الأول في وقته وجهده. فكل دقيقة ينفقها، وكل حبة عرق يبذلها في البحث والكتابة هي في الحقيقة تضحية وعطاء غير منظور من الزوجة والأبناء. وانطلاقا من هذه الحقيقة نجد مصطفى سويف يهدي كتابه «الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي»:

إلى زوجتي: فاطمة موسى، وابنتي: أهداف..
حفظ فن الأبوة، تلك إحدى المهام الرئيسية للأسرة..
فإذا ضاع هذا الفن. فقد ضاعت على المجتمع وظيفة لا تقلّ أهمية بالنسبة له عن وظيفة إنتاج الطعام..

وسعيد الصايغ يهدي كتابه «القلب في الصحة والمرض»:

إلى زوجتي زلفى، إلى ابني حسن، إلى ابنتي سمر..
الذين أخذت من وقتهم لأكتب هذا الكتاب..
إليهم أهدي كتابي هذا، عسى أن يغفروا لي..

وعبد الباسط محمد حسن يهدي كتابه «أصول البحث الاجتماعي»:

إلى الذين يقفون إلى جواري يمدونني بعونهم وتأييدهم ويشجعونني على الدراسة والبحث، مقدرين - في صبر - الجهد الذي يبذل في الدراسة، والوقت الذي ينفق في البحث.
إلى زوجتي وأولادي، أهدي هذا الكتاب..

وكاتب هذه السطور يهدي كتابه «قراءة في أوراق جامعية»:

إلى رفيقة دربي وأم أولادي وربَّة بيتي..

وإلى الزهور التي تفتحت في صحراء حياتي، والشموع التي أضاءت جوانب نفسي..
إلى زوجتي وأبنائي أهدي هذه الدراسة..
التي كتبتها وأنا عنهم بعيد بالجسد، قريب بالقلب والفكر والروح..

وقد يجمع الإهداء بين الوالدين أو أحدهما والزوجة كما نرى في كتاب «البحث العلمي؛ مناهجه وتقنياته» الذي صدَّره مؤلفه محمد زيان عمر بهذا الإهداء:

إلى والديّ الكريمين، اللذين توليانى بالرعاية والتوجيه في معارج الإيمان والعلم..
أقدم لكما هذه الثمرة من غرسكما ولاء وعرفانا..
إلى زوجتي المخلصة التي كانت لي مصدر الإلهام والأمل..
وفاء وتقديرا..

وربما امتدّ نطاق الإهداء ليشمل الوالدين والزوج والأبناء جميعا. فمحمد عفيفي حمودة يهدي كتابيه«البحث العلمي» و «إدارة المواد»:

إلى والديّ العزيزين، نبع حياتي الثمين..
إلى زوجتي الغالية، رفيقة الحياة..
إلى أبنائي الأحباء، النور في قلبي وعيني..

وسعدية محمد علي بهادر تهدي كتابها «في علم نفس النمو» (ط ٣):

إلى والديَّ اللذين غمراني بالعطف والحنان، وكان لهما الفضل الأول في تنشئتي ورعاية نموي..
وإلى زوجي الذي رعىٰ هذا الكتاب منذ نبت فكرة إلى أن نما وتحددت ملامحه..
ثم إلى أبنائي الذين أرجو أن يكون الكتاب عوناً لهم في طفولتهم ومراهقتهم وحافزاً لهم إلى زيادة التحصيل وبذل الجهد في سبيل مستقبل زاهر لهم ولأبناء مجتمعهم..

بل قد يتسع الإهداء ليستوعب أيضاً بعض الإخوة كما نرىٰ في كتاب «التغذية العامة والعلاجية» الذي تهديه مؤلفته فوزية عبد الله العوضي:

إلى والديّ اللذين أتمّا رسالتيهما على أكمل وجه..

وإلى شقيقي ومعلمي الأول معالي وزير الصحة الدكتور عبد الرحمن العوضي الذي ذلل لي الكثير من الصعاب، وآزرني في جهادي العلمي لأحقق ما أرنو إليه..

وإلى زوجي العزيز الذي يدفعني بفكره المستنير وتفهمه الواعي لرسالة المرأة العصرية على الاستمرار في تحقيق طموحاتي..

والى أولادي عسى أن يتبوأوا مقاما علميا رفيعا تقرّ به عيني وأصل به إلى بعض القناعة..

ومع أن معظم الإهداءات تدور في فلك الآباء والأبناء والأزواج، إلا أن بعضها قد يتجاوز هذه الدائرة إلى آفاق أسرية أرحب، حيث نجد كتبا يهديها أصحابها إلى أجدادهم أو أحفادهم، كما فعل محمد فاروق النبهان في كتابه «الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي» الذي يهديه:

إلى الإنسان الذي شقّ لي طريق الحياة وشجعني على متابعة الطريق وعلمني أن الحياة هي العمل الجاد المخلص، وكان لي المرشد الصادق والمربي الناصح والأب العطوف..

إلى السيد الجدّ الشيخ محمد النبهان، أقدم هذا الكتاب الذي هو شجرة من غرسه، اعترافاً بفضله وتحقيقاً لآماله..

وكما فعل فؤاد البهي السيد في كتابه «الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة» (ط ٤) الذي يهديه:

إلى حفيدي أشرف..
في طفولته الغضة، ومراحل حياته النامية نموّ هذا الكتاب..

★ ☆ ★

وإذا كانت الإهداءات إلى أفراد الأسرة تعكس عمق الروابط الأسرية عندنا، فإن حرارة الإهداء تزداد حتى لتكاد تلتهب حينما يوجّه إلى عزيز رحل. وفي مقدمة هؤلاء الأعزاء يأتي الأبناء الذين تحترق أكباد آبائهم لفراقهم. وإن شئت فاقرأ هذا الإهداء الذي يصدّر به محمد حسين هيكل كتابه «ولدي»:

إلى روح ولدي.. ممدوح هيكل..
الراقد في صحراء القاهرة إلى جوار ربه..
والذي تخطى الحياة ما بين ٦ من يونيو سنة ١٩١٩م و١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٥م..

أهدي هذا الكتاب..

فعبارة «الراقد في صحراء القاهرة» تثير في النفس مشاعر الحزن والشجن، وذكر تاريخي الميلاد والوفاة يشيران بأسىً عميق إلى قِصَر رحلة الحياة التي عاشها الطفل وأضفىٰ فيها السعادة على والديه، وهي سعادةَ لم يقدر لها أن تدوم لأكثر من ستة أعوام ونصف عام..

فنحن إذن أمام أب ملتاع لفقد ولده، ومع أنه سكب هذه اللوعة على صفحات الكتاب كله إذ جعل عنوانه «ولدي»، إلا أنه أبىٰ إلا أن يفتح لنا قلبه منذ اللحظة الأولى ويطلعنا على الجرح الغائر فيه قبل أن تبدأ صفحات الكتاب.

وشبيه بهذا الإهداء إهداء «وحي الرسالة» لأحمد حسن الزيات، فبعد صفحة العنوان مباشرة تلقانا صورة كبيرة لطفل صغير وتحتها العبارة التالية:

إلى روحك اللطيفة العذبة يا ولدي رجاء، أقدم هذا الكتاب. فلولاك ما أنشأت الرسالة، ولولا الرسالة ما أنشأت هذه الفصول..

والدك الحزين إلى يوم يلقاك

أحمد حسن الزيات

والصورة هنا تضيف بُعْداً بل أبعاداً جديدة للحزن الذي ملك على الأب جميع السبل. إنه لا يريد أن ينسىٰ، ولا يريد لصورة الصبي أن تفارق خياله أو تغيب عن باله. بل هو يريدنا أن نشاركه هذا الإحساس، وأن نحمل معه هذا الهمّ الثقيل الذي ينوء به. وعبارة «والدك الحزين إلى يوم يلقاك» تنقل إلى نفوسنا شحنات متجددة من الحزن الذي فاضت به نفس الكاتب الكبير.

وإذا كانت قلوب الآباء تحترق لفقد الأبناء، فإن قلوب الأبناء - هي الأخرى - تحترق لفقد الآباء والأمهات. فبفقد الأم - خاصة - يشعر الإبن أنه فقد ينبوع الرحمة والعطف والحنان، وأنه فقد الواحة التي كان يأوي إليها ويتفيّأ ظلالها كلما اشتدت عليه وطأة القيظ ولفح الهجير في هذه الحياة. وهذه المعاني يجسدها إهداء كتاب «الأدب في موكب الحضارة الإسلامية» الذي يقول فيه صاحبه مصطفىٰ الشكعة:

كانت والدتي رحمها الله تقرّ عيناً كلما ظهر لي كتاب جديد، وكانت برغم ثقافتها المحدودة تشعر أن كل كتاب جديد يعني مزيداً من الثقافة المهداة إلى أجيال البشرية..

لقد انتقلت إلى رحمة الله في فترة اغترابي عن الوطن، وكانت فكرة هذا الكتاب قد اكتملت ونضجت في قلبي وعقلي وخاطري، وهو أول كتاب يظهر لي بعد انتقالها إلى الرفيق الأعلى..

ففي خشوع البنوّة الصادقة، وفي رحاب الاعتراف بفضل الأمومة الفاضلة أهدي هذا الكتاب وثوابه إلى روحها الطاهرة في رحاب الله...

ويتكرر الإهداء للأم بعد رحيلها في كتب كثيرة. فمحمد بنّيس يهدي كتابه «ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب»:

إلى التي رحلت بين الحجارة والدفلى..
يفتّتها النزيف دون أن تسمع ندائي الأول..
إلى أمي..

وسعاد حسين تهدي كتابها «رعاية الحضين»:

إلى أمي الحبيبة الراحلة..
إلى التي تملأ ذكراها العطرة نفسي وقلبي وأنا أكتب كل كلمة في كتابي هذا، اعترافاً بجميلها الذي طوّق عنقي، والذي سيلازمني أيام عمري كلها..
وتقديرا لجهودها التي بلغت الغاية..

وفتحي محمد أبو عيانة يهدي كتابه «جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة»:

إلى الروح الطاهرة في رحاب الله..
إلى أمي الغالية، وفاء وحبا وتقديرا..

ومحمد علي قطان يهدي كتابه «دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر»:
إلى روح أمي الطاهرة، أهدي بعض ثمار غرسها..

وحشمت أمين عامر يهدي كتابه «عالم الطاقة الشمسية»:
إلى روح أمي الغالية، تكريما لذكراها الخالدة..

وألفت الباجوري تهدي كتابها «أسس علم وتكنولوجيا البذور»:
إلى روح أمي العزيزة، فالجنة تحت أقدام الأمهات..

وأحمد بدر يهدي كتابه «المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات» إلى روح أمه ويقول:

ربي، إذا كنت قد قدمت في حياتي خيراً فهبه لأمي..
فرضاها من رضاك، وهذا يكفيني..

وعائشة عبد الرحمن تستهل كتابها «رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، دراسة نقدية» بإهداء تقول فيه:

كان من الحق أن أهدي هذا البحث إلى أساتذتي الذين علموني: الشيخ مصطفىٰ عبد الرازق رحمه‌الله، وأحمد لطفي السيد وطه حسين وأمين الخولي رعاهم‌الله وبارك في أعمارهم..
لكنني رأيت - وفاء بحقّهم عليّ - أن أهديه إلى تلك التي لولاها لما عرفتهم..
فإليها في علاها، والجنة تحت أقدامها، أتقدم به في حب وخشوع إلى أن نلتقي..

وإذا كانت الأم تحظىٰ بالنصيب الأوفىٰ من الإهداءات في حياتها وبعد مماتها، فإن للأب حظه من هذه الإهداءات أيضا، وهو حظ أقل من حظ الأم ولكنه حظ وافر على أي حال. فصبحي الصالح يهدي كتابه «علوم الحديث ومصطلحه» (ط ١٤):

إلى الذي قضىٰ نحبه وهو يتلو كتاب‌الله المجيد..
وحبَّب إليَّ السُّنة المطهرة، وأورثني بحبها كنزاً لا يفنى من جوامع الكَلِم ونوابغ الحِكَم..
إلى أبي.. إبراهيم مصطفىٰ الصالح..

ومنذر بركات يهدي كتابه «محاضرات في الجراحة العصبية»:

إلى عزيز قضى منذ سنوات، وكانت نفسه تواقة لقراءة ما أكتب..
إلى من وجهني وأسدىٰ إليَّ النصح وهداني إلى الطريق القويم
إلى والدي الطبيب عبد الوهاب بركات، أهدي كتابي..

وصلاح الدين المليك يهدي كتابه «شعراء الوطنية في السودان»:

إلى والدي الشيخ أبي بكر المليك في جنان الخلد..
فمن فيض علمه نهلت، ومن ضياء خلقه قبست..

ومحمد أحمد عبدالله يهدي كتابه «الإظهار المعماري» (ط ٢):

إلى روحه الطاهرة.. المغفور له أحمد محمود عبدالله..
يرحمه الله رحمة واسعة ويسكنه فسيح جناته..

وقد يُهدىٰ الكتاب إلى الوالدين معاً بعد رحيلها كما نرى في كتاب « محمد في طفولته وصباه » الذي يهديه مؤلفه محمد شوكت التوني:

إلى أمي وأبي..
وهما يرتعان في ظل من رحمة الله عند سدرة المنتهىٰ..

ويمتعان بجنات تجري من تحتها الأنهار.. يقول المخلدون فيها سلام.. سلام ما وعد الرحمٰن وصدق المرسلون..

جزاء وفاقا على إيمان وثيق مؤكد مجدد، وعمل صالح، وبعد عن الأذىٰ، وبغض للحاسدين الحاقدين..

أهدي هذا الكتاب الذي كتبته بدم مهجتي ودمع مقلتي وما أعظم الهدية.. طفولة محمد..

إلى أعظم الخلق بعده عندي، أمي وأبي.. اعترافاً بما وهباني- بعد الله- من طفولة سعيدة كريمة، ما زلت أعيش بآثارها ونعمائها في كهولتي..

وعرفاناً بجميل أحسب أنني رددته إليهما إكراما وطاعة وولاء.. وامتداداً لحب عاش بيننا نحن الثلاثة، فما اختلفنا ولا تنازعنا ولا عصيت فيه لهما أمراً، ولا امتدت عليَّ منهما يد، ولا زجرتني منهما عين، ولا عابني منهما لسان..

وقضيا وهما يدعوان لي بالخير والبركات. وقد منَّ الله عليَّ دائماً بفضل دعائهما بالستر والخير وحسنى الدنيا والبركات والتوفيق..

كما قد يُهدىٰ إلى الجد أو العم أو الخال ممن يدين لهم المؤلف بالفضل ويعترف لهم بالجميل. فمحمد علي الحاج يهدي كتابه « غذاؤك حياتك » (ط ٣) إلى جدِّه حيث يقول:

إلى جدِّي الكريم الراحل الذي لاقىٰ ربه وهو قرير العين مطمئن النفس..
فهو الذي رعاني طفلا، وهداني يافعاً، وأنفق عليَّ كل ما ملكت يداه في سبيل تعليمي وتثقيفي..

وشكري فيصل يهدي كتابه « المجتمعات الإسلامية في القرن الأول » إلى روح خاله « وفاء ببعض حقه، وإيماناً بفضله... ».

وهكذا نرى أن الأسرة هي أقوى مراكز الجذب في إهداءات الكتب العربية. وأن الأبناء والأمهات والآباء هم قطب الرحىٰ ومركز الدائرة، ومن حولهم يتحلق بقية أفراد العائلة على درجات متفاوتة من القرب والبعد، وذلك

في حدّ ذاته دليل على توثق عرى الروابط الأسرية في مجتمعنا العربي لدرجة لا نظير لها في أي مجتمع غربي.

* * *

ولكن إهداءات الكتب العربية لا تعكس شدة أواصر المودة والقربى بين أفراد الأسرة فحسب، وإنما تعكس أيضاً علاقات اجتماعية أوسع تربط الصديق بصديقه والتلميذ بأستاذه والإنسان بأخيه الإنسان. بل إنها قد تعكس ارتباط الإنسان بالأرض التي يعيش عليها، وحبه لها، وتعلقه بها، وفناءه فيها.

فمن الكتب التي تُهدى إلى الأصدقاء كتاب «دعاء الكروان» الذي يهديه طه حسين إلى العقاد قائلا:

إلى صديقي الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد..
سيدي الأستاذ..
أنت أقمت للكروان ديواناً فخماً في الشعر العربي الحديث..
فهل تأذن في أن أتخذ له عشًّا متواضعاً في النثر العربي الحديث وأن أهدي إليك هذه القصة، تحية خالصة من صديق مخلص..

وكتاب «المنطق الحديث ومناهج البحث» الذي يهديه محمود قاسم:

إلى أخي وصديقي الأستاذ الدكتور علي سامي النشار..
تقديراً للأخوة الصادقة والزمالة الحقة، وللجهود العظيمة في الدراسات المنطقية والفلسفية في الفكر الإسلامي..

وكتاب «أمراض الأوعية الدموية» الذي يهديه أمين رويحة:

إلى روح الصديق الدكتور صبري القباني مؤسس مجلة «طبيبك»..
تقديراً لكفاحه الطويل الشجاع في ميدان التوعية الطبية الشعبية العربية..
أثابه الله وأسكنه فسيح جناته..

ومن الكتب التي يهديها مؤلفوها إلى أساتذتهم وفاء لهم واعترافاً بفضلهم «حديث الأربعاء» الذي يهديه طه حسين:

إلى الاستاذ الصديق أحمد لطفي السيد..
تجلّة تلميذ، وتحية صديق..

وكتاب «الطبيب العربي ابن النفيس» الذي يهديه مؤلفه سلمان قطاية:

إلى أستاذي الجليل السيد الدكتور ألبير زكي اسكندر..

تحية احترام ومحبة وتقدير واعتراف بالجميل..

وكتاب «أمراض النبات البيئية غير الطفيلية» الذي يهديه محمد جمال الدين حسونة:

إلى أستاذنا العظيم الأستاذ الدكتور عباس فتحي الهلالي مؤسس قسم أمراض النبات بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية الذي علمنا فوق العلم، معنى عضوية هيئة التدريس بالجامعة وكرامتها، جزاه الله عنا خير الجزاء..

وكتاب «الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري» الذي يهديه مؤلفه أحمد نصيف الجنابي:

إلى أستاذي الدكتور رمضان عبد التواب..

رمز الوشيجة العلمية الصادقة.. وفاء لعهد لا يزال غضا..

وكتاب «ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي» الذي يهديه حسين عبد الحميد رشوان:

إلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث..

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة الإسكندرية..

وكما تُهدىٰ الكتب إلى الأساتذة أحياء، فإنها تُهدىٰ إليهم من تلاميذهم بعد رحيلهم. ومن الأمثلة على ذلك كتاب «التداوي بلا دواء» الذي يهديه أمين رويحة:

إلى روح أستاذي الجليل الشيخ عارف صوفي..

اعترافاً بفضله، وتخليداً لذكراه، رحمه الله وأسكنه فسيح جنّاته «مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحَسُن أولئك رفيقا»..

وكتاب «جغرافية العالم الإقليمية»[1] الذي يهديه حسن سيد أحمد أبو العينين:

إلى أستاذي المغفور له الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم الشرقاوي.. في الخالدين..

---

(١) الجزء الأول: آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، ط ٢.

وكتاب «منهج البحث التاريخي» الذي يهديه حسن عثمان:

إلى ذكرى أستاذي العلامة كارلو ألفونسو نلّينو..

وكتب بنت الشاطىء (عائشة عبد الرحمٰن) «قيم جديدة للأدب العربي» و«مقدمة في المنهج» و«جديد في رسالة الغفران» التي تهديها جميعاً:

إلى أستاذنا الإمام أمين الخولي..
في قلوبنا وضمائرنا وعقولنا[1]..

وتكرر الإهداء على هذا النحو يعكس عمق الرابطة التي كانت تربط المؤلفة بأستاذها وزوجها، ويعكس مدىٰ إحساسها بالخسارة الفادحة بعد رحيله.

ويلحق بهذا النوع من الإهداءات، الكتب التي تُهدىٰ إلى شخصية فذة في تاريخ الحضارة، كما نرى في كتاب «تاريخ الموسيقىٰ الأندلسية» الذي يهديه مؤلفه عبد الرحمٰن علي الحجي إلى موسيقي الأندلس الشهير زرياب القرطبي حيث يقول:

إلى روح العالم والموسيقي، معلم الناس المروءة..
زرياب القرطبي..

كما يلحق به أيضاً، الكتب التي يهديها مؤلفوها إلى الملوك والأمراء والرؤساء. فحسين عبد الله باسلامة يهدي كتابه «تاريخ الكعبة المعظمة» إلى الملك عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية. وهو إهداء طويل يستغرق صفحتين كاملتين تتوسطها صورة الملك عبد العزيز، ويستهله المؤلف بقوله:

يا جلالة الملك المعظم: إني أتشرف بأن أقدم إلى جلالتكم تاريخ الكعبة المعظمة وتاريخ عمارة المسجد الحرام هدية وألتمس من جلالتكم التكرم بقبولها..

والسيد عبد الحميد الخطيب يهدي كتابه «أسمىٰ الرسالات» إلى الملك سعود الأول بمناسبة توليه عرش المملكة العربية السعودية، ويتوجه إليه بالخطاب قائلاً:

يسعدني أن أقدم لجلالتكم في أول يوم من اعتلائكم عرش هذا الملك العتيد ماوعيته فدونته (من رسالة خاتم النبيين للناس أجمعين) التي

---

(١) يرد الإهداء في الكتاب الأول بالصيغة التالية:
إلى رائدنا الإمام الأستاذ أمين الخولي. في قلوبنا وضمائرنا وعقولنا.

تشمل السيرة والدعوة اللتين تقوم عليها دعائم الشريعة الإسلامية، مع بيان حكمة التشريع ومبادىء الإسلام وغاياته، راجيا أن ينال مؤلّفي هذا شرف الرضا والقبول، ويسعد بسعودكم المأمول، فيهدي به الله من شاء لنفسه الهداية، ويدرك العاقل منه سبل الحق ومسالك الغواية، ليكون كل إنسان على نفسه بصيراً، وبأمور دنياه وآخرته عليما خبيراً، وما توفيقي إلا بالله. ربنا تقبّل منا إنك أنت السميع العليم..

وإلى الملك سعود أيضاً يهدي صلاح الدين المختار كتابه «تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها» حيث يقول:

هذه يا مولاي صفحات ناصعات من تاريخ المملكة الفتية، ووصف مسهب[1] صادق الرواية لسيرة جهادكم الكريمة، وقد ضمّت لمحات وضاءة من حياتها القديمة والحديثة..

فإليك يا صاحب الجلالة أتشرف بإهداء هذا الكتاب الجامع والجهد المتواضع، لأنك من التاريخ مصادره وعنوانه، ومن المجد الخالد رمزه ولواؤه..

وفي سنة ١٩٤٧م صدر في عمّان كتاب «شجرة الزيتون» وقد أهداه مؤلفه علي نصوح الطاهر إلى الملك عبدالله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إذ يقول:

مولاي: يا نصير العلم والعلماء، وملاذ العرب ووارث نهضتهم، لسدّتك السنية أقدم ثمرة دراسة استغرقت نحواً من أربعة عشر عاما عن شجرة باركها جدك صلى الله عليه وسلم وأشاد بفضلها وذكرها، هي شجرة الزيتون التي لعبت في جهادنا القومي دوراً عظيماً..

فأرجو قبول هذا الإهداء من عربي يعتزّ بعروبته ومليكه، أدامك الله للعروبة سنداً، وحقق على يديك وحدة العرب أجمعين.

أما عبد السلام الترمانيني فيهدي كتابه «تاريخ النظم والشرائع» الذي نشرته جامعة الكويت:

إلى حضرة صاحب السموّ أمير دولة الكويت المعظم..
وإلى حضرة صاحب السموّ ولي عهده ورئيس مجلس الوزراء المعظم..

---

(١) وردت في الأصل: ووصفا مسهباً. والصواب ما ذكرناه.

عرفاناً بجميل رعايتها للعلم، ووفاء بحقها على الجامعة الفتية.

وأما يحيىٰ مصطفىٰ حمودة فيهدي كتابه «الهندسة المعمارية في الوسط المائي»:

إلى مَنْ صنع التاريخ الحديث..
إلى مَنْ أقام السدّ العالي فتفجرت منه الحياة..
إلى رائد القومية العربية ومحرر الشعوب..
إلى مَنْ رفع سلطان العلم والفن وكرم العلماء والباحثين..
إلى الرئيس جمال عبد الناصر..

* * *

وإلى جانب هذه الإهداءات المخصصة للأفراد، هناك إهداءات عامة. فأنور محمد الشرقاوي يهدي كتابه «إنحراف الأحداث»:

إلى الآباء والأمهات..

وعلي عبد الوهاب شاهين يهدي «بحوث في الجيومورفولوجيا»:

إلى أساتذتي... عرفاناً بالجميل..

ومحمد ماهر فهيم يهدي كتابه «لمحات عن التمثيلية الإذاعية»:

إلى الفنانين والكتّاب والعاملين وراء ناقل الصوت..
الذين نلتقي بفكرهم وجهودهم عبر ساعات الإرسال الإذاعي في البيت والمدرسة والحقل والمصنع..

ومحمد الظواهري يهدي «أصول الوقاية من الحريق»:

إلى من أضاءوا بدمائهم نور الظلام..
إلى من أخمدوا بعرقهم نار الدمار..
إلى شهداء الإطفاء..

بوحي من روح والدي رجل الأزهر وخادم الدين..
اعتصرت نفسي فاستخلصت معارفي في هذا الموضوع..
فأقدمه لتلك الروح الطاهرة لتهديه إلى من عملت من أجلهم

وعماد الدين خليل يهدي كتابه «مأساتنا في أفريقيا»:

إلى مجاهدي فتح واريتريا وتشاد وموزامبيق..
وأنتم تقاتلون على الدرب الواحد بالعقيدة الواحدة..

من أجل المصير الواحد..

ووليد قصاب يهدي «ديوان عبد الله بن رواحة؛ ودراسة في سيرته وشعره»:

إلى المجاهدين الشرفاء في كل مكان..
إلى الصابرين المرابطين على كل ثغر من ثغور المسلمين..
وإلى السائرين على درب الفضيلة والتقوى والإيمان..
من أجل أن تسود في الأرض كلمة الحق والعدل والكرامة..
أقدم عبد الله بن رواحة - مجاهد السيف والقلم - قدوة فضلىٰ ونموذجاً أمثل في طريق الجهاد..

ومحمد يسري الغيطاني يهدي كتابه «الزهور ونباتات الزينة وتنسيق الحدائق»:

إلى دوحة العلم والمعرفة العربية..
إلى آمالنا العريضة لتحقيق مجتمع الرفاهية..
إلى كل عالم ومهندس ودارس وزارع وهاوٍ..
للزهور ونباتات الزينة وتنسيق الحدائق..
إلى كل أسرة تنشد الذوق الرفيع في مجتمعنا العربي الجديد..
ومحمد أحمد قمر يهدي كتابه «هندسة الآلات الكهربية»:
إلى كل ناطق بلغتنا الجميلة، يريد أن يتعلم بها..

وبسام العسلي يهدي كتابه «فن الحرب في عهود الخلفاء الراشدين والأمويين»:

إلى أمتنا العربية الخالدة، التي تفرض علينا في مرحلتها الحاضرة تقديم كل قطرة دم وحبر..

ومبارك حجير يهدي كتابه «الاستثمار الأمثل للبلاد العربية»:
إلى.. «الذين يمشون على الأرض هونا»..

وعامر العقاد يهدي كتابه «غراميات العقاد» إلى المرأة، أي مرأة:

إلى مظهر الجمال الحي في دنيا الرجل..
إلى حواء الخالدة في كل زمان ومكان..
إلى ملهمة الشاعر والفنان..
إلى من جعلت العقاد يشدو قائلا:

وبـــي سكـــر تمـلكنــــي وأعجـــب كيـــف بي سكر
رددت الخمر عن شفــــتي لعـــــل جمالـــك الخمر
نعم أنــت الرحيـــق لنـــا وأنــــــــت النور والعطر
وأنـــــت السحر مقتـــــدراً وهـــــل غـــير الهوى سحر

وقد يجمع الإهداء بين العموم والخصوص، فتوفيق أحمد عبدالجواد يصدِّر كتابه «تاريخ العمارة والفنون الإسلامية» بإهداء طويل يوجهه إلى كل مهندس معماري، وإلى ولده محمد، وعصام الوشاحي يهدي كتابه «الكرة الطائرة للناشئين وتلاميذ المدارس»:

إلى أصحاب المبادئ في كل مكان..
إلى المجاهدين عبر كل زمان..
إلى أبي وأمي، عرفانا وتقديرا وإخلاصا..

وموسى لقبال يهدي كتابه «المغرب الإسلامي» (ط ٢):

إلى روح من تلقيت عنه أول درس في العلم والأخلاق..
إلى أستاذي ورائدي ومرشدي عيسى يحياوي..
وإلى كل الشهداء والمؤمنين مثله بالقضية العربية وبأمجادها وبمفاخر الإسلام ورجاله في هذه البلاد..

إليهم أقدم اليوم باكورة أعمالي،اعترافاً بجميل سابق..وتقديراً لدور رائع أصيل.

وعبد الحميد محمد الهاشمي يهدي كتابه «علم النفس التكويني» (ط ٣):

إلى والدتي الحنونة، وإلى كل والدة جعل الله الجنة تحت أقدامها.
وإلى والدي الجليل، وإلى كل والد كان مربياً ومرشداً لأبنائه..
إلى زوجتي الوفية، وإلى كل زوجة تتكامل مع قرينها لإسعاد الأسرة وبناء المجتمع..
إلى ابني وابنتي العزيزين، وإلى كل ولد هو فلذة الكبد وطليعة الجيل الصاعد في حياة العلم والعزّ والسعادة..
﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ في عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لي وَلِوَالِدَيْكَ إِليَّ الْمَصِيرُ﴾[١].

وكما تُهدىٰ المؤلفات إلى الرجال والنساء والأطفال، كذلك يُهدىٰ بعضها إلى البلاد والبقاع. ففهمي عطاالله يهدي ديوانه «رشاد النفس»:

(١) سورة لقمان، آية ١٤.

إلى الوطن المقدس.. مصر الحبيبة..
وقد غرست في نفسي محبة الله والناس والحياة..
فنالت نفسي رشادها..

وفاتنة أمين شاكر تهدي مقالاتها التي جمعتها في كتاب أطلقت عليه «نبت الأرض»:

إلى الأرض التي من حرارة تربتها تشربت الإيمان بعمق جذوري، منها وإليها يكون غيابي وحضوري..
ترابها أفتديه بأثمن ما منحني الله، بروحي..

وعبد الفتاح محمد وهيبة يهدي كتابه «جغرافية العمران»:

إلى مدن القنال..

ويوسف حسن درويش غوانمة يهدي كتابه «دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي»:

إلى المدينة التي أحببت، وبها نشأت وترعرعت..
إلى إربد (الخرزات): المدينة الصامدة الوفية..
أهدي هذا الكتاب..

وكما تجمع بعض الإهداءات بين العموم والخصوص، كذلك قد يجمع بعضها بين المكان والأفراد مخصصين أو مطلقين. فحسن علي خفاجي يهدي كتابه «دراسات في علم الاجتماع» (ط ٢):

إلى وطني الذي يسَّر لي طريق العلم فطلبت العلم من أجله.
وإلى والديَّ اللذين مهدا لي طريق الحياة..
وإلى أساتذتي الذين أضاءوا لي طريق العلم..

وإلى زوجتي وولديّ اللذين يساعداني على شق طريقي في الحياة واللذين يقدران في صبر وصمت الجهد والوقت اللذين يبذلان في البحث العلمي..
أهدي هذا الكتاب..

ونبيل صبحي يهدي كتابه «الأسلحة الكيماوية والجرثومية»:
إلى فلسطين أرض النبوات..
إلى مسجدها الأقصى وثراها الطيب..
إلى كل من يحث الخطا مجاهدا على كل ساحة في سبيل الله حتى تطهر كل أرض من أرضنا دنسها الغاصبون..

وحتى ترتفع راية هذه الأمة كما أرادها الله.

وجودة حسنين جودة يهدي كتابه «جغرافية البحار والمحيطات»:
إلى عروس البحر المتوسط، إلى الإسكندرية..
وجامعتها العريقة، وأهلها الأبرار..

ومحمد عبد العزيز محمد يهدي كتابه «التصرف الزين في مناجزة سقم العين»:
إلى جامعة الأزهر، وإلى زوجتي العزيزة، وابنتيّ الحبيبتين إيمان وهالة..

ومن الإهداءات التي تستلفت الانتباه إهداء بعض المؤلفات إلى مقام المصطفى عليه الصلاة والسلام. فكتاب «مبادئ الصناعات الغذائية» يهديه مؤلفه يحيى محمد حسن:

إلى أعتاب سيدي رسول الله ..

محمد ﷺ معلم البشر وخاتم المرسلين..

بل إن بعض المؤلفين قد يتجاوزون كل الحدود ويرفعون إهداءاتهم إلى قدس الأقداس، إلى الله سبحانه وتعالى في علاه، كما فعل محمد فؤاد حجازي في كتابه «التغير الاجتماعي» الذي يهديه:

إلى من وهبني الإخلاص له، فجزاني بالقرب من بيته الحرام فله الحمد والمنّة..

* * *

وفي عالم الإهداءات تستوقفنا مجموعة من الظواهر يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

أولاً: أن الإهداءات - كظاهرة - حديثة في الكتب العربية، فنحن لا نجد لها أثراً في الكتب القديمة، ولعلها مظهر من مظاهر التأثر بالمؤلفات الأوروبية الحديثة. ونحن نجدها في مؤلفات الرجال ومؤلفات النساء، ونجدها في كتب المشارقة وكتب المغاربة. وقد أوردنا إهداءات «رجالية» وإهداءات «نسائية» إن صحّ التعبير، وسُقنا نماذج من مصر والسودان والسعودية والعراق والكويت وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والمغرب والجزائر. وهذا - في حدّ ذاته - يثير بعض التساؤلات التي تحتاج الإجابة عنها إلى دراسة أكثر تفصيلا مثل: هل تكثر الإهداءات في كتب الرجال أم في كتب النساء؟ وهل هناك شعوب عربية معينة تغلب الإهداءات في كتب مؤلفيها عن غيرهم؟

سؤالان.. أكتفي بطرحها الآن، ولعلي أفرغ للإجابة عنها بعد حين. أو لعل غيري يستهويه الموضوع فيتصدى لها ويقدم جوابا شافيا عنها.

ثانيا: أنها تصاغ نثراً في أغلب الأحوال، وإن لم يمنع ذلك من وجود إهداءات منظومة في قالب شعري. فعبد الله الطيب يهدي كتابه «مع أبي الطيب» إلى صديقه محمد المهدي مجذوب، ويصوغ هذا الإهداء شعراً فيقول:

وقد سرَّني أن كان لي من أرومتي	خليلٌ عليه المجد حرٌّ حُلاً حِلُ
إذا ما انبرى للنقد أدرك لبُّه	خفيَّات ما ترمي إليه المسائل
وإن نظم الشعر الحديث سما به	إلى رُتَب لا يرتقيهن خامل
وإن نظم الشعر الرصين فإنه	كما صال فرسان البلاغة صائل
وهمَّت إليه الحادثات فصدَّها	كريم السجايا والتليد المناضل
أخٌ لك بَرٌّ والإخاء وسيلة	إذا طُلبت عند الإله الوسائل

ثم يردف هذه المقطوعة الشعرية بقوله:

إلى أخي الكريم الشاعر الفحل محمد المهدي مجذوب أهدي هذه الأبيات وهذا الكتاب..

ولكن هذا النوع من الإهداءات لا يكثر إلا في دواوين الشعر التي يحلو لأصحابها أن تكون إهداءاتهم من نفس نسيج أشعارهم. فحسن عبدالله القرشي يهدي ديوانه «مواكب الذكريات»:

لروح أبي كم هزَّني بحنانه	وكم ودَّ لو روَّى صدى الشعر قيثاري
لكل صديق مسَّني طيف ودِّه	وكل صفيٍّ كان وحياً لأفكاري
إلى كل فنان إلى كل شاعر	أقدم ألحاني وأبعث أشعاري

ومحمد سعيد العباسي يهدي «ديوان العباسي» إلى الشيخ عثمان زناتي تتصدره صورة المُهْدَى إليه وتحتها: الإهداء

فيا رحمة الله حلّي بمصر	ضريح الزناتي عثمانيه
غذاني بآدابه يافعاً	وقد شاد بي دون أترابيه
ويا شيبة الحمد: إن القريض	أعجز طوقي وأعيانيه
أعرني بيانك أسمع به الـ	أصمّ وأنطق به الراغيه

أما ديوان «مفكرة عاشق» لهارون هاشم رشيد فتقول صفحة الإهداء فيه:

احمليني يـا سرايـا
وخـذيني يا بيـارق
في لهيـــب الهول
في النـــيران
في ليـل الصواعـق
كيفما شئـت خـذيني
في الزوايا، في الحنايا
في الخنـــادق
في رصاصات البنادق
ازرعيني في روابي القـدس
كـالسيـف المعـانـق
تمرع الأرض زهوراً
وورودا وزنـابـق

ثالثاً: أنها لا تكون غالباً إلا في الكتب التي يؤلفها فرد واحد، وقلّما توجد في الكتب التي يتعدد مؤلفوها. ذلك أنها تعبر عن حالة شعورية للمؤلف وترتبط بموقف معين أو تجربة ذاتية في حياته. ويندر أن يتفق اثنان من المؤلفين أو أكثر في مشاعرهما أو تجاربهما الذاتية، إلا أن يكونا زوجين يجمعهما حبهما لأبنائهما، أو زميلين يشتركان في حب أستاذ لهما.

ولعل هذا هو ما يفسر لنا ما نجده من إهداءات في بعض الكتب التي شارك في تأليفها أكثر من فرد. فزكي محمد زغلول وأمينة محمد عبدالرحيم يهديان كتابهما «علم البلورات» (ط ٢) إلى ابنتهما منى، ومجدي وهبة وكامل المهندس يهديان «معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب» إلى ذكرى أستاذهما زكي المهندس، وشعبان خليفة ومحمد عوض العايدي يهديان كتابهما «الفهرسة الوصفية للمكتبات» إلى أستاذهما محمد المهدي حنفي «قطرة من بحر، ولمسة من وفاء».

رابعا: أن الكتاب الواحد قد تصدر طبعته الأولى بلا إهداء، وتحمل الطبعة الثانية صفحة إهداء لأن ظهورها ارتبط بموقف معين أو تجربة خاصة عاشها المؤلف، كما هو الحال في كتاب «لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات» لكاتب هذه السطور، فقد صدرت طبعته الأولى خالية من أي إهداء، وجاءت الطبعة الثانية والمؤلف يعيش تجربة ألم عظيم سببها مرض أبيه وعجزه عن أن

يدفع الداء عنه، وما أضعف الإنسان أمام المرض، وما أقسى أن تجد الطبيب مكتوف اليدين أمام علّة لا حيلة له فيها، فليُسعف النطق إن لم يسعف الحال، كما يقول الشاعر العربي القديم، وليكن أقل شيء يقدمه لأبيه في شدّته هو تلك الكلمات الصادقة التي تصدرت هذه الطبعة، والتي يوجهها إلى أبيه علّها تخفف عنه بعض آلام النفس والبدن[1].

وبعض الكتب تختلف إهداءاتها باختلاف طبعاتها. فمحمد فتحي عبد الهادي يهدي الطبعة الأولى من كتابه «المدخل إلى علم الفهرسة» إلى زوجته مسماة باسمها، ويهدي الطبعة الثانية من الكتاب نفسه إلى روح والده الذي رحل عن هذه الحياة قبيل صدورها، ولم يشأ المؤلف أن ينتظر حتى يصدر له كتاب جديد، فأهدى هذه الطبعة إلى روح الراحل العزيز. ومحمد زكي حواس تحمل كل طبعة من طبعات كتابه «فن البناء المعاصر» إهداء مختلفاً عن الطبعة السابقة، وقد سجل ذلك في إهداء الطبعة الأخيرة حيث يقول:

إلى مصر..
أما وقد أهديت طبعتي الأولى لأفراد مني أحببتهم..
وأهديت الطبعة الثانية لجماعات أنا منهم وأحبهم.

فإن طبعة ١٩٧٩م وقد نضجت أركانها ورسخت أسسها أهديها إلى مصر..

بل أهدي نفسي جميعا وروحي وكل ما أكتب وأفكر إلى حبيبة الأفراد كلهم وحبيبة الجماعات كلها على مرّ الأزمان وفي كل العصور..

إلى مصر، مصرنا، أمنا..

خامساً: أن بعض المؤلفين يصرحون بأسماء من يهدونهم كتبهم من الأهل أو الأحبة أو الأصدقاء، وبعضهم الآخر يلمّح ولا يصرح، ويكتفي بالإشارة دون العبارة: كرسالة الغفران لأبي العلاء المعري التي تهديها بنت الشاطىء «إلى من علمني كيف أقرأ». وهي هنا لا تقصد أول معلم علمها القراءة والكتابة، وإنما تقصد أستاذها أمين الخولي، الذي تتلمذت عليه في الجامعة، وافتتنت به افتتانا شديداً. والذي علمها كيف تكون قراءة النصوص الأدبية. وكتاب «أديب» الذي يهديه طه حسين إلى صديق له لا يسميه حيث يقول:

أخي العزيز..
وددت لو أسميك، ولكنك تعلم لماذا لا أسميك..

---

(١) سبق ذكر نص الإهداء فيما تقدم من هذا المقال.

وحسب الذين ينظرون في هذا الكتاب أن يعلموا أنك كنت أول المعزّين لي حين أخرجني الجور من الجامعة، وأول المهنئين لي حين ردّني العدل إليها. وكنت بين ذلك أصدق الناس لي وُدًّا في السرّ والجهر، وأحسنهم عندي بلاء في الشدة واللين، فتقبَّل مني هذا العمل الضئيل، تحية خالصة صادقة لإخائك الصادق الخالص..

وشبيه بهذا ديوان «ليالي القاهرة» الذي يهديه مؤلفه إبراهيم ناجي:

إلى صديقي ع. م..
الذي ندّى الزهر الذابل في خمائل الماضي..
وأنبت في روض الحاضر زهوراً ندية مخضلة بالأمل والحياة..
إليه أقدم ما أوحي به إليَّ..

وقد تمضي الإهداءات إلى أبعد من ذلك وتعمد إلى التعمية والتمويه. ومن الأمثلة على ذلك الإهداء الذي نجده في كتاب «تزويد المكتبات بالمطبوعات» لشعبان خليفة، والذي يقول:

إليها.. عندما كانت..
وإليها.. عندما رحلت..
وإليها.. عندما تعود..
وفاء.. وإعزازاً..

فنحن هنا أمام حالة تخفٍّ يصعب كشفها إلا بدراسة السيرة الشخصية للمؤلف لمعرفة مَنْ هذه التي جاءت ثم رحلت بعد أن تعلق بها قلبه وإنه لمشوق إلى يوم عودتها. وإذا كان المؤلف قد لجأ إلى هذه التعمية حرصاً على سمعة تلك العزيزة التي يشير إليها بضمير الغائب، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل بلغتها رسالته؟ هل قرأتها وعرفت أنها المقصودة بهذا الإهداء؟ وهب أنه أرسل إليها نسخة من الكتاب فما الدليل الذي يقدمه بين يديها ليثبت لها أنه يعنيها ولا يعني غيرها من نساء العالمين؟

سادساً: أن بعض الإهداءات يذيَّل باسم المهدي كاملاً أو مختصراً، وقد يكتفي بالإسم الشخصي أو باسم العائلة أو بالأحرف الأولى من الاسم فقط، وبعضها الآخر يقتصر على ذكر كلمة «المؤلف» في ختام الإهداء. وفئة ثالثة - تمثل الأغلبية - تترك الإهداء غفلا من أي توقيع.

وذكر الاسم بصورة من الصور في نهاية الإهداء لا يخلو من دلالة نفسية.

فنحن لا نكاد نجده إلا في الإهداءات التي تحمل طابعا عاطفياً واضحا. فمن الإهداءات التي تختم بالاسم كاملا إهداءات كتب شكري فيصل لأمه وخاله، وهي من النوع الذي يموج بفيض من المشاعر والأحاسيس. ومن هذه الإهداءات أيضاً إهداء «وحي الرسالة» الذي يوجهه أحمد حسن الزيات لولده الذي فقده وهو صبي صغير، والذي يوقعه مسبوقاً بعبارة «والدك الحزين إلى يوم يلقاك»، وإهداء كتاب «رعاية الحضين» الذي توجهه سعاد حسين لأمّها الراحلة، والذي تختتمه بعبارة «ابنتك الوفية (د. سعاد حسين حسن)»، وإهداء كتاب «محمد في طفولته وصباه» الذي يهديه مؤلفه محمد شوكت التوني إلى أمه وأبيه «وهما يرتعان في ظل من رحمة الله». ومنها أيضاً كتاب «الأدب في موكب الحضارة الإسلامية» الذي يهديه مصطفى الشكعة إلى والدته بعد انتقالها إلى جوار ربِّها، وكتاب «الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي» الذي يهديه محمد فاروق النبهان إلى جده وصاحب الفضل عليه، و«قصص تمثيلية» الذي يهديه طه حسين إلى زوجته، و«قراءة في مشكلات الطفولة» الذي يهديه محمد جميل محمد يوسف منصور إلى الوالدين والزوجة والأبناء، و«أمراض الأوعية الدموية» الذي يهديه أمين رويحة إلى روح صديقه الدكتور صبري القباني. ويدخل في هذه الفئة معظم الإهداءات التي توجه إلى الملوك والأمراء، ولكن توقيعها باسم المؤلف كاملا لا يعبر عن حرارة العاطفة بقدر ما يعبر عن التزام الرسميات وآداب مخاطبة الملوك.

أما المؤلفون الذين يمهرون إهداءاتهم بأسمائهم الشخصية فهم كثيرون، نذكر منهم عائشة عبدالرحمن وسعد الهجرسي وعبدالستار الحلوجي ومحمد فتحي عبدالهادي في كتبهم، كما نذكر منهم سلمان قطاية في كتابه «الطبيب العربي ابن النفيس» وسعيد الصايغ في كتابه «القلب في الصحة والمرض» ونبيل صبحي في «الأسلحة الكيماوية والجرثومية» وبسّام العسلي في «فن الحرب في عهود الخلفاء الراشدين والأمويين» وصلاح الدين المليك في «شعراء الوطنية في السودان» وفاروق سكر في «أسس الإلكترون الفيزيائي والتصميم، وفتحي أبو عيانة في «جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة» ومحمد صبحي حسانين في «التقويم والقياس في التربية البدنية» وهارون هاشم رشيد في «مفكرة عاشق».

وتوقيع الإهداء بالاسم الشخصي للمؤلف مظهر من مظاهر تجنب الرسميات، وتعبير عن عدم الكلفة بينه وبين من يهديهم كتابه. فمعظم الكتب التي ذكرناها وأمثالها إهداءات من ابن لأبيه أو أمه، ومن أب لأبنائه، ومن زوج لزوجته، ومن تلميذ لأستاذه.

أما المؤلفات التي تختم إهداءاتها بلقب المؤلف أو بكنيته أو بالأحرف الأولى من اسمه فقليلة. ومن الفئة الأولى نذكر كتاب «ولدي» الذي وقع محمد حسين هيكل إهداءه باسم العائلة «هيكل». ومن الفئة الثانية نذكر «تاريخ طب الأطفال عند العرب» لمحمود الحاج قاسم محمد. فالإهداء فيه موقّع بكنيته «أبو حسان»، ومن الفئة الثالثة نذكر كتاب «الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم» الذي وقعه خليل صابات بالحرفين (خ.ص) وكتاب «مشكلات الصحة النفسية في الدول النامية» الذي وقعه صموئيل مغاريوس بالحرفين (ص.م.).

وتبقى الإهداءات التي تختم بكلمة «المؤلف» أو «المؤلفة» وهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر «معجم الإعراب والإملاء» لإميل بديع يعقوب، وديوان «الحمى» لغازي القصيبي، و«غراميات العقاد» لعامر العقاد، و«التربية الغذائية» لعصمت السيد رشدي، و«التداوي بلا دواء» لأمين رويحة، و«الإدارة الناجحة لمزارع الدواجن» لسلامة داود شقير، و«المغرب الإسلامي» لموسى لقبال، و«البرامكة في التاريخ» لعبد الحليم عباس، و«دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي» ليوسف حسن درويش.

سابعاً: أن أغلب الإهداءات لا تؤرّخ، ومع ذلك فهناك إهداءات يحرص أصحابها على تأريخها تسجيلا لحدث معين في وقت معلوم، وكأنهم يستوقفون الزمن عند لحظة من لحظاته لا يريدونها أن تنسى أو تمحى من الذاكرة. ومن هذه الإهداءات كتاب «أسمى الرسالات» الذي يهديه مؤلفه السيد عبدالحميد الخطيب في نوفمبر ١٩٥٣م إلى الملك سعود عاهل السعودية، و«شجرة الزيتون» الذي يهديه مؤلفه علي نصوح الطاهر إلى الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن في ٣ تموز ١٩٤٧م، و«حديث الأربعاء» الذي يهديه طه حسين إلى أستاذه وصديقه لطفي السيد ويؤرّخه بشهر يناير ١٩٢٥م، و«أوديب» الذي يهديه المؤلف نفسه إلى صديقه أندريه جيد ويؤرخه بأكتوبر ١٩٤٦م، وكتب بنت الشاطىء «قيم جديدة للأدب العربي» و«جديد في رسالة الغفران» و«مقدمة في المنهج» وثلاثتها مهداة إلى أستاذها وزوجها الراحل أمين الخولي، وأولها يحمل تاريخين هما يناير ١٩٦٧م، ويناير ١٩٧٠م، والثاني مؤرّخ بشهر مارس ١٩٧٠م، والثالث مؤرّخ بشهر مايو ١٩٧١م، و«قراءة في أوراق جامعية» الذي يهديه كاتب هذه السطور إلى زوجه وأبنائه، والذي كتبه وهو بعيد عنهم في أوائل عام ١٩٨٣م[١].

---

(١) يؤرخ الإهداء بشهر مارس سنة ١٩٨٤م وهو خطأ مطبعي. والصواب ما ذكرناه.

والواقع أن تأريخ الإهداء يلقي عليه ضوءاً كاشفاً يساعدنا على فهمه في إطار الظرف الذي كُتب فيه، موتاً لعزيز، أو بعداً عن حبيب، أو تعلقاً بغائب. أو امتناناً لصديق.

ثامنا: أنها قد تُكْتَبُ بلغتين إذا كان المهدىٰ إليه أجنبياً. فطه حسين يهدي كتابه «أوديب» إلى الأديب الفرنسي أندريه جيد فيصوغ الإهداء بالفرنسية ثم بالعربية، وعلي الحسن يهدي كتابه «أطفالنا؛ نموهم، تغذيتهم، مشكلاتهم» إلى أستاذه ومعلمه البروفسور أوتوهوفلز، ويتبع النص العربي بترجمة إنجليزية له. وإن اختلفت الصيغتان بعض الاختلاف[1].

تاسعاً: أن بعضها يميل إلى الإيجاز الشديد حتى ليكاد يقتصر على اسم المهدىٰ إليه أو صفته، فكتاب «مصادر المعلومات» يهديه حشمت قاسم إلى ولديه مكتفياً بذكر اسميها:

إلى حسين وتامر..

وكتاب «الترموديناميكا الهندسية» لرمضان أحمد محمود لا يزيد الإهداء فيه عن عبارة:

إلى أبنائي أميرة، أمير وأماني..

وكتاب «الوحدة الموضوعية في سورة يوسف عليه السلام» لحسن محمد باجودة لا تحمل صفحة الإهداء فيه غير عبارة: إلى زوجتي...، وكتاب «محركات الديزل وتطبيقاتها البحرية» لإبراهيم الشاذلي لا يتجاوز الإهداء فيه عبارة: إلى زوجتي وأولادي.، وكتاب «التقويم والقياس في التربية البدنية» يهديه مؤلفه محمد صبحي حسانين: إلى أمي وزوجتي.، وكتاب «أسس الإلكترون الفيزيائي والتصميم» يهديه مؤلفه فاروق سكر: إلى أمي الحبيبة، وزوجتي الغالية. وإخوتي الأحباء..

---

(١) فالصيغة العربية تقول: إلى أستاذي ومعلمي البروفسور أوتو هوفلز. مع تقديري واحترامي. وتقول الصيغة الإنجليزية: إلى الاستاذ الدكتور أ. هوفلز. في عيد ميلاده الستين. مع تقديري واحترامي.

To: Professor Dr. O. Hoevels on his 60th Birthday with my gratitude and respect.

وفي مقابل ذلك نجد إهداءات تجنح إلى الإطناب الذي تتفاوت درجاته من مؤلف لآخر. فعبد الفتاح عثمان يهدي كتابه «خدمة الفرد والمجتمع المعاصر» إلى ولده فيقول:

إلى ابني وأخي وصديقي علاء..
إلى من كانت صرخاته الأولى بعثاً لأمل جديد..
وإشراقة جديدة..
بل إلى المستقبل المشرق لجميع أبناء أمتنا الصاعدة..

ومحمد عبده يماني يهدي كتابه «المعادلة الحرجة في حياة الأمة الإسلامية» إلى زوجه وأبنائه فيقول:

إلى مَنْ أخلَصَتْ لي فخلصتُ للبحث، وتفرغت لراحتي ففرغتُ للعمل، فكان لها في كل ما أنتجتُ فضل إسهام وكريم معونة..

إلى زوجتي الوفية وإلى الأبناء الأعزاء الذين أرجو لهم أسمىٰ الأمل بما أقدم من الأسوة في صالح العمل..

وطول الإهداء يعكس نوعاً من حرارة العاطفة وتأججها، ويتناسب مع سُمك الخيط العاطفي الذي يربط المهدي بمن يهدي إليه، كما أنه يعتبر مظهراً من مظاهر طواعية اللغة للمؤلف. ولهذا نجد الكتب العلمية - بصفة عامة - يغلب الإيجاز على إهداءاتها[1] لأن لغة العلم تميل إلى استخدام الأرقام والرموز بديلاً عن الألفاظ والعبارات. ومن الطبيعي أن تنعكس طبيعة هذه التخصصات على أصحابها فيما يكتبون من إهداءات.

وعلى العكس من ذلك نجد الإهداءات في كثير من كتب الأدب تطول إلى درجة تسترعي الانتباه. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الإهداء الذي يتصدر كتاب «المجتمعات الإسلامية في القرن الأول» (ط٣) حيث يقول مؤلفه شكري فيصل:

إلى خالي.. الذي أراد الله أن يصطفيه إلى جواره قبل أن يملأ عينيه من ثمرة الغرسة التي انتزعها من أرضها ليزدرعها في أرض خصبة من العلم، وفي جوّ نضر من المعرفة، وفي دنيا مشرقة بالفضائل والمكارم. ثم

(١) وإن لم يمنع هذا من وجود إهداءات طويلة في بعض الكتب العلمية، ومن ذلك كتاب «رعاية الحضين» الذي تهديه مؤلفته سعاد حسين إلى أمها الحبيبة الراحلة. والذي يبلغ صفحة ونصف صفحة من القطع المتوسط.

مضى يبذل لها من ذات يده ومن ذات روحه العون والنصح، ويثير فيها دفقة الحس ورقة النفس، وينمي عندها إرهاف العواطف وصفاء المشاعر. ويشقق فيها مسارب الجمال والذوق، ويعلمها كيف تتحرر من كل عبودية وشهوة. ويحلّق بها على جناحين من العلم والتقوى، حتى أنزلها من ذلك كله هذه المنزلة التي تعتزّ بها.

إلى روح خالي.. محدِّث الشام الأستاذ الشيخ محمود ياسين، الذي يدين له جيل من الناس من أطراف الشام بنصاعة الشعور الديني السامي، ونعمة الحياة العلمية في ضروب الثقافة الإسلامية، وجمال التعاون على الحق والخير والمعروف.. أهدي هذا الكتاب.. فهو روح من روحه، وعبق من عبقه، وفاءً ببعض حقه، وإيماناً بفضله، وعهداً أن أمضي في الطريق الذي بدأت حتى نلتقي في دنيا الخلود، وتعويضاً عن الحياة التي كنت أحب أن أعود إلى دمشق فأملأ منها نفسي، ثم عدت، لأنثر على قبره الطاهر دموعي.. وهذه الباقة من الأزهار البيضاء..

فنحن أمام قطعة أدبية تقدم لنا نموذجاً رائعاً من الوفاء للخال الذي رعى المؤلف في صباه وشبابه، والذي كان مثلاً أعلى له يقتدي به ويحتذيه، والذي كانت الحياة إلى جواره أملا يداعب خيال المؤلف، حتى إذا أنهى مشواره الدراسي وعاد ليتفيأ ظلال تلك الشجرة الوارفة بالحب والعطف والرعاية، وجد الموت قد سبقه إليها، ولم يجد لديه غير الدموع يذرفها، وغير الزهور البيضاء ينثرها على قبر الحبيب، وغير هذه الكلمات التي تتألق بحرارة العاطفة وصدق الشعور ونصاعة البيان.

نحن أمام مؤلف جياش الشعور، مرهف الحس، متوهج الوجدان. وقد سبق ذكر إهداء كتابه «مناهج الدراسة الأدبية» إلى أمه، وهو الآخر من الإهداءات الطويلة والمؤثرة، وما هو عنّا ببعيد.

عاشراً: أن بعض المؤلفين يميلون إلى الإهداءات العامة كسعد محمد الهجرسي في المكتبات، وحسن علي خفاجي في الاجتماع، ونظمي لوقا في كتاباته الإسلامية. فالأول يهدي كتابه «المراجع ودراستها في علوم المكتبات»:

إليها... وإليه.. إلى من تجد في المعرفة جمالاً لا يزول..
وإلى من يرى في العلم قوة لا تغلب..

ويصف كتابه «التقنينات العصرية للوصف الببليوجرافي» بأنه: محاولة مخلصة

لتجسيد المنهجية الأصيلة في قطاع طالما عاش بالممارسة وحدها..
أقدمها لمن يرفعون هذا الشعار ثم يستمسكون به رغم كل الصعوبات.
والثاني يهدي كتابه «دراسات في علم الاجتماع الجنائي»:

إلى كل مَنْ يدرك الخير ويسعى لعمله، وإلى كل مَنْ يعرف الشرّ ويجتنبه..

وإلى كل مَنْ يسعى إلى الفضيلة ويبتعد عن طريق الرذيلة، ويسعى إلى أداء رسالته على طريق الصلاح والإصلاح..

كما يهدي كتابه «الوجيز في التشريعات الاجتماعية في المجتمع السعودي»:

إلى كل إنسان يدرك القيمة الحقيقية لعمله، ويسعى لأداء واجبه بنفس الروح التي يطالب فيها بحقوقه، ويسهم في دفع عجلة الإنتاج بما يحقق الكفاية الإنتاجية، وبالتالي التنمية الشاملة في المجتمع[1].

أما نظمي لوقا فيهدي كتابه «محمد ﷺ؛ الرسالة والرسول»:

إلى السائرين في الظلمة، وإلى مَنْ يلوح لهم - من أنفسهم - فجر جديد..

وأيضاً إلى الروح العظيم: مهاتما غاندي الذي كان يصلي بصفحات من براهما وآيات من التوراة والإنجيل والقرآن، ومات بيد هندوسي متعصب، شهيد دفاعه الصادق المجيد عن حرية العبادة لأتباع محمد..

وقريب من هذا الإهداء، إهداء كتابه «محمد في حياته الخاصة».

حادي عشر: أن إهداءات الكتب تغلب في بعض التخصصات وتندر في بعضها الآخر، فهي - على سبيل المثال - كثيرة في كتب الأدب والدراسات الاجتماعية، في حين تقل إلى درجة ملحوظة في تخصصات أخرى كالعلوم والرياضة والهندسة والقانون. فيندر - مثلاً - أن نجد إهداء في كتاب في علم الحشرات أو في البيطرة أو في علم الأمراض أو في هندسة السكك الحديدية.

ولكننا ينبغي ألا نبالغ فى ربط الإهداء بالتخصص، وذلك لسبب بسيط جداً هو أن الإهداء أولا وأخيراً تعبير عن حالة وجدانية عند المؤلف. ومعنى هذا أنه يرتبط بالتكوين النفسي والانفعالي لصاحبه أكثر من ارتباطه بموضوع الكتاب نفسه. وقد سبق أن ذكرنا أمثلة لإهداءات من كتب طبية وهندسية

---

(١) وانظر أيضاً إهداء كتاب «دراسات في علم الاجتماع» وقد تقدم.

وجغرافية واقتصادية وسياسية وقانونية ولغوية وفنية. فليس ثمة موضوع يصلح للإهداء وموضوع لا يصلح وإنما هناك مؤلف تتحرك مشاعره أسرع من غيره، وتلتقط نفسه أي ذبذبات عاطفية في محيطه وتختزنها وتتمثلها وتخرجها لنا في صورة إهداء يطول أو يقصر بحسب طول هذه الذبذبات أو قصرها.

ولعل هذا هو ما يفسّر لنا خلوّ كتب بعض كبار المؤلفين والأدباء من أمثال عباس العقاد وأمين الخولي من الإهداءات. وذلك لا يمسّ أقدارهم وإن كان يعتبر مؤشراً إلى شيء من تيبُّس العاطفة وجمودها عندهم.

وما دام الذي يُهْدَىٰ هو الجهد المبذول في الدراسة، لا مجال الدراسة، فلا يصح أن نعمِّم الحكم بأن هناك مجالات صالحة للإهداء وأخرى غير صالحة، لأن هذه مسألة تحتاج إلى مسح شامل ودراسة إحصائية للإهداءات في الكتب من مختلف التخصصات، وهو أمر لا تحتمله مثل هذه الدراسة الاستطلاعية.

ثاني عشر: أن معظم الإهداءات يستقل بصفحة كاملة تأتي بعد العنوان مباشرة، أو بعد العنوان بورقة تحمل البسملة أو بعض آيات الذكر الحكيم التي تتصل بموضوع الكتاب، وربما أتت بعد المقدمة أو الفهرس. ويشذّ على هذه القاعدة إهداءات تأتي في ثنايا المقدمة أو حتى في آخر الكتاب. فطه حسين يخاطب ولده في ختام الجزء الثاني من كتابه «الأيام» قائلا:

وها أنت ذا يا بنيّ تهجر وطنك ومدينتك ودارك، وتفارق أهلك وأصدقاءك، وتعبر البحر في سنِّك هذه الصغيرة لتطلب العلم وحيداً في باريس.

فدعني أهدي إليك هذا الحديث لعلك ترتاح إليه بين حين وحين إذا أجهدك درسك ووجدت في اللاتينية واليونانية مشقة أو عناء. هنالك ترى لونا لم تعرفه من ألوان الحياة في مصر، وتذكر شخصاً طالما ارتاح إلى قربك منه، وطالما وجد في جِدِّك وهزلك لذة لا تعدلها لذة، ومتاعاً لا يعدله متاع.

وكاتب هذا المقال يختم التقديم لرسالته عن «المخطوط العربي» بأن يهديها إلى أحد أساتذة الجامعة دون أن يسميه. وليس هذا هو كل ما يلفت الانتباه في ذلك الإهداء، وإنما الذي يلفت أكثر أن المؤلفين - عادة - يهدون كتبهم إلى عزيز لديهم، أو إلى صاحب فضل عليهم، أما إهداء هذا الكتاب فإلى شخص بعيد عن كل هذه المعاني، شخص حاول أن يكيد للمؤلف وهو يتقدم برسالته

لدرجة الدكتوراه فردَّ الله كيده في نحره، وأبىٰ المؤلف إلا أن يسجِّل هذا الموقف وأن يقيم له نصباً تذكارياً في بداية كل طبعة، بل في بداية كل نسخة من نسخ الكتاب حيث يقول:

فإلى الأستاذ الجامعي... الذي تصور يوماً أنه يمكن أن ينال مني فأفادني من حيث لا يحتسب.

إليه أهدي هذه الرسالة راجياً أن يكون قد أفاد من التجربة كما أفدت.

وإليه أهدي تحيتي ومحبتي بعد كل ما حدث. وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وإِنْ تَصْبِرُوْا وَتَتَّقُوْا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾[1].

إهداء يتجدد بتجدد طبعات الكتاب، ودرس لا ينبغي أن ينساه المهدِي أو المهدَىٰ إليه.

تلك نظرات سريعة في إهداءات الكتب العربية تستجلي أهم سماتها وتكشف عن أبرز ملامحها. ولست أدعي أنني أحصيت كل الإهداءات، ولا أنني كتبت كل ما أريد أن أقول، فما زال في الجعبة كثير، وما زال الأمل معقوداً على دراسة أكثر عمقاً وتحليلا. دراسة تجمع تلك الإهداءات وتصنّفها بالموضوعات تارة وبالمؤلفين تارة أخرى، وتحاول أن تستنطقها وأن تستخرج منها أدق خصائصها وأخفى أسرارها. دراسة تجيب على ما أثير في الصفحات السابقة من تساؤلات، وعلى كثير غيرها من التساؤلات التي تطرح نفسها، والتي لم أشأ أن أثقل بها كاهل هذا المقال، وتكشف في الوقت نفسه عن ألوان شتّى من الطرافة تحفل بها إهداءات الكتب العربية[2]. وحسب هذه الدراسة أن تكون خطوة استطلاعية على هذا الطريق، وإنه لطريق ممتع وجذاب لأنه يقودنا إلى أعماق النفس البشرية، تلك التي حيَّرت العلماء والباحثين منذ أقدم العصور إلى الوقت الحاضر. ومن حق علماء المكتبات وعلماء النفس، بل من واجبهم أن يتعاونوا معاً على كشف ما تحمله إهداءات المؤلفين العرب من مؤشرات ودلالات، وما تضمره في ثناياها من أسرار وإيحاءات.

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٢٠.

(٢) ومن الأمثلة على ذلك إهداء ديوان «النزيف» لرشيد الموفي الذي يقول:
نظراً لرداءة الطقس وانعدام الإنارة وتغيب المدعوين ارتأينا أن نؤجل الإهداء إلى جلسة أخرى.

نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين(*)

علم الببليوجرافيا أو علم قوائم الكتب بكل ما يتضمنه إعداد القوائم من طرق الجمع والتنظيم. وبكل ما يتطلبه من معلومات تقدم عن الكتب والمؤلفين علم حديث في الغرب لم يكد يبلغ من العمر قرنين كاملين، ولكنه علم قديم في لغة العرب (وإن لم يعرف فيها بهذا الاسم) يرجع تاريخه المحقق إلى أكثر من عشرة قرون. وربما امتدت بداياته الأولى في أعماق التاريخ العربي الى ما قبل ذلك بقرنين آخرين.

ويكاد ينعقد إجماع الباحثين على أن فهرست ابن النديم هو أول عمل ببليوجرافي في اللغة العربية ويكاد ينصرف اهتمامهم في دراسة تاريخ هذا العلم وتطوره على أيدي المسلمين الى أعمال بعينها تمثل علامات بارزة على الطريق الطويل الذي قطعه التجميع الببليوجرافي عبر عشرة قرون كاملة ابتداء من ابن النديم في فهرسته، ومرورا بطاشكبرى زاده في «مفتاح السعادة» وحاجي خليفة في «كشف الظنون»، ووصولاً إلى اسماعيل البغدادي في «إيضاح المكنون» و «هدية العارفين» وانتهاء بيوسف سركيس في «معجم المطبوعات العربية والمعربة».

ونقطة البدء في تاريخ هذا العلم عند المسلمين تحتاج الى وقفة متأنية، فكتاب «الفهرست» في صورته التي وصلنا عليها برغم كل ما فيها من مظاهر النقص والقصور لا يمكن الا أن يكون ثمرة جهود متصلة ومحاولات سابقة أصغر منه حجما وأضيق مجالا. فقد أراد ابن النديم لكتابه أن يكون حصرا لكل ما ألف في اللغة العربية وكل ما ترجم اليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧ هـ. وعمل ترسم حدوده بهذا الاتساع والشمول لا يمكن أن يكون باكورة الأعمال الببليوجرافية في لغة من اللغات.

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد ٣ - ٤، السنة الثانية، شوال ١٣٩٦هـ (اكتوبر ١٩٧٦م) ص١٧٦ - ١٨٣.

ولكي نصل في تلك القضية الى حقيقة نطمئن اليها لا بد لنا من أن نتخذ من كتاب (الفهرست) نفسه منطلقا للبحث، نغوص فيه حينا، ونتقدم عليه في الزمن حينا آخر، ونتأخر عنه في بعض الأحيان، ونحن نفعل ذلك لأننا لا نريد أن نبدأ بالشك وانما نريد أن نصل الى اليقين، لا نريد أن نبدأ بالخلاف وانما نريد على العكس من ذلك أن نبدأ بما هو متفق عليه، ولا بأس من أن ينتهي بنا البحث الى ما قد يكون مخالفا لما تواضع عليه الباحثون في هذا العلم.

فلنبدأ إذن بفهرست ابن النديم فهو كتاب لا يشك فيه أحد ولا يختلف حوله اثنان.

وأول ما يلفتنا في هذا الكتاب أن مؤلفه سماه «الفهرست». والفهرس كلمة فارسية معربة ومعناها في اللغة (الكتاب الذي تجمع فيه الكتب)[1] وتطلق أيضا على قائمة محتويات الكتاب، وإلى هذا المعنى الأخير يتجه قولهم (فهرس كتابه) كما أوضح الفيروزآبادي في قاموسه المحيط. والمعنى الأول للفظ هو الذي يعنينا الآن وإن كان التعريف الذي سقناه لا يفرق بين مدلولين متميزين في العصر الحديث هما الفهرس والببليوجرافيا. فالفهرس هو الذي يحصي كتب مكتبة بعينها، أما القائمة الببليوجرافية فهي التي تحصي ما كتب عن موضوع من الموضوعات أو شخص من الأشخاص أو بلد من البلاد أو فترة من فترات التاريخ بصرف النظر عن وجودها أو عدم وجودها في مكتبة من المكتبات. وقد يكون لشخص من الأشخاص من غزارة الإنتاج ما يجعله صالحا لأن يكون موضوع قائمة ببليوجرافية تحصر نتاجه الفكري وتعرف به.

فالقوائم الببليوجرافية والفهارس المطبوعة تتفق معا في انها (تجمع فيها الكتب) ومن ثم يصدق عليها التعريف اللغوي لكلمة الفهرس. ولهذا نجد اللفظ في تراثنا العربي يطلق على فئتين دون تمييز بينهما، فيقال فهرس مؤلفات فلان وفهرس مكتبة كذا، وهو في الاستعمال الأول يعني ما نعرفه اليوم بالببليوجرافيا وفي الاستعمال الثاني يقصد به المعنى الاصطلاحي الحديث لكلمة الفهرس. وللعرب عذرهم في هذا فلم تكن الببليوجرافيا كعلم له أصوله وقواعده ومناهجه قد عرف بعد.

---

(١) لسان العرب، جـ ٦، ص ١٦٧ (ط. دار صادر ودار بيروت. ١٩٥٥/١٩٥٦م). والقاموس المحيط. جـ ٢. ص ٢٣٨ (ط. التجارية د. ت).

ولقد وجدت فهارس للمكتبات الإسلامية منذ عصر مبكر. فقد تحدث الحسن ابن سهل بأن خزانة الحكمة في بغداد كان لها فهرس في زمن الخليفة المأمون[١] وذكر ابن الجوزي أنه في سنة ٣٨٣ هـ اشترى سابور بن أردشير وزير بني بويه دارا في الكرخ بين السورين وعمرها وبيضها وسماها دار العلم ووقفها على أهله (ونقل اليها كتبا كثيرة ابتاعها وجمعها وعمل لها فهرستا)[٢]، وروى ياقوت عن أبي الحسن البيهقي ان فهارس مكتبة الصاحب بن عباد (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) التي وقفها على مدينة الريّ بلغت عشرة مجلدات كاملة[٣]. كذلك روى ابن خلدون عن ابن حزم عن بُكيَّة الخصي الذي كان على خزانة العلوم والكتب في قصر الخلافة الأموية بالأندلس في النصف الثاني من القرن الرابع (ان عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعة وأربعون فهرسة، في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها الا ذكر أسماء الدواوين لا غير)[٤].

ومع أن فهارس المكتبات كانت في أغلب الأحيان على شكل دفاتر وكراريس إلا أن بعض المكتبات كانت تلصق على باب كل خزانة من خزائن كتبها فهرسا بمحتوياتها. فالمقريزي يحدثنا في خططه أن تلك الطريقة كانت متبعة في خزائن القصر الفاطمي بالقاهرة[٥] ويحدثنا المقدسي (المتوفى حوالي سنة ٣٨٠ هـ) أنه رأى خزانة كتب عضد الدولة البويهي (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ) بشيراز، وأنها كانت عبارة عن أزج طويل فيه خزائن طول كل منها قامة في عرض ثلاثة أذرع، لكل نوع بيوت وفهرستات فيها أسامي الكتب[٦].

---

(١) ذكر الحسن بن سهل ان المأمون سأله يوما عن أشرف كتب العجم فذكر له منها كتاب (جاويذان خرد) فدعا بفهرست كتبه وجعل يقلبه فلم ير لهذا الكتاب ذكرا فقال: كيف يسقط ذكر هذا الكتاب من الفهرست؟ راجع: محمد كرد علي: رسائل البلغاء ص ٤٨٠ (ط ٤. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٤م).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. جـ ٧. ص ١٧٢. (ط. حيدرآباد، ١٣٥٧ هـ).

(٣) معجم الأدباء. جـ ٦، ص ٢٥٩ (ط ٢. دار المأمون، ١٩٣٦ - ١٩٣٨م عن طبعة مرجليوث الثانية).

(٤) تاريخ ابن خلدون، جـ٤. ص ١٤٦ (ط. بولاق، ١٢٨٤ هـ).

(٥) خطط المقريزي. جـ٢. ص ٢٥٤ (ط. بولاق. ١٢٧٠ هـ) وقد أنشئت تلك الخزائن في القرن الرابع الهجري.

(٦) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ٤٤٩ (ط. بريل. ١٩٠٦م بتحقيق م.ج.دي جوج).

تلك نماذج للاستعمال الأول للفظ (الفهرس) في التراث العربي القديم أردت بها مجرد التمثيل لا الحصر.

فإذا انتقلنا إلى الدلالة الثانية للفظ وجدناها متمثلة في كتاب «الفهرست» لابن النديم وفي «رسالة للبيروني في فهرست كتب محمد بن زكريا الرازي»[1] وفي «فهرست كتب الشيعة» لأبي جعفر الطوسي و«فهرسة ما رواه ابن خير الإشبيلي عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف» وغيرها من الكتب المتأخرة التي سميت فهارس وهي في الحقيقة قوائم ببليوجرافية. وأقدم هذه الأعمال جميعا فهرست ابن النديم[2] ونظرا لأنه لم يرد في (كشف الظنون) وذيله أي فهرس آخر يتقدم عليه في الزمن فقد اعتقد الباحثون أنه أول عمل ببليوجرافي ظهر في اللغة العربية. وذلك يدفعنا الى محاولة الوقوف على مدى صحة هذا الاعتقاد.

فالذي تؤكده مصادر التراث العربي والذي يقطع به فهرست ابن النديم نفسه أنه سبق بمحاولات ببليوجرافية رائدة ضاع معظمها وبقيت شواهد تدل عليها نذكر منها:

أولا: أن الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) قد ذكر مؤلفاته في أول كتابه الحيوان (ليكون ذلك كالفهرست) على حد تعبير أبي بكر بن الإخشاد فيما يرويه عنه ياقوت في معجمه[3]. وسواء قصد الجاحظ حصر كتبه أو لم يقصد، فلقد كان التصور الببليوجرافي غير واضح في ذهنه، فهو لم يحص مؤلفاته كلها، ربما لأنه لم يقصد الحصر والاستقصاء، وربما لأن ما لم يذكره يتأخر في زمن تأليفه عن كتاب الحيوان. ثم إنه لم يخضع ما ذكره منها (على كثرته) لأي نوع من الترتيب زمنيا كان أم هجائيا أم موضوعيا. وما ينبغي لنا أن نعيب على الجاحظ محاولته هذه لأنها جاءت في فترة متقدمة جدا من التاريخ العربي وفي عصر لم يكن يهتم فيه أحد بحصر مؤلفاته أو مؤلفات غيره أو بتجميع الكتابات في موضوع من الموضوعات. وليس من العدل أن نقيس عملا تم في أوائل القرن الثالث الهجري بمقاييس أواخر القرن الرابع عشر.

---

(١) نشر بول كراوس. باريس، مطبعة القلم. ١٩٣٦م.

(٢) فقد ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧هـ والكتب الثلاثة الأخرى يتأخر مؤلفوها في الزمن عن ابن النديم، فالبيروني ولد سنة ٣٦٢هـ وتوفي سنة ٤٤٠هـ. والطوسي ولد سنة ٣٨٥هـ وتوفي سنة ٤٦٠هـ وابن خير ولد سنة ٥٠٢هـ وتوفي سنة ٥٧٥هـ.

(٣) معجم الأدباء، جـ ١٦. ص ١٠١.

ثانيا: أن كتب التراجم السابقة على ابن النديم والمعاصرة له كانت تذكر في بعض الأحيان أسماء كتب المؤلفين أو تقتصر على أهم هذه المؤلفات، ولكن الصفة الببليوجرافية لم تكن مقصودة ولا مكتملة في تلك الكتب. ففي كتاب «مراتب النحويين» - مثلا - يذكر لنا أبو الطيب اللغوي[1] بعض مصنفات النحاة الذين يترجم لهم مثل كتابي «الإكمال» و«الجامع» لعيسى بن عمر[2]، و« الغريب المصنف » و« غريب القرآن » و« غريب الحديث » لأبي عبيد القاسم بن سلام[3] ولكن أبا الطيب لم يتعمد ذكر الكتب ولم يقصد اليه قصدا وانما كانت أسماء المؤلفات تأتي عرضا لتخدم الترجمة بدليل أننا نجده يقول في ترجمة الأخفش الأوسط: أبي الحسن سعيد بن مسعدة (ولم يكن الأخفش ناقصا في اللغة أيضا، وله فيها كتب مستحسنة)[4] دون أن يذكر هذه الكتب أو يسميها. وما فعله أبو الطيب في «مراتب النحويين» فعله الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين»[5].

وفي السنة نفسها التي ألف فيها ابن النديم كتابه، ألف ابن جلجل كتاب «طبقات الأطباء والحكماء» واهتم فيه بذكر أسماء أهم الكتب التي ألفها أو ترجمها كل من ترجم لهم كما يتضح من ترجمات يوحنا بن ماسويه ويوحنا بن البطريق وحنين بن اسحق ومحمد بن زكريا الرازي واسحق بن سليمان الإسرائيلي[6].

ثالثا: أننا نجد في كتاب الفهرست نفسه إشارات متعددة إلى أعمال ببليوجرافية سابقة اعتمد عليها ابن النديم ونقل عنها، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) ما يذكره من أن جابر بن حيان المتوفى سنة ٢٠٠ هـ (له فهرست كبير يحتوي على جميع ما ألف في الصنعة وغيرها، وله فهرست صغير يحتوي على ما ألف في الصنعة فقط)[7]. ويفهم من كلام ابن النديم أن جابرا هو الذي جمع قائمة

---

(١) من رجال القرن الرابع الهجري.
(٢) مراتب النحويين. ص ٢٣ (ط. مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥م).
(٣) مراتب النحويين ص ٦٣.
(٤) مراتب النحويين. ص ٦٨.
(٥) راجع ص ١٥ (ط. الخانجي، ١٩٥٤م بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم) تجد فيها ذكراً لكتابي عيسى بن عمر. وقد توفي الزبيدي سنة ٣٧٩هـ.
(٦) طبقات الأطباء والحكماء. ص ٦٥ - ٦٧، ٦٩، ٧٧، ٨٧ (ط. المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م بتحقيق فؤاد سيد).
(٧) الفهرست، ص ٣٥٥ (ط. مكتبة خياط ببيروت، مصورة بالأوفست من طبعة فلوجل).

مؤلفاته وأن ابن النديم قد نقلها عنه بدليل قوله: «قال جابر في كتاب فهرسته»[1]، ومما يؤكد ذلك أن عبارة (قال جابر) تلقانا أكثر من مرة في أثناء ذكر مؤلفاته، وان الضمير المستعمل دائما هو ضمير المتكلم الذي يعود على جابر نفسه في مثل قوله: (ثم ألفت بعد ذلك... وألفت..).

(٢) قوله في معرض الحديث عن الإمام الشافعي - رضي الله عنه -: «قال محمد بن اسحق: قرأت بخط ابن أبي يوسف ما هذه نسخته: كتاب الرسالة، كتاب الطهارة، كتاب الإمامة..»[2] يفهم منه أن ابن أبي يوسف كان قد جمع كتب الإمام الشافعي في ثبت ببليوجرافي اعتمد عليه ابن النديم في إحصاء كتب الإمام.

(٣) أنه يذكر فهرستا لكتب جالينوس وترجماتها الى العربية عمله حنين بن اسحق لعلي بن يحيى المنجم في القرن الثالث الهجري ورجع اليه ابن النديم وانتقده لأنه لم يذكر أن حبيشا هو الذي نقل كتاب التشريح الكبير الى العربية[3]. جاء ذلك في حديثه عن جالينوس، وعند ذكر كتب حنين ورد من بينها (كتاب إلى ابن المنجم في استخراج كمية كتب جالينوس)[4] وهو نفس الفيرست الذي سبقت الإشارة اليه.

ولم يكن هذا هو العمل الببليوجرافي الوحيد لحنين بن اسحق (المتوفى سنة ٢٦٠ هـ) فقد ذكر ابن النديم من بين مؤلفاته «كتاب ذكر ما ترجم من الكتب»[5] ومعنى هذا أن حنينا كان قد جمع قائمة ببليوجرافية بما ترجم من اللغات الأخرى الى اللغة العربية حتى منتصف القرن الثالث الهجري على وجه التقريب.

ومع أن ابن النديم لا يذكر عن هذا الكتاب إلا أنه (مقالتان) وهو وصف لا يكفي في التعرف عليه، الا أننا يمكن أن نستنتج منه أنه كان في قسمين رئيسيين، وأكبر الظن أن كل قسم منها كان للغة من اللغات، فقسم لما ترجم من

---

(١) الفهرست، ص ٣٥٧.
(٢) الفيرست. ص ٣١٠.
(٣) الفهرست. ص ٢٩٠.
(٤) الفهرست. ص ٢٩٥.
(٥) الفهرست. ص ٢٩٤.

اليونانية - مثلا - وقسم آخر لما ترجم من السريانية، أما كيف كانت طريقة التنظيم في كل قسم من هذين القسمين فذلك ما لم يحدثنا عنه ابن النديم وما لا سبيل الى الاجتهاد فيه.

(٤) قوله في أخبار داود بن علي (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ) «قرأت بخط عتيق يوشك أن يكون كتب في زمان داود بن علي: تسمية كتب أبي سليمان داود بن علي، وقد أثبتها على ترتيب ما قرأت»[١]. وبعد أن ينقل عن هذا المصدر ما يقارب المائة والخمسين كتابا بعضها فصول صغيرة وبعضها الآخر يبلغ آلاف الأوراق يعود فيقول:

(قال محمد بن اسحق: نسخت هذه الكتب من جزء عتيق بخط محمود المروزي وأحسب هذا الرجل على مذهب داود إلا أنه غير معروف)[٢].

ومعنى ذلك أن أحد تلاميذ داود بن علي أو أتباعه جمع كتبه في قائمة ببليوجرافية جعل لها عنواناً يدل عليها دلالة واضحة وهو (تسمية كتب أبي سليمان داود بن علي).

(٥) قوله عن عبدان أحد مؤلفي المذهب الإسماعيلي في القرن الثالث الهجري: (ولعبدان فهرست يحتوي على ما صنفه من الكتب)[٣] وبعد أن يذكر ثمانية من كتب عبدان يقول: (فهذه الكتب بلغة وهي الموجودة والمتداولة، وباقي ما في الفهرست فقلَّ ما رأيناه أو عرفنا إنسان أنه رآه)[٤].

(٦) أنه يذكر مؤلفات أبي بكر محمد بن زكريا الرازي (المتوفى سنة ٣١١ هـ) نقلا عن فهرسته إذ يقول: (ما صنفه الرازي من الكتب، منقول من فهرسته)[٥] وبعد أن ينتهي من نقلها يقول: (تم ما وجد من فهرست الرازي)[٦].

ويبدو أن الرازي هو الذي عمل هذا الثبت الذي رجع اليه ابن النديم ونقل عنه، فقد كان الرجل يدرك أهمية إحصاء الكتب ولذلك نرى له (كتابا

---

(١) الفهرست. ص ٢١٦.
(٢) الفهرست. ص ٢١٧.
(٣) الفهرست. ص ١٨٩.
(٤) الفهرست. ص ١٨٩.
(٥) الفهرست. ص ٢٩٩.
(٦) الفهرست. ص ٣٠٢.

في استدراك ما بقي من كتب جالينوس مما لم يذكره حنين ولا جالينوس في فهرسته)[1]. وهو بمثابة ملحق أو ذيل للببليوجرافية الخاصة بمؤلفات جالينوس، وان كانت العبارة هنا تثير تساؤلا حول الببليوجرافية الأصلية وهل كانت من عمل حنين كما سبق ان ذكر ابن النديم أم من عمل جالينوس نفسه.

(٧) ما يذكره في ترجمة أبي النضر محمد بن مسعود العياشي السمرقندي (المتوفى نحو سنة ٣٢٠هـ)[2] من أن أبا أحمد جنيد بن محمد بن نعيم كتب الى أبي الحسن علي بن محمد العلوي (كتاباً في آخره: نسخة ما صنفه العياشي)، ويبدو أن ابن النديم قد اطلع على هذا الكتاب وأخذ عنه بدليل اننا نجده يقول بعد ذلك مباشرة: (وقد ذكرته على ما رتبه صاحبه هذا)[3] ثم يمضي في ذكر مصنفات العياشي التي تبلغ مائة وواحداً وثمانين كتابا حتى إذا انتهى من سردها روى عن حيدر بن محمد بن نُعَيم السمرقندي أحد غلمان ابن مسعود العياشي ان كتبه (مائتان وثمانية كتب وأنه ضل عنه من جميعها سبعة وعشرون كتابا)[4].

(٨) أنه يذكر مؤلفات أفلاطون (على ما ذكر ثاون ورتبه)[5]. ومعنى ذلك أن ثاون قد جمع مؤلفات أفلاطون في قائمة كانت موجودة في عصر ابن النديم وكانت المصدر الذي اعتمد عليه صاحب الفهرست في ذكر كتب أفلاطون.

(٩) أنه يذكر من بين ترجمات أرسطو مقالة الباء ويقول عنها: (رأيتها مكتوبة بخط يحيى بن عديّ في فهرست كتبه) ثم يردف قائلا: (ومن كتب أرسطاليس - نسخ من خط يحيى بن عدي من فهرست كتبه - كتاب الأخلاق فسره فرفوريوس..)[6].

ويفهم من هذا النص أن يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤هـ) قد عمل قائمة ببليوجرافية بمؤلفات المعلم الأول وترجماتها إلى العربية وأن ابن النديم اطلع على هذه القائمة ونقل عنها.

---

(١) الفهرست. ص ٣٠٠.
(٢) من فقهاء الشيعة الإمامية.
(٣) الفهرست. ص ١٩٤.
(٤) الفهرست. ص ١٩٦.
(٥) الفهرست. ص ٢٤٦.
(٦) الفهرست ص ٢٥١ - ٢٥٣.

(١٠) أنه يستهل حديثه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو الخاص بأسماء كتب الشرائع المنزلة على مذهب المسلمين ومذاهب أهلها بقوله: (قرأت في كتاب وقع إليَّ قديم النسخ يشبه أن يكون من خزانة المأمون ذكر ناقله فيه أسماء الصحف وعددها والكتب المنزلة ومبلغها، وأكثر الحشوية والعوام يصدقون به ويعتقدونه، فذكرت منه ما تعلق بكتابي هذا)[١].

ويستنتج من هذا الكلام أن أحد المؤلفين كان قد جمع الصحف والكتب المنزلة في قائمة ببليوجرافية يرجح أنها كانت من بين مقتنيات خزانة المأمون، وأن ابن النديم قد رجع اليها واستقى منها ما يتصل بكتابه.

وإذن فقد وجد ابن النديم من قبله أعمالا ببليوجرافية فردية فتحت أمامه الطريق الى التجميع الببليوجرافي الشامل الذي تمثل فـي كتابه «الفهرست» وعلى الرغم من أن تلك المحاولات السابقة كانت واضحة الأهداف والغايات إلا أنها لم تتم بنفس القدر من الوضوح في مناهجها وطرق تجميعها وترتيبها، فمعظمها كان يكتفي بذكر عناوين الكتب كما في قوائم مؤلفات الشافعي وجابر وابن مسعود العياشي، وبعضها كان يحصي عدد أوراق الكتب كما هو الحال في قائمة مؤلفات داود بن علي، بينما كان البعض الآخر ينص على عدد الفصول أو الأقسام أو المقالات في كل كتاب كما في قائمة مؤلفات أبي بكر الرازي. ولم يخضع أي من تلك القوائم لترتيب معين، فلا هي رتبت هجائيا بعناوينها، ولا هي رتبت زمنيا أو موضوعيا. وبالنسبة للترجمات العربية لمؤلفات أرسطو وجالينوس كان يمكن أن تجمع الأعمال التي ترجمها شخص واحد في موضع واحد ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

ومعنى هذا أن طريقة التنظيم الببليوجرافي لم تكن واضحة في تلك التجميعات الببليوجرافية الأولى. ولم تكن البيانات الببليوجرافية مستوفاة أو حتى متفقا عليها بالنسبة لهذه الأعمال. ولكننا نظلم تلك الفترة اذا قومناها بمعايير عصرنا الحديث الذي صبت فيه تجارب أكثر من عشرة قرون كاملة. ويكفيها فخرا أنها فتحت هذا الباب واقتحمت ميدان العمل الببليوجرافي قبل أن تعرفه أوروبا بما يقرب من تسعة قرون.

ولا شك أن ابن النديم قد أفاد من هذه البواكير الببليوجرافية الشيء الكثير وأكاد أقول إنها لم تكن بالنسبة اليه مجرد مصدر للمعلومات الببليوجرافية

---

(١) الفهرست. ص ٢١.

التي ضمنها كتابه، بل لعلها هي التي أوحت إليه بفكرة العمل الببليوجرافي الشامل ودفعته إلى تأليف كتاب «الفهرست» الذي تمثلت فيه حصيلة ما يقرب من ثلاثة قرون من التأليف والترجمة في اللغة العربية وتمثل فيه أيضا نضج ببليوجرافي لم يكن يمكن أن يتأتى له الا بعد محاولات الرواد الأول بكل ما فيها من سذاجة وقصور.

وإذن فابن النديم ليس الأب الشرعي لعلم الببليوجرافيا العربي كما توهم اكثر الباحثين، فقد سبقه غيره على الطريق، وأقدم الأعمال الببليوجرافية التي ورد ذكرها آنفا هو ذلك الذي ينسب الى جابر بن حيان، وقد توفي جابر على رأس المائة الثالثة، ومعنى ذلك أن علم الببليوجرافيا عند العرب تمتد جذوره الى أواخر القرن الثاني الهجري، أي إلى ما قبل «الفهرست» بما يقرب من قرنين كاملين.

ولقد كان عمل جابر عملا رائعا حقا إذا قيس بمقاييس عصره، فهو قد جمع قائمتين ببليوجرافيتين إحداهما بمؤلفاته عامة والأخرى بمؤلفاته في الصنعة خاصة. وكأنما أحس جابر في ذلك التاريخ البعيد بأن نوعية قراء مؤلفاته الكيميائية تختلف عن نوعية قراء مؤلفاته في العلوم الأخرى فجمع قائمة بمؤلفاته على إطلاقها وبجانبها قائمة أخرى موضوعية متخصصة تقتصر على مؤلفاته في الكيمياء وذلك سبق ببليوجرافي ينبغي أن يسجل لصاحبه بكل تقدير وإعجاب.

ومع أن ابن النديم يقدم لكتب جابر بقوله: (ونحن نذكر جُمَلا من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا)[1] إلا أننا نلاحظ أنه يبدأ بذكر مجموعة أولى تجاوز المائة كتاب ثم يقول: (وله بعد ذلك سبعون كتابا) يذكر بعضها ثم ينتقل الى غيرها من الكتب والرسائل والمقالات وينقل عن جابر قوله: (قال جابر في كتاب فهرسته: ألفت بعد هذه الكتب ثلاثين رسالة لا أسماء لها، ثم ألفت بعد ذلك أربع مقالات وهي: كتاب الطبيعة الفاعلة الأولى المتحركة وهي النار، كتاب الطبيعة الثانية الفاعلة الجامدة وهي الماء، كتاب الطبيعة الثالثة المنفعلة اليابسة وهي الأرض، كتاب الطبيعة الرابعة المنفعلة الرطبة وهي الهواء قال جابر: ولهذه الكتب كتابان فيهما شرح ذلك وهما كتاب الطهارة، كتاب الأعراض، ثم ألفت بعد ذلك أربعة كتب وهي: كتاب الزهرة، كتاب السلوة،

---

(١) الفهرست. ص ٣٥٥.

كتاب الكامل، كتاب الحياة، وألفت بعد ذلك عشرة كتب على رأي بليناس صاحب الطلسمات..)[1].

والطريقة التي أورد بها ابن النديم مؤلفات جابر، والنص الذي نقله عن فهرسته يؤكدان أنه ذكر مصنفات جابر بنفس ترتيبها في ذلك الفهرست وهو ترتيب غريب يجعلنا نتساءل عما اذا كانت تلك الببليوجرافية مصنفة: فالكتب - مثلا - لم تجمع معا في موضع واحد وانما وزعت على مجموعات تخللتها الرسائل والمقالات، وداخل كل مجموعة لم يلتزم جابر بالترتيب الهجائي أو الموضوعي، ومع ذلك فنحن نرجح أن ذكر جابر لمؤلفاته على هذا النحو كان مقصودا وأنه قد رتبها زمنيا بدليل قوله: (ألفت بعد هذه الكتب.. ثم ألفت بعد ذلك...).

ومنذ وضع جابر فهرسته الى أن جمع ابن النديم فهرسته، لم تنقطع الأعمال الببليوجرافية التي تحصي كتابات المؤلفين المسلمين أو الترجمات العربية لمؤلفات كبار العلماء والفلاسفة اليونانيين.

ونستطيع أن نلاحظ على ببليوجرافيات تلك الفترة أنها كانت تعالج أفرادا لا موضوعات، وأن المؤلفين كانوا هم الذين يقومون بتجميع قوائم مؤلفاتهم في بعض الأحيان وإن كان الغالب والأعم أن يتولى ذلك التلاميذ والمريدون.

ولقد كان كتاب «الفهرست» تتويجا لهذه المرحلة الأولى من مراحل تاريخ علم الببليوجرافيا عند المسلمين، فيه تجاوزت المؤلفات الببليوجرافية حدودها القديمة، وفيه خضعت للتنظيم - ربما لأول مرة - ومن خلاله بدأت تظهر الملامح الأولى للوصف الببليوجرافي. وإذا كانت تلك الأعمال الببليوجرافية التي ذكرناها بمثابة الفصل التمهيدي لقصة الببليوجرافيا عند المسلمين، فلقد كان فهرست ابن النديم - بحق - هو الفصل الأول من فصول هذه القصة الطويلة التي امتدت وقائعها على مدى زمني يجاوز الألف عام.

---

(١) الفهرست، ص ٣٥٧، وهذه الكتب ليست كتبا بالمدلول الحديث للفظ الكتاب، فقد كان اللفظ يطلق على المبحث المفرد أو الباب، ولذا كان الكتاب الواحد يضم عددا من الكتب بعدد مباحثه أو أبوابه، يؤكد ذلك قول ابن النديم عن كتاب المبسوط في الفقه للامام الشافعي: (ويحتوي هذا الكتاب على كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام كتاب الحج كتاب الاعتكاف). (ص ٢١٠) وقوله عن كتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة: (ويحتوي على عشرة كتب: كتاب السلطان، كتاب الحرب، كتاب السؤدد، كتاب الطبائع، كتاب العلم، كتاب الزهد، كتاب الإخوان، كتاب الحوائج، كتاب الطعام، كتاب النساء). (ص٧٧).

من تراثنا البيبليوجرافي
ابن النديم وكتابه الفهرست(*)

لا نعرف لمولده ولا لوفاته تاريخاً، ولا نعلم عن حياته وثقافته إلا النزر اليسير. كل ما نعرفه عنه أنه كان وراقاً في بغداد في القرن الرابع الهجري، وأنه كان شيعياً معتزلياً، وأنه توفي في أواخر القرن الرابع الهجري. قيل في سنة ٣٨٥ هـ[١] وقيل في سنة ٣٨٨[٢] وقيل بعد ذلك[٣]. والشيء الغريب حقاً أن كتب التراجم التي فصلت في تراجم رجال هذا القرن واستوعبت تراجم البغداديين استيعاباً شديداً قد أهملته ولم تورد له ذكراً. فصاحب تاريخ بغداد - مثلاً - توفي في سنة ٤٦٣ هـ أي أن الفاصل الزمني بينه وبين ابن النديم أقل من قرن من الزمان. ولسنا نشك في أنه قد سمع به وبكتابه الفهرست ومع ذلك فنحن لا نجد له ترجمة في تاريخ بغداد ولا ندري إن كان الخطيب قد ترجم له وفقدت الترجمة أم أنه أهمله قاصداً أو عن غير قصد.

ولم يكن الخطيب البغدادي هو الوحيد الذي أغفل ذكر ابن النديم ولم يترجم له. فابن خلكان أيضاً أهمله في وفياته مع أنه ينقل عن كتابه الفهرست في عدة مواضع مما يؤكد أنه سمع به واطلع على كتابه. أما ياقوت الحموي فيذكر له في معجمه ترجمة مختصرة على غير عادة ياقوت في التراجم، وهي ترجمة يُظَنّ أنها

(*) نشر في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد السابع، ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م)، ص ٤٦١ - ٤٧٨.

(١) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار.

(٢) لسان الميزان، ج ٥، ص ٧٢ (ط. حيدراباد، دائرة المعارف النظامية، ١٣٣١ هـ).

(٣) راجع: لسان الميزان ج ٥ ص ٧٢ فهو يقول: «ورأيت في الفهرست موضعاً ذكر أنه كتب في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، فهذا يدل على تأخيره إلى ذلك الزمان».

ليست من صنع ياقوت وإنما «أضيفت مؤخراً إلى الكتاب» كما يقول الأستاذ أحمد أمين[1].

وقد يكون تشيع أبي الفرج محمد بن إسحق النديم هو السبب في تغاضي أصحاب كتب التراجم عنه أو إسقاط ترجمته - في عصور لاحقة - من النسخ المخطوطة للكتب التي ترجمت له. ولعل مما يرجح هذا الظن ويقويه أن الذين ترجموا له كياقوت[2] وابن حجر[3] والذهبي[4] شككوا فيه واتهموه «بالاعتزال والزيغ» على حد تعبير ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان وإن كانوا قد أجمعوا على نسبة كتاب الفهرست إليه.

ومع أن الكتاب قد نشر باسم الفهرست إلا أن ياقوت الحموي ذكره في معجمه على أنه «فهرست الكتب»[5] وأطلق عليه ابن حجر العسقلاني «فهرست العلماء»[6] وذكره صاحب كشف الظنون باسم «فهرس العلوم»[7] أما اسماعيل البغدادي فيسميه «فوز العلوم» ويعرّفه بأنه «كتاب الفهرسة، في الأخبار والتراجم وأنواع الفنون»[8]. وأكبر الظن أن إسماعيل البغدادي قد حرف الاسم الوارد في كشف الظنون من فهرس العلوم إلى فوز العلوم.

والكتاب يبدأ بمقدمة موجزة يحدد فيها المؤلف مجاله فيقول: «هذا فهرست كتب جميع الأمم من العرب والعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلمها في أصناف العلوم وأخبار مصنفيها وطبقات مؤلفيها وأنسابها وتاريخ مواليدهم ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم منذ ابتداء كل علم اخترع

---

(١) في تقديمه لطبعة المكتبة التجارية من كتاب الفهرست.
(٢) في معجم الأدباء، ج ١٨ ص ١٧ (ط. القاهرة، دار المأمون، ١٣٥٥ - ١٣٥٧هـ، عن طبعة مرجليوث).
(٣) في لسان الميزان، ج ٥ ص ٧٢.
(٤) في تاريخ الإسلام، تحت سنة ٤٠٠.
(٥) معجم الأدباء، ج ١٨ ص ١٧.
(٦) لسان الميزان. ج ٥ ص ٧٢.
(٧) كشف الظنون، ج٢ ص ١٣٠٣ - ١٣٠٤ (ط. استانبول، وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ /١٩٤٣م).
(٨) هدية العارفين، ج ٢ ص ٥٥ (ط ٣. طهران، ١٩٦٧م. مصورة بالأوفست عن طبعة استانبول، ١٩٥٥م).

إلى عصرنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلثمائة للهجرة »[١].

ومعنى هذا أن ابن النديم أراد لكتابه أن يكون حصراً ببليوجرافياً شاملاً لكل ما كتب في لغة العرب وما ترجم إليها في شتى فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧ هـ[٢].

وبعد تحديد الإطار العام للكتاب في تلك المقدمة الموجزة التي لا تتجاوز نصف صفحة، يقدم لنا ابن النديم قائمة محتويات من عشر مقالات تختص كل منها بموضوع معين، فمقالة للنحويين واللغويين، وأخرى للشعر والشعراء، وثالثة للكلام والمتكلمين، ورابعة للفقه والفقهاء والمحدِّثين، وخامسة للفلسفة والعلوم القديمة كالهندسة والحساب والتنجيم والطب.. إلخ.

وقد يكون ابن النديم متأثراً في هذا التقسيم العشري بـ **عيون الأخبار** لابن قتيبة **وطبقات فحول الشعراء** لابن سلام وكتب الحماسة وعلى رأسها حماسة أبي تمام.

فهذه الكتب كانت فكرة العقد هي التي تحكم طريقة تنظيم موادها. فعيون الأخبار وكتب الحماسة كل منها عشرة أقسام تعالج عشرة موضوعات، أما ابن سلام فيوزع الشعراء الذين يترجم لهم في كتابه على قسمين كبيرين قسم للجاهليين وآخر للإسلاميين، وكل قسم منهما يضم عشر طبقات.

والمقالات العشر الرئيسية في كتاب **الفهرست** تتفرع بدورها إلى فنون يتفاوت عددها من مقالة لأخرى، وفي كل فن يذكر ابن النديم أصحاب المؤلفات فيه، وتحت كل مؤلف ما صنفه من الكتب دون أن يخضع المؤلفون أو المؤلَّفات

---

(١) ص ٢ (ط. بيروت، مكتبة خياط، د.ت. مصورة عن طبعة فلوجل، ليبزج، ١٨٧١م. وهذه الطبعة هي التي رجعنا إليها وأحلنا إلى صفحاتها فيما يلي من إشارات مرجعية). وقد ذكر ابن النديم في آخر المقالة الأولى (ص ٣٨) وفي آخر المقالة الثانية (ص٨٧) أنه كتب يوم السبت مستهل شعبان سنة ٣٧٧ هـ.

(٢) ومع ذلك ففي الكتاب تواريخ متأخرة عن سنة ٣٧٧ هـ فهو يقول عن المرزباني - مثلاً - إنه «يحيا إلى وقتنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلثمائة ونسأل الله العافية والبقاء بمنه وكرمه» ثم يردف قائلاً: «وتوفي سنة ثمان وسبعين وثلثمائة رحمه الله» (ص ١٣٢). وفي حديثه عن أبي إسحق الصابي يقول: «مولده سنة نيف وعشرين وثلثمائة، وتوفي قبل الثمانين وثلثمائة» (ص ١٣٤). وعند ذكر أبي نصر بن نباتة التميمي يصفه بأنه «من شعراء سيف الدولة وتوفي بعد الأربعمائة» (ص ١٦٩). وأكبر الظن أن تواريخ الوفاة هذه قد أضيفت إلى الكتاب بعد تمامه. بعضها أضافه المؤلف في حياته، والبعض الآخر أضافه المتأخرون الذين وقعت نسخ الكتاب في أيديهم.

لأي نوع من الترتيب هجائياً كان أو زمنياً. ففي معرض حديثه عن النحويين واللغويين البصريين في الفن الأول من المقالة الثانية يتعرض لذكر أسماء فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء فيقول: «قال محمد: اقتضى ذكرهم في هذا الموضع مع اختلاف أصقاعهم وتباين أوقاتهم أن العلماء عنهم أخذوا، فذكرتهم على غير ترتيب»[1].

ومع ذلك فقد كان المبدأ العام الذي يحكم ترتيب المؤلفين في الفهرست هو الشهرة - رغم أنها نسبية - فنحن نراه يبدأ بالأشهر فالأقل شهرة. وفي ثنايا الكتاب نحصل من المؤلف على اعتراف صريح بتطبيق هذا المبدأ إذ يقول: «قال محمد بن اسحق: إذا ذكرت من المصنفين المشهورين إنساناً أتبعته بذكر من يقاربه ويشبهه وإن تأخرت مدته عن مدة من أذكره بعده. وهذه سبيلي في جميع الكتاب»[2].

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الرؤية الببليوجرافية واضحة عند ابن النديم وضوحاً كافياً تمثل في عدة مظاهر نذكر منها:

أولاً: أنه يحرص على تحديد الكتب التي رآها بنفسه والكتب التي سمع أو قرأ عنها،فأحياناً تطالعنا عبارة: وهذا الكتاب رأيته، أو: رأيت بعضه ولم أره كاملاً. ومثال ذلك قوله عن كتاب بناء الكلام لبرزخ العروضي «رأيته في جلود»[3] وقوله عن كتاب الأخبار والأنساب والسير لأبي العباس المكاولي «رأيت بعضه ولم أره كاملاً»[4]، وذكره أربعة عشر كتاباً للحسن بن علي بن الحسن ابن زيد وتحقيبه عليها بقوله: «هذا ما رأيناه من كتبه، وزعم بعض الزيدية أن له نحواً من مائة كتاب ولم نرها، فإن رأى ناظر في كتابنا شيئاً منها ألحقها بموضعها إن شاء الله تعالى»[5].

وأحياناً أخرى تلقانا عبارة: وهذا الكتاب حدثني عنه الثّقات. وقد تجتمع الرؤية الشخصية مع أقوال الثقات في بعض المواضع كالذي نجده في حديثه عن

---

(١) ص ٤٣.
(٢) ص ١٤٦.
(٣) ص ٧٢.
(٤) ص ١١٤.
(٥) ص ١٩٣.

كتب جابر بن حيان إذ يقول: «ونحن نذكر جملا من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا»[1].

وإلى جانب الكتب التي رآها والتي حدثه عنها الثقات، هناك كتب مفقودة لا يفوت ابن النديم أن ينبّه على فقدها كقوله عن كتاب الأصول الأكبر لعلي بن عبد العزيز الدولابي (أحد أصحاب الطبري) إنه «لم يوجد»[2].

ثانياً: أنه يحدد لنا أحجام الكتب التي رآها ويعطينا أوصافها وملامحها البارزة. فهو يذكر - مثلاً - أن معجم الشعراء للمرزباني (أحد معاصريه) كان يضم نحو خمسة آلاف ترجمة وكان يقع في حدود ألف ورقة[3]، ويقول عن كتاب التفقيه لابن قتيبة: «هذا كتـاب رأيت منه ثلاثة أجزاء نحو ستمائة ورقة بخط بَرْك، وكانت تنقص على التقريب جزءين. وسألت عن هذا الكتاب جماعة من أهل الخط فزعموا أنه موجود»[4]. وفي حديثه عن كتاب القبائل الكبير والأيام الذي جمعه محمد بن حبيب للفتح بن خاقان يقول: «ورأيت النسخة بعينها عند أبي القاسم بن أبي الخطاب بن الفرات في طلحي نيف وعشرين جزءاً، وكانت تنقص (ما) يدل على أنها نحو من أربعين جزءاً في كل جزء مائتا ورقة وأكثر. ولهذه النسخة فهرست لما تحتوي عليه من القبائل والأيام بخط التُسْتَري بن علي الوراق في طلحي نحو خمسة عشر ورقة»[5].

وهو لا يكتفي بذكر عدد الأوراق وإنما يحدد لنا ما يعنيه بالورقة فيقول: «فإذا قلنا إن شعر فلان عشر ورقات فإنا إنما عنينا بالورقة أن تكون سليمانية، مقدار ما فيها عشرون سطراً، أعني في صفحة الورقة. فليعمل على ذلك في جميع ما ذكرته من قليل أشعارهم وكثيره»[6].

هذا بالنسبة لأحجام الكتب. أما أوصافها فإلى جانب ما سبقت الإشارة إليه منها نجد لها أمثلة فيما ذكره عن كتاب النقط والشكل لأبي حاتم السجستاني وأنه

---

(١) ص ٣٥٥.
(٢) ص ٢٣٥.
(٣) ص ١٣٣.
(٤) ص ٧٧.
(٥) ص ١٠٧، وصحتها: خمس عشرة ورقة.
(٦) ص ١٠٥.

« بجداول ودارات »[١] وكتاب النوادر لدهمج بن محرز النصري[٢] الذي يقول عنه: « رأيته نحو مائة وخمسين ورقة. وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد »[٣] وكتب ابن درستويه التي يصف كثيراً منها بأن المؤلف « لم يتمه »[٤].

ولم يكتف ابن النديم بتحديد أحجام الكتب التي رآها وبيان أوصافها، وإنما أضاف إلى ذلك تقييمها وتحديد أصيلها من منحولها. فهو يذكر من كتب ابن أبي طاهر طيفور كتاب لسان العيون وكتاب أخبار المتظرفات ويعقب عليها بقوله: « وقد قيل إن أبا الحسين ابنه عمل هذين الكتابين »[٥]. ويقول عن الفتح بن خاقان: « وله من الكتب كتاب البستان منسوب إليه، والذي ألفه رجل يعرف بمحمد بن عبد ربه ويلقب برأس البغل »[٦]. ويقول عن كتاب الأوراق للصولي: « وهذا الكتاب عوَّل عند تأليفه على كتاب المرْثَدي[٧] في الشعر والشعراء، بل نقله نقلاً وانتحله، وقد رأيت دستور الرجل في خزانة الصولي فافتضح به »[٨]. ويعود لتأكيد ذلك في ترجمة أبي أحمد بن بشر المرثدي فيذكر من كتبه كتاب أشعار قريش ويقول عنه: « وعليه عوَّل الصولي في الأوراق، وله انتحل، ورأيته بخط المرثدي »[٩].

ثالثاً: أنه يرد ما ينقله إلى مصادره في أغلب الأحوال. فكثيراً ما تطالعنا عبارة: قرأت بخط فلان، ووجدت بخط فلان. ومن الأمثلة على ذلك أننا نجده ينقل عن ابن مقلة أسماء الخطباء والبلغاء[١٠]، وينقل عن أبي محمد جعفر الخلدي أخبار السياح والزهاد والعباد[١١]، وينقل عن يحيى النحوي وغيره في تأريخ

---

(١) ص ٣٥.
(٢) ورد هذا الإسم في طبعة فلوجل محرفاً إلى رهمج بن محرر البصري، والصواب ما ذكرناه. راجع ص ٥١ من طبعة طهران، مكتبة الأسدي، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م تحقيق رضا تجدد.
(٣) ص ٤٦.
(٤) ص ٦٣.
(٥) ص ١٤٦.
(٦) ص ١١٧.
(٧) في طبعة فلوجل: المريدي. والصواب ما ذكرناه اعتماداً على ما ورد في ص ١٢٩ من هذه الطبعة. وص ١٦٨ من طبعة طهران.
(٨) ص ١٥١.
(٩) ص ١٢٩.
(١٠) ص ١٢٥.
(١١) ص ١٨٣.

الطب ثم يقول: «رجعنا إلى كلام يحيى»[١]، وينقل ترجمة الطبري عن أبي الفرج النهرواني (وهو معاصر له)[٢]، وينقل عن أبي الحسن الخزاز في ترجمة أبي عمر الجرمي والمبرد[٣]. وفي حديثه عن الإمام الشافعي يقول: «قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ أنه أبو عبدالله محمد بن إدريس...»[٤].

ومن هذه الأمثلة يتضح لنا أنه أحياناً يكتفي بذكر المؤلف الذي ينقل عنه، وأحياناً أخرى يذكر المؤلف والكتاب. ولكنه في بعض الأحيان لا يذكر مصادره بدقة. فهو حين يترجم لأبي سعيد السيرافي - مثلاً - نراه يقول: «قال الشيخ أبو أحمد أمده الله»[٥] دون أن يعرفنا بشخصية الشيخ أبي أحمد هذا أو بكتابه الذي نقل عنه.

رابعاً: أنه يستعمل ما يعرف الآن بالإحالات. فهو حين يذكر شخصاً ما في موضعين من الكتاب يشير في أحد الموضعين إلى أن ذكره قد ورد في موضع سابق أو لاحق. وقد يكتفي ابن النديم بالإشارة إلى أن الحديث عن هذا الشخص قد تقدم أو سيأتي من غير تحديد للموضع الذي ذكر فيه. فهو حين يذكر الكتب المصنفة في تفسير القرآن (في المقالة الأولى) يبدأ بكتاب الباقر محمد ابن علي بن الحسين ويقول عنه: «رواه عنه أبو الجارود زياد بن المنذر رئيس الجارودية الزيدية، ونحن نستقصي خبره في موضعه»[٦]. ونبحث عن أبي الجارود فنعثر عليه بين متكلمي الشيعة الإمامية في الفن الثاني من المقالة الخامسة[٧]. وحين يسرد ابن النديم أسماء النقلة من الفارسي إلى العربي في الفن الأول من المقالة السابعة يذكر من بينهم البلاذري ويقول عنه «وقد مضى ذكره»[٨] ونبحث عنه فيما تقدم من الكتاب فنجده مع الإخباريين والنسابين وأصحاب السير والأحداث في الفن الأول من المقالة الثالثة[٩].

---

(١) ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
(٢) ص ٢٣٤.
(٣) ص ٥٦، ٥٩.
(٤) ص ٢٠٩.
(٥) ص ٦٢.
(٦) ص ٣٣.
(٧) ص ١٧٨.
(٨) ص ٢٤٤.
(٩) ص ١١٣.

وقد يتقدم أبو الفرج خطوة أخرى فيحدد لنا موضع الإشارة كقوله في معرض حديثه عن النحويين واللغويين البصريين في الفن الأول من المقالة الثانية «فأما أبو عمرو بن العلاء فقد ذكرت خبره فيما تقدم من أخبار القراء في المقالة الأولى»[١] وكقوله عن الحسن بن سهل بن نوبخت عندما ذكره مع المترجمين من الفارسية إلى العربية «ويمرّ ذكره في موضعه من أخبار المنجمين»[٢]. وقد ورد ذكر أبي عمرو بن العلاء في المقالة الأولى فعلا[٣]، أما الحسن بن سهل فنلتقي به مرة أخرى في الفن الثاني من المقالة السابعة[٤].

وإذا كان ابن النديم يكتفي في الغالب بتحديد الموضوع أو الباب الذي ذكر الشخص فيه دون تحديد الصفحة التي ورد بها، فلقد كان ذلك طبيعياً ومقبولاً في عصر المخطوطات حيث لا قيمة لذكر رقم الصفحة لأن نسخ الكتاب الواحد تتفاوت في خطوطها وعدد صفحاتها. بينما لا تختلف صفحة الكتاب المطبوع عن مثيلتها في أي نسخة من نسخ الطبعة الواحدة. ومع ذلك فقد حاول ابن النديم في بعض الأحيان أن يحدد الأماكن التي يحيل إليها بأقصى قدر ممكن من الدقة. فهو يذكر جحظة من بين الندماء والجلساء والأدباء والمغنين (في الفن الثالث من المقالة الثالثة) ثم يقول: «بعد أخباره أخبار قريص المغني، وهو يجيء بعد هذه الورقة بسبع عشرة ورقة»[٥]، وتأتي ترجمة قريص وذكر مؤلفاته بعد ذلك فعلا[٦].

وربما استعمل ابن النديم ما يعرف الآن بالإحالات المتبادلة Cross References أي أن يحيل من الموضع الأول إلى الموضع الثاني وبالعكس. ففي آخر الفن الأول من المقالة الخامسة الخاصة بالكلام والمتكلمين يذكر أبا عبدالله الحسين البصري المعروف بالجُعَل ويقول: «ونحن نذكر في هذا الموضع كتبه في الكلام، ونذكر كتبه في الفقه في مقالة الفقهاء إن شاء الله»[٧]. وعندما يتناول

---

(١) ص ٤٣.
(٢) ص ٢٤٤.
(٣) ص ٢٨.
(٤) ص ٢٧٥.
(٥) ص ١٤٦.
(٦) ص ١٥٦.
(٧) ص ١٧٤.

فقهاء الأحناف في الفن الثاني من المقالة السادسة يعود فيذكره ويشير إلى الموضع السابق الذي ورد فيه فيقول عنه: «أبو عبدالله البصري، وقد مضى ذكره في مقالة المتكلمين، والذي ألفه في الفقه...»[1].

ومع ذلك فقد وردت في الكتاب إشارات لم نعثر عليها كإشارته إلى جبلة بن سالم عند حديثه عن النقلة من الفارسية إلى العربية في الفن الأول من المقالة السابعة وأنه «قد مضى ذكره»[2]، وإشارته في الفن الثالث من المقالة الثالثة إلى أن أبا إسحق بن أبي عون كان من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الشَلْمَغَاني المعروف بابن أبي العزاقر وقوله: «ونحن نشرح خبره في ذكر العزاقري»[3].

خامساً: أنه لا ينحاز لرأي بغير بيِّنة أو دليل. ففي حديثه عن الكيميائيين في المقالة العاشرة يقول: «وللفريقين جميعاً في الصنعة كتب وعلوم، وهذه أمور الله العالم بها، ونحن نبرأ في ذكرها من العيب والحكاية»[4]. وفي كلامه على مذهب الإسماعيلية يقول: «قال أبو عبدالله بن رزَّام في كتابه الذي رد فيه على الإسماعيلية وكشف مذاهبهم ما قد أوردته بلفظ أبي عبدالله، وأنا أبرأ من العهدة في الصدق عنه والكذب فيه»[5] ثم يورد عدة روايات ويعقب عليها بقوله: «فهذا ما عرفناه في هذا المعنى، والله أعلم بحقيقته من بطلانه»[6].

وإذا كانت هذه الدعائم الخمس تدل على أن الرؤية الببليوجرافية كانت واضحة عند ابن النديم في كثير من أجزاء كتابه، فإن هذه الرؤية لم تكن بنفس القدر من الوضوح في أجزاء أخرى من الكتاب. ففي بعض المواضع نحس أنها قد غامت في وجهه وأن الأمور قد اختلطت عليه. ومن الأمثلة على هذا الضباب الذي كان يحجب الرؤية ويحدّ مداها عند ابن النديم ما يلي:

(١) أنه يذكر أشخاصاً ليست لهم مؤلفات على الإطلاق. ومن الأمثلة على ذلك ترجمته لبعض فصحاء العرب المشهورين الذين أخذ عنهم العلماء (في الفن الأول من المقالة الثانية وهو الخاص بالنحويين واللغويين البصريين) ومنهم من لا

---

(١) ص ٢٠٨.
(٢) ص ٢٤٤ - ٢٤٥.
(٣) ص ١٤٧.
(٤) ص ٣٥٢.
(٥) ص ١٨٦.
(٦) ص ١٨٨.

مؤلفات له مثل أبي البيداء الرباحي وأبي عرار العجلي وأبي سوّار الغنوي وعبدالله بن عمرو بن أبي صبح المازني وغيرهم[١]. وحين يذكر أبا سليان الجوزجاني يصفه بأنه «لا مصنف له»[٢]. والشيء نفسه بالنسبة لأبي أحمد بن الحلاب وأبي عبدالله النمري وبردويه[٣] وكثير غيرهم. وما دام الكتاب قد أُلف أصلاً ليكون «فهرست كتب» كما نص على ذلك ابن النديم في مقدمته، فما كان ينبغي لمؤلفه أن يذكر فيه إلا أصحاب المصنفات.

(٢) أنه أحياناً لا يذكر أسماء الكتب مكتفياً بذكر الموضوع وأسماء المؤلفين فيه. ومثال ذلك قوله: «الكتب المؤلفة فيما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن: كتاب أبي العباس المبرد، كتاب أبي عمر الدوري. الكتب المؤلفة في متشابه القرآن: كتاب محمود بن الحسن، كتاب خلف بن هشام...»[٤] إلخ. ومعروف أن عنوان الكتاب ركن أساسي من أركان الوصف الببليوجرافي لا يستقيم هذا الوصف بدونه على الإطلاق.

(٣) أنه أقحم على الكتاب ما ليس من طبيعته حين التزم في المقدمة بأن يترجم للمؤلفين. والترجمة للمؤلفين بذكر أخبارهم وطبقاتهم وأنسابهم وتواريخ مواليدهم ووفياتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم كما نصت المقدمة تخرج بالعمل عن طبيعته الببليوجرافية المحضة وتجعله مائعاً بين الببليوجرافيا والتراجم. والشيء الغريب حقاً أن ابن النديم لم يستطع أن يفي بما وعد به في كثير من الأحيان. صحيح أنه يفصّل في بعض التراجم كترجمة سيبويه والفراء وإسحق الموصلي[٥]، وصحيح أيضاً أنه يقوّم بعض الأشخاص ويصدر عليهم الأحكام كوصفه للسّري بن أحمد الكندي بأنه «شاعر مطبوع كثير السرقة عذب الألفاظ مليح المأخذ كثير الافتنان في التشبيهات والأوصاف»[٦] وقوله عن أبي

---

(١) ص ٤٤، ٤٥، ٤٩.

(٢) ص ٢٠٦.

(٣) ص ٨٧. وفي الفن الأول من المقالة الثالثة (الإخباريين والنسابين) يذكر خلاد بن يزيد الباهلي ويقول: «ولا مصنف له نعرفه» ص ١٠٧.

(٤) ص ٣٦.

(٥) ص ٥١، ٦٦، ١٤٠.

(٦) ص ١٦٩ وفي نفس الصفحة يذكر من بين الشعراء المحدثين بعد الثلثمائة أبا منصور بن أبي براك ويقول عنه: «هذا أستاذ السري بن أحمد الكندي، شاعر مجود. ويقال إن السري سرق شعره وانتحله، والذي رأيت منه نحو مائتي ورقة».

طاهر طيفور - نقلاً عن جعفر بن حمدان في كتاب الباهر - «ولم أر ممن تشهر بمثل ما تشهر به من تصنيف الكتب وقول الشعر أكثر تصحيفاً منه، ولا أبلد علماً ولا ألحن. ولقد أنشدني شعراً يعرضه عليَّ في إسحق بن أيوب لحن في بضعة عشر موضعاً منه، وكان أسرق الناس لنصف بيت وثلث بيت... وكان مع هذا جميل الأخلاق ظريف المعاشرة»[1] ولكنه لم يكن يفعل ذلك إلا في أقل القليل. وكثيراً ما نجده يكتفي بذكر أسماء المؤلفين، بل قد لا يذكر الأسماء كاملة مكتفياً بالكنية أو اللقب. ومن الأمثلة على ذلك - وهي كثيرة - أنه يذكر من القراء المتأخرين شخصاً يدعى أبا الفرج ولا يذكر عنه إلا أنه صاحب ابن شنبوذ[2].

ولو أن صاحب الفهرست اكتفى بذكر أسماء المؤلفين كاملة ودقيقة والتزم بذلك من أول الكتاب إلى آخره لأعفى نفسه من كثير من الحرج الذي تورط فيه.

(٤) أنه يتعرض لأشياء لا صلة لها بموضوع الكتاب كالحديث عن فضل القلم والخط ومدح الكلام العربي، وكالكلام عن أصل الكتابة العربية ومخترعيها، وهو كلام تورط فيه المؤلف في أوهام لا يقوم عليها أي دليل علمي.

وأكبر الظن أن الذي أغرى ابن النديم بالخوض في مثل هذه الموضوعات في المقالة الأولى من كتابه هو اشتغاله بالوراقة وصلته بصناعة الكتابة ومحترفيها، وهي صلة أبت إلا أن تطلّ برأسها من بين صفحات الكتاب وأن تكون أول ما يلقانا فيه.

* * *

ويبدو أن الكتاب لم يصلنا كاملاً وأن أجزاء منه قد فقدت على مر السنين، أو لعل ما وصلنا منه لا يعدو أن يكون مسودة غير مكتملة، ومما يقوي هذا الظن:

(أ) ما يطالعنا من نقص في أسماء بعض المؤلفين والكتب والتواريخ. وهو نقص تمثله تلك الفراغات التي تركها المؤلف على أمل أن يستكملها حينما يتيسر

---

(١) ص ١٤٦.
(٢) ص ٣٩.

له ذلك. فمن أمثلة نقص أسماء المؤلفين: قريص المغني والحسنا باذي[١] وابن الجنيد وابن حمدان وابن المعذل[٢] وأبو المنعم وأبو الحسن النسوي وأبو الفضل الحياني وأبو جعفر الخازن[٣] وبعد كل منهم كلمة «واسمه...». ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما نجده في حديثه عن الشعراء المحدثين ممن ليس بكاتب بعد الثلثمائة فهو يذكر منهم «القراطيسي واسمه... والإسكافي واسمه... وأبا المعتصم الأنطاكي واسمه... والخباز البلدي واسمه محمد بن... والشيظمي واسمه...»[٤].

ومن أمثلة نقص أسماء الكتب قوله عن ابن العرمرم أبي القاسم عبد الله «وله من الكتب كتاب الخراج وسماه...»[٥] وقوله عن أبي الحسن الرماني «ونحن نذكر في هذا الموضع أسماء كتبه في الكلام فمن ذلك كتاب...»[٦] وقوله عن أبي الحسين عبد الواحد بن محمد الحصيني «وله من الكتب...»[٧].

وأما نقص التواريخ فيمثله قوله عن كل من ابن السراج وابن الجعابي «وتوفي سنة...»[٨] وقوله عن أبي الطيب بن شهاب «توفي بعد الخمسين وثلثمائة عن سن عالية، ومولده...»[٩].

وقد يجتمع نقصان في موضع واحد، فهو يذكر من أصحاب الإمام الشافعي ابن سيف الفارض ويكتفي بقوله «واسمه... وله من الكتب...»[١٠] وأبا الطيب ابن سلمة ولا يزيد على أنه «من الشافعيين وتوفي... وله من الكتب...»[١١]، ويذكر من المتكلمين أبا عمران موسى بن رباح ويقول عنه «ومولده... وله من

---

(١) ص ١٥٦، ١٩٠.

(٢) ص ١٨٥، ١٩٠، ١٩٩ وقد ذكر ابن حمدان مرتين، مرة في ص ١٨٥ وأخرى في ص ٢١١. وفي كل منها: واسمه...

(٣) ص ١٠٩، ٢١٥، ٢٨٠، ٢٨٢.

(٤) ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٥) ص ١٢٩.

(٦) ص ١٧٣.

(٧) ص ١٧٣.

(٨) ص ٦٣، ١٩٧.

(٩) ص ١٧٤.

(١٠) ص ٢١٤.

(١١) ص ٢١٤.

الكتـــب... »[1] ويـــذكر من متكلمي الخوارج «خطـــاب بن... ولـــه من الكتب... »[2].

(ب) سقوط أجزاء من النص. فهو حينما يتحدث عن مصحف عليّ رضي الله عنه يقول: «وهذا ترتيب السور في ذلك المصحف»[3] ثم لا نجد شيئاً عن هذا الترتيب، وهو ينص في أول كتابه على أن الفن الأول من المقالة الثامنة «في أخبـــار المسامرين والمخرفين والمصورين وأسماء الكتـــب المصنفـــة في الأسمار والخرافات» في حين أننا لا نجد في تلك المقالة ذكراً أو مجرد إشارة إلى التصوير والمصورين.

ويتصل بهذه النقطة ما ذكره ابن حجر العسقلاني في معرض حديثه عن الجاحظ في لسان الميزان إذ يقول: «وسرد ابن النديم كتبه وهي مائة ونيف وسبعون كتاباً في فنون مختلفة»[4] وفيما وصلنا من كتاب الفهرست لا نجد من مؤلفات الجاحظ غير كتابي نظم القرآن والمسائل في القرآن، وإشارة عابرة إلى كتاب ثالث هو البيان والتبيين[5]. ومعنى هذا أن النسخة التي اطلع عليها ابن حجر لم تصلنا وأن مخطوطات الكتاب التي كانت موجودة في عصره وهو النصف الأول من القرن التاسع الهجري قد تعرضت أجزاء منها للضياع بعد ذلك.

(جـ) الإشارة إلى تقديم وتأخير كان المؤلف ينوي إجراءه في الكتاب كنصّه على أن حديثه عن آل يقطين «يلحق بموضعه في (الباب) الأول»[6].

(د) ورود نصوص يفهم منها أن الصورة الحالية للكتاب ليست هي الصورة النهائية التي يرضى عنها المؤلف كقوله عن أبي القاسم البستي: «نسأل عن هذا الرجل وعن كتبه ونلحق ببابه إن شاء الله»[7] وقوله عن كتاب الإيضاح عن أحكام القرآن «مجهول يُسأل عنه»[8].

---

(١) ص ١٧٣.
(٢) ص ١٨٣.
(٣) ص ٢٨.
(٤) لسان الميزان، جـ ٤ ص ٣٥٧.
(٥) ورد الكتابان الأولان ص ٣٨ والإشارة الأخيرة ص ١٩.
(٦) ص ٢٢٤.
(٧) ص ١٣٩.
(٨) ص ٣٨.

(هـ) وجود نصوص قلقة في مواضعها. فبعد انتهاء الفن الثالث من المقالة الأولى الخاصة بعلوم القرآن وأخبار القراء وأسماء رواتهم والشواذ من قراءتهم، وبعد أن يقول ابن النديم: «هذا آخر ما صنفناه من المقالة الأولى من كتاب الفهرست»[1]، وقبل أن تبدأ المقالة الثانية، تطالعنا صفحة فيها ذكر أسماء قوم من القراء المتأخرين[2]. وبعد أن تُختم المقالة الثانية بعبارة «هذا آخر ما صنفناه من مقالة النحويين واللغويين»[3] يورد ابن النديم ثلاث مجموعات من الكتب هي: الكتب المؤلفة في غريب الحديث، والكتب المؤلفة في النوادر، والكتب المؤلفة في الأنواء[4]. وإذا كان ابن النديم قد جعل المجموعتين الأولى والثانية بمثابة ملحق للمقالة الثانية لتعلقها باللغة، فما صلة المجموعة الثالثة بالنحو واللغة؟ وإذا كانت الكتب المؤلفة في غريب الحديث قد وضعت مع اللغة فلماذا لم يطبق نفس المبدأ على الكتب المؤلفة في غريب القرآن والتي وضعت في المقالة الأولى؟

(و) وجود أخطاء لغوية ونحوية وإملائية إلى جانب أخطاء الأسلوب في بعض الأحيان. ومثال ذلك قوله عن الأخفش المجاشعي النحوي إنه «من مشهري نحويين البصرة»[5] والصواب: من مشهوري نحاة (أو نحويي) البصرة، وقوله عن الفراء إنه «أملا ست عشرة سنة ولم ير في يده كتاب إلا مرة واحدة»[6] والصواب: أملى، وقوله عن داود بن علي «وأخذ بالكتاب والسنة وألغا ما سوى ذلك»[7] والصواب: ألغى، وقوله عن ترجمات كتب أرسطو «وفسّر سوريانوس لمقالة الباء وخرجت عربي»[8] وصواب العبارة: وفسر سوريانوس مقالة الباء وخرجت عربية.

وفي مقابل هذه الاعتبارات كلها يلقي ابن النديم في خضم كتابه بعبارة يُفهم منها أن الكتاب قد بُيِّض في حياته، فهو ينص في ترجمة أبي الحسن علي بن

---

(1) ص ٣٨.
(2) ص ٣٨ - ٣٩.
(3) ص ٨٧.
(4) ص ٨٧ - ٨٨.
(5) ص ٥٢.
(6) ص ٦٦.
(7) ص ٢١٦.
(8) ص ٢٥١.

عيسى الرماني النحوي على أنه «يحيا إلى الوقت الذي بُيِّض هذا الكتاب فيه»[1]. وفي هذه العبارة إما أن يكون ابن النديم قد قصد بوقت تبييض الكتاب وقت تأليفه وهو سنة ٣٧٧ هـ وبذلك لا يكون ثمة تعارض بينها وبين ترجيح أن ما وصلنا من الكتاب هو المسودة لا المبيضة، وإما أن يكون الكتاب قد بيض فعلاً وفي هذه الحالة ينبغي علينا أن نلتمس تبريراً للظواهر السابقة.

فأما النقص الذي في الكتاب سواء كان نقصاً في أسماء المؤلفين أو الكتب أو التواريخ أو كان نقص جزء من النص فلا يعني بالضرورة أن ما وصلنا من الكتاب هو المسودة لأن الاحتمال الأكبر أن يكون النقص في النصوص قد فقد مع الزمن بينما انطمست معالم بعض الأسماء والتواريخ فيما تبقى لنا من نسخ الكتاب. وأما النصوص القلقة في مواضعها فلعلها أضيفت للكتاب مؤخراً وليست من صنع ابن النديم.

أما أخطاء اللغة والنحو والأسلوب والإملاء فقد تكون من صنع ابن النديم نفسه لأنه كان وراقاً ولم يحدثنا أحد بأنه كان عالماً من العلماء، وقد تكون من صنع النساخ المتأخرين الذين نسخوا ما وصل إلينا من مخطوطات الكتاب.

وتبقى أمامنا قضية إشارة المؤلف إلى تعديل مواضع بعض مواد الكتاب تقديماً أو تأخيراً، وإلى أنه سيستكمل معلوماته عن بعض المؤلفين وبعض الكتب، وهما قضيتان لا تعليل لهما إلا أن المؤلف كان ينوي إعادة النظر في كتابه. ومن المحتمل أن يكون الكتاب قد بُيِّض بالفعل ولكن صاحبه أراد بهذه النصوص أن يفتح لنفسه طريقاً إلى الإضافة والتعديل فيه. ويحتمل أيضاً - وهذا هو الغالب - أن يكون الكتاب قد ظل عند صاحبه مسودة خاضعة لما تخضع له المسودات - عادة - من إضافة وتقديم وتأخير، وأن عبارة تبييض الكتاب التي وردت في ترجمة الرماني لا تعني أكثر من تحريره.

* * *

(١) ص ٦٣.

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يعاب على فهرست ابن النديم[1] فإنه يظل عملاً ببليوجرافياً عملاقاً في تراثنا العربي، وحسبه أنه أول منارة تلقانا على طريق الأعمال الببليوجرافية في اللغة العربية، وأشمل وثيقة تبين لنا ما وصل إليه المسلمون في حياتهم العقلية والعلمية في عصر من أزهى عصور حضارتهم، ولولاه لضاعت أسماء الكتب وأوصافها كما ضاعت الكتب نفسها ولتعذر على من يتصدى لتأريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي أن يتبين طريقه وأن يضع قدمه على أرض ثابتة ويده على حقيقة يطمئن إليها. وحسبه أيضاً أنه الأساس الذي اعتمد عليه والمرجع الذي رجع إليه كل من أتى بعده من الببليوجرافيين المسلمين على مدى عشرة قرون كاملة.

□ □ □

---

(١) وقد استعرضنا أهمها، ويضاف إلى ما سبق أن ذكرناه: عدم الاهتمام بالمغاربة والأندلسيين وعدم العناية بالحديث وعلومه عناية كافية، وعدم مطابقة بعض العناوين لما ورد تحتها كما هو الحال في شعراء آل أبان اللاحقي (ص ١٦٣) فبعض الذين ذكرت أسماؤهم تحت هذا العنوان ليسوا من آل أبان.

تراثنا الفقهي
وقضاياه البيليوجرافية(*)

مقدمة:

الفقه بمعناه اللغوي هو الفهم[1] وبمعناه الاصطلاحي هو علم استخراج الأحكام الشرعية التي تتعلق بأفعال العباد واستنباطها من أدلتها التفصيلية، فالإسلام لم يهتم بتصحيح عقيدة الإنسان وفكرته عن خالقه فحسب، وإنما سعى أيضاً إلى التوفيق بين أشواق الروح ونوازع الجسد، فاهتم بالحياة التي يحياها الناس على الأرض ووضع الضوابط التي تحكم مختلف صور النشاط الإنساني وتنظم علاقة الإنسان بخالقه وبالآخرين من بني جنسه، وهكذا لم تكن الشريعة الإسلامية مجرد خيط إلهي يربط الأرض بالسماء، ويشد الإنسان إلى خالقه وموجده من العدم، وإنما كانت ضوءاً كاشفاً يصل السماء بالأرض ويهدي العقل والقلب، ويرضي حاجة البدن والنفس.

وثمة حكمة بالغة في نزول القرآن منجما على النبي ﷺ، وهي حكمة ندرك بعض أسرارها ولا نحيط بها علماً. فالله سبحانه وتعالى قد اختار نبيه صلوات الله وسلامه عليه أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ومن ثم كان اعتماده على الذاكرة. وذاكرة الإنسان لا تستطيع أن تستوعب القرآن جملة واحدة، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾[2].

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد الثاني، السنة الثالثة، جادى الثانية ١٣٩٧هـ (يناير ١٩٧٨م)، ص ١٦٣ - ١٧٥.

(١) وبهذا المعنى ورد اللفظ في قوله تعالى: ﴿ليتفقهوا في الدين﴾ أي ليكونوا علماء به. ودعا النبي ﷺ لابن عباس بأن يعلمه الله الدين ويفقهه في التأويل، أي أن يفهمه تأويله ومعناه. يقول ابن منظور في «لسان العرب»: وغلب (الفقه) على علم الدين لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم.

(٢) سورة الفرقان، آية ٣٢.

والله سبحانه وتعالى أراد لكتابه الكريم أن يكون دستوراً دائماً للبشرية، يعالج أمورها ويصلح شئونها ويحل مشاكلها التي تواجهها على درب الحياة، ولم يشأ أن يكون مجموعة أحكام وتعاليم تلقى مجردة لتسجل في الصحف أو تحفظ في الصدور، ومن ثم كانت تنزل الآية أو الآيات في الموقف الواحد تجيب للناس على استفساراتهم وتضع الحلول العملية لما يعرض لهم في حياتهم من مسائل ومشاكل:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ﴾[1].

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾[2].

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[3].

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الجَوَارِحِ﴾[4].

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ، قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[5].

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا، وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾[6].

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ قُلِ الأَنْفَالُ للهِ والرَّسُولِ﴾[7].

---

(١) سورة البقرة، آية ١٨٩.
(٢) سورة الأعراف، آية ١٨٧.
(٣) سورة الاسراء، آية ٨٥.
(٤) سورة المائدة، آية ٤.
(٥) سورة البقرة، آية ٢١٧.
(٦) سورة البقرة، آية ٢١٩.
(٧) سورة الانفال، آية ١.

إلى آخر هذه الآيات التي تجيب على تساؤلات الناس أيام النبي ﷺ.

وما دام قد أريد للقرآن الكريم أن يكون دستور البشر وأن يكون خاتم رسالات الله إلى الإنسانية، فلقد كان من الطبيعي أن يتناول المبادئ العامة يرسيها ويقرها في الأذهان، وأن يترك التفاصيل لنبيه ﷺ. وهكذا كانت السنة المطهرة بمثابة المذكرة التفسيرية لما أجمله القرآن من أحكام وتعاليم.

وفي حياة النبي ﷺ كان المسلمون يلتمسون في كتاب الله القوانين والضوابط التي تحكم حياتهم وتنظم أمورها، فإذا أرادوا تفصيلا أو تفسيرا لجأوا الى النبي ﷺ فأبان لهم ما عمي عليهم وأوضح لهم ما أشكل عليهم.

وإذن فقد كان القرآن الكريم وكانت السنة النبوية المطهرة زادا كافيا للمسلمين الأوائل فيما يتصل بأمور دينهم ودنياهم. ومع ذلك فحين بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن سأله: **كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو «أي لا أقصر»، فضرب رسول الله ﷺ صدره (استحسانا لحديثه) وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله**[1].

ومعنى هذا أن النبي ﷺ قد أذن للصحابة أن يجتهدوا فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة شريطة أن يكون هذا الاجتهاد على هدي من الكتاب والسنة وألا يتعارض معهما.

وينتقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه الى الرفيق الأعلى. ويمضي جيل الصحابة ومن بعده جيل التابعين. وتتسع أرجاء الدولة الإسلامية ويفتح المسلمون بلادا لا عهد لهم بها من قبل، ويواجهون أنماطا جديدة من الحياة ومشاكل لم يكن للمسلمين السابقين بها عهد، وهنا تظهر الحاجة إلى الاجتهاد والقياس. وتتمخض هذه الحاجة عن ظهور المذاهب الفقهية الإسلامية في القرن الثاني الهجري، وهي مذاهب لا يختلف بعضها عن بعض في الأصول أو في المصدر الذي تستقى منه وانما تنحصر اختلافاتها في الفروع وفي تقويم الأسس التي يؤخذ بها كاختلافهم في كون المصدر دليلا أو ليس بدليل، وفي ثبوت الدليل وعدم ثبوته، وفي ثبوت النسخ وعدمه، وفي علة القياس وفيما يكون به الترجيح

---

(١) سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤١٢.

عند تعارض الأدلة. وفي إهدار الأدلة عند التعارض، وكاختلافهم في أنواع الدلالات وسائر طرق الاستفادة، وتفاوتهم في الإحاطة والفهم وفي ملكة الاستنباط وسلامة الذوق الفقهي وكماله.

ولقد استمر باب الاجتهاد مفتوحا على مدى قرنين كاملين امتدا من منتصف القرن الثاني الى منتصف القرن الرابع الهجري، ثم مال الناس الى حظره حين أقدم عليه من ليس أهلا له. وحين كثر المدعون الذين تصدوا للافتاء فخلطوا بين الأمور وأوقعوا الناس في حيرة وريبة. ولكن إغلاق باب الاجتهاد في تلك الفترة المبكرة لم يمنع من ظهور بعض المجتهدين بعد ذلك كالسبكي والعز بن عبد السلام وابن تيمية وابن حزم.

تراثنا الفقهي:

وإذا كان عصر المذاهب الفقهية الذي امتد من منتصف القرن الثاني الى منتصف القرن الرابع قد شهد أمهات المؤلفات في مختلف المذاهب، فإن الشروح والحواشي والتعليقات التي عملت على تلك الأصول لم تنقطع فيما تلاه من عصور، ولم تتوقف كتابات المجتهدين المتأخرين سواء حملت آراءهم في مسائل قديمة أو آراءهم فيما استحدث من أمور. وكانت نتيجة ذلك حصيلة ضخمة من التراث الفقهي في كل مذهب من المذاهب.

ولقد دأب كل فريق على الترجمة لرجال المذهب وأعلامه فظهرت كتب ضخام في تراجم الشافعية والمالكية والأحناف والحنابلة والشيعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» لتقي الدين الغزي (المتوفى سنة ١٠١٠ هـ) و «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) و«الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب» (المالكي) لابن فرحون اليعمري (المتوفى سنة ٧٩٩ هـ) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (المتوفى سنة ٥٢٦ هـ) وذيله لابن رجب (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ) و«طبقات أعلام الشيعة» لآغا بزرك الطهراني (المتوفى سنة ١٣٩٠ هـ).

وإلى جانب المؤلفات الفقهية وكتب التراجم لأتباع كل مذهب ظهرت المؤلفات في علم أصول الفقه، وهو العلم الذي يبحث في القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الفرعية من أدلتها الإجمالية اليقينية.

ولقد كانت المباحث الأصولية أول أمرها متناثرة في كتب الفقه مختلطة به. ثم لم تلبث أن استقلت بنفسها منذ أملى الإمام محمد بن إدريس الشافعي،

(المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) «الرسالة» التي أرسى بها دعائم الأصول فتحدث فيها عن الناسخ والمنسوخ وعن الإجماع والاجتهاد والقياس والاستحسان وغير ذلك من الموضوعات التي يتناولها الأصوليون بالبحث والدراسة. ومن بعده تتابعت التصانيف في هذا العلم.

وفي كتابه «الفهرست» يخصص ابن النديم المقالة السادسة من مقالاته العشر للفقه والفقهاء فيذكر فقهاء كل مذهب ومؤلفاتهم حتى سنة ٣٧٧هـ وهي السنة التي انتهى فيها من تأليف الكتاب، ويخصص طاشكبرى زاده الدوحة السادسة من كتابه «مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم» للعلوم الشرعية، وفي هذه الدوحة تختص الشعبة السادسة بعلم أصول الفقه وفيها يترجم المؤلف للأصوليين ويذكر مؤلفاتهم حتى تاريخ تأليف الكتاب وهو سنة ٩٤٨هـ وهو لا يزعم لنفسه الاستيفاء والحصر، وانما يختم حديثه بقوله: «واعلم أن الكتب في علم الأصول كثيرة لكن من ظفر بما ذكرناه فاز بالمرام، ولا نطول بذكرها الكلام»[1] أما الشعبة السابعة فقد خصصها طاشكبرى زاده للفقه، وفيها يذكر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ويحصي مؤلفاتهم ثم يعتذر عمن أغفله منهم فيقول: «ولعمري لقد طال هذا الباب من هذا الكتاب ، فخرجنا من باب إلى باب، وولجنا في أبواب، ولقد جرني إليه شغفي بتتبع أحوال العلماء من ناصري الملة الحنيفية البيضاء. ومع هذا فقد فاتني ذكر كثير من الأسلاف..»[2].

وليس فهرست ابن النديم ومفتاح السعادة هما المرجعان الوحيدان اللذان يحصيان تراثنا الفقهي، فهنالك كتب أخرى كثيرة بعضها أضخم وأشمل كـ «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ) و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» و«هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» وكلاهما لإسماعيل البغدادي (المتوفى سنة ١٩٢٠م) والترتيب في الكتابين الأولين هجائي بعناوين الكتب، وفي الكتاب الأخير هجائي بأسماء مؤلفيها بصرف النظر عن موضوعاتها. وهناك كتب أخرى أصغر حجما وأضيق مجالا كـ «فهرست كتب الشيعة» لأبي جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) وهو مرتب هجائياً بأسماء المؤلفين. وفي هذه الكتب وأمثالها تناثرت المؤلفات الفقهية مرة حسب عناوينها ومرة تحت أسماء مؤلفيها، ومن أجل هذا

---

(١) مفتاح السعادة، ج ٢، ص ١٩٣ (طبعة دار الكتب الحديثة، ١٩٦٨م، بتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور).

(٢) مفتاح السعادة، ج ٢، ص ٣٦٨.

يبقى لكتاب ابن النديم وكتاب طاشكبرى زاده أهميتها من حيث ترتيبها الموضوعي الذي يتيح جمع المؤلفات الفقهية في موضع واحد على ما بين الرجلين من خلاف في المذهب فأولها شيعي والآخر سني حنفي.

ولكن هذه الكتب التي ذكرناها - على ما بينها من تباين في طرق التنظيم - تحصي المؤلفات لا المخطوطات والفرق بين اللفظين كبير، ذلك أن أعدادا هائلة من كتب تراثنا قد فقدت، بعضها ذهب ضحية الفتن الداخلية التي عصفت بالعالم الإسلامي على مدى تاريخه الطويل سياسية كانت أو دينية، وأكثرها التهمته الغزوات الخارجية التي دهمت هذا العالم الإسلامي من الشرق والغرب كالذي حدث أيام المغول والصليبيين، ومن أجل هذا اتسعت المسافة بين ما ألف في موضوع من الموضوعات وبين ما هو موجود بالفعل. ولم يعد للأعمال الببليوجرافية السابق ذكرها غير قيمتها التاريخية وخاصة بالنسبة لتاريخ العلوم عند المسلمين. ومن ثم ظهرت الحاجة ملحة إلى أعمال ببليوجرافية من نوع جديد يكون أكثر نفعا للباحثين. أعمال لا تحصي المؤلفات وانما تحصي ما تبقى من مخطوطات تراثنا وتعرف بها وبأماكن وجودها.

والمشكلة الخطيرة التي تواجهها هذه الأعمال الجديدة هي أن أعدادا هائلة من المخطوطات ما زالت مجهولة، بعضها لدى الأفراد، وبعضها في الزوايا والمساجد والأوقاف، وبعضها لدى مكتبات لم تستطع بعد أن تحصر مقتنياتها أو تفهرسها أو تعرف بها. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مكتبات تركيا التي نقلت اليها كنوز التراث الإسلامي من مختلف الدول الإسلامية التي كانت تابعة للخلافة العثمانية، ثم عدل الأتراك عن لغة القرآن حديثاً وكتابة، وبعدت الشقة بينهم وبين ما تضمه مكتباتهم في جوفها من تراث إسلامي مخطوط باللغة العربية. وكانت النتيجة أن تحولت تلك المخطوطات عندهم إلى ما يشبه قطع الآثار في المتاحف، والذي يعنينا الآن هو ما يتصل بالفقه، وما أكثر مخطوطات فقه السنة في المكتبات التركية.

وتعتبر اليمن مركز الثقل بالنسبة للفقه الزيدي الى جانب تراثها في الفقه الشافعي، ولكن مكتبات اليمن - سواء كانت مكتبات الدولة أو مكتبات أفراد - في أحسن حالاتها تحتفظ بمخطوطاتها في أحشائها دون أن يعرف أحد عنها شيئا ودون أن يبذل أي جهد في التعريف بها والإعلام عنها.

وفي العراق وإيران ينتشر مذهب الشيعة الإثنا عشرية، وفي كل من الدولتين قدر عظيم من التراث الفقهي لهذا المذهب الذي تعتبر النجف مركز الدائرة

بالنسبة له، ومع ذلك فحتى الآن لا توجد فهارس تسجل هذا التراث وتحصيه ومن هنا كانت صعوبة الأعمال الببليوجرافية التي تطمح الى تغطية شاملة لما بقي من التراث الإسلامي المخطوط.

الأعمال الببليوجرافية المعاصرة:

وأول من تصدى لهذه المهمة رجل ألماني هو كارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٩٥٦م) الذي أنفق من عمره أكثر من خمسين عاما في جمع مادة كتابه «تاريخ الأدب العربي» Geschichte der Arabischen Litteratur وكلمة الأدب هنا لا تستعمل بمدلولها الاصطلاحي الذي يقتصر على الجيد من الشعر والنثر وانما يتسع معناها ليستوعب كل ما أنتجه الفكر الإنساني في مختلف فروع المعرفة وميادين الحياة. فقد أراد بروكلمان أن يؤرخ للحياة العقلية العربية من خلال حصر المخطوطات العربية في العالم، واعتمد في جمع مادة كتابه على ما نشر من فيارس لتلك المخطوطات في شتى أرجاء المعمورة، فقدم لنا حصرا بكل المخطوطات العربية التي أحصتها الفهارس المطبوعة بحيث تتجمع النسخ المتعددة للكتاب الواحد في موضع واحد مهما تباعدت أماكن وجودها.

وقد استبعد بروكلمان الكتب المجهولة المؤلف ومؤلفات المسيحيين واليهود التعبدية التي لا تستخدم إلا في الكنائس والبيع، ورتب مادة كتابه ترتيبا زمنيا بالعصور والدول، وتحت كل عصر يذكر الموضوعات، وتحت كل منها يأتي بالمؤلفين مرتبين زمنيا فيذكر نبذة عن حياة كل منهم يتبعها بذكر المصادر التي ترجمت له، ثم يحصي أعماله الباقية والمكتبات التي توجد بها وأرقامها في تلك المكتبات أو في فهارسها، وقد يذكر طبعاتها الأساسية وما عمل حولها من تعليقات أو تراجم أو نقد أو اختصار.

وبعد أن نشر بركلمان كتابه في مجلدين كبيرين صدرا في عامي ١٨٩٨، ١٩٠٢م تجمعت لديه مادة غزيرة نشرها في ملحقين مرتبين على غرار الأصل صدر أولها سنة ١٩٣٧م وثانيها سنة ١٩٣٨م ثم نشر ملحقا ثالثا سنة ١٩٤٢م تناول فيه الأدب العربي الحديث وضمنه كشافات الكتاب وملاحقه. وقد أعيد طبع الجزءين الأصليين سنة ١٩٤٣، ١٩٤٩م. وشرعت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في ترجمة الكتاب الى اللغة العربية فعهدت به الى الدكتور عبد الحليم النجار وصدرت من الترجمة العربية ثلاثة أجزاء فيما بين سنة ١٩٥٩م وسنة ١٩٦٢م ثم توفي المترجم فتوقف العمل في المشروع حتى استأنفه الدكتور السيد

يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب فأصدرا منه المجلدين الرابع والخامس في سنة ١٩٧٥م، والمجلد السادس في سنة ١٩٧٧م.

ولعل أخطر ما يعاب على كتاب بروكلمان هذا أنه اعتمد على الفهارس المنشورة للمكتبات فأهمل كل ما لم يسجل في تلك الفهارس وهو يمثل نسبة كبيرة جداً من تراثنا، فضلا عن أنه وقع في كل ما وقعت فيه تلك الفهارس من أخطاء أو نقص في الأسماء أو التواريخ أو البيانات.

ومن بعد بروكلمان جاء فؤاد سزجين (وهو تركي ألماني مسلم) وأراد أن يصدر ملحقا يكمل به النقص الموجود في كتاب بروكلمان فيما يختص بالمخطوطات العربية الموجودة في استانبول، ولكنه لم يلبث أن عدل عن خطته الى عمل أشمل، «عمل جديد مستقل عن كتاب بروكلمان»، كما يقول في مقدمته، عمل يتلافى به أوجه القصور التي تكشفت في عمل بروكلمان وأهمها أن الاعتماد على الفهارس المطبوعة لم يعد كافيا لأن مالم تذكره الفهارس أكثر بكثير مما ذكرته، ولهذا حرص سزجين على زيارة المكتبات ومعاينة المخطوطات بنفسه على الطبيعة قبل أن يسجلها في كتابه، وقد أتاحت له هذه المعاينة أن يضيف معلومتين جديدتين عن كل مخطوط لم يكن يذكرهما بروكلمان وهما: تاريخ نسخ المخطوط، وحجمه أو عدد أوراقه وأجزائه.

ولكن التزام سزجين برؤية المخطوطات اضطره الى أن يحدد المجال الزمني لكتابه، فليس في إمكان فرد واحد أن يتصدى لمثل هذا العمل بنفس القدر الذي أخذ به بروكلمان نفسه من الاتساع والشمول، ولذا حدد بداية الفترة التي يغطيها كتابه بنشأة العلوم في العصر الأموي، ونهايتها بسنة ٤٣٠هـ / ١٠٣٨م التي تمثل نهاية العصر الذهبي للثقافة العربية.

وثمة نقطة ضعف أخرى تكشفت في كتاب بروكلمان وعمل سزجين على تلافيها وهي الترتيب الزمني الذي يوزع الموضوع الواحد على مختلف العصور. ولم يخف على سزجين أن الوحدة الموضوعية أهم وأن الترتيب الموضوعي هو الأنسب والأنفع للباحثين، فرتب كتابه الذي أطلق عليه «تاريخ التراث العربي» Geschichte des Arabischen Schrifttums على حسب الموضوعات، فاختص الجزء الأول منه بعلوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والتوحيد والتصوف، والثاني بعلوم اللغة والأدب شعرا ونثرا، والثالث بالترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية، والرابع بالكيمياء والنبات والزراعة..إلخ. وحرص المؤلف على أن يقدم لكل موضوع بمقدمة تعرف به وتحدد أبعاده، ثم يذكر المؤلفين الذين ألفوا

فيه والمصادر التي ترجمت لهم ومؤلفاتهم المخطوطة وأماكن وجود كل منها.

ولقد صدر الجزء الأول من هذا الكتاب سنة ١٩٦٧م وما زالت الأجزاء التالية تصدر تباعا. وإدراكا لقيمة هذا العمل وشموله تصدى الدكتور فهمي أبوالفضل لترجمته إلى العربية، وصدر الجزء الأول من تلك الترجمة سنة ١٩٧١م[١] وهو مجلد ضخم لا يغطي إلا ثلث المجلد الأول من الأصل الألماني ويضم:

١ - مكتبات المخطوطات العربية.

٢ - المراجع العامة.

٣ - علوم القرآن.

٤ - علم الحديث.

ثم توفي المترجم تاركا المسئولية تبحث عمن ينهض بها[٢].

وهكذا لم تكتمل ترجمة كتاب سزجين كما لم تكتمل ترجمة كتاب بروكلمان من قبل، وليس خافيا أن اللغة الألمانية التي ألف بها الكتابان ليست واسعة الانتشار في العالم الإسلامي، وهذا يجعل الاستفادة من الكتابين محدودة ويفرض على المسلمين أن يسارعوا الى استكمال ما ترجم منهما حتى يعم النفع بهما.

قصور الأدوات الببليوجرافية:

وإذا كان كتاب سزجين أشمل وأكثر استيعابا من كتاب بروكلمان بالنسبة للفترة التي يغطيها، فإن الحاجة الى كتاب بروكلمان تظل ضرورية لا غنى عنها بالنسبة لمخطوطات ما بعد سنة ٤٣٠هـ، أي أن ما يقرب من ألف عام من التراث المخطوط ما زال خارجا عن نطاق كتاب سزجين، وليس أمام الباحث عنه إلا كتاب بروكلمان رغم ما فيه من نقص وقصور.

---

(١) أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) تابع ترجمة الكتاب الدكتور محمود فهمي حجازي وأصدرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، فصدر منه في سنة ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) جزء عن مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، وفي سنة ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) صدر المجلدان الأول والثاني. أما المجلد الأول فيقع في أربعة أجزاء أولها لعلوم القرآن والحديث، والثاني للتدوين التاريخي، والثالث للفقه، والرابع للعقائد والتصوف. وأما المجلد الثاني الخاص بالشعر فيقع في خمسة أجزاء، الثلاثة الأولى منها ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي، والجزءان الرابع والخامس ترجمة الدكتور عرفة مصطفى.

وهكذا يظل هذان العملان أعظم عملين ببليوجرافيين يخدمان تراثنا العربي بعامة والإسلامي بخاصة. ومن واجب المسلمين أن يهتموا بمثل هذه الأعمال الببليوجرافية التي تعرف بتراثهم وتساعد الباحثين على الاهتداء الى مكانه وتضع بين أيديهم ما كتبه السلف في موضوعات تخصصهم.

وتلك قضية على جانب كبير من الأهمية لما لها من أثر على تقدم البحث العلمي عندنا. فالباحث في الدول الغربية يتعرف على مصادر بحثه وعلى ما كتب في موضوعه في أسرع وقت وبأقل جهد، أما عندنا فهو مضيع ينفق معظم وقته بحثاً عن مادة البحث دون أن يجد هاديا يهديه أو أدوات ببليوجرافية كافية لإرشاده وتقديم العون له.

وفي مجال الفقه الإسلامي - مثلا - ما زلنا نفتقر إلى عمل ببليوجرافي يحصي المؤلفات الفقهية في كل مذهب من المذاهب منذ ظهوره على مسرح الحياة حتى الآن، بل إننا نفتقر الى إعادة نشر أمهات الكتب الفقيية نشراً حديثا يتيح للباحثين الوصول إلى ما يريدون منها بسهولة ويسر، ففي كل باب من أبواب الفقه تتشعب المسائل وتتداخل وتتعدد المباحث وتتعقد بحيث يجد الباحث مشقة وعسراً في الوصول إلى ما يريد وخاصة إذا كان يبحث عن مسألة فرعية دقيقة يمكن أن تتوه وسط أكوام المباحث الفقهية في بابها. ولهذا تحتاج كتب الفقه أكثر من غيرها إلى تحليل محتوياتها تحليلا دقيقا ونشرها من جديد مزودة بمختلف أنواع الكشافات التي تتضافر معا في تيسير مهمة البحث فيها والوصول الى المطلوب منها من أقصر طريق.

ونفتقر كذلك إلى دليل للدوريات الإسلامية التي تصدر في مختلف الدول وبمختلف اللغات، والى كشاف تحليلي بالمواد التي تنشر في الدوريات التي تصدر بلغات شرقية بحيث تتجمع الكتابات في الموضوع الواحد في موضع واحد على غرار ما فعله بيرسون J.D.Pearson في الكشاف الإسلامي Index Islamicus الذي حلل فيه محتويات أكثر من خمسمائة دورية أوربية تهتم بالدراسات الإسلامية منذ سنة ١٩٠٦م حتى الآن. ونحتاج بعد ذلك الى دليل عام للفقهاء المسلمين على غرار Who's Who الذي تصدر منه مجلدات يختص كل منها بأعلام فرع معين من فروع المعرفة كالفن والموسيقى والصحافة والهندسة والذرة. صحيح أن لدينا كتبا كثيرة في اللغة العربية تترجم لأتباع كل مذهب على حدة، ولكن هذه الكتب للمختصين فقط. والذي نحتاجه هو دليل عام يعرف بأشهر الفقهاء في

المذاهب جميعها، مرتبين هجائيا بحيث يسهل على المسلم أن يصل الى بغيته في التعرف على ترجمة أي علم من أعلام الفقه، وحبذا لو نشر هذا الدليل باللغتين العربية والانجليزية ليفيد منه الباحثون عن تراجم الفقهاء المسلمين من أرباب اللغات الأجنبية ويكون هذا المعجم خطوة على الطريق لإصدار معجم شامل لأعلام الإسلام Who's Who in Islam.

لقد بذل المستشرقون في مجال الأعمال الببليوجرافية التي تخدم الدراسات الإسلامية جهوداً طيبة تستحق الثناء رغم ما في بعضها من قصور، وهي أعمال كثيرة أحصى الأستاذ أحمد عبد الحليم ما صدر منها حتى سنة ١٩٦١م في بحثه الذي قدمه لمعهد المكتبات بجامعة لندن بعنوان «قائمة ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي عملت عن الإسلام» Bibliography of Bibliographies of Islam.

ولقد آن الأوان لأن ينهض علماء المسلمين بمسئولياتهم وأن يهتموا بالأعمال الببليوجرافية باعتبارها أدوات لا غنى عنها للبحث في أي مجال من مجالات الدراسة.

وعلى مائدة مؤتمر الفقه الإسلامي الذي ينعقد في عاصمة المملكة وفي رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تبرز عدة تساؤلات تطرح نفسها على هذا الجمع الموقر من علماء المسلمين:

أما آن الأوان لأن يتعاون علماء المسلمين في إصدار موسوعة إسلامية بدلا من القناعة بترجمة موسوعة ألفها المستشرقون أساسا للدارسين الغربيين؟ ألا يجدر براكز البحث والدراسات الإسلامية أن تهتم بإصدار دليل عام لفقهاء المسلمين؟ ألا ينبغي أن نسارع إلى استكمال ترجمة كتابي بروكلمان وسزجين؟ أليس من المؤسف أننا مجتمعين لم نفعل ما فعله أفراد ككارل بروكلمان وفؤاد سزجين وجيمس بيرسون؟

إنني أنتهز فرصة التقاء هذه الصفوة من فقهاء المسلمين فأهيب بها أن تسعى بكل طاقاتها إلى استكمال النقص الخطير في أدوات البحث الإسلامي، وإنه لعجيب حقا أن يكون النقص الذي يعانيه الباحث الإسلامي عندنا في الشرق أكبر بكثير من ذلك الذي يعانيه زميله في الغرب مع أن المصادر الأصلية عندنا والتراث الذي خلفه لنا أسلافنا في هذه الموضوعات أغنى ألف مرة ومرة مما عند غيرنا من فئات.

المستشرقون والعمل البيبليوجرافي(*)

الحديث عن المستشرقين وجهودهم في ميدان العمل الببليوجرافي حديث يمكن أن يتشعب ويطول. فما من أحد من المتصلين بتراثنا العربي يجهل جهود كارل بروكلمان وفؤاد سيزجين في محاولتهما الرائعة التي قاما بها لحصر تراثنا المبعثر في مكتبات العالم وتقديم ثبت بالأصول المخطوطة لكل كتاب من كتب هذا التراث وأماكن وجودها.

وإذاكان هذان العملان العملاقان معروفين لجمهور الباحثين الذين يعايشون تراثنا العربي والإسلامي دراسة وتحقيقا ونشرا، فإن الذي لا يعرفه الكثيرون هو أن للمستشرقين في هذا المجال جهودا أخرى مهمة سبقتهما ومهدت لهما الطريق. وإذا كانت هذه الجهود أقل حظا من الشهرة والذيوع فليس ذلك عيبها وانما هو عيب الذين يجهلونها.

فمنذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين ظهرت في أوربا مجموعة من الأعمال الببليوجرافية التي تتصل بالشرق والإسلام والتي يكمل بعضها بعضا حتى لتكون معاً سلسلة متصلة الحلقات. والشيء الملفت للنظر حقا أن معظم تلك الأعمال قام بها مستشرقون ألمان ونشرت باللغة الألمانية أو اللاتينية وكأنما أراد فؤاد سيزجين التركي المسلم أن يكون امتداداً لهذا الاتجاه فنشر كتابه عن «تاريخ التراث العربي» باللغة الألمانية.

وأقدم عمل ببليوجرافي على هذا الطريق هو Bibliotheca Arabica الذي نشره شنورر Christianus Friedericus de Schnurrer باللغة اللاتينية في الفترة من سنة ١٧٩٦ إلى ١٨٠٦م ثم أعاد إصداره في سنة ١٨١١م في طبعة جديدة معدلة أكمل من سابقتها. وقد أحصى شنورر في عمله هذا كل المؤلفات العربية

(*) نشر في مجلة «مكتبة الإدارة»، العدد الثالث، السنة الثالثة، محرم ١٣٩٥هـ، ص ١ - ١٠

التي طبعت في أوربا فيما بين عامي ١٥٠٥ و١٨١٠م ورتبها في سبعة أقسام موضوعية تبدأ بالنحو ثم التاريخ فالشعر يليه المسيحية ثم الأناجيل ثم القرآن وأخيراً يأتي قسم المتنوعات. وداخل كل موضوع من تلك الموضوعات رتبت المؤلفات ترتيباً زمنياً حسب تواريخ نشر طبعاتها الأولى، ورتبت طبعات كل كتاب فيما بينها ترتيباً زمنيا أيضاً. حتى الكشاف رتب بالسنين وتحت كل سنة أسماء ما صدر فيها من كتب.

ولا يمضي طويل وقت حتى يظهر في سنة ١٨٤٠م كتاب J.T. Zenker الذي جعل له عنواناً طموحاً هو Bibliotheca Orientalis وهو عنوان يتسع لكل الكتب الشرقية التي نشرت في الشرق والغرب منذ ظهور الطباعة حتى سنة ١٨٤٠م سواء كان مؤلفوها من العرب أو الفرس أو الأتراك أو الهنود أو الأحباش أو الأوربيين الذين اهتموا بالشرق. ولم يستطع زنكر أن يرتفع الى مستوى طموحه في هذا العمل فصدرت طبعته الأولى في مجلد صغير لم يبلغ المائة صفحة ولم يتجاوز ما نشر باللغة العربية. قد تعرض الرجل لنقد شديد من العلماء وخاصة ڤون هامر Von Hammer ووستنفيلد Wustenfeld فاضطر إلى إعادة ترتيب مادة كتابه ونشره من جديد. وقد صدر الجزء الأول من تلك الطبعة الثانية باللغة الفرنسية سنة ١٨٤٦م متضمناً ١٨٥٩ كتاباً نشرت باللغات العربية والفارسية والتركية في أوربا والشرق منذ اختراع الطباعة حتى حوالي سنة ١٨٤٤م ورتبت ترتيبا شبيها بالترتيب الذي اتبعه طاشكبرى زاده في «مفتاح السعادة» إذ وزعت على أربعة أقسام رئيسية أولها للعلوم الخطية، والثاني للعلوم التعبيرية كالشعر والخطابة والحكم والأمثال والأساطير، والثالث للعلوم الذهنية كالرياضة والطب والتاريخ الطبيعي والفلسفة، والرابع لعلوم الدين، وكل قسم من هذه الأقسام يتفرع بدوره الى موضوعات أصغر، وتحت كل موضوع منها رتبت الكتب بعناوينها ترتيبا زمنيا بحسب تواريخ النشر مع مراعاة تجميع مؤلفات المؤلف الواحد في موضع واحد. وزود الكتاب بثلاثة كشافات أحدها للمؤلفين الشرقيين والآخر للمؤلفين الأوربيين والثالث لعناوين الكتب الشرقية.

وتمضي خمسة عشر عاما قبل صدور الجزء الثاني سنة ١٨٦١م متضمنا ملحقا للمجلد الأول يغطي ما نشر حتى سنة ١٨٥٧م[1] ومرتبا بنفس ترتيبه.

---

(١) يذكر مطبوعات تقارب في عددها مجموع ما ذكر في الجزء الأول اذ تبلغ ١٤٠٣ كتابا.

يليه فصول تسجل كتابات الشرق المسيحي، والهند، وفارس، والهند الصينية ومالـيزيا، والصين، واليـابـان، ومنشوريا، ومنغوليـا والتبـت. وأخـيراً تـأتي الكشافات.

ولم تسلم هذه الطبعة الجديدة من النقد والتجريح، فقد عيب عليها ما عيب على سابقتها من أنها اعتمدت على الفهارس والببليوجرافيات التي كانت موجودة في مكتبات درسدن وليبزج، وأن زنكرلم يكلف نفسه مشقة فحص الكتب في المكتبات وحوانيت بيع الكتب مما يجعل عمله ناقصا وغير ناضج.

وليس هذا هو النقد الوحيد الذي وجه للكتاب، فقد انتقده شوفان[1] الى جانب ذلك بأنه أراد أن يغطي كل الأعمال المؤلفة عن الشرق في مختلف اللغات الشرقية فأجهد نفسه وعجز عن تحقيق ما أراد لأن المجال أرحب من أن يستطيع أي شخص أن يغطيه بمفرده، وبأنه أنفق الكثير من وقته في البحث عن الأعمال التي طبعت في البلاد الشرقية وكانت الحصيلة التي جمعها قليلة جداً بالنسبة لما استنفذته من الوقت والجهد. وكان بإمكان زنكر أن يوفر هذا الجهد الضائع لو اقتصر على مانشر في الغرب. كما أخذ عليه شوفان أنه لم يعتمد على شنورر ولم يستفـد منه في استكمال بعض أوجه النقص في عمله مع أنه ذكره وأشار إلى كتابه.

ورغم كل هذه المآخذ فقد اعترف شوفان لزنكر بأنه بذل جهدا كبيراً في ميدان رحب وفي وقت كانت الصلات فيه بين الشرق والغرب متعثرة، وبأن العمل رغم قصوره يؤدي خدمات جليلة للببليوجرافيات اللاحقة.

وبعد صدور كتاب زنكر بوقت قصير أصدر لوسيان شيرمان Lucian Scherman في برلين سنة ١٨٨٨م دورية سنوية باسم Orientalische Bibliographie قصد بها أن تسجل كل ما نشر من كتب وببليوجرافيات وفهارس ودوريات في مجال الدراسات الإسلامية وغيره من فروع الاستشراق سواء منها ما هو بلغات الشرق أو باللغات الأوربية وسواء صدر في الغرب أو في آسيا وافريقيا، واتخذ السلالات والأجناس أساساً له في الترتيب، فهناك ست عائلات من الشعوب، وكل عائلة منها تقسم الى بلاد، وتحت كل بلد يكون التقسيم بالموضوع. فالقسم الخامس الخاص بالشعوب السامية - مثلا - يضم فصلا

---

(١) في مقدمة كتابه Bibliographie des Ouvrages Arabes.

عن الآشوريين والبابليين، وآخر عن فلسطين وسوريا وبلاد ما بين النهرين، وفصلا ثالثا عن شبه الجزيرة العربية والإسلام. أما مصر فمكانها في القسم السادس الخاص بأفريقيا.

ولقد استمر صدور هذه الدورية حتى توقفت في سنة ١٩٢٢ م، وبذلت محاولة لإعادتها للحياة تمخضت عن صدور تقرير سنة ١٩٢٦ م (Report of the Year, 1926) الذي نشر عام ١٩٢٨م. ومنذ ذلك الحين اقتنع المستشرقون باستحالة استيعاب المجال كله في عمل واحد، فتوقفت محاولات إصدار ببليوجرافيات جارية تغطي كل مجال الاستشراق، وبدأ الاتجاه الى الاعتماد على الببليوجرافيات القومية والمتخصصة.

أما الفجوة التي تخلفت بين عمل شنورر الذي انتهى بسنة ١٨١٠م وعمل شيرمان الذي بدأ من ١٨٨٧ م فقد تكفل بملئها فيكتور شوفان Victor Chauvin بكتابه Bibliographie des Ouvrages Arabes ou relatifs aux Arabes Publiès dans L'Europe Chrétienne de 1810 à 1885 الذي صدر من سنة ١٨٩٢م الى ١٩٢٢م والذي أراد به مؤلفه أن يكون ببليوجرافيا شاملة عن الإسلام تضم كل ما طبع في أوربا عن القانون والتاريخ والفلسفة والعلوم الإسلامية والأدب العربي وغير ذلك من الموضوعات المتصلة بالعرب والمسلمين، وأن يكون قنطرة تصل بين Bibliotheca Arabica و Orientalische Bibliographie فأنفق من عمره عشرين عاما يجمع مادته ويفحص آلاف الفهارس والببليوجرافيات والدوريات. وقد حدد نفسه بما نشر في أوربا المسيحية لعدم استطاعته الاطلاع على ما نشر في الشرق.

وتبدأ هذه الببليوجرافية بمقدمة على درجة كبيرة من الأهمية لأن المؤلف يناقش فيها عدة أمور أساسية هي:

أولا: أهمية العمل الببليوجرافي ومعرفة الكتب كأداة لا غنى عنها لاستمرار البحث العلمي. فبدون توافر الأعمال الببليوجرافية قد يقوم الباحثون بدراسة موضوعات سبقت دراستها وتم التوصل فيها إلى نتائج قاطعة. والثقافة العربية بصفة خاصة أحوج ما تكون الى مثل تلك الأعمال الببليوجرافية.

ثانيا: مواصفات الببليوجرافي وضرورة معرفته بمختلف اللغات والآداب.

ثالثا: واجبات الببليوجرافي والطريقة التي ينبغي أن يتبعها في تجميع القوائم الببليوجرافية. وهنا يوصي شوفان بضرورة التغطية الكاملة في الأعمال

الببليوجرافية لأن الاختيار له مزالقه ولا ينبغي اللجوء إليه إلا عندما يتعذر تحقيق الشمول لصعوبة الوصول الى المصادر وبشرط توضيح أسس الاختيار ووضوح العنوان في الدلالة عليه.

ويوصي شوڤان أيضا بتحري صحة العناوين والتواريخ، وباكتمال الوصف الببليوجرافي، وبذكر ثمن كل كتاب والأوصاف المميزة له كالترقيم غير العادي والخرائط والصور، وما تعرض له الكتاب من ترجمات ونقد.

ثم يوصي بضرورة أن يرى الببليوجرافي الكتب بنفسه وأن ينص على ما لم يتمكن من رؤيته وعلى المصادر التي استقى منها معلوماته عنها كصحائف العلماء والقوائم الببليوجرافية وفهارس المكتبات.

رابعا: الببليوجرافيات السابقة في مجال الشرق والإسلام وملاحظاته عليها: ـد انتقد زنكر في Bibliotheca Orientalis بما سبق أن بيناه، وانتقد شنورر Bibliotheca Arabica بعدم اكتمال عمله وبكثرة أخطائه المطبعية وبعدم وجود كشاف للمؤلفين [1] وبإهماله لأعمال من سبقوه وعدم الاستفادة منها. أما Orientalische Bibliograph التي بدأها شيرمان وملر فقد امتدح شوفان ترتيبها ودقتها الببليوجرافية وغزارة معلوماتها وانخفاض سعرها، وعاب على المكتبات الأوربية عدم اشتراكها فيها. ولكنه أخذ على تلك الدورية عدم وجود كشاف للغات أو البلاد أو المواد نفسها، ولذا اقترح أن يعمل لها تجميع كل خمس سنوات أو عشر.

خامسا: وأخيراً يتحدث شوڤان عن عمله فيبين مجاله وحدوده الزمنية ١٨١٠ - ١٨٨٥ م) والمنهج الذي اتبعه فيه وهو منهج يقوم أساسا على ما يلي:

أ - تمييز الأعمال التي لم يرها بوضع نجمة في مقابلها.

ب - كتابة العناوين العربية بحروف لاتينية مع مراعاة قواعد النطق الفرنسي.

ج - استعمال الشائع فقط من المختصرات.

د - تسجيل أسعار الكتب التي يوردها: السعر الأصلي والحالي (سعر الناشر) والقيمة الفعلية للمواد القديمة. وقد أوضح شوفان أن السعر الأصلي لا قيمة له،

---

(١) عمل له شوفان كشافا للمؤلفين في مقدمة كتابه Bibliographie des Ouvrages Arabes.

وأن السعر الحالي بكتسب أهمية اذا كان الناشر قد خفضه لأن ذلك يعني عدم رواج الكتاب. أما القيمة الفعلية التي طلب شوفان تحديدها بالنسبة للمواد القديمة فليست بالأمر الهين لأنها تخضع لقانون العرض والطلب.

هـ - الترتيب الموضوعي بحيث تتقدم الموضوعات التي لها أفضلية وأسبقية من وجهة نظر القارئ. فهو يبدأ بالنثر العربي (الأمثال - كليلة ودمنة - الأساطير - ألف ليلة وليلة - المقامات) ثم الشعر ثم اللغة والنحو ثم الدين ومذاهبه ثم القانون والتاريخ والفلسفة والطب والعلوم والفنون ثم الإنتاج الأدبي العربي للمؤلفين المسيحيين وأخيراً الأعمال المتنوعة.

وقد وعد شوڤان بأنه سيذكر في بداية كل موضوع المصادر التي اعتمد عليها في استقاء معلوماته عنه (من ببليوجرافيات وفهارس مكتبات وصحائف علماء) ويصفها وصفا ببليوجرافيا كاملا، وأنه سيقدم في نهاية كل موضوع كشافا بالمؤلفين، وسيقدم في آخر العمل كشافا عاما لكل الموضوعات.

ولم يتحقق أمل شوڤان في إتمام عمله بالصورة التي وعد بها في المقدمة، فقد عاجلته المنية في سنة ١٩١٣م بعد أن صدر من كتابه أحد عشر مجلداً آخرها عن السيرة النبوية وصدر ١٩٠٩م، وكان قد بدأ في كتابة المجلد الثاني عشر قبل وفاته فأكمله زميله لويس بولان Louis Polain وتأخر صدوره الى سنة ١٩٢٢م بسبب الحرب العالمية. وقد غطت هذه المجلدات الاثنا عشر الأدب العربي (نثراً وشعراً) والقرآن والحديث والسيرة النبوية وكان آخرها عن الإسلام: قانوناً وشريعة وتاريخا وجغرافيا وسكة وأنسابا وتراجم وغير ذلك. وقد ذكرت المداخل في كل جزء من هذه الأجزاء بلغاتها الأصلية ورقمت ترقيما مسلسلا.

وقد وفى المؤلف بما وعد به في المقدمة فميز المؤلفات التي لم يرها بنجمة، وذكر المصادر التي استقى منها معلوماته في الحواشي، وذكر عدد أوراق الكتب وأثمانها، ونص على ترجماتها والتغيرات التي طرأت عليها.

وترجع أهمية هذا الكتاب الى مقدمته القيمة، وإلى دقة بياناته الببليوجرافية وتعليقاته العلمية، والى التفصيل في مجال الفلكلور، والى كشاف المؤلفين والإضافات التي عملها على كتاب شنورر.

وإلى جانب تلك الجهود التي بذلها المستشرقون الألمان في محاولة لتجميع ما كتب عن الشرق والإسلام، ظهر عمل ايطالي جدير بالذكر والتقدير وهو Manuale di Bibliografia Musulmana الذي أصدره جبرائيلي G. Gabrieli في

روما سنة ١٩١٦م، والذي حاول أن يقدم من خلاله حصراً ببليوجرافيا بما كتب عن الإسلام من كتب ومقالات شرقية وغربية (انجليزية وفرنسية وايطالية) منذ ظهور الطباعة حتى سنة ١٩١٦م.

ويقع الكتاب في مقدمة وأحد عشر فصلا نستعرضها فيما يلي لأنها تلقي ضوءاً كاشفاً على الجهد الذي بذله صاحبه في تجميع مادته، وعلى الأهمية البالغة للكتاب في كثير من مجالات الدراسة والبحث:

١ - العالم الإسلامي.
٢ - تجارة الكتب: أسماء الناشرين وتجار الكتب الشرقيين والغربيين.
٣ - الببليوجرافيا والموسوعات: وتشمل:
أ - الببليوجرافيات الشرقية العامة.
ب - الببليوجرافيات الراجعة المتعلقة بالعرب ولغتهم بصفة خاصة.
جـ - الببليوجرافيات الجارية.
د - قوائم المطبوعات المحلية في اللغات الشرقية.
هـ - ببليوجرافيات الدول الإسلامية.
و - الموسوعات.
٤ - الدوريات والسلاسل: وتنقسم بدورها إلى:
أ - مجلات الاستشراق.
ب - المجلات الرئيسية في اللغات الشرقية.
ج - المجموعات والسلاسل الشرقية في العالم الإسلامي.
٥ - الاستشراق والمستشرقون: ويتناول هذا الفصل:
أ - تاريخ الدراسات الشرقية وخاصة في ايطاليا، وما كتب عنه.
ب - أسماء المستشرقين ومؤتمراتهم وأماكنها وأعمالها المنشورة.
٦ - التعليم الإسلامي قديما وحديثا: وهو يغطي موضوعين رئيسيين هما:
أ - معاهد التعليم الإسلامية وأماكنها وتواريخ تأسيسها، ثم ما كتب عن التعليم الاسلامي في الأقطار الإسلامية، يليه ما كتب عنه في الأقطار غير الإسلامية.

ب - الكتب التي يوصي بها المؤلف لدراسة اللغات الإسلامية وآدابها وفي مقدمتها اللغة العربية بفروعها من نحو وصرف وعروض وأدب ولهجات وغير ذلك. ثم الكتب التي تتناول تاريخ الآداب الشرقية والإسلامية، تليها تلك التي تتناول آداب الأقاليم المجاورة للمسلمين ولغاتها.

٧ - المخطوطات: وهو أكبر فصول الكتاب وأهمها، ويبدأ بعلم الكتابة العربية، تليه مجموعات المخطوطات الشرقية في المكتبات ثم المجموعات الخاصة. وبعد ذلك تأتي مجموعات الوثائق والبرديات والنقوش وما كتب عن كل منها من الكتب والمقالات.

٨ - المطبوعات: وفي هذا الفصل يستعرض المؤلف أوائل المطبوعات الشرقية في أوروبا وما كتب عن فن الطباعة الشرقية، كما يذكر جامعي الكتب الشرقية، والمكتبات الشرقية، والمجموعات الإسلامية التي لها فهارس مطبوعة في مكتبات الغرب وخاصة ايطاليا.

٩ - المسكوكات: وما كتب عنها بصفة عامة، ثم ما كتب عن المجموعات العامة كمجموعات القاهرة وبرلين وروما، وأخيراً ما كتب عن المجموعات الخاصة منها.

١٠ - المصادر الأثرية الأخرى: ويبدأ هذا الفصل بذكر المتاحف والمعارض والمجموعات الفنية الإسلامية بمختلف البلاد وما كتب عنها، يلي ذلك تصنيف تلك المصادر الأثرية الى ميداليات وأختام، تماثيل، أعمال فنية في الجلود والنسيج والزجاج.. وغيرها.

١١ - التقويم الهجري ومقابله الميلادي.

ويلي هذه الأقسام الأحد عشر ملحق بالمكتبات الشرقية مرتبة بأماكن وجودها مع ذكر عدد المخطوطات بكل منها، يلي ذلك إضافات وتصويبات ثم عدة كشافات أولها بأسماء المؤلفين والمترجمين والمحررين، وثانيها بأصحاب المجموعات والجامعين، وثالثها بالأماكن والمجموعات، ورابعها بالاختصارات المستعملة. وأخيراً يأتي الفهرس التحليلي لمحتويات المجلد.

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يسجل المواد الشرقية بالحروف اللاتينية مع ترجمة العناوين إلى الإيطالية، وبالرغم من أن جميع البيانات والتعليقات فيه باللغة الإيطالية، وأن طريقة ترتيبه مجهدة للباحثين، وعلى رغم عدم وجود كشاف للعناوين، على الرغم من كل هذه المآخذ التي يمكن أن تعاب على الكتاب، إلا

أنه يظل محتفظاً بقيمته الكبيرة كمرجع أساسي لا غنى للمستشرقين والباحثين في الموضوعات المتعلقة بالشرق والإسلام من الرجوع إليه والاستفادة منه.

وبعد

فلقد ظهرت في اللغة العربية واللغاب الأجنبية عدة كتابات عن المستشرقين، ولكن هذه الكتابات كلها قد انصبت على جهودهم في دراسة لغات الشرق وآدابه وعقائده، ولم يلتفت أحد الى هذا الجانب الببليوجرافي من نشاطهم. ومن أجل هذا تراكم عليه غبار كثيف بمرور الزمن، وهو غبار يحتاج الى أيد كثيرة تسهم في إزالته لكشف أبعاد هذا الجانب الهام من جوانب الدراسات الاستشراقية الذي لا يهم المستشرقين ودارسي الشرق وحدهم وإنما يهم المكتبيين أيضا، والببليوجرافيين منهم بوجه خاص.

جهود المستشرقين

في مجال التكشيف الإسلامي(*)

كان الإسلام - وما زال - الشغل الشاغل لجمهور المستشرقين، والعمود الفقري لدراساتهم. وبينما انصرفت كثرتهم لدراسته عقيدةً وشريعة وتاريخاً، اتجه نفر منهم إلى الجانب الببليوجرافي الذي يخدم هذه الدراسات، فتنوعت الأعمال الببليوجرافية وتعددت صورها وأشكالها، وكانت الكشافات من أبرز هذه الأشكال وأهمها وأكثرها فائدة للباحثين.

ولم يكن غريباً أن ينصب اهتمام الببليوجرافيين أولاً على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ باعتبارهما النبع الذي لا بد أن يستقي منه من يتصدى لدراسة أي جانب من جوانب الإسلام أو المجتمع الإسلامي. ومن ثم كان أول عمل ظهر على هذا الطريق هو كتاب «نجوم الفرقان في أطراف القرآن» Concordantiale Corani Arabica الذي وضعه المستشرق الألماني جوستاف فلوجل Gustavus Flügel ونشر في ليبزج سنة ١٨٤٢م ثم أعيد نشره في سنة ١٨٩٨م. وهو كشاف يدل على مواضع الألفاظ والأعلام الواردة في القرآن الكريم، وذلك بذكر رقم السورة التي ورد بها كل منها متبوعاً برقم الآية. وفي حالة تكرار ورود اللفظ في أكثر من سورة وأكثر من آية ترتب أرقام السور والآيات بحسب ورودها في المصحف الشريف.

وقد رتبت مواد هذا الكتاب ترتيباً هجائياً دقيقاً بحسب أصول الكلمات، وتحت كل مادة تأتي مشتقاتها المختلفة، فمثلاً زوج وأزواج نجدهما تحت «زاجَ»، وأبابيل نجدها تحت «أبَل»، والألواح تحت «لاحَ»، ورحمة وأرحام ورحيم ورحمان ومرحمة تحت «رَحِمَ».

(*) نشر في «مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية» بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد السادس، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ص ٧٢٣ - ٧٤٩.

ورتبت المشتقات فيما بينها بطريقة ثابتة مطردة. فالفعل يتقدم على الاسم، والمجرد يتقدم على المزيد والمضعَّف، والمبني للمعلوم يتقدم على المبني للمجهول، والماضي يتقدم على المضارع، والمضارع يتقدم على الأمر. فيبدأ بالفعل المجرد المبني للمعلوم ماضياً ثم مضارعاً ثم أمراً مثل: كتب - يكتب - اكتب، غفر - يغفر - اغفر، سأل - يسأل - سَلْ واسأل. وبعد ذلك يأتي الفعل المجرد المبني للمجهول من الماضي ثم من المضارع مثل: كُتِبَ - تُكْتَبُ، سُئِلَ - يُسْأَل. فإذا انتهت صور الفعل المجرد جاء دور المزيد والمضعَّف مثل: استغفر واكتتب وتساءل وقتَّل وقاتل واقتتل. وتسرد الأفعال المضعفة والمزيدة بنفس الطريقة التي تسرد بها الأفعال المجردة، فيُبدأ بالماضي ثم المضارع ثم الأمر ثم المبني للمجهول. فمثلاً: يُقَتِّل يأتي قبل قُتِّلوا ويُقَتَّلوا، وقاتل يأتي قبل قُوتِلُوا.

وفي حالة اتصال الفعل بضمير، روعي تقدم المتصل بضمير المفرد على المتصل بضمير المثنى والجمع مثل: قاتِلْ - قاتِلا - قاتِلُوا، وتقدُّم المتصل بضمير الغائب على المتصل بضمير المخاطب، والمتصل بضمير المخاطب على المتصل بضمير المتكلم مثل: يجعل - تجعل - أجعل - يجعلون - تجعلون - نجعل (في المضارع المبني للمعلوم) وقُتِلُوا - قُتِلْتُم - قُتِلْنَا (في الماضي المبني للمجهول).

وبعد الأفعال تأتي الأسماء وبقية الصيغ مبتدئة بالمصدر فاسم الفاعل يليه اسم المفعول ثم بقية الأسماء. ومثال ذلك: سؤْل وسؤال ثم سائل ثم مسئول، وغافر وغفور وغفَّار ثم مغفرة ثم استغفار.

وقد رتبت الأسماء هي الأخرى بطريقة دقيقة. فهي تبدأ بالمفرد المرفوع ثم المجرور فالمنصوب. وفي كل حالة من حالات الإعراب السابقة تأتي النكرة قبل المعرفة. فـ «ضحى» تأتي قبل «الضحى»، و «مغفرةٌ» تتقدم على «مغفرةٍ، وهذه تتقدم على «المغفرةِ»، و «المغفرةِ» بدورها تسبق «مغفرةً». وبعد المفرد يأتي المثنى ثم الجمع مرفوعاً ثم مجروراً ثم منصوباً، فـ«المسبِّحون» تسبق «المسبِّحين»، يلي ذلك الاسم المتصل بالضمائر بنفس طريقة الترتيب السابقة (المفرد قبل الجمع، والمرفوع قبل المجرور، والمجرور قبل المنصوب). ونوضح طريقة الترتيب هذه بالمثال التالي الذي ننقله من مادة «يوم»:

يَوْمٌ - يومٌ -اليومُ -/يومٍ - يومٍ - اليومِ-/يومَ - يوماً -اليومَ-/ يومين - / الأيامُ - / أيامٍ - أيامٍ - الأيامِ - / أيامَ - أياماً - / يومكُم - يومِكُم - / يومِهِم - يومهِم.

وقد راعى فلوجل في طريقة ترتيب مواد هذا الفهرس ردّ الألف اللينة في الكلمة إلى أصلها ياءً كانت أو واواً. فمثلاً (كاد) تأتي بعد (كيْ)، و (عاجَ وعادَ) تأتي بعد (عهَن)، و (رَجا) بعد (رَجَم) لأن الألف في هذه الألفاظ كلها أصلها واو. و (راضَ وراعَ وراغَ ورامَ) تأتي قبل (رابَ وراشَ وراعَ ورانَ) لأن الألفَ في المجموعة الأولى من الأفعال أصلها واو، بينما أصلها ياء في المجموعة الثانية، فَرَاعَ الأولى يأتي تحتها (الرَّوْعُ)، و (راعَ) الثانية يأتي تحتها (رِيع).

ولم يهمل فلوجل الأسماء الموصولة مثل (مَنْ) و (ما) و(الذي)، ولا أدوات النفي (لا) و (ما) و (لم)، وأدوات الشرط مثل (إذا) و (إنْ) كما أنه لم يهمل الحروف بمختلف أنواعها، فهو يذكر حروف النصب مثل (إنَّ) وحرف الامتناع (لَوْ)، وحتى حروف الجر أوردها مثل (مِنْ، في، إلى).

وعلى رغم ما حرص عليه فلوجل من دقة في الترتيب والتنظيم، وما بذل من جهد وتحمل من عناء في هذا السبيل، فقد ندَّت عليه أمور أفسدت عليه بناءه وشوَّهت منظره. فالفعل (كاتبوهم) - مثلاً - نجده يرد بعد صيغة اسم الفاعل (كاتب وكاتبون وكاتبين) والمنهج الذي سار عليه المؤلف يقضي بأن يتقدم الفعل على اسم الفاعل. واسم المفعول (مكتوب) لا يأتي في موضعه بعد اسم الفاعل (كاتِب) وإنما يتأخر إلى ما بعد (كتاب وكتُب). والمصدر (غفران) يتأخر إلى ما بعد صيغ اسم الفاعل (غافر وغفور وغفار) وكان ينبغي أن يأتي قبلها.

كذلك وقعت في أرقام الآيات أخطاء كثيرة تحصى بالألوف. والسبب في ذلك أن فلوجل اعتمد على مصحفه الذي طبعه خصيصاً لهذا العمل[١] ولم يستند في عدّ آياته إلى علم وثيق[٢]. ومن أمثلة تلك الأخطاء أنه يذكر ٢٨ موضعاً ورد فيها اللفظ (أبدا) منها خمسة عشر موضعاً أخطأ في أرقام آياتها، ويذكر (إبراهيم) في ست وستين آية أخطأ في أرقام أربع وأربعين منها. وعلى سبيل المثال أيضاً نجده يذكر أن لفظ (أخٌ) ورد في السورة الرابعة (النساء) آية ١٥ والصحيح أنها آية ١٢، و (بَرْزَخ) ورد في السورة الثالثة والعشرين (المؤمنون) آية ١٠٢ والصحيح أنها آية ١٠٠، و (رمضان) ورد في السورة الثانية (البقرة) آية ١٨١ والصحيح أنها آية ١٨٥، و (الرّوم) ورد في السورة الثلاثين (الروم) آية ١ والصحيح أنها آية ٢، و(ننسخ) ورد في السورة الثانية (البقرة) آية ١٠٠

---

(١) راجع المقدمة اللاتينية للكتاب، ص X.

(٢) انظر: مقدمة «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبد الباقي.

والصحيح أنها آية ١٠٦؛ و(وَرَق) ورد في السورة السابعة (الأعراف) آية ٢١ وصحتها آية ٢٢، وفي السورة العشرين (طه) آية ١١٩ وصحتها آية ١٢١.

ويبدو أن ترقيم آيات المصحف الذي اعتمد عليه فلوجل كان مضطرباً في طوال السور بصفة خاصة حتى إننا لا نكاد نعثر على رقم صحيح في سورتي النساء (رقم ٤) وآل عمران (رقم ٣) بينما تقل هذه الأخطاء تدريجياً حتى تكاد تتلاشى في السور القصيرة نسبيا كسورة الحجر (رقم ١٥) والأحزاب (رقم ٣٣) والذاريات (رقم ٥١) وفي قصار السور على وجه الخصوص.

ورغم كل ما يمكن أن يؤخذ على هذا الكتاب من مآخذ، إلا أنه يظل صاحب الفضل في التوجيه إلى هذا النوع من التأليف والتنبيه إلى أهميتها للبحث والباحثين، وله يدين محمد فؤاد عبد الباقي بفكرة «المعجم المفيرس لألفاظ القرآن الكريم» الذي أصدره بعد ذلك وحاول أن يتجنب فيه كل أخطاء فلوجل.

* * *

وكما وضع المستشرق الألماني فلوجل كشافاً لألفاظ القرآن الكريم، وضع المستشرق الفرنسي جول لابوم Jules La Beaume كشافاً موضوعياً لكتاب الله أطلق عليه[1] Le Koran Analyse وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي إلى اللغة العربية بعنوان «تفصيل آيات القرآن الحكيم».

والكتاب يعتبر أول محاولة لتصنيف آيات الذكر الحكيم تصنيفاً موضوعياً. وفيه جمعت الآيات تحت ثمانية عشر موضوعاً رئيسياً هي: التاريخ - محمد - التبليغ - بنو إسرائيل - التوراة - النصارى - ما وراء الطبيعة - التوحيد - القرآن - الدين - العقائد - العبادات - الشريعة - النظام الاجتماعي - العلوم والفنون - التجارة - علم تهذيب الأخلاق - النجاح.

ويتفرع كل باب من هذه الأبواب إلى فروع أصغر قد لا تتجاوز اثنين كما في «الشريعة» و «بنو إسرائيل» أو ثلاثة كما في «التجارة»، وقد تتجاوز المائة والعشرين كما في «علم تهذيب الأخلاق».

وتحت كل فرع من تلك الفروع التي بلغت ثلاثمائة وأربعة وخمسين، يورد المؤلف الآيات القرآنية التي تتناوله، وأمام كل آية يذكر السورة التي وردت بها

---

(١) صدرت له ترجمة إنجليزية بعنوان Classification of the Verses of the Kuran.

ورقم الآية فيها[1]. ويختم الكتاب بفهرس تفصيلي لأبوابه وفصوله.

ومع اعترافنا بأهمية هذا العمل وجلال قدره إلا أننا نسجل عليه الملاحظات التالية:

أولا: أن بناء الأبواب فيه غير محكم وترتيبها غير دقيق. فالتبليغ -مثلاً- كان يمكن أن يليه بنو إسرائيل ثم التوراة ثم النصارى، وبعد ذلك يأتي محمد ثم القرآن والتوحيد تمشياً مع التسلسل التاريخي لرسالات السماء.

ولنا أن نتساءل بعد ذلك: ما الفرق بين الدين والشريعة عند لابوم؟ وإذا كان الدين أعم من الشريعة فلماذا لم تتفرع عنه؟ وهل تتمتع أبواب التوحيد والعقائد والعبادات بنفس القدر من العمرم الذي نجده في موضوع كالدين أو الشريعة، أم أنها جميعاً موضوعات يمكن أن تتفرع عن أيٍّ منها؟ أليست الشريعة أعم من العبادات والعقائد؟

ثم لماذا نجد باباً عن التوراة وآخر عن القرآن ولا نجد باباً عن الإنجيل؟ ولماذا نجد باباً عن اليهودية وآخر عن النصرانية ولا نجد باباً عن الإسلام؟

تلك كلها أسئلة يثيرها في الذهن ذلك التقسيم الذي اصطنعه جول لابوم لكتابه القيِّم هذا. وهي أسئلة تشير إلى مكامن الاضطراب فيه. ونحن نلمس هذا الاضطراب بوضوح حين لا نجد تحت باب «الشريعة» - مثلاً - غير فصلين اثنين لا ثالث لهما أحدهما عن القصاص والآخر عن العفو. أهذه هي كل فروع الشريعة؟ بالطبع لا، ولكن موضوعاتها توزعتها أبواب أخرى كالأبواب الخاصة بالعقائد والعبادات والنظام الاجتماعي وعلم تهذيب الأخلاق.

وإذا كان هذا عيباً يؤخذ على الكتاب، فلقد خفف من حدَّته وجود الفهرس التفصيلي لأبواب الكتاب وفصوله، يستعين به الباحث في التعرف على مكان الموضوع الذي يبحث عنه.

ثانياً: أن بعض الأبواب غير واضحة المعالم، فالنجاح - مثلاً - نجد تحته موضوعات المباهلة - العمل - الريب والشك - الاختيار - الإمداد الإلهي.

---

(١) في الأصل الفرنسي كانت تذكر أسماء السور، وفي الترجمة العربية استغنى المترجم عن الأسماء بذكر أرقام السور في المصحف، وبدأ الكتاب بفهرس لسور القرآن الكريم وأرقامها حتى يسهل على الباحث معرفة اسم السورة عندما يقرأ رقمها أمام أي آية من آيات الذكر الحكيم.

وفي موضوع «الإمدادُ الإلهي» تأتي الآية ١٣٥ من سورة الأنعام ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾. وهذه الآية نفسها هي التي وردت في فصل «المبادهة» من هذا الباب ولم يرد غيرها.

ثالثاً: أن التفريع تحت الأبواب لم يكن دقيقاً دائماً. فمثلاً:

(أ) الأنبياء السابقون على المسيحية نجدهم موزعين بين الباب الثالث الخاص بالتبليغ والباب الخامس الخاص بالتوراة.

(ب) باب الدين يشمل فصولاً كثيرة عن مساوئ الأخلاق كالنفاق والظن والتعصب والجدال وهي أدخل في باب «تهذيب الأخلاق» حيث وردت فصول مشابهة عن الأثرة والحسد والغش والظلم والبطر والجبن والغيبة والكذب والخيانة والرياء.

(ج) أصحاب الكهف يأتون تحت باب «القرآن» وقصتهم أدخل في باب التاريخ حيث نجد فصولاً عن يأجوج ومأجوج وذي القرنين.

(د) «الفلاح» يأتي تحت باب «علم تهذيب الأخلاق» وهو أقرب إلى باب «النجاح» وبه أشبه.

(هـ) السحر وأذاه يأتيان تحت باب التوحيد، وهما ألصق بالموضوعات التي وضعت تحت علم تهذيب الأخلاق كالبهتان والإفساد والبغي والفجور.

(و) «الحيوان» يأتي كفصل من فصول باب الدين!

رابعاً: أننا نجد تكراراً لبعض الفصول سواء في نفس الباب كما حدث بالنسبة «للبغي» الذي ورد تحت علم تهذيب الأخلاق مرتين، مرة برقم ٧٨ ومرة أخرى برقم ١١١، وفي كل موضع ذكرت آيات غير التي ذكرت في الموضع الآخر باستثناء آية واحدة ذكرت في الموضعين.

وقد يتكرر الموضوع الواحد في بابين مختلفين كما هو الحال بالنسبة لإدريس الذي ورد مرة تحت الباب الثالث (التبليغ) ومرة أخرى تحت الباب الخامس (التوراة). وفي الموضع الأول ذكرت آيتان من سورة مريم وآيتان من سورة الأنبياء، بينما لم يذكر في الموضع الثاني سوى آيتي سورة مريم اللتين سبق ذكرهما في الباب الثالث.

خامساً: أن الآيات تحت كل موضوع لم ترتب بحسب ورودها في المصحف، ولا هي رتبت ترتيباً هجائياً بأوائلها (وإن كان مثل هذا الترتيب الأخير لا يفيد الباحثين) وإنما وضعت حيثما اتفق. وكان بوسع لابوم أن يرتب الآيات بحسب ترتيب سورها في المصحف، ولم يكن ذلك ليكلفه الكثير. وأفضل من ذلك وأجدى للباحثين أن ترتب الآيات في كل موضوع على حسب ترتيب نزولها حتى تفيد في معرفة أطوار التشريع ومراحله. ولكن ذلك عبء يفوق طاقة أي مستشرق أجنبي لأنه يتطلب إلماماً واسعاً بتفسير القرآن، ومعرفة دقيقة بأسباب نزول آياته.

وعلى الرغم من كل هذه المآخذ يظل كتاب جول لابوم عملاً عملاقاً في مجاله، لا يستغني الباحثون عن الرجوع إليه في الدراسات المتصلة بالإسلام وكتابه السماوي.

وإحساساً من المترجم بقيمة هذا العمل، واستكمالاً للفائدة المرجوة منه، ترجم محمد فؤاد عبد الباقي الكشاف الموضوعي Table des Matières الذي عمله إدوارد مونتيه Edward Montet لترجمته الفرنسية الممتازة للقرآن الكريم، وألحق هذه الترجمة التي سماها «المستدرك» بترجمته لكتاب جول لابوم ونشرهما معاً في الطبعة العربية الثانية من «تفصيل آيات القرآن الحكيم»[1] مع كشاف هجائي لمواد الكتابين معاً.

والعملان يتممان بعضهما حقاً، فهناك موضوعات وردت في أحدهما ولم ترد في الآخر، وموضوعات أُخَر وردت فيهما معاً ولكن الآيات التي ذكرت في أحدهما تختلف عن تلك التي ذكرت في الكتاب الآخر. ففي كتاب لابوم - مثلاً - باب عن التجارة يشمل فصولاً عن التجارة والعقود والرهن، بينما لا نجد لهذه الموضوعات الثلاثة ذكراً عند مونتيه. وفي الكتاب الأول جمعت آيات العبادات في باب مستقل في حين وزعت على عدة أبواب في الكتاب الثاني.

وثمة موضوعات فرعية كثيرة ذكرها لابوم وأغفلها مونتيه مثل الأغذية والتجارة والوضوء والصيام والنفس والموت والحسد والخمر والتجنيد والضرائب والأنظمة والقوانين وصالح وأيوب. وكذلك الحال بالنسبة لمونتيه فقد ذكر هو الآخر موضوعات لم يحفل بها لابوم مثل الجهاد والميراث والضحايا والصيد والساعة والملائكة وزكريا وهامان.

(١) صدرت سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥م.

فإذا انتقلنا إلى الموضوعات المكررة في الكتابين وجدنا - مثلاً - أن جول لابوم يذكر عن إبراهيم آيات كثيرة من عشرين سورة ملأت حوالي سبع صفحات، بينما لم يذكر عنه مونتيه إلا بضع آيات من خمس سور فقط لا تشغل في مجموعها سوى صفحة واحدة. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الآيات المذكورة عن نفس الموضوع في الكتابين مختلفة؛ مما يؤكد ما سبق أن ذهبنا إليه من أن كلاً منهما يكمل صاحبه.

ونضرب مثالاً آخر على ذلك. فموضوع الجنة يستغرق ثماني صفحات كاملة من الترجمة العربية لكتاب لابوم؛ ويضم آيات مستخرجة من تسع وثلاثين سورة، بينما نفس الموضوع لا يكاد يغطي صفحة ونصف صفحة من كتاب مونتيه تضم آيات مستخرجة من اثنتي عشرة سورة من بينها سبع سور لم يستخرج منها لابوم شيئاً.

وهكذا نرى أن محمد فؤاد عبد الباقي قد أحسن صنعاً حين نشر الكتابين معاً مترجمين إلى اللغة العربية فأدى بذلك خدمة جليلة للدراسات القرآنية، على رغم كل ما يمكن أن يؤخذ عليهما من سوء في الفهم أو في التنظيم.

* * *

وكما عني المستشرقون بفهرسة القرآن الكريم، كذلك اتجهت عنايتهم الى الحديث النبوي الشريف فأصدروا له كشافين هامين أولهما «مفتاح كنوز السنة» وثانيهما «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

والكتاب الأول وضعه بالإنجليزية المستشرق الهولندي أ. ي. ڤنسنك A. J. Wensinck أستاذ العربية بجامعة ليدن، ونقله محمد فؤاد عبد الباقي إلى العربية، وصدرت ترجمته عن مطبعة مصر ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م. وهو كشاف موضوعي لأربعة عشر كتاباً هي أهم مصادر الحديث النبوي وأشهرها وأوثقها. فإلى جانب الكتب الستة المشهورة كُشِّفت أحاديث موطأ مالك ومسانيد الدارمي والطيالسي وأحمد بن حنبل وزيد بن علي[1]، بالإضافة إلى طبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي.

---

(١) هذا المسند الذي ينسب للإمام زيد بن علي بن أبي طالب (المتوفى سنة ١٢٢هـ) رواه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي وهو غير موثوق به، فقد رماه العلماء بالكذب في الرواية. انظر: أحمد شاكر في التعريف بالكتاب صفحة ع.

وقد رتبت المواد في هذا الكتاب ترتيباً موضوعياً هجائياً «فهو لا يدلك على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كمفتاح أحاديث الصحيحين، وإنما يدلك على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما يليها من فروعه»[1].

ولم يحرص المؤلف على جمع الاشتقاقات والصيغ المختلفة للمعنى الواحد في موضع واحد، وإنما أورد كلا منها في موضعها من الترتيب الهجائي. فالأيْمان - مثلاً- يليها «الإيمان» لأنها تتفق معها في الهجاء. أما الأمانة والمؤمن وآمين، فكل لفظ منها يأتي حيث يضعه ترتيبه الهجائي.

وتحت كل مادة من المواد أو معنى من المعاني نجد تفريعات بالموضوعات التفصيلية المتعلقة به، وهي تفريعات قد تتجاوز الثلاثين في بعض المواد. فالأيْمَان - مثلاً - قُسِّم إلى موضوعات فرعية مثل: الأمر بإبرار القسَم، والحلف بالبراءة من الإسلام، والنهي عن كثرة الحلف، وعن الحلف بغير الله، وعن الإصرار على اليمين، والبينة على المدعي واليمين على المدَّعى عليه، وغير ذلك كثير.

وتحت كل فرع من الفروع أو موضوع من الموضوعات لا تذكر الأحاديث بألفاظها وإنما تذكر المصادر التي وردت فيها الأحاديث بهذا المعنى أو ذاك بالطريقة التي تيسر وصول الباحث إلى ما يريد، فيذكر اسم المصدر ورقم الكتاب ورقم الباب بالنسبة لصحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارمي لأنها مقسمة إلى كتب وأبواب. أما بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك فيذكر رقم الكتاب متبوعاً برقم الحديث لأن الكتب فيهما ليست مقسمة إلى أبواب. وفي مسندي زيد والطيالسي يكتفى برقم الحديث لأن الأحاديث فيهما مرقمة، بينما يكتفى برقم الصفحة في سيرة ابن هشام ومغازي الواقدي. أما بالنسبة لمسند الإمام أحمد وطبقات ابن سعد فيذكر الجزء ثم الصفحة، مع إضافة رقم القسم بين رقم الجزء ورقم الصفحة في حالة طبقات ابن سعد.

ولعل من أهم ما يميز هذا الكشاف استعماله لنوعين من الإحالات أولهما إحالات «انظر» مثل:

---

(١) مقدمة الكتاب للسيد محمد رشيد رضا، صفحة ش.

الجمّال انظر الإبل. الولاء انظر العتق، المولى. المزابنة انظر البيوع
المزارعة انظر الأرض. الإيلاء انظر الطلاق. النقود انظر العملة

أما النوع الثاني من الإحالات فهو «انظر أيضاً» ومثال ذلك:

الصلح انظر أيضاً المعاهدات. الزينة انظر أيضاًاللباس، الشّعر، الطيوب.
الغنائم انظر أيضاً الخُمُس. القبْلة انظر أيضاً بيت المقدس.

وإذا كان المؤلف قد أنفق من عمره عشر سنين في تأليف هذا الكتاب، فلقد أنفق المترجم في ترجمته أربع سنوات بذل فيها جهداً رائعاً «فإنه لم يترجم معنى من المعاني حتى رجع إلى الأحاديث في مصادرها التي أشار إليها المؤلف، وعبّر عنها بالعبارة الصحيحة التي تدل عليها الأحاديث»[1].

ولم يكن جهده في تلافي أوجه القصور التي وقع فيها المؤلف بأقل من جهده في الترجمة «فصحّح ما فطن له في الأصل من خطأ بمراجعة تلك الكتب كلها في مظانها بعد وضع الأرقام لما بين يديه من نسخها، وإبقاء المكرر من المتون في مواضعها، وتكثير العناوين للحديث الواحد منها حتى صارت هذه الترجمة العربية أنفع من أصلها الإنكليزي في الدلالة على تلك المتون في كتبها»[2].

* * *

أما الكتاب الثاني فهو «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» Concordance et indices de la Tradition Musulmane وهو كشاف ألفاظ للأحاديث النبوية التي وردت في الكتب الستة[3] ومسند الدارمي وموطأ مالك ومسند الإمام أحمد، جمعه ونظمه لفيف من المستشرقين بإشراف ڤنسنك وتابعه ي.ب. منسنج J.P. Mensing، و.ب.دي هاس W.P. de Haas، ي.ب. ڤَنْ لُون J. B. Van Loon، ي. ت.ب. دي بروين J. T. P. de Bruyn، ي. بروخمان J.Brugman ومحمد فؤاد عبد الباقي، وأصدره الاتحاد الأممي للمجامع العلمية Union Académique Internationale في سبعة مجلدات ضخمة طبعت بمطبعة بريل بليدن فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٩م.

---

(١) التعريف بالكتاب، لأحمد شاكر، صفحة ث.
(٢) مقدمة الكتاب للسيد محمد رشيد رضا، صفحة ش.
(٣) باستثناء ما ورد في صحيح مسلم بإسناد واحد فقط، فإنه استبعد.

والطريقة التي اتبعها هذا الكشاف هي ذكر الألفاظ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة (باستثناء الألفاظ التي ليس لها أهمية موضوعية كالظروف وحروف الجر) في ترتيب هجائي، وعقب كل مادة من تلك المواد تذكر العبارات التي وردت فيها من أقوال النبي ﷺ وقد أتبعت كل عبارة بمختصر لاسم المصدر الذي أخذت عنه[١] ثم اسم الكتاب[٢] الذي وردت به، يليه رقم الباب إن كان الكتاب مقسماً إلى أبواب كما هو الحال في صحيح البخاري وكتب السنن. أما إذا كان الكتاب غير مقسم إلى أبواب كما في صحيح مسلم[٣] وموطأ مالك فيستغنى عن ذكر رقم الباب برقم الحديث نفسه. ولم يشذّ على هذه القاعدة إلا مسند الإمام أحمد حيث يذكر رقم الجزء ثم رقم الصفحة أو الصفحات التي ورد فيها الحديث. وقد يتبع رقم الباب أو الصفحة بالعلامة * للدلالة على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة المذكورة.

وعلى خلاف «مفتاح كنوز السنة» التزم هذا الكتاب بجمع مشتقات المادة كلها في موضع واحد وراعى البدء بالفعل الماضي فالمضارع فالأمر، ثم اسم الفاعل فاسم المفعول (مع تقديم المجرد على المزيد دائماً)، ثم الاسم المفرد المرفوع يليه المجرور فالمنصوب (مع البدء في كل حالة بالمنوَّن، يليه ما هو بدون تنوين أو لواحق، ثم الاسم مع لاحقه) وبعد ذلك يأتي مثنى الأسماء ثم جمعها، وأخيراً تأتي المشتقات. فمثلاً: أَمِنَ يليها أَمَّن ثم آمَن، ائتمن، استأمن، أَمْنٌ، أمان، أمين (ج. أمناء)، أَمَنَةٌ، أمانة (ج. أمانات)، آمَنُ، آمين، مأمن. وتحت مادة «آمَن» تأتي صيغها المختلفة مثل: آمنت، آمنَّا، يؤمن، تؤمن، يؤمنون، نؤمن، إيمان، إيماناً، مؤمن، المؤمنين، المؤمنون.

والكتاب يستعمل النوعين اللذين سبق أن ذكرناهما من الإحالات وخاصة «انظر أيضا» مثل:

---

(١) ذكرت مختصرات كتب الحديث في ذيل الصفحات. ويلاحظ أنه ابتداء من ص ٢٥ في ج١ وحتى نهاية الكتاب تغير مختصر سنن ابن ماجة من (ق) إلى (جه)، ومسند أحمد بن حنبل من (حل) إلى (حم).

(٢) معظم كتب الحديث مقسمة إلى كتب، كل كتاب منها يتناول موضوعاً كبيراً كالصلاة والزكاة والصوم والجهاد والنكاح وتحت كل كتاب عدة أبواب يتفاوت عددها من كتاب لآخر.

(٣) في محاولة لتيسير استعمال الكتاب قدم فنسنك في أول كل مجلد فهرساً تفصيلياً لمحتويات صحيح مسلم طبقاً لطبعة القاهرة سنة ١٢٨٣هـ بشرح النووي، يلي ذلك قائمة بمحتويات موطأ مالك والمختصر المستعمل لكل موضوع.

اعتدى [راجع أيضاً: تجبّر]. حُلّة ج. حلل [راجع أيضاً: استبرق، حبرة، رفرف، سَيْرَاء، سندس، صفورية]. ظلماء [راجع أيضاً: جِنْدِس]. هاب [راجع أيضاً: يرتعد، الرّعدة، السوط، الفتيا]. هتك [راجع أيضاً: النمط].

أما إحالات «انظر» أو «راجع» فلم يكن المؤلف دقيقاً في استعمالها. فتارة يحيلك الى موضع المادة كما في: إبهام [راجع: بهم]، معذرة [راجع: اعتذر]، مِجْهَر [راجع: أجهر]. وتارة أخرى يعطيك نصوص الأحاديث التي وردت فيها المادة ويحيلك إلى مواد أخرى متصلة بها كما في: استودع [راجع: وديعة، ودائعه]؛ هجَر [راجع: والمهاجر، الهجرة. وأيضاً: الشرك، في المضاجع، الفواحش]؛ عَقَل [راجع: والعقل، عقلاً، عقالة، عُقُلها، مَعْقَل، معاقلهم. وأيضاً: البلاط، يُصاب]. وكان ينبغي في هذه الحالة الأخيرة أن تستعمل صيغة «راجع أيضاً» بدلاً من «راجع».

ولعله قد اتضح من هذا العرض السريع للكتابين أنهما يكملان بعضهما ويؤديان خدمة جليلة للمتخصصين في الدراسات الإسلامية والباحثين في السُّنّة النبوية المطهرة. فلقد كانت «الحاجة إلى مفتاح لكتب السُّنّة الجامعة شديدة لكل من يريد الدخول عليها من أبوابها»[1] كما يقول السيد محمد رشيد رضا. وفي مقدمته لمفتاح كنوز السنة يعبّر صاحب «المنار» عن هذه الحقيقة بقوله: «فلو كان بيدي هو أو مثله من أول عهدي بالاشتغال بكتب السُّنّة لوفّر عليّ ثلاثة أرباع عمري الذي صرفته فيها»[2].

* * *

ولم تقف عناية المستشرقين في مجال التكشيف عند كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإنما تجاوزتها إلى تكشيف المقالات وما في حكمها من الكتابات التي تتناول الإسلام وتنشر في مطبوعات دورية، فصدر في كمبردج سنة ١٩٥٨م[3] «الكشاف الإسلامي» Index Islamicus, 1906 – 1955. الذي جمعه جيمس دوجلاس بيرسون J. D. Pearson مدير مكتبة معهد الدراسات الشرقية بجامعة لندن بمساعدة السيدة جوليا آشتون Julia F. Ashton. وهو كشاف للمقالات

---

(١) مقدمة الكتاب، صفحة ر

(٢) مقدمة الكتاب، صفحة س – ع.

(٣) وأعيد طبعه سنة ١٩٦١م

والبحوث التي نشرت في المجلات الإسلامية الرئيسية، بالإضافة إلى المقالات التي تعالج موضوعات إسلامية ونشرت في مجلات أخرى لا تقتصر على الدراسات الإسلامية وحدها كمجلات الاستشراق في أوروبا وأمريكا، والمجلات المسيحية واليهودية والأسبانية والسلافية، والمجلات الأوروبية التي تهتم بالديانات والفلسفة والقانون وتاريخ العلم والتاريخ والجغرافيا وعلم الأجناس والآثار واللغة والتعليم والعلوم الاجتماعية الأخرى، ومجلات الأكاديميات العلمية الوطنية.

كذلك استقى الجامع بعض مادته من الببليوجرافيات الرئيسية التي نشرت في بعض الدوريات مثل Orientalische Bibliographie و[1] Der Islam وRevue des Etudes Islamique[2] و Middle East Journal ومن الببليوجرافيـــــات الخاصة بتاريخ العلم والتي كانت تظهر من حين لآخر في Isis كتلك التي نشرها Kühnel عن الفن الإسلامي[3].

وقد حرص بيرسون منذ البداية على التأكيد على أن عمله هذا فهرس (Catalogue) وليس قائمة ببليوجرافية (Bibliography) «لأنه يختص بنوع واحد فقط من المطبوعات هو المقالة التي نشرت كجزء من مجلة علمية أو مطبوع تذكاري أو أعمال حلقة أو مؤتمر أو أي نوع آخر من المطبوعات التي صدرت باللغات الغربية (بما فيها الروسية) واشتملت على مقالات كتبت بأقلام متعددة. وهو وإن كان يفيد كل الذين يريدون تجميع قوائم ببليوجرافية، إلا أنه لا يلبي كل حاجات الباحث الذي يريد استقصاء ما كتب عن موضوع معين لأن كثيراً من المقالات الهامة كتبت بلغات شرقية أو ظهرت على شكل تعريفات بالكتب (Book Reviews) أو مقالات في الموسوعات أو في ثنايا بحوث شاملة أو على شكل بحوث مفردة (Monographs) »[4].

والهدف الذي يسعى إليه هذا الكشاف هو تغطية مجال الدراسات الإسلامية كله باستثناء العلوم البحتة والتكنولوجيا[5] (وإن كان تاريخ العلم عند المسلمين يجد له مكاناً فيه)، بل إن بعض الموضوعات غير الإسلامية التي قد تفيد

---

(١) كانت تنشر ببليوجرافيات فيما بين سنة ١٩١٣و ١٩٣٣م بعنوان Kritische Bibliographie.

(٢) فقد كانت منذ صدورها في سنة ١٩٣٧م تصدر ببليوجرافية دورية باسم Abstracta Islamica

(٣) Index Islamicus, p. vii – viii

(٤) Preface, p. vii

(٥) ربما لأن إسهام المسلمين في هذه المجالات قليل في العصر الحديث.

الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية مثل الجغرافيا الطبيعية للبلاد الإسلامية قد أدخلت لما لها من أهمية في الدراسات التاريخية عن تلك البلاد.

وتمتد المنطقة الجغرافية التي يغطيها هذا الكشاف على مساحات شاسعة من الأرض وهي تلك التي فتحها الإسلام وانتشر فيها أو وصل إليها. ومعنى ذلك أنه يكاد يغطي كل جزء من المعمورة، وإن كان يفصّل بالنسبة للمناطق التي يسودها الإسلام كالبلاد العربية وتركيا وإيران. «ولم تُهْمَل البلاد الواقعة على أطراف العالم الإسلامي إهمالاً تاماً، فقد جُمِع كل ما يصدر عنها ويهم المختصين بالدراسات الإسلامية مثل الأسَر الإسلامية الحاكمة في الهند ووسط آسيا ومناطق أفريقيا التي تقع جنوب الصحراء، بينما لم تحظ الجغرافيا الطبيعية لكثير من تلك الدول بالاهتمام. كذلك جمعت الكتابات التي نشرت عن الأقليات الإسلامية في الدول الأخرى مثل تأثير المسلمين على الفن أو الأدب أو الثقافة العامة في البلاد التي تسودها ديانات أخرى»[1].

وقد حددت نقطة البداية الزمنية بسنة ١٩٠٦م لأن أول دورية رئيسية خصصت بكاملها للدراسات الإسلامية هي Revue du Monde Musulman التي بدأت تصدر في سنة ١٩٠٦م ومن بعدها تتابعت الدوريات الإسلامية مثل Der Islam التي صدرت سنة ١٩١٠م وMoslem World التي صدرت بعدها بعام، Die Welt Des Islam التي صدرت سنة ١٩١٣م وAsia Major التي أصدرت ملحقاً إسلامياً باسم Islamica استمر من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٥م و Revue des Etudes Islamiques و Islamic Culture اللتين ظهرتا في سنة ١٩٢٧م واستمرتا حتى الآن. وجاءت فترة ركود في الثلاثينات والأربعينات، ثم عاد اهتمام الغرب بالشئون الإسلامية في الخمسينات فظهرت مجلات إسلامية في فرنسا مثل Studia Islamica (سنة ١٩٥٣م) وArabica (سنة ١٩٥٤م) وفي إنجلترا مثل Islamic Quarterly (سنة ١٩٥٤م) وفي إسبانيا مثل Ars Islamica (سنة ١٩٣٤ - ١٩٥١م)[2].

ويقدر مجموع الدوريات التي يغطيها هذا الكشاف بـ ٥١٠ دوريات تم فحص يقرب من ١٢,٠٠٠ مجلد منها، بالإضافة إلى حوالي ١٢٠ مطبوعاً تذكارياً

(1) Index Islamicus, p. ix

(٢) بعد ذلك اتسع مجال تلك المجلة لتشمل كل فروع الفن الشرقي.

و ٧٠ مجلداً تشتمل على محاضر جلسات المؤتمرات. وكانت محصلة هذا العمل الكبير ٢٦٠٧٦ مدخلاً وزعت على ٤٣ قسماً رئيسياً[١] يتفرع كل منها بدوره إلى فروع[٢] قد لا تتجاوز اثنين كما في القسم الحادي والعشرين الخاص بالحروب الصليبية والقسم الحادي والأربعين الخاص بالأدب التركي، وقد تصل إلى أكثر من عشرين فرعاً كما في القسم الخامس الخاص بالفن والقسم الأربعين الخاص باللغات التركية، وبعض هذه الفروع يتفرع بالطبع إلى ما هو أدق منه.

وطبيعي أن يخصص القسم الأول للكتابات التي تتناول الإسلام بصفة عامة بالإضافة الى البيليوجرافيات والفهارس والمكتبات. وتتتابع الموضوعات بعد ذلك مبتدئة بالدين، فالقانون، فالفلسفة والعلم، فالفن، ثم الجغرافيا، فالسلالات. فالتاريخ، فاللغة والأدب، وأخيراً التربية والتعليم[٣] ومن بين تلك الموضوعات التسع الأساسية يحظى التاريخ بنصيب الأسد، إذ ينفرد بثمانية وعشرين قسماً تبدأ بقسم للعلوم المساعدة كالآثار والباليوجرافيا (علم الخطاطة) والنقوش والنمِّيات والبردى، ثم قسم للتاريخ الإسلامي العام يبدأ بعده التقسيم الجغرافي للعالم الإسلامي مبتدئاً بشمال أفريقيا ثم مصر فالسودان فبلاد العرب ففلسطين فالأردن ثم سوريا ولبنان والعراق وتركيا وفارس والهند وأفغانستان وأفريقيا الوسطى والأندلس. وكل دولة من تلك الدول يقسم تاريخها زمنياً على حسب الحقب التاريخية أو الملوك. فتاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي حتى العصر الحديث (الباب التاسع عشر) - مثلاً - يتناول: الفتح العربي - الطولونيين - الإخشيديين - الفاطميين - الأيوبيين - المماليك - العثمانيين - نابليون والحملة الفرنسية - محمد علي - مصر الحديثة: ١٨٨٢ - ١٩٢٢م - مصر الحديثة: ١٩٢٢ - ١٩٥٦م - ج.ع.م. وتاريخ تركيا (الباب التاسع والعشرون) ينقسم إلى ست فترات الأولى منها تنتهي بسنة ١٤٠٢م والثانية تغطي الفترة ما بين ١٤٠٣ و ١٥٦٦ م والثالثة من سنة ١٥٦٦م إلى سنة ١٧٠٣ م، والرابعة من سنة ١٧٠٣ م إلى سنة ١٨٣٩م، والخامسة من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٩٢٢م، والسادسة تغطي ما بعد سنة ١٩٢٢م.

---

(١) هذه الأقسام ليست أقساماً نظرية منطقية افترضها الجامع قبل بدء عمله، ولا هي مستمدة من إحدى خطط التصنيف المعروفة وإنما هي نابعة من طبيعة المادة المجمعة.

(٢) باستثناء القسم ٤٢ الخاص بلغة البربر وآدابها فهو غير مفرع.

(٣) يبدأ هذا القسم بفصل عام ثم يقسم جغرافيا بالدول بنفس ترتيب ورودها في أقسام التاريخ.

وتأتي موضوعات اللغة والأدب في المركز الثاني بعد التاريخ من حيث عدد الأقسام التي خصصت لها، فهي تستقل بسبعة أقسام تبدأ باللغة العربية وأدبها منذ العصر الجاهلي حتى العصر الحديث. تليها اللغات الإيرانية وآدابها ثم اللغات التركية وآدابها، وأخيراً لغات البربر وآدابهم. وقد رتبت كل مجموعة من اللغات فيما بينها ترتيباً هجائياً كما هو الحال في اللغات الإيرانية الحديثة واللغات التركية الشرقية، ورتبت لهجات كل لغة فيما بينها ترتيباً هجائياً أيضاً.

وكما قسم تاريخ الدول إلى حقب وعصور، كذلك قسمت الآداب إلى عصورها المتعارف عليها، وداخل كل عصر يذكر مشاهير الأدباء في ترتيب هجائي، وتحت كل منهم ما كُتب عنه، بينما تجمع الكتابات عن المغمورين في ذيل كل فصل. فالأدب الفارسي -مثلاً- يبدأ بفصل عام يليه فصل عن الأدب الفارسي منذ نشأته حتى سنة ١٢٩٠م وفصل ثالث عن الفترة من سنة ١٢٦٥ إلى سنة ١٥٠٢م ثم فصل أخير عن الأدب الفارسي الحديث. وفي الفصل الثاني نلتقي بالفردوسي وعمر الخيام وجلال الدين الرومي، بينما نجد حافظاً وعبد الرحمن جامي وأضرابهما في الفصل الثالث، أما إقبال فيأخذ مكانه في الفصل الرابع والأخير.

وتحت كل فرع من فروع الموضوعات التي وزعت عليها مادة هذا الكشاف، كانت القاعدة العامة أن تدخل الكتابات بأسماء أصحابها في ترتيب هجائي دقيق. ولم تكن ثمة مشكلة بالنسبة للكتّاب الغربيين الذين يدخلون بأسماء عائلاتهم (Surnames) ولكن المشكلة ثارت بالنسبة للأسماء الشرقية فعوملت معاملة الأسماء الأجنبية ما لم يشتهر الكاتب باسمه الشخصي. فمن الكُتّاب الذين دخلوا بأسماء عائلاتهم: طه حسين ومصطفى عبد الرازق ومحمد إقبال وأمين المعلوف وعبد العزيز الأهواني وفؤاد حسنين علي و Amin Jung Bahadur, و Nawab Sir Ahmed Hussain ومن الأسماء التي وردت كما هي: محمد مصطفى المراغي ومحمد بن تاويت الطنجي وعبد الله يعقوب خان.

ومن هذه الأمثلة يتضح أن الجامع لم يكن موفقاً في حسم تلك القضية في كثير من الأحيان. فطه حسين ومصطفى عبد الرازق وفؤاد حسنين علي كان الأولى بأسمائهم أن تذكر كما هي دون قلب، أما محمد مصطفى المراغي ومحمد بن تاويت الطنجي فكان الأولى بهما أن يعاملا معاملة عبد العزيز الأهواني فيدخل كل منهما باسم العائلة لأنه اسم مميز.

ومن التناقضات التي نجدها في هذا المجال أن الأمير يوسف كمال دخل باسم العائلة Kamal, Prince Youssef بينما دخل الأمير كمال الدين حسين باسمه

الشخصي Kamal al-Din Husain, Prince وكـان الأوْلى أن يعـامـلا معـاملـة واحدة وألا يدخل أي منهما باسم العائلة لأنه لا وجود له.

وفي مواجهة الاختلافات الواسعة في كتابة الأسماء الشرقية قرر بيرسون الإبقاء عليها بالصور التي وردت بها في كتابات أصحابها، وكان من نتيجة ذلك أن بعض الأسماء كتبت بثلاث صور مثل:

محمد	Mohammad, Mohammed, Muhamed
وحسين	Husain, Hussein, Husayn
ويوسف	Yousuf, Youssef, Yusuf

وبعضها الآخر كتب بصورتين مثل أحمد Ahmad, Ahmed ومحمود Mahmoud, Mahmud وحسن Hasan, Hassan ومصطفى Mustafa, Moustapha وكامل Kamel, Kamil. ويشتدّ الخلاف في الهجاء بالنسبة للأسماء المركبة مثل:

عبد الله	Abdallah, Abdullah, Abdulla
وعبد القادر	‘Abd al - Kader, Abdel Kader, Abdul Qadir
وعبد الرازق	‘Abd al - Raziq, Abdel Razek, Abdur Raziq
وعبد الرحمن	Abdel Rahman, Abdul Rahman, Abdur Rahman

وكان من نتيجة ذلك أيضاً أن بعض الأسماء كتبت تارة بطريقة النقل الصوتي للحروف (Transliteration)[١] مثل:

Ḥusayn, Ṭāhā. Maḥmaṣṣānī, Sobḥī

وتارة أخرى بالطريقة التقليدية الشائعة مثل:

Husain, Taha. Mahmasani , Subhi

ولقد حاول بيرسون أن يخفف من حدة هذا الاضطراب عن طريق توحيد صيغ الأسماء في الكشاف ولكن محاولته جاءت قاصرة لسببين:

---

(١) وحتى هذه لم تلتزم طريقة واحدة فيها، فالضمة أحياناً تكتب u وأحياناً أخرى o مثل Sobhi, Subhi والكسرة أحياناً تكتب i وأحياناً أخر e مثل Kamel, Kamil. ولا ذنب له في ذلك لأنه ينقل الأسماء كما أوردها أصحابها.

أولها: أنها لم تشمل جميع الأسماء التي حدث خلاف في هجائها ؛ فبينما وحّدت صيغة الاسم في طه حسين - مثلاً - تحت Husain, Taha لم توحد في مصطفى عبد الرازق فوزعت كتاباته بين:

'Abd al-Raziq, Shaykh M. H و Abdel Razek, Mustapha

وثانيها: أنها لم تستعمل إحالات من الصيغ الأخرى المستعملة إلى تلك الصيغة المختارة أو المرجحة.

ولم يكن الترتيب الهجائي تحت الموضوعات دائماً بالمؤلف، ففي الباب الأول - مثلاً - نجد المقالات التي تتناول العلماء المسلمين بالدراسة، والببليوجرافيات التي تحصي إنتاجهم ترتب فيما بينها هجائياً بأسماء هؤلاء العلماء. فمقال مصطفى عبد الرازق عن علي بهجت:

Abdel - Razeq, Mustafa: Aly Bey Bahgat[1]

لا يرتب بكاتبه وإنما بالمكتوب عنه وهو «بهجت».

والببليوجرافيات الثلاث التالية ترتب هكذا

Baidar, Abid Raza: Jamal al-Din al-Afghani: a bibliography of source materials.

Ishaque, M.: The Works of the Late prof. E.G. Browne...

Bibliography of the Writings of K. A. C. Creswell[2]...

فالمداخل بالمؤلفين دائماً، فإن كان المؤلف مجهولاً فبالعنوان، ولكن الترتيب هنا باسم الشخص موضوع الدراسة أو الشخص الذي أحصيت مؤلفاته أو كُتب عنه المقال.

ويلاحظ على طريقة التصنيف التي اتبعت في هذا الكشاف ما يلي:

أولاً: أن بعض الموضوعات غير المتجانسة قد جمعت معاً في قسم واحد، فالعلوم البحتة والتطبيقية وضعت مع الفلسفة في القسم الرابع، وتاريخ قبرص وضع مع تاريخ تركيا في القسم التاسع والعشرين.

---

(1) Index Islamicus, p. 8 no. 227.

(2) Index Islamicus, 2 nd Suppl. p. 11, nos. 299, 301, 302.

ثانياً: أن بعض الموضوعات قلقة في مواضعها، ولو أنها نقلت إلى مواضع أخرى لكان ذلك أنسب لها وأليق بها. ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) أن الحروب الصليبية وضعت في القسم الحادي والعشرين بين السودان وشرق أفريقيا من ناحية، وبلاد العرب من ناحية أخرى. ولو أنها أتت مع التاريخ العام أو مع تاريخ الشام (أقسام ٢٣ - ٢٦) لكان ذلك أفضل.

(ب) أن تاريخ الدولة الإسلامية في أسبانيا وإيطاليا (قسم ٣٥) وضع بعد وسط آسيا والقوقاز والمغول (قسم ٣٤) وكان الأولى به أن يأتي بعد شمال أفريقيا التي تشغل الأقسام ١١ - ١٧

(ج) أن التربية آخر أقسام الكتاب تأتي بعد موضوعين عظيمين هما الجغرافيا والتاريخ ثم اللغة والأدب وهما يغطيان ٣٧ قسماً من مجموع الأقسام البالغ عددها ٤٣. وكان يمكن اجتياز هذا الحاجز الهائل لو قدمت التربية على هذين الموضوعين الكبيرين وأخرت الجغرافيا والتاريخ (٦ - ٣٥) إلى ما بعد اللغة والأدب (٣٦ - ٤٢) حتى يُختم بأعظم الموضوعات وأكثرها تفصيلاً.

ثالثا: أن طريقة التفريع لم تكن مطردة وخصوصاً بالنسبة للموضوعات المتجانسة. فبينما تنفرد كل دولة من دول الشام (فلسطين والأردن وسوريا ولبنان) بقسم مستقل لها يعالج جغرافيتها وشعوبها وتاريخها، نجد دول شمال أفريقيا تعالج مجتمعة في سبعة أقسام، الثلاثة الأولى منها عن جغرافيتها وسلالات شعوبها وتاريخها العام، والأقسام الأربعة الباقية يغطي كل منها فترة زمنية من تاريخ المنطقة ابتداء من الفتح العربي حتى العصر الحديث، فيبدأ بفصل عام ثم يتناول كل دولة من دولها على حدة.

ولم تلتزم خطة ثابتة لترتيب الدول فيما بينها في تلك الأقسام. فليبيا - مثلاً - تأخذ e في الأقسام ١١ (الجغرافية) و١٣ (التاريخ العام للمنطقة) و١٦ (التاريخ الحديث) بينما تأخذ g في القسم الثاني عشر (السلالات) وc في القسم السابع عشر (الأسبان في شمال أفريقيا وليبيا). وتونس تأخذ d في الأقسام ١١، ١٣، ١٦ بينما تأخذ f في القسم الثاني عشر وc في القسم الخامس عشر (العصر العثماني - الشريفيون). والجزائر تأخذ c في الأقسام ١١، ١٣، ١٦ بينما تأخذ e في القسم الثاني عشر وb في القسم الخامس عشر. ومراكش تأخذ b في الأقسام ١١، ١٣، ١٦ بينما تأخذ d في القسم الثاني عشر وe في القسم الخامس عشر.

وكان بالإمكان تثبيت رمز كل دولة كما ثبتت التفريعات في الأقسام الخاصة بالسودان وبلاد العرب وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق وأفغانستان حيث خصص أ - للجغرافيا، ب - للسلالات، جـ - للتاريخ.

وكأي عمل تكشيفي علمي منظم يبدأ Index Islamicus بقائمة بالمصادر التي جمعت منها المواد، يليها قائمة بالمختصرات المستعملة، ثم فهرس تفصيلي للمحتويات.

وقد قسمت المصادر عند ذكرها إلى فئات أربع هي: الدوريات (Periodicals) والمطبوعات التذكارية (Festschriften) والكتابات الأخرى المجمعة (Other Collective Works) والمؤتمرات (Congresses). ورتبت كل فئة ترتيباً هجائياً بالعنوان فيما عدا المطبوعات التذكارية فقد رتبت باسم الشخص الذي صدر المطبوع في ذكراه. فمثلاً Al-Biruni Commemoration Volume يرتب بالبيروني، و Memorial Jean Sauvaget يرتب بسوفاجيه.

وفيما يختص بالدوريات أثبتت التغيرات التي طرأت على عناوين بعضها وربطت العناوين القديمة بالعناوين الجديدة مثل:

Bulletin of the Museum of Fine Arts, Boston... **Formerly** Museum of Fine Arts Bulletin.

Indian Antiquary..**Continued** as New Indian Antiquary..

كذلك استعملت الإحالات من الأسماء الشائعة إلى الأسماء الحقيقية للدوريات(١) مثل:

Antiquaries Journal **See** Proceedings of the Society of Antiquaries of London.

ورمز للدوريات التي توقفت عن الصدور بإثبات العلامة II في أعقاب البيانات الخاصة بها. وأكثر من هذا فقد ميزت الأعداد التي لم يستطع الجامع الاطلاع عليها بوضعها بين معقوفتين مثل: [Wants 20, 25 iv].

ونظراً لأن ترتيب المواد في Index Islamicus ترتيب موضوعي، فقد لزم بالضرورة عمل كشاف للمؤلفين، وهو كشاف جمعت في آخره المقالات المجهولة المؤلف مرتبة بأرقام ورودها، يليها المؤلفون الذين لم يذكروا أسماءهم صراحة وإنما اكتفوا بالأحرف الأولى منها أو استعملوا أسماء مستعارة مثل: A.C., I. D.,

(١) وقد ميزت الأسماء الحقيقية عن الأسماء الشائعة بكتابة الأخيرة بالحروف المائلة Italics.

al-Kâtib, Big-Ben, Jourist مرتبين فيما بينهم ترتيباً هجائياً. وقد استعملت في هذا الكشاف إحالات «انظر» من الصيغ غير المستعملة للأسماء إلى الصيغ المستعملة مثل:

'Abdul-Mu'id Khan, Muhammad See Khan, M.A.M.

Kaisy, Mahmoud Fahmi el - See El-Kaisy

كما استعملت إحالات «انظر أيضاً» للربط بين الصور المختلفة لكتابة الأسماء مثل:

Abdul-Wahab See also Abdel Wahab

وفي محاولة لمتابعة ما يصدر من كتابات عن الإسلام في الدوريات، يصدر بيرسون ملحقاً لعمله العظيم كل خمس سنوات[1] بجمع ما نشر خلالها من مقالات في الدوريات المذكورة بالمجلد الأصلي، بالإضافة إلى ما نشر فيها جدَّ من دوريات مهمة ومطبوعات تذكارية ومؤلفات مجمعة وأعمال مؤتمرات، تحت نفس رؤوس الموضوعات المستعملة في المجلد الأصلي وبنفس رموزها وأرقامها، وبكل أخطائها كما تقول مقدمة الملحق الأول[2]، مع إدخال ما يلزم من إضافات تفرضها التغيرات السياسية، ومع إدماج بعض الموضوعات التي لم تتوافر فيها كتابات تصلح للتقسيم والتفريع، واستبعاد الموضوعات التي لم يكتب فيها.

فمن صور الحذف - مثلاً - حذف علم الأنساب من بين العلوم المساعدة لدراسة التاريخ (قسم ٨) في الملحقين الأولين، وحذف الطبيعة أو الفيزياء من بين العلوم (قسم ٤) في الملحق الثاني، وحذف الطولونيين والإخشيديين من تاريخ مصر (قسم ١٩) في الملحق الأول، وحذفهما مع الفتح العربي لمصر في الملحق الثاني، وحذف أسبانيا من القسم الأخير الخاص بالتعليم في الملحق الأول، وحذفها مع بلاد العرب في الملحق الثاني.

ومن أمثلة الإضافات إضافة فصل للغات التركية الأخرى إلى قسم اللغات التركية، وفصل للجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م) إلى قسم تاريخ مصر في كلا الملحقين الأولين.

---

(١) صدر الملحق الأول سنة ١٩٦٢م ويغطي الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠م أو «ما وصل منه إلى لندن وكمبردج حتى نهاية مايو سنة ١٩٦١م» كما تقول مقدمته (P. vii) ويضم ٧٢٩٦ مدخلا، والثاني سنة ١٩٦٧م ويغطي الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥م ويضم ٨١٣٥ مدخلا.

(٢) P. vii

وكما ختم العمل الأصلي بكشاف للمؤلفين، كذلك يختم كل ملحق بمثل هذا الكشاف الذي تلحق بآخره الأعمال المجهولة المؤلف مرتبة بعناوينها حيناً (كما في الملحق الأول) وبأرقامها المسلسلة حيناً آخر (كما في الملحق الثاني).

* * *

وبعد:

فتلك خمسة أعمال تكشيفية اثنان منها يختصان بكتاب الله، واثنان آخران ينصبان على سنة رسوله ﷺ، وآخرها يحصي ما كتب عن الإسلام بمفهومه الحضاري الواسع في المجلات الأجنبية التي تصدر بمختلف اللغات الأوربية. وحتى الآن انحصر جهدنا كمسلمين في نطاق الترجمة لبعض تلك الأعمال الرائدة، بينما وقفنا عاجزين أمام البعض الآخر الذي لا تجدي فيه الترجمة شيئاً مثل Index Islamicus فلا معنى لأن نترجم إلى اللغة العربية عناوين مقالات كتبت بلغات أجنبية لأن الذي يعجز عن قراءة العنوان بلغته الأصلية هو بالطبع أعجز من أن يقرأ ما كتب تحته بهذه اللغة. ولعل في ذلك ما يلفتنا إلى حقيقتين هامتين:

الأولى: ضرورة معرفة اللغات الأجنبية لمن يتصدى للدراسات الإسلامية خصوصاً في جانب الدعوة والإرشاد. فما زال الإسلام بحاجة ملحة إلى أن يُعَرَّف به في دول كثيرة وأن يقدَّم إلى شعوب كبيرة لا تعرف لغة القرآن ولا تقرأ عن الإسلام إلا ما يكتبه عنه غير المسلمين بكل ما في كتاباتهم من زيف وزيغ وضلال وتشويه للصورة الكريمة لديننا الحنيف.

والحقيقة الثانية: أن شخصاً واحداً يعاونه مجموعة من الدارسين في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن استطاع أن يحصي ما كتب عن الإسلام من مختلف جوانبه في عدد هائل من المجلات الأوربية التي تصدر بلغات مختلفة على مدى ما يقرب من سبعين عاماً. فماذا صنعنا نحن لباحثينا الذين لا يجدون تحت أيديهم أي أداة من أدوات البحث تدلُّهم على ما نشر في موضوعات بحوثهم في المجلات العربية التي تصدر في بلادهم وفي البلاد العربية الأخرى؟ أليس من المؤسف أنهم يستطيعون أن يعرفوا ما كتب عن تلك الموضوعات في الدوريات الأجنبية في دقائق معدودة، بينما تحول بينهم وبين ما نشر في الدوريات العربية أهوال جسام حتى ليكاد يكون وصولهم إليه ضرباً من المستحيل؟.

أما يجدر بالدول العربية ولديها أزهرها وجامعاتها الإسلامية ومنظمة عربية للتربية والعلوم والثقافة أن تتبنى مشروعاً كهذا خدمةً للبحث والباحثين؟

ذلك أمل ظل يراودني منذ ما يقرب من خمسة عشر عاماً حين أتيح لي أن أتصل عن قرب بالـ Index Islamicus وصاحبه. ومن يومها وأنا أتطلع إلى Index Arabicus يضع بين يدي الباحثين كل ما كتب في موضوعات تخصصهم من بحوث ومقالات نشرت في المجلات العربية.

ويبدو أن ما تمنيته منذ بضع سنين قد أصبح اليوم قريب المنال بعد أن نهضت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة بمشروعها الضخم لتكشيف ما كتب عن الإسلام في المجلات الإسلامية المتخصصة[1]، ثم لم تكد تفرغ منه حتى همت باقتحام موضوع التربية وعلم النفس التربوي.

ومن السابق لأوانه الآن الحكم على تلك التجربة لأن حصيلتها في أول مجال من مجالات عملها وهو مجال علوم الدين الإسلامي لم تخرج من المطبعة بعد، ولا أشك في أنها ستكون موضوع كتابات كثيرة تتناولها بالتحليل والتقويم. ولكنها ستبقى بعد كل الكتابات عملاً رائداً وجهداً ببليوجرافياً ضخماً وعلامة بارزة على الطريق التي قطعتها الأعمال الببليوجرافية العربية منذ أقدم عصورها إلى الوقت الحاضر.

---

(١) وكم كنت أتمنى ألا تقتصر المنظمة نفسها على المجلات المتخصصة، ففي غيرها من المجلات العامة مادة كثيرة لا غنى عنها للباحثين المتخصصين.

فهارس المخطوطات(*)

تراثنا المخطوط:

لم يحدث في التاريخ أن احتفظت لغة من اللغات بكل خصائصها ومقوماتها واستعصت على التحريف والتبديل كما حدث في اللغة العربية. ومرجع ذلك إلى أنها لغة القرآن الكريم ولغة العبادة بالنسبة للمسلمين على اختلاف أجناسهم وألوانهم وألسنتهم. وارتباط اللغة بالدين هو الذي كتب لها البقاء والخلود وجعلها تحتفظ بنقائها وأصالتها على مر الزمان حتى إننا نقرأ اليوم كلام الجاهليين وأدبهم فنفهمه ونستسيغه، لا نجد فيه من المشقة والعسر إلا ما يسببه تطور استعمالات الألفاظ ودلالتها اللغوية من عصر إلى عصر.

وهذه الميزة الفريدة التي امتازت بها اللغة العربية جعلت المخطوط العربي أطول مخطوطات العالم عمراً وأكثرها عدداً، فمن ورائنا أربعة عشر قرناً من التراث المخطوط، وهو تراث ضخم لا يتوافر لأي أمة من الأمم ولا في أي لغة من لغات البشر. ومع أن الطباعة قد دخلت الشرق مع الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يزعم أن هذا التاريخ كان نهاية عصر المخطوط العربي. فقد ظلت للمخطوطات قيمتها واستعمالاتها حتى انتشرت الطباعة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي.

الفهارس، ولماذا تعمل:

ويوم كانت المكتبات محدودة الحجم ومحدودة النمو كان يمكن للذاكرة أن تستوعب مقتنياتها وكان يمكن للرفوف المفتوحة أن تتسع لهذه المقتنيات. ولكن

(*) قدم إلى: الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة «الببليوغرافيا» والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية التي أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق من ٢-١١/١٠/١٩٧١ ونشر ضمن أعمال الحلقة. دمشق، وزارة التعليم العالي ١٩٧٣، ص ٢٨٤-٣٠٠.

تضخم أحجام المكتبات ونموها المطرد اضطرها الى استعمال الطريقة المخزنية كحل لمشكلة المكان. وفرض عليها أنماطاً من النظم والإجراءات الفنية كتسجيل مجموعاتها وفهرستها وتنظيمها وتيسير سبل الحصول عليها. والطريقة المخزنية بطبيعتها تحول بين القارئ وبين الوصول للكتاب في مكانه، وتلقي على الفهرس مسؤولية تعريف القارئ بما وراء الجدران من المطبوعات والمخطوطات وغيرها من المواد التي تقتنيها المكتبات.

وليست أزمة المكان وحدها هي التي تجعل من الفهرس أداة الباحث للوصول إلى ما يريد من مقتنيات المكتبة، وإنما يضاف إليها عنصر آخر هو أشد ما يكون خطورة بالنسبة للمخطوطات، ونعني به عنصر الأمن والصيانة الذي يفرض على المكتبة مهما بلغت من الرحابة والسعة أن تحتفظ بالمخطوطات في مكان أمين بعيد عن الجمهور وأن تجعل الفهرس حلقة الاتصال بين القارئ وبين الكتاب المخطوط.

وإذن فالفهرس بالنسبة للمكتبة هو مفتاح كنوزها، وهو القنطرة التي يعبرها الباحث وصولاً إلى مقتنياتها، لأنه ثبت شامل بكل ما تحتويه من مواد مقروءة وغير مقروءة، منظمة ومرتبة بحيث يسهل على موظفيها وروادها أن يعرفوا في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد ممكن إن كان كتاب معين أو مجلة معينة أو غير الكتاب والمجلة من صور النشر الحديث موجوداً ضمن مقتنيات المكتبة أو غير موجود، وأين مكانه إن وجد.

ولقد وجدت فهارس للمكتبات العربية قبل أن يبلغ القرن الثاني الهجري نهايته بدليل ما يروى من أن المأمون كان عنده فهرست بكتب خزانة الحكمة[1]. ولا يمضي طويل وقت حتى نرى الفهارس قد أصبحت ظاهرة عامة بالنسبة للمكتبات الخاصة والعامة على السواء. فياقوت الحموي يذكر - مثلاً - أن فهرست كتب الصاحب بن عباد (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) بلغ عشرة مجلدات[2]. ويذكر ابن خلدون أن مكتبة الحكم المستنصر الأموي الذي ولي قرطبة من سنة ٣٥٠ إلى سنة ٣٦٦ هـ كان عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعاً وأربعين فهرسة، في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير[3].

---

(١) أنشئت هذه الخزانة في عصر الرشيد ثم ازدهرت ازدهاراً رائعاً في عصر المأمون حتى نسبها بعض المؤرخين إليه.

(٢) معجم الأدباء، الطبعة الثانية، ج ٦ ص ٢٥٩.

(٣) العبر وديوان المبتدأ والخبر، طبعة بولاق، ج ٤ ص ١٤٦.

ولكن تلك الفهارس القديمة كانت مجرد قوائم للحصر وليست أدوات للبحث. ثم لم يلبث الفهرس أن أصبح ضرورة لا غنى عنها نتيجة لتضخم مجموعات المكتبات وتدفق سيل الكتب عليها بلا انقطاع.

فهرسة المخطوط وفهرسة المطبوع:

وإذا كانت وظيفة الفهرس أن يعطي المواصفات الدقيقة لكل كتاب، بل لكل طبعة من طبعاته بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من الطبعات[1] فإن فهرس المخطوطات تقع عليه مسؤولية مضاعفة من هذه الناحية. ذلك أن لكل مخطوطة قيمتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من مخطوطات الكتاب الواحد، كنوع الورق وحجمه وعدده ونوع الخط والمداد واسم الناسخ وتاريخ النسخ وما قد يكون مثبتاً عليها من تمليكات أو سماعات أو إجازات أو معارضات أو نقول. يضاف إلى ذلك أن المخطوطات غالباً ما تكون من مكتبات بعيدة عن الباحث وليس من السهل عليه أن يبلغها ليفحصها بنفسه ومن ثم لا بد أن يقدم له الفهرس الذي بين يديه بيانات تفصيلية تساعده في التعرف على ما يحتاجه بكفاية ودقة.

لهذين السببين تتطلب فهرسة المخطوطات تفاصيل لا نحتاجها في فهرسة الكتاب المطبوع الذي تنتج منه آلاف النسخ المتشابهة والمتطابقة في وقت واحد. فإلى جانب البيانات الأساسية التي يجب أن تشتمل عليها بطاقة فهرس الكتاب المطبوع وهي اسم المؤلف وعنوان الكتاب واسم الناشر (الذي يقابله اسم الناسخ في المخطوط) ومكان النشر (أو النسخ) وتاريخه وعدد أوراقه، إلى جانب هذا القدر المعلوم من البيانات ينبغي أن تشتمل بطاقة فهرس الكتاب المخطوط على تفصيلات أكثر تتصل بالشكل والمضمون.

فينبغي أن يذكر في بطاقة المخطوط كل ما يشتمل عليه المجلد من مؤلفات قد تتعدد أسماؤها ويتباين مؤلفوها كما هو الحال في المجاميع.

كذلك ينبغي أن ينص في البطاقة على بداية المخطوط ونهايته. وقد يبدو ذلك نوعاً من الإسراف ولكننا نجد له ما يبرره إذا عرفنا أن هذه البيانات تساعد على تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه (وخاصة إذا كان المخطوط ناقص الأول أو الآخر ولم يستدل على مؤلفه)، كما أنها تساعد على التعرف على أجزاء الكتاب المختلفة التي توزعتها على مر الزمن مكتبات متباعدة قد تكون في دولة

---

(١) وذلك بذكر رقم الطبعة وتاريخها وعدد صفحاتها وغير ذلك من الخصائص التي تنفرد بها.

واحدة أو عدة دول، وبذلك يمكن تجميع ما تفرق من أجزاء الكتاب الواحد. كما ينبغي أن يشار في بطاقة الفهرس إلى ما يتضمنه المخطوط من سماعات أو إجازات أو معارضات أو تمليكات. فهذه البيانات لا تساعد فقط على تحديد تاريخ المخطوط إن كان مجهولاً، وإنما تفيد في توثيقه وبيان قيمته ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره.

هذا عن المضمون، أما بالنسبة للشكل المادي للمخطوط فينبغي ألا يُكتفى بما يُكتفى به في فهرسة الكتاب المطبوع من تحديد عدد أوراق الكتاب وحجمه وإنما لا بد من ذكر نوع الورق ونوع الخط المستعمل في الكتابة واسم الناسخ إن وجد وعدد السطور في الصفحة الواحدة ولون المداد ونوع التجليد وما يكون قد أصاب المخطوط من تآكل أو تمزق أو ترميم أو فقدان لبعض أوراقه أو غير ذلك من الملامح المميزة للنسخة. ولهذه البيانات أهميتها في تحديد تاريخ نسخ المخطوطة إذا كانت غير مؤرخة أو إذا كانت الورقة الأخيرة التي يثبت فيها التاريخ مفقودة. وبتأريخ المخطوطة نتبين مكانها بين غيرها من نسخ الكتاب وإلى أي حدّ هي قديمة وموثقة. وتلك مسألة هامة وحيوية بالنسبة للمحقق الذي يريد أن يقترب من نسخة المؤلف وكلامه إلى أقصى حد ممكن.

تلك هي البيانات التفصيلية التي ينبغي أن يتضمنها فهرس المخطوطات ومبرراتها وهي بيانات تتطلب نوعاً معيناً من المفهرسين الذين يجمعون بين العلم والدراية بطرق التأليف العربية الأولى وبأنواع الخطوط والورق والمداد وغير ذلك من ألوان المعارف التي سنتناولها بالحديث فيما بعد، والذين تتوافر لهم كل أدوات البحث اللازم لعملهم ولا يطالبون بما يطالب به غيرهم من معدلات الإنتاج،لأن العبرة هنا ليست بعدد المخطوطات التي تفهرس وإنما بنوعية الفهرسة ومدى دقتها وكفايتها.

ولقد أتي على المكتبات حين من الدهر كانت فيه فهرسة المخطوطات عملاً علمياً جليلاً ينهض به علماء فضلاء وتنفق عليه الأموال بسخاء، فخرجت الفهارس على درجة من الدقة والتفصيل تجعلها اليوم قدوة ومثالاً لما ينبغي أن تكون عليه فهرسة المخطوطات. وفهرس المخطوطات العربية بمكتبة المتحف البريطاني بلندن خير مثال على ما نقول.

ولكن مع مرور الزمن زادت تكاليف الطباعة وزادت الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق المكتبيين بحيث لم يعد يتاح لهم الوقت الذي يسمح لهم بالعكوف على مثل هذا العمل العلمي، فتوقفت الفهارس الدقيقة المفصلة عن الصدور وبدأ

يستعاض عنها بقوائم مختصرة تكتفي بأقل القليل عن كل مخطوط[١].

عقبات على الطريق:

ولعل فيما سقناه من تفاصيل ينبغي أن تتضمنها فهارس المخطوطات ما يعكس مدى المشقة التي يتكبدها مفهرسو المخطوطات. وإلى جانب تلك المشقة هناك مشكلات أساسية تواجه من يتعرض لفهرسة المخطوط وتفرض عليه أن يجد لها حلاً حاسماً منذ البداية.

وأولى تلك المشكلات هي:

مشكلة مداخل المؤلفين القدماء:

وهي مشكلة لا تنفرد بها المخطوطات وحدها وإنما تنسحب على كتب التراث العربي المخطوط منها والمطبوع على السواء. فبينما اشتهر بعض المؤلفين العرب باسمه مثل الحسن البصري وجابر بن حيان وإسحق الموصلي، نجد أن بعضهم الآخر قد عرف بكنيته مثل أبي حنيفة وأبي الأسود الدؤلي وأبي عمرو بن العلاء، والبعض الثالث عرف بلقبه كالجاحظ والطبري والرازي والفيروز أبادي والقلقشندي والكندي. ومع أن الشهرة باللقب هي الغالبة إلا أنه يصعب تقنين مداخل المؤلفين العرب على أساس أن تكون بالألقاب دائماً لأننا لا نستطيع تعميم تلك القاعدة على المؤلفين الذين لم يشتهروا بألقاب معينة مثل مالك بن أنس وواصل بن عطاء وقدامة بن جعفر من القدماء ولطفي السيد وطه حسين وأحمد أمين من المحدثين[٢].

فإن قلنا بإدخال الكتب العربية بأسماء مؤلفيها دون تقديم اسم الشهرة لقباً كان أو كنية واستعنّا بالإحالات من أسماء الشهرة إلى الأسماء الحقيقية أمكن للقاعدة أن تطرد بلا شذوذ ولكنها ستفرض على الباحثين الذين يعرفون المؤلفين بأسماء شهرتهم (وهم الغالبية العظمى) أن يقضوا وقتاً أطول في استعمال الفهارس التي ستحيلهم من الاسم المشهور إلى الاسم الأصلي. وتحت الأسماء الأصلية لن

---

(١) مكتبة المتحف البريطاني نفسها لجأت لهذا الحل فأصدرت سنة ١٩١٢ م A Descriptive list of Arabic MSS acquired by the trustees of the B.M. Since 1894, Compiled by A.G. Ellis & E. Edwards.

(٢) اشتهر بعض المؤلفين المحدثين بأسماء مستعارة مثل بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن) وأبو خلدون (ساطع الحصري) ولكن تلك الظاهرة لم توجد في عصر المخطوطات.

يكون البحث هينا سهلاً لأننا سنجد ألوفاً من الداخل بأسماء المحمدين مثل: محمد ابن محمد بن محمد... أو محمد بن محمد بن أحمد بن... وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل نستمر في ذكر أسماء المؤلفين بلا حدود حتى لو استغرق الاسم عدة سطور؟ هل نتصور بطاقة مدخلها:

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر ابن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين أبو الفضل (٨٤٩ - ٩١١ هـ).

- وهل هذا التفصيل يخدم البحث والباحثين حقاً؟

هنا لا بد من حسم وتقنين يضع حداً أقصى لا تتجاوزه أسماء المؤلفين كأن نكتفي بالاسم الثلاثي مضافاً إليه اللقب أو الشهرة مثل:

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين.

تلك أولى مشكلات فهرسة الكتاب العربي مخطوطاً كان أو مطبوعاً. وهي مشكلة لا بد أن تحسم بطريقة قاطعة، فلا يجوز أن نقول إن الكتاب يدخل بما اشتهر به مؤلفه اسماً كانت هذه الشهرة أو لقباً أو كنية، لأن الشهرة في حد ذاتها نسبية، فأيها هو اسم الشهرة: الطبري أم ابن جرير الطبري؟ الشافعي أم محمد بن إدريس الشافعي؟ السيوطي أم جلال الدين السيوطي؟ الأصفهاني أم أبو الفرج الأصفهاني؟

كما لا يصح أن نجعل سنة ١٨٠٠ م حداً فاصلاً بين فئتين من المؤلفين، فمن تقدم عليها دخل بشهرته ومن تأخر عنها دخل باسمه العادي كما هو متبع في أكثر المكتبات العربية لأن ذلك معناه أننا نطالب الباحث بأن يعرف تاريخ وفاة المؤلف قبل أن يلجأ إلى الفهرس حيث إن هذا التاريخ هو الذي سيحدد ما إذا كان سيجده تحت اسم الشهرة أو تحت الاسم بكامل هيئته.

المشكلة الثانية: مشكلة العنوان: وهي مشكلة ذات ثلاثة وجوه:

الأول: أن يشتهر المخطوط بعنوان غير عنوانه الأصلي مثل:

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وشهرته: خطط المقريزي.

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ويعرف بتاريخ ابن خلدون.

- أم البراهين للسنوسي وشهرتها: السنوسية.

وتلك مشكلة يمكن التغلب عليها باستعمال العنوان الأصلي والإحالة إليه من العنوان المشهور.

الثاني: أن يكون للمخطوط أكثر من عنوان، بمعنى أن تحمل نسخ الكتاب الواحد عناوين مختلفة كما هو الحال في شرح أبي العلاء المعري على ديوان أبي الطيب المتنبي. فبعض نسخ هذا الشرح تحمل عنوان: معجز أحمد، وبعضها الآخر يحمل عنوان: اللامع العزيزي. وهناك كتاب للقضاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ) توزعت نسخه بين أربعة عناوين مختلفة هي تاريخ القضاعي، قصص الأنبياء، نوادر الخلفاء، عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف.

وتلك مسألة تحتاج في كشفها إلى خبرة بالمخطوطات ومحتوياتها، وتحتاج بعد ذلك إلى تحديد العنوان الأصلي ليدخل الكتاب به ويحال إليه من العناوين الأخرى غير المستعملة.

الثالث: أن تحمل النسخة الواحدة من المخطوط أكثر من عنوان، واحد على الغلاف وآخر في المقدمة وثالث في الخاتمة، وكل واحد من الثلاثة مغاير للعنوانين الآخرين. وفي هذه الحالة يسهل استبعاد العنوان الموجود على الغلاف على أساس احتمال أن يكون إضافة متأخرة أضافها أحد أصحاب النسخة أو أحد الوراقين فيما بعد. ويبقى بعد ذلك عنوانان للكتاب الواحد هما العنوان الوارد في المقدمة وهو أساسي لا يمكن الشك فيه، والعنوان الوارد في خاتمة المخطوط وهو أيضاً موضع ثقة، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى العنوان الأول لأن هذا العنوان الأخير غالباً ما يكون من وضع الناسخ بعد أن يفرغ من نسخ المخطوط، وهناك احتمال كبير بأن يختصره الناسخ فلا يورده كاملاً كما ورد في المقدمة، أو قد ينسى فيذكره بصورة تختلف عن الصورة التي ورد بها في أول الكتاب. ومن أجل هذا يبقى العنوان الوارد في المقدمة هو أكثر تلك العناوين أصالة وأحقها بالاستعمال كمدخل أساسي مع ضرورة الإحالة إليه من العنوانين الآخرين.

المشكلة الثالثة: مشكلة تاريخ المخطوط: فمع أن التاريخ مهم جداً لتحديد مدى اقتراب النسخة التي بين أيدينا من نسخة المؤلف ومدى قربها من الأصل الذي أُخذت عنه، إلا أن كثيراً من المخطوطات لا يحمل تاريخ نسخه، ربما لعدم اهتمام الناسخ بذكر التاريخ وربما لضياع الورقة الأخيرة من المخطوط وهي الموضع الذي يذكر فيه التاريخ عادة.

وليس فقدان تاريخ المخطوط هو المظهر الوحيد لهذه المشكلة، وإنما لها مظاهر

أخرى كأن يسقط الناسخ رقم الألف من التاريخ فيقول - مثلاً - سنة ثلاثين ومائة وهو يعني سنة ألف وثلاثين ومائة، تماماً كما نفعل نحن الآن حين نؤرخ بعض كتبنا وكتاباتنا بسنة ٩٧١م ونهمل الألف على أساس أنها مفهومة ضمناً. وذلك خطأ يقع فيه كثير من مفهرسي المخطوطات العربية ونجد له نماذج كثيرة في فهارس مكتبات استانبول على وجه الخصوص. وهو خطأ يكشفه خط النسخة وورقها وبقية ملامحها التي تنبئ عن عمر لا يمكن أن يصل خطأ الحساب فيه إلى ألف عام. ومن الأشياء الغريبة والطريفة أن بعض المخطوطات يؤرخ بخلق آدم أو بسنة الطوفان فيقول الناسخ إن الكتاب تم نسخه سنة كذا من بدء الخليقة أو من تاريخ الطوفان. ومثل هذه التواريخ لا دلالة لها بالنسبة لنا إلا إذا ترجمت الى التاريخ الهجري أو الميلادي. وتلك قضية ينبغي أن نستقر فيها على قرار.

المشكلة الرابعة:

مشكلة المجاميع: والمجموع عبارة عن عدة مباحث أو رسائل جمع بعضها إلى بعض في كتاب واحد. وقد تكون هذه المباحث لمؤلف واحد أو لمؤلفين متعددين. وقد يحمل المخطوط عنوان المبحث الأول (وهو عنوان يضلل المفهرس إن لم يتنبه لمحتويات الكتاب) وقد يكتفي بكلمة « مجموع » للدلالة على أنه أشتات مجتمعات.

وفي هذه الحالة يجد المفهرس نفسه بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يعتبر كل مبحث كتاباً مستقلاً بنفسه فينشئ له البطاقات اللازمة له في الفهرس وينص على أنه ضمن مجموع من صفحة كذا إلى صفحة كذا، وإما أن يعتبر المجموع كتاباً واحداً ويعمل له بطاقة رئيسية تتضمن محتوياته بالتفصيل، ثم يحيل من عناوين المباحث الأخرى الموجودة بداخله إلى عنوان المجموع. وتلك أيضاً مسألة نحتاج فيها إلى قرار من أجل توحيد قواعد الفهرسة العربية.

وللمجاميع مشكلة أخرى هي مشكلة التصنيف. فغالباً ما يضم المجموع مباحث تتناول فنوناً من المعرفة مختلفة. ولا يستطيع المفهرس أن يعطي الكتاب أكثر من رقم تصنيف واحد، كما لا يستطيع أن يضع الكتاب الواحد إلا في موضع واحد تحت رأس موضوع واحد. فعلى أي أساس يختار المفهرس رقم تصنيف المجموع، وهو الرقم الذي سيحدد موضعه بين مقتنيات المكتبة؟ وهل يوضع كل مجموع تحت رأس الموضوع الغالب عليه؟ أم تجمع كتب المجاميع كلها في مكان واحد؟.

تلك – هي الأخرى – مسألة خلافية بين المكتبات، فلماذا لا تكون موضع اتفاق؟

والمشاكل الأربع السابقة تصب في مجرى واحد. وتثير مشكلة خامسة تتصل بنوعية من يقومون بفهرسة المخطوطات: هل تكفي الدراسات التي يتلقاها طلاب أقسام المكتبات بالجامعات للنهوض بهذا العمل؟ وإذا لم يكن دارسو المكتبات مؤهلين له فمن الذي يستطيع أن ينهض به؟

لقد أثبتت تجربة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة أن معظم المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من التعامل مع المخطوطات ويفضلون العمل في فهارس المطبوعات وفي أقسام الببليوغرافيا والخدمات المكتبية والتوثيق وغيرها من فروع العمل المكتبي. ربما لأنهم تعلموا هذه الأشياء وتدربوا عليها، وربما لأن هذه الأعمال أيسر وأهون من العمل في المخطوطات. ولكن السبب الأساسي – في نظري – هو أنهم لم يعدوا الإعداد الكافي لهذا العمل،وأن معلوماتهم وخبراتهم لا تمكنهم في أغلب الأحوال من التصدي له. فالتعامل مع المخطوط لا يكفي له دراسة الفهرسة والتصنيف والببليوغرافيا وغيرها من علوم المكتبات وإنما لا بد أن يكون هناك أساس ثقافي وحضاري أعم يرتكز على دعامات ثلاث من اللغة والدين والتاريخ، وهي الفروع الثلاثة التي تستوعب ما يقرب من تسعين في المائة من تراثنا المخطوط. فمفهرس المخطوطات يجب أن تكون لديه القدرة على التمييز بين الفقه وأصول الفقه، وبين اللغة والنحو، وبين الطبقات والتراجم، وغير ذلك من الأمور التي تلتبس على كثير من الناس.

ذلك هو الأساس العلمي الذي ينبغي أن يتوافر لدى مفهرس المخطوطات وأن تقوم فوقه دراسات ومهارات مكتبية تتمثل في معرفة قواعد فهرسة المخطوط، والمراجع الأساسية التي يستعان بها في تحقيق اسم الكتاب واسم مؤلفه وتوثيق نصّه. وبعد ذلك تأتي معرفة أنواع الخطوط والورق والمداد والتجليد وطرق صيانة المخطوط والمحافظة عليه.

ولقد أثبتت التجربة أن أقدر الناس على فهرسة المخطوطات هم المتخصصون في الدراسات الإسلامية والعربية والتاريخية الذين أتيحت لهم بعد تخرجهم من الجامعة فرصة دراسة علوم المكتبات دراسة عالية، أو فرصة التدرب العملي المنظم على تطبيق قواعد الفهرسة وعلى استعمال مراجع التراث العربي.

ويوم تتوافر لدينا الطاقات البشرية الصالحة لهذا العمل والقادرة على الوفاء به ويوم نستطيع تحقيق أكمل أنواع الفهرسة للمخطوطات وأدقها، يومها سوف

تثار مشكلة أخرى ليست جديدة لأنها أثيرت وتثار دائماً وهي:

مشكلة تكاليف فهرسة المخطوطات وهل لها ما يبررها؟

إن اشتراط كفاءات ممتازة ومستويات عالية من الأداء وقدر أكبر من التفصيل والتحليل سوف ينتج عنه بالضرورة زيادة في تكاليف الفهرسة. فإلى أي حدّ تتقبل المكتبات تحمل تلك الأعباء المالية؟

إن مكتبات كبرى وقادرة كمكتبة المتحف البريطاني قد عجزت عن أن تستمر في فهرسة مخطوطاتها بالطريقة المثلى التي بدأت بها، وعجزت بالتالي عن أن تستمر في نشر فهارس مقتنياتها من المخطوطات العربية. وتلك مسألة ينبغي ألا تخيفنا لأننا يجب أن نضع في اعتبارنا حقيقتين هامتين هما:

١ - كثرة ما عندنا من كفاءات في هذا المجال إذا قيست بالكفاءات المتوافرة لمكتبة المتحف البريطاني ومثيلاتها من مكتبات الغرب.

٢ - قلة التكاليف عندنا إذا قيست بالتكاليف التي تتحملها المكتبات في الخارج. ويكفي أن نقارن بين ما يتقاضاه مستشرق يعمل بفهرسة المخطوطات العربية في مكتبة أوروبية أو أمريكية وما يتقاضاه مفهرس يعمل بقسم المخطوطات في أية مكتبة عربية لنرى الفارق شاسعاً ورهيباً.

ثم تبقى بعد ذلك كله وقبل ذلك كله حقيقة هامة وهي أن المخطوطات مخطوطاتنا والتراث تراثنا، وذلك واجبنا قبل أن يكون واجب غيرنا من أمم الشرق أو الغرب.

فهارس المخطوطات العربية:

ونظراً لأن مجموعات المخطوطات محدودة النمو من ناحية، ولا توجد إلا في مكتبات معدودة من ناحية أخرى، فقد كانت الفهارس المطبوعة- وما تزال - هي الشكل الأمثل لفهارس المخطوطات. فهذا النوع من الفهارس هو الذي يمكن أن تتبادله المكتبات ويطلع عليه الباحثون في شتى بقاع الأرض. فإذا ما ظفروا بما يحتاجونه أرسلوا في طلب نسخ مصورة منه دون أن يتكبدوا مشقة السعي إليه بأنفسهم. أما الفهارس البطاقية فمع أنها لا يمكن لأي مكتبة أن تستغني عنها إلا أن قيمتها محلية لا تتجاوز جدران المكتبة التي تنشأ فيها.

ولقد بذلت عدة محاولات لعمل فهرس بما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم. فمنذ ما يقرب من ربع قرن، وفي سنة ١٩٤٧م على وجه التحديد

أصدر يوسف أسعد داغر في بيروت كتابه «فهارس المكتبة العربية في الخافقين». والكتاب ليس فهرساً لفهارس المخطوطات العربية ولا هو قائمة ببليوغرافية بها كما قد يوحي بذلك عنوانه، وإنما هو كتاب عام يذكر الفهارس وسط حشد من المعلومات عن المكتبات وعن تزويق المخطوطات وصيانتها وعن الببليوغرافيا وغير ذلك من الموضوعات التي لا تتصل بالفهرسة والفهارس. وكان من نتيجة ذلك أن التغطية لم تكن كاملة وأن المعلومات عن كل فهرس لم تكن مفصلة.

وفي سنة ١٩٤٩م صدر في باريس عمل آخر لجورج فاجدا George Vajda بعنوان:

Repértoire des Catalogues et inventaires de manuscrits Arabes.

محاولاً تغطية فهارس المخطوطات العربية، وفهارس المخطوطات الشرقية التي تشتمل على مخطوطات عربية. ثم كانت آخر محاولة تلك التي قام بها فؤاد سيزجين Fuat Sizgin والتي نشرها سنة ١٩٦٧م في الجزء الأول من كتابه Geschichte des Arabischen Schrifttums. ومع أن سيزجين قد فاته ذكر بعض الفهارس إلا أن محاولته كانت - بلا شك - أنضج المحاولات وأقربها إلى الشمول.

ونظرة على ما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم تظهر لنا الحقائق الآتية:

أولاً: أن هناك أعداداً هائلة من المخطوطات العربية لم تدرج في فهارس بعد. ففي تركيا واليمن - مثلاً - مخطوطات كثيرة لم تفهرس حتى الآن ولا يعرف أحد عنها شيئاً. وهي تقدر بأضعاف أضعاف ما تمت فهرسته فعلاً. وفي مصر نفسها لا يوجد حتى الآن فهرس كامل مطبوع بمخطوطات مكتبتها القومية[1]. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

---

(١) هناك فترات زمنية لم تغطها الفهارس المطبوعة بدار الكتب كما هو الحال بالنسبة للمخطوطات التي اقتنتها الدار بعد سنة ١٩٥٥م وهناك أيضاً مجموعات خاصة بأكملها لم تدخل فيما نشر من فهارس مثل مكتبات حليم وخليل آغا وعمر مكرم، ومجموعات أخرى نشرت لها فهارس مستقلة مثل مكتبة قولة والمكتبة التيمورية التي لم تكتمل فهارسها المطبوعة. ولقد بدأت الدار في إعداد فهرس كامل بكل ما تقتنيه من المخطوطات، وهو الآن في مرحلته التجريبية (تحت الطبع).

ثانياً: أن هناك مخطوطات مدرجة في تلك الفهارس ولكنها غير موجودة بالفعل. ولا تفسير لهذه الظاهرة إلا أن تلك المخطوطات قد فقدت على مر الزمن نتيجة للإهمال حيناً ولضعف النفوس حيناً آخر. ومعنى ذلك أن ما نشر من فهارس للمخطوطات العربية لا يمثل الواقع تمثيلاً دقيقاً مائة في المائة، وأن على المكتبات أن تصدر ملاحق دورية لفهارسها تشتمل على كل ما يضاف إليها وما يسقط منها.

ثالثاً: أن بعض الفهارس لا تستقل بالمخطوطات وإنما تجمع كل ما تضمه المكتبة في الموضوع الواحد مخطوطاً كان أم مطبوعاً كما هو الحال في فهرس المكتبة الأزهرية والفهرس القديم الذي أصدرته دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٣٠١هـ إلى سنة ١٣٠٨هـ (١٨٨٤ - ١٨٩٠م) والفهرس الجديد الذي صدر في الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٤٢م.

وهذا النوع من الفهارس يشكّل عبئاً على الباحثين عن المخطوطات نظراً لأنها تضيع وسط زحام المطبوعات.

وإلى جانب هذا النوع المختلط - إن صح هذا التعبير - نجد نوعاً آخر من الفهارس يقتصر على المخطوطات وحدها مثل فهارس المخطوطات العربية بالمكتبات القومية في الغرب كمكتبة المتحف البريطاني British Museum بلندن والمكتبة الأهلية Bibliothéque Nationale بباريس ومكتبة برلين[1]، وفهارس المكتبات الخاصة التي عنيت بجمع المخطوطات العربية كمكتبة John Rylands بمانشستر.

ومن أمثلة هذا النوع في عالمنا العربي فهارس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق وفهرست المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥م.

رابعاً: أن نظم الفهرسة غير موحدة فيما طبع من فهارس. فمع أنها جميعاً تدخل المخطوط بعنوانه، ربما لأن الكتب العربية تعرف بعناوينها أكثر مما تعرف بمؤلفيها، وربما لأن استعمال العنوان كمدخل أساسي للكتاب يعفي المفهرس من مشاكل الأسماء العربية بكل ما فيها من كنى وألقاب وأسماء شهرة. مع ذلك فإن

---

(١) ويمثلها فهرس ألفرد Ahlwardt بمجلداته العشرة التي صدرت سنة ١٨٨٧ - ١٨٩٩م.

التجميع في بعض هذه الفهارس تجميع موضوعي (وهو الغالب) كما في فهارس مكتبات استانبول والمكتبة الظاهرية بدمشق والخزانة العامة بالرباط ومكتبة Pankipore بالهند، وفي بعضها الآخر تجميع هجائي بالعنوان بصرف النظر عن الموضوع كما هي الحال في فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب القاهرية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥ م والذي سبقت الإشارة اليه.

وفضلاً عن ذلك فإن تلك الفهارس تتفاوت فيما بينها تفاوتاً شديداً في درجة التفصيل، فبعضها يقترب من الكمال فيما يتعلق بتوصيف النسخ[١]، والبعض الآخر لا يعدو أن يكون مجرد قوائم للحصر ليس غير[٢]. وبين هذين الطرفين درجات من التفصيل متباينة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة توحيد نظم الفهرسة حتى يمكن في المستقبل عمل فهارس موحدة Union Catalogues للمخطوطات العربية على مستوى دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

خامساً: أن هناك أخطاء كثيرة وقعت فيما نشر من فهارس. ومع أن هذه الأخطاء تتركز في اسماء المؤلفين وعناوين الكتب وتواريخها، إلا أنها تتفاوت في نسبتها من فهرس لآخر، وإن كانت تبلغ الذروة في بعض فهارس مكتبات استانبول التي تعتبر مثلاً صارخاً على كثرة الأخطاء وخاصة فيما يتصل بتواريخ المخطوطات.

سادساً: أن كثيراً من تلك الفهارس ينقصها الكشافات التى تيسر سبل البحث فيها. ففهارس مكتبات استانبول وفهارس المكتبة الأزهرية لا تكشيف لها، ومن بين فهارس دار الكتب بالقاهرة لا يوجد غير فهرس واحد له كشاف للمؤلفين وهو فهرس المخطوطات التي أضيفت إلى رصيدها فيما بين سنة ١٩٣٦ م وسنة ١٩٥٥ م[٣]. وعلى الجانب الآخر نجد أن فهارس المكتبة الظاهرية لم

---

(١) بعض الفهارس لا يكتفي بتوصيف النسخة وإنما يذكر أيضاً المصادر الببليوغرافية التي أشارت إليها. ومن هذه الفهارس فهارس مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق وفهرس المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي الذي صدر في سنة ١٩٦٩ م وفهرس المخطوطات العربية بمكتبة طوبقابو سراي باستنابول الذي صدر في ثلاثة مجلدات سنة ١٩٦٢-١٩٦٦ م.

(٢) كما هو الحال في فهارس مخطوطات مكتبات السليمانية وراغب باشا وأسعد أفندي باستانبول والمسجد الأحمدي بطنطا ودير سانت كاترين بطور سيناء.

(٣) صدر هذا الفهرس سنة ١٩٦١ - ١٩٦٣ م وقد سبقت الاشارة إلى أنه مرتب هجائياً بالعنوان، وكان ينبغي أن يزود بكشاف للموضوعات إلى جانب كشاف المؤلفين.

تكتف بكشافات المؤلفين وإنما أضافت إليها كشافات للنساخ أيضاً، وأن فهرس المخطوطات العربية بمكتبة John Rylands مذيل بكشافين أحدهما للمؤلفين والنساخين والآخر للعناوين. وأن الجزء العاشر والأخير من فهرس ألفرد يضم كشافين للمؤلفين والعناوين.

وبعد:

فيوم تحصي كل دولة ما لديها من مخطوطات عربية في فهرس مطبوع، ويوم تخرج تلك الفهارس على نسق واحد وبدرجة من التفصيل واحدة، ويوم يتحقق في تلك الفهارس مستوى عالٍ من الدقة في بياناتها، وقدر كافٍ من التكشيف الذي يساعد الباحث على الوصول إلى ما يريد بأيسر الجهد...

يومئذ فقط يمكن تجميع تراثنا المخطوط المبعثر في شتى بقاع الأرض، ويمكن نشر كنوز هذا التراث الذي كان - ولا يزال - دعامة أساسية من الدعامات التي قامت عليها حضارة الإنسان الحديث.

نحو خطة عربية لتجميع تراثنا المخطوط(*)

مقدمة:

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن اللغة العربية هي أغنى لغات العالم بتراثها المخطوط، فلم يقدر للغة من اللغات القديمة أو الحديثة أن تمتد بها الحياة كلغة للحديث والتعامل والثقافة عند شعب من الشعوب كما امتدت باللغة العربية التي نيفت على خمسة عشر قرنا من الزمان ابتداء من العصر الجاهلي وحتى هذا العصر الذي نعيش فيه. وطوال تلك القرون كانت اللغة العربية حية متجددة قابلة لاستيعاب كل جديد دون أن تفقد صلتها بمنابعها الأولى أو تتنكر في يوم من الأيام لتلك المنابع. وللقرآن الكريم يرجع الفضل في هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ البشر، فهو الذي حفظ تلك اللغة ومنحها سر الحياة حين جعل منها قرآناً يتلى في الصلاة، تلهج به ألسنة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وإن تناءت ديارهم ومنازلهم واختلفت ألوانهم وألسنتهم.

ولقد تكفل رب العزة بالحفاظ على كتابه العزيز إلى أن تبدل الأرض غير الأرض والسموات، فخاطب رسوله صلوات الله وسلامه عليه بقوله: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَه﴾(۱). وعاد يؤكد هذه الحقيقة في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونْ﴾(۲).

(*) قدم إلى حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها، التي عقدت في بغداد من الفترة من ٨ -١٩٧٥/١١/١٧. ونشر من مجلة «المورد»، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ص ١٣٣ - ١٣٩م

(١) سورة القيامة، آية ١٦ - ١٧

(٢) سورة الحجر، آية ٩.

ومعنى ذلك أن لغة القرآن باقية ما بقي إنسان على ظهر الأرض يصلي لله ويسجد له. وما بقي له لسان يوحد الله ويشهد بنبوة محمد ﷺ.

وهذه اللغة المقدسة التي اختارها الله لكتابه الكريم، والتي بلغت من العمر أكثر من ألف عام وخمسمائة هي التي استوعبت حضارتنا وقيمنا وثقافتنا، وهي التي كتب بها تراثنا المخطوط.

ولعل ذلك يثير سؤالا عن هذا التراث وهل هو عربي أم إسلامي. وغني عن القول أن التراث العربي كله تراث إسلامي، لا يستثنى من ذلك إلا نزر يسير لا يكاد يذكر. ولقد فطن كارل بروكلمان إلى هذه الحقيقة حين تصدى لعمل ثبت بمخطوطات التراث العربي وأماكن وجودها[١]، فاستبعد بعض المؤلفات العربية المسيحية على أساس أنها لا تمثل روح الأمة العربية وضميرها.

والعرب قبل الإسلام لم يكونوا أمة ولم تكن لهم حضارة ولا ثقافة تستحق التسجيل، ولم يكن لهم تراث فكري أو عقائدي يحرصون على تدوينه أو اقتنائه. كانت الوثنية عقيدتهم، وكان الشعر تراثهم، وكانت الكتابة قليلة الانتشار ونادرة الاستعمال بينهم لأن حياتهم التي كانوا يحيونها في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء يستدعي التسجيل، ولم تكن مواد الكتابة وأدواتها هي الأخرى متاحة لهم. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن العصر الجاهلي لم يخلف لنا تراثاً مكتوبا، فليس في العالم كله كتاب واحد مخطوط يرجع إلى هذا العصر.

ومعنى ذلك أن التراث العربي المخطوط كله تراث إسلامي[٢] والعكس صحيح، فليس كل التراث الإسلامي عربيا. ذلك أن شعوبا إسلامية كثيرة احتفظت بلغاتها الأصلية أو ارتدت إلى تلك اللغات بعد فترة من استعمال اللغة العربية كلغة للثقافة والتعامل اليومي، ومع مرور السنين تجمع لدى تلك الشعوب تراث إسلامي مكتوب بلغاتها المحلية كالتركية والفارسية والأوردية وغيرها من اللغات الشرقية، وكالإنجليزية[٣] وغيرها من اللغات الأوربية الحديثة.

---

(١) في كتابه «تاريخ الأدب العربي».

(٢) باستثناء ما أنتجه العرب غير المسلمين، وهو لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من هذا التراث.

(٣) كما هو الحال بالنسبة لكثير من الكتابات الإسلامية التي تصدر عن مفكري الباكستان.

وإذن فدائرة التراث الإسلامي أوسع وأعم من دائرة التراث العربي وإن كان هذا التراث العربي يمثل الغالبية العظمى من تراث الإسلام. وهذا ما يدفعنا إلى أن ننادي بادئ ذي بدء بأن تعنى الدول العربية بتجميع تراثيا المكتوب بلغة القرآن الكريم على أن تدعى الدول الإسلامية التي لا تتكلم العربية في المشرق والمغرب لتولي الشق الآخر من المهمة وهو تجميع التراث الإسلامي المخطوط بغير اللغة العربية وصيانته والتعريف به. وتلك رسالة يمكن أن تنهض بها إحدى الدول الإسلامية الكبرى كتركيا وإيران.

وتوزيع المسئولية بهذا الشكل هو تعبير عن جسامتها وإدراك لثقل التبعة وعظمها. ولسوف تتضح أبعاد هذه المسئولية وجسامتها من خلال عرض أوضاع المخطوطات عندنا وما نطمح اليه بالنسبة لهذا التراث العزيز علينا جميعا.

وللذين يدفعهم حماسهم للإسلام وتراثه إلى الدعوة لتبني مشروعات طموحة كمشروع تجميع التراث الإسلامي بمختلف لغات البشر أقول إن آمالنا ينبغي ألا تكون فوق طاقتنا، وإن حماسنا للإسلام يصبح في غير موضعه إن هو دفعنا إلى اتخاذ قرارات وتوصيات تظل حبراً على ورق لأنها تستعصي على التنفيذ.

الأوضاع الراهنة للمخطوطات العربية:

وليس يخفى على أحد أن أوضاع المخطوطات في مختلف الدول العربية والإسلامية متردية إلى حد يصبح معه العلاج مضنيا وطويلا. فهي أولا مبعثرة بين مختلف الهيئات الحكومية والأهلية والأفراد. فالمكتبات الوطنية أو القومية في معظم تلك الدول تقتني مجموعات كبيرة منها على اعتبار أن مسئوليتها الأولى هي تجميع تراث الأمة وصيانته والحفاظ عليه وتسليمه للأجيال القادمة. وبعض المكتبات الجامعية[١] عز عليها ألا تظفر من هذا التراث بنصيب فاقتنت كميات منه تتفاوت من جامعة لأخرى، يحكمها في ذلك تاريخ الجامعة ووضع المخطوطات في الدولة التي تتبعها[٢]. وقبل أن تخرج المكتبات الوطنية إلى حيز الوجود كانت المساجد هي الأمين على تراث الأمة، ويوم ظهرت المكتبات الوطنية أبت

---

(١) مثل مكتبة جامعة الرياض ومكتبة جامعة القاهرة.

(٢) فمثلا جامعة الرياض اهتمت بتجميع المخطوطات لعدم قيام دار الكتب الوطنية بهذه المهمة. فهي أقرب إلى المكتبة العامة منها إلى مكتبة الدولة. ولعل في تبعيتها لإدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف ما يشير إلى طبيعة دورها في المجتمع.

مكتبات المساجد أن تنزل لها عن أعز ما تملكه وهو التراث الإسلامي المخطوط. وما زالت مكتبات المساجد الكبرى في معظم الدول الإسلامية تضم كنوزاً من هذا التراث المخطوط وتعتبرها إرثا لها لا ينبغي التفريط فيه. وفي الجامع الأزهر وجامع الزيتونة والجامع الكبير بصنعاء ألوف من المخطوطات التي لم يتم حصرها حصراً دقيقا حتى الآن.

ولم يكن اهتمام الأفراد بتجميع نفائس المخطوطات بأقل من اهتمام الدول والحكومات، فظهرت مكتبات خاصة تضم من بين مقتنياتها أعداداً ضخمة من المخطوطات لعل من أشهرها وأهمها مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة، ومكتبة أحمد تيمور التي ضمت إلى مجموعة دار الكتب بالقاهرة، ومكتبات استانبول التي ما زالت تحمل أسماء أصحابها وما أكثرهم.

وليس تشتت المخطوطات بين مختلف أنواع المكتبات في الدولة الواحدة هو المظهر الوحيد لسوء حالها، فالذي يدخل مخازن أي مكتبة عربية يشعر بأسى عميق لما تلقاه المخطوطات من إهمال بعد أن تحولت في نظر الكثيرين من المسئولين عنها - سواء كانوا أصحابها أو القائمين عليها من موظفي الدولة - إلى مواد متحفية تعرض منها النسخ التي تتحلى بألوان من الفن في كتابتها أو زخرفتها أو تجليدها، ويكدس الباقي أكواماً في المستودعات ليكون طعماً للآفات والحشرات دون أن يحظى بأي نوع من الصيانة، بل حتى دون أن يراعى في وضعه أبسط الأسس العلمية لصف الكتب على الأرفف. فبعض الأرفف يزدحم ازدحاما شديدا حتى لتحشر عليه المخطوطات حشرا يفسد أوراقها وتجليدها، وبعضها الآخر تلقى عليه المخطوطات مضطجعة أو قائمة في وضع مائل يتلفها. وبلادنا بطبيعتها يغلب عليها الحرارة والجفاف اللذان يساعدان على إتلاف الأوراق والجلود، ومخازن المخطوطات عندنا لا تعرف أجهزة تثبيت درجتي الحرارة والرطوبة وأجهزة سحب الغبار والأتربة، بل قلما تسلم من الشمس أو الرطوبة أو الأتربة أو سوء التهوية أو معظم هذه الأخطار مجتمعة.

وفي أحسن الحالات تقاوَم الحشرات التي تكثر في مثل هذا الجو لمنعها من الاقتراب من الكتب. أما تلك التي استقرت داخل المخطوطات فهي تتمتع بالأمن والاستقرار حتى تنخل أوراقها نخلاً، وأما تعقيم المخطوطات وترميمها فما زالت أساليبه المستعملة عندنا قاصرة عاجزة عن أن تصون لنا ما سلم من تلك الآفات رغم ما أحرزه العلم من تقدم في هذا المجال ورغم أن حاجتنا إلى الاستفادة من هذه المكتشفات أكثر من حاجة أي دولة في الشرق أو في الغرب لأنه ما من دولة

من تلك الدول تملك تراثاً مخطوطاً يتجاوز عمره أكثر من ألف عام كالذي نملك.

فإذا تركنا مخازن المخطوطات وبحثنا عن فهارسها طالعنا جانب آخر من جوانب المأساة. فلا توجد دولة عربية لديها فهرس كامل بما عندها من مخطوطات. بل إن معظم المكتبات الكبرى التي تقتني أعدادا كبيرة من المخطوطات ليس لديها فهارس مستوفاة بما لديها من تراث مخطوط. نعم، هناك فهارس كثيرة نشرتها بعض المكتبات ولكنها ناقصة وغير دقيقة في معلوماتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يكمل بعضها بعضا بحيث تعطينا صورة متكاملة عما لدى المكتبة من مخطوطات. وفهارس معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية وفهارس دار الكتب بالقاهرة خير دليل على ما نقول. فكثير من المخطوطات التي صورها المعهد لم تدخل فيما نشر من فهارسه، وكثير من مخطوطات دار الكتب ومخطوطات المكتبات الخاصة التي أضيفت إلى رصيدها كمكتبة تيمور وحليم وطلعت وخليل آغا لم يدخل في فهارس مطبوعة حتى الآن.

وعلى مستوى التخصص الأكاديمي لا توجد عندنا دراسات عن المخطوط العربي لا في أقسام المكتبات ولا في أقسام العلوم الإسلامية واللغة العربية والتاريخ وغيرها من الأقسام المتصلة بالتراث اتصالا وثيقا. وما زالت موضوعات الخطاطة (الباليوجرافي) وتاريخ الخطوط وصناعة الورق والمداد والأطوار التي مرت بها كل منها[1]، ما زالت تلك المجالات أرضا بكرا تحتاج إلى حرث كثير وجهود خاصة تكشف عن مخبوئها وتخرج منها ثمارها المرجوة. ومع أنه توجد في الشرق والغرب[2] معاهد متخصصة في صيانة المخطوطات وترميمها، إلا أننا لم ندخل هذا المجال بعد.

وجوهر المشكلة عندنا أن المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من المخطوطات بينما تتجاذبهم أعمال التزويد والفهرسة والتصنيف والببليوجرافيا والإرشاد[3]. ومع أن عمليات الصيانة والترميم لا تحتاج إلى متخصص في علوم

---

(١) هذه الدراسات مهمة جداً في تحديد تواريخ المخطوطات غير المؤرخة، وحتى الآن يتم هذا التحديد اجتهادياً وبالتقريب كالذي فعله صلاح الدين المنجد و Moritz في تحديد تواريخ المخطوطات التي رجعا إليها ونقلا صفحات منها في كتابيها: الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري و Arabic Palaeography.

(٢) في الاتحاد السوفييتي وإيطاليا على سبيل المثال.

(٣) ومن أوضح الأمثلة على ذلك دار الكتب بالقاهرة، فقسم المخطوطات بها لم يدخله لسنوات طويلة موظف واحد متخصص في علوم المكتبات.

المكتبات بقدر حاجتها إلى متخصص في علم الحشرات، إلا أن ذلك لا يحل المشكلة أو جانبا منها. فإذا كان المكتبيون يزهدون في التعامل مع المخطوط، فطبيعي أن يكون زهد العلميين فيه أشد. فمن يوفَد إذن لهذه المعاهد الأجنبية لدراسة وسائل الصيانة وطرق الترميم؟ وما الدرجة العلمية التي سيحصل عليها؟ وكيف يعامل وظيفيا بعد انتهائه من تلك الدراسة؟ وما طبيعة العمل الذي سيقوم به؟ وهل سيغريه بالبقاء فيه أم سينفره ويدفعه إلى الفرار منه؟ وما الفرص الوظيفية التي ستفتحها أمامه مثل تلك الدراسة؟.

هنا نلمس عصب المشكلة الحقيقية في العمل المكتبي وفي التعامل مع المخطوطات بصفة خاصة. فطبيعة العمل غير مغرية، والجزاء المادي لا يتناسب مع الخبرات والمهارات اللازمة للنهوض به، فلماذا نلوم الناس إذن إن هم انصرفوا عنه إلى ما هو أجدى عليهم وأنفع لهم؟ تلك مشكلة نطرحها للبحث لأنها جديرة بأن يعنى بها المهتمون بإعداد المكتبيين وأن ينفذوا إلى أعماقها ويلتمسوا لها الحلول.

سبيل الإصلاح:

وإذا كانت هذه هي الأوضاع الراهنة لتراثنا المخطوط فالسؤال الآن هو: ما الذي يجب علينا تجاه هذا التراث؟

لا شك أن أوجب الواجبات وأولى المسئوليات التي ينبغي أن نتصدى لها هي جمع ما تفرق من مخطوطات هذا التراث وبذل كل جهد ممكن للحفاظ عليها حتى تحملها أمواج الزمن إلى أجيالنا اللاحقة في أحسن صورة وأنضرها. وهنا يبرز سؤالان على جانب كبير من الأهمية، أولهما: من الذي يجمعها؟ والثاني: كيف يتم التجميع؟

وأول خطوة على طريق التجميع ينبغي أن تتم على مستوى الدولة، ونقصد بذلك أن توكل هذه المهمة في كل دولة إلى جهة واحدة تتولى تجميع المخطوطات الموجودة في مختلف أرجائها وإعداد ما يلزم لها من الفهارس والقوائم البيبليوجرافية. وأقرب الجهات إلى طبيعة هذه المهمة هي المكتبات الوطنية، فإن لم يتيسر ذلك لسبب أو لآخر(١) فأضعف الإيمان أن يكون لدى المكتبة

---

(١) كأن يمتنع بعض الأفراد أو الهيئات عن أن يودع ما لديه من مخطوطات في المكتبة الوطنية.

الوطنية في كل دولة فهرس كامل بكل ما يوجد على أرضها من مخطوطات سواء كانت لدى جهات حكومية أو أفراد. وسوف يتطلب ذلك إنشاء جهاز خاص في كل مكتبة وطنية تكون مهمته البحث عن المخطوطات المبعثرة في شتى أنحاء الدولة وفهرستها فهرسة وصفية دقيقة تعين على التعرف الكامل عليها.

وإذا استطاعت كل دولة أن تقوم بواجبها في هذا السبيل فإن الخطوة التالية تتمثل في إنشاء مركز تجميع للمخطوطات على مستوى الدول العربية مجتمعة يصب فيه كل ما تجمع لدى تلك الدول من فهارس وقوائم حصر بالمخطوطات التي عندها، وتكون مهمته تفريغ تلك الفهارس والقوائم على بطاقات[1] وترتيبها هجائيا بعناوين المخطوطات بحيث تتتابع بطاقات كل كتاب في ترتيب تنازلي تتقدم فيه الأصول على الفروع. وبذلك يمكن التعرف بسهولة على أهم مخطوطة من المخطوطات المتعددة للكتاب الواحد وأين توجد، ويتيسر للمحقق الذي يريد أن ينشر نصا من النصوص أن يتعرف على أصوله المخطوطة وأماكن وجودها في البلاد العربية.

ويمكن لهذا المركز أن يساعد المكتبات الوطنية في الدول العربية على أداء مهمتها بإيفاد خبراء منه إلى تلك المكتبات لوضع أسس فهرسة المخطوطات والمساهمة العملية في فهرسة المجموعات المتفرقة في المساجد أو عند الأفراد.

ويتبقى بعد ذلك المخطوطات العربية في الدول الأجنبية. وليس ثمة مشكلة بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الغرب، فكله مسجل في فهارس مطبوعة، وهذه الفهارس يمكن اقتناء نسخ منها وتفريغها على بطاقات بنفس الطريقة التي اتبعت في فهارس المكتبات العربية. أما بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الشرق فإن الموقف يختلف لأن كثيراً من المخطوطات العربية - في تركيامثلا - مكدس في مكتبات وخزائن كتب خاصة لا يعرف أحد عنها شيئاً. ومن ثم لا بد أن ينشئ المركز فرعا له في استانبول تكون مهمته فهرسة المخطوطات العربية التي لم تفهرس، على أن يُعمل من كل بطاقة نسختان إحداهما للمركز والأخرى تترك لمكتبة صاحبة المخطوط. ويكون من مهام هذا الفرع أيضا إرسال بعثات إلى

---

(1) وطبيعي أن الفهارس لا تخلو من الأخطاء سواء في الأسماء أو التواريخ، ولكن نسبة هذه الأخطاء ليست من الضخامة ولا من الخطورة بحيث تبرر إعادة فهرسة كل ما في الفهارس المطبوعة من مخطوطات.

الدول الشرقية الأخرى لفهرسة ما لديها من مخطوطات عربية بنفس الطريقة السابقة. واختيار استانبول بالذات له ما يبرره، ففيها أكبر تجمع من المخطوطات العربية التي لم تفهرس بعد. ولم تعد عملية فهرسة تلك المخطوطات أو التعريف بها أمرا هينا بعد أن بَعُد العهد بين الترك وبين لغة القرآن الكريم.

ولا ينبغي لأحد أن يتصور أن ذلك تكرار لعمل بروكلمان. فالرجل لم يحص في كتابه إلا ما ذكر في الفهارس المطبوعة في الشرق والغرب، أما ما ندعو إليه فسيكون حصرا عمليا لما هو موجود بالفعل وأكثره بالطبع لم يدخل في أي فهرس مطبوع.

وهذا المركز الذي ندعو إلى إنشائه يمكن أن يكون تابعا للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة فإذا عجزت إمكانياتها عن تبني مثل هذه الفكرة فيمكن أن تساهم في تنفيذها دول البترول، أو تتبناها دولة كالمملكة العربية السعودية باعتبارها معقل الإسلام وموطن مقدساته، وباعتبار أن إمكاناتها المادية تؤهلها لتحقيق هذا الهدف النبيل.

والشيء نفسه يمكن أن تطبقه تركيا وإيران بالنسبة للمخطوطات الإسلامية المكتوبة باللغات غير العربية، وبذلك يمكن أن يأتي يوم يوجد فيه مركزان أحدهما لحصر التراث العربي المخطوط والآخر لحصر المخطوطات الإسلامية المكتوبة بغير اللغة العربية.

وباكتمال حصر المخطوطات المفرقة في مختلف أنحاء العالم وتسجيلها نأتي إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التجميع. وغني عن القول أن فرص الحصول على المخطوطات نفسها تتضاءل يوما بعد يوم. فلا مفر إذن من التصوير على الميكروفيلم.

وأمام الأعداد الهائلة من المخطوطات العربية والإسلامية يصبح تصوير الأصول هو نقطة البدء الطبيعية، على أن تحمل بطاقة كل مخطوط يقع عليه الاختيار للتصوير علامة مميزة حتى لا يعاد تصويره مرة أخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتم التصوير؟ هل ترسل بعثات تضم فنيين في التصوير وآخرين في الفهرسة إلى مواطن المخطوطات لتصوير ما يقع عليه الاختيار منها أم يكتفى بالكتابة إلى تلك الجهات طلبا للتصوير؟. والطريقة الأخيرة أقل تكلفة بالطبع. ولهذا نوصي بألا ترسل بعثات تصوير إلا في حالة عجز المكتبات الوطنية عن القيام بهذه المهمة، فترسل وحدات تصوير

متنقلة لتصوير ما لدى الأفراد من مخطوطات قد لا يتيسر للمكتبة الوطنية في الدولة تصويرها لسبب أو لآخر. وبعثات التصوير هذه يمكن أن تساهم فيها منظمة اليونسكو مساهمة فعالة خصوصا في مجال الأجهزة والأفلام الخام.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن تجربة معهد المخطوطات. فقد دأب المعهد منذ إنشائه على تصوير مختارات من المخطوطات العربية المبعثرة في مختلف أنحاء العالم. وهذا يجعلنا نتساءل: ما أسس هذا الاختيار؟ وما أدواته المتاحة؟ وما معاييره؟ وهل يوجد لدينا شيء من ذلك كله؟. للأسف لا. والنتيجة الطبيعية لذلك تحول عملية الاختيار إلى نوع من الاجتهاد يخطئ مرة ويصيب مرة، واعتمادها في جميع الحالات على خبرة الشخص الذي يختار وعلى مدى استيعابه لما هو موجود بالفعل في معهد المخطوطات.

فلكي أحسن اختيار مخطوط من المخطوطات لا بد أن أكون على علم بمحتواه، وعلى علم بالموضوع الذي يعالجه وبمكانة مؤلفه بين علماء هذا التخصص، ومكانة الكتاب بين المؤلفات في موضوعه. وهذا كله يتطلب تخصصا موضوعيا لتحديد ما إذا كان الكتاب جديرا بالاقتناء أو التصوير. فإذا كانت الإجابة بالإيجاب واجهتنا مشكلة النسخ المتعددة، فمخطوطات الكتاب الواحد ليست متساوية في قيمتها كما هو الحال بالنسبة للمطبوعات، وإنما لكل منها قدره ومنزلته. فهناك الأصول والفروع وفروع الفروع.

ولن أستطيع أن أختار من بين نسخ الكتاب الواحد إلا إذا كان أمامي بيان كامل بالنسخ المتاحة التي أختار منها. وحتى الآن لا يوجد مثل هذا البيان. ومعنى ذلك أن المركز المقترح لتجميع المخطوطات خطوة كان ينبغي أن تسبق معهد المخطوطات بصورته الحالية حتى إذا خرجت بعثة من البعثات للتصوير تحركت وهي تعرف ما تريده بالضبط وما سوف تصوره من كل بلد تزوره.

ومع أن التصوير أمر لا مفر منه بالنسبة للمخطوطات لعدم إمكان الحصول على الأصول في أكثر الأحوال، ومع أنه يحل مشكلة المكان التي تعاني منها المكتبات بصفة عامة، إلا أنه يخلق مشكلة للباحثين الذين يضطرون إما إلى طلب التكبير أو استعمال أجهزة قراءة الميكروفيلم. والأجهزة قد لا تتوافر بالعدد الكافي فضلا عن أنها ليست عملية ولا مريحة في الاستعمال، وتكاليف التكبير من الناحية الأخرى باهظة. وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل يجب على معهد المخطوطات أن يكبر ما عنده من مصورات؟ وهل يكبر كل ما عنده أم

يختار؟ وإذا اختار فما هي أسس الاختيار؟ وإذا تجنب مشكلة الاختيار فكيف يواجه مشكلة المكان؟.

إن تجربة معهد المخطوطات تحتاج إلى تقييم ينصفها ويضع يده على سلبياتها في محاولة لالتماس العلاج لها. ولست هنا بصدد تقييم التجربة ولكني أطرح تساؤلين أولهما: على أي أساس يتم اختيار ما يصور؟ والثاني: لماذا لا تمثل الفهارس التي يصدرها المعهد إلا قدرا ضئيلا من مقتنياته مما يجعلها تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجات الباحثين؟ والتساؤلان يلتقيان عند نقطة قد تثير شيئا من الحساسية وهي الاعتماد على الفرد دائما. الاعتماد عليه في عملية الاختيار، والاعتماد عليه في التعرف على ما هو موجود بالفعل نظرا لغياب الفهارس رغم مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء المعهد. ومهما أوتي الفرد من كفاءة ومقدرة فإن أحدا لا يستطيع أن يضمن له الاستمرار والبقاء لأن طبيعة السلّم الوظيفي تقضي بالتدرج في مختلف الوظائف، وطبيعة الحياة تقضي بالموت على كل حي دون سابق إنذار. فالأفراد زائلون سواء كان زوالهم مؤقتا بمعنى الانتقال من وظيفة إلى أخرى، أو دائما بالانتقال من هذه الحياة إلى الحياة الأخرى. ومن ثم يصبح من الخطورة بمكان أن يظل معهد المخطوطات بعد هذا العمر الطويل مكبلا بأغلال الفردية، أسيرا لخبرات فئة محدودة من العاملين فيه بحيث لا يستقيم أمره في غيابهم.

وإذا كانت الوظيفة الأولى والأساسية لمركز المخطوطات المقترح هي تجميع الفهارس وتفريغها على بطاقات وفهرسة ما لم يفهرس من ناحية، ثم تصوير الأصول من ناحية أخرى، فإنه يمكن أن يضم إلى هاتين الوحدتين وحدة ثالثة للتحقيق والنشر تكون أولى مهامها إعداد فهرس بطاقي بجميع ما حقق ويحقق من كتب التراث[1] حتى يتسنى وضع خطة للتحقيق تعطي الأولوية فيها لما لم يحقق من قبل.

فإذا استقر الرأي على تحقيق كتاب معين شرع في تصوير جميع نسخه وختمت بطاقاته بخاتم معين للدلالة على أن تلك النسخ قد صورت.

ومسألة التحقيق والنشر من المسائل التي ينبغي أن تعنى بها الدول والحكومات العربية والإسلامية لأن كثيرا من الكتب الأساسية من الضخامة

---

(١) المقصود هنا التحقيق الجيد لأن الذي حقق تحقيقا رديئا في حكم ما لم يحقق.

بحيث يتكلف نشرها مبالغ طائلة، في حين أن جمهورها محدود مما يجعل الناشرين التجاريين يحجمون عن نشرها. وهنا لا بد أن تقوم الدولة بواجبها فتتولى بنفسها عملية النشر.

ولا يصح أن يكون النشر مجرد طباعة كما كان الحال في أول العهد بنشر كتب التراث، وإنما ينبغي أن يكون نشرا علميا تحقق فيه النصوص وتحقق فيه عناوين الكتب وأسماء مؤلفيها ونسبة الكتب إلى هؤلاء المؤلفين. ولعل من المؤسف أن التحقيق عندنا أصبح كلأً مستباحا لا حرمة له ولا ضوابط لمن يحترفه أو يتصدى له، فكل عمل له مؤهلات لا بد من توافرها فيمن يقوم به إلا هذا العمل فبابه مفتوح لا يرد أحدا.

ولمصر تجربة في هذا المجال جديرة بأن يشار إليها وهي إنشاء مركز للتحقيق يتبع دار الكتب بالقاهرة حيث توجد المخطوطات. وقد مر هذا المركز بمرحلتين متميزتين كان في أولاهما مركز تعليم نظري تلقى فيه المحاضرات في قواعد التحقيق والعلوم المساعدة كاللغة والخط العربي والمخطوطات، ثم تحول في المرحلة الثانية إلى مركز تدريب عملي لجيل من الشباب على أعمال التحقيق على أيدي نخبة من العلماء والمحققين. وكان طبيعيا أن يكون للتجربة الرائدة سلبياتها وأخطاؤها. فحتى الآن لم تخرج محققا واحدا وإن أخرجت عددا من الكتب المحققة، بعضها حققه الأساتذة بمعاونة الدارسين، وبعضها الآخر حققه من لا صلة له بالمركز على الإطلاق.

وإذا كان هناك درس نتعلمه من تلك التجربة فهو أن عملية التحقيق استعداد وتدريب معا، لأنها لا تكتسب إلا بالممارسة والمران الطويل بشرط أن يوجد الأساس العلمي الذي يقوم عليه هذا المران.

وتبعية المركز لدار الكتب واتخاذه منها مقرا له أمر طبيعي بشرط واحد هو أن تكون لدى الدار القدرة على تقديم منح دراسية لنفر من الممتازين من خريجي الجامعات الذين يرغبون في الاشتغال بعملية التحقيق. أما أن يقوم المركز على قلة من موظفي المكتبة الذين قد يفتقدون الرغبة في هذا العمل أو القدرة عليه، فهذا ما لا يصح أن يكون.

ويوم تتحقق فكرة مركز المخطوطات المقترح إنشاؤه على مستوى الدول العربية فإن مركز تحقيق التراث ينبغي أن تنتقل تبعيته إلى المركز الجديد بحيث يكون قسما من أقسامه، وبذلك تنتفي عنه صفة المحلية ويصبح مركزا عربيا إسلاميا على مستوى إقليمي.

ولكي ينجح مركز التحقيق هذا لا بد من وضع مواصفات دقيقة لمن يحق لهم الالتحاق به بحيث يكون الحصول على الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس) هو الحد الأدنى للقبول به. ولا بد من أن يجمع بين الجانب العلمي النظري، والجانب العملي التطبيقي، ولا بد في النهاية أن يكون للعمل به مقابل أدبي كأن يمنح درجة زمالة تعادل الماجستير وتتيح لصاحبها التحضير لدرجة الدكتوراه بالجامعات العربية. فإن لم يتيسر ذلك فلا أقل من أن تعفي درجة الزمالة صاحبها من شرط دراسة السنة التمهيدية للماجستير بالجامعات وتتيح له تسجيل الرسالة مباشرة في مجال تخصصه دون تقيد بتقدير النجاح الذي حصل عليه في الدرجة الجامعية الأولى. ويمكن أن يتحقق ذلك بشيء يسير من التنسيق بين المركز واتحاد الجامعات العربية.

ولكي تكتمل صورة مركز المخطوطات المقترح بشعبه الثلاث: التجميع والتصوير والتحقيق، ولكي تتضح تلك الصورة في أذهان المهتمين بالمخطوطات والمشتغلين بها في أنحاء العالم، لا بد له من إصدار نشرة دورية، ربع سنوية أو نصف سنوية. تعرف بأخباره وبما جمعه من فهارس أو مصورات، وبما تقوم شعبة التحقيق بتحقيقه من المخطوطات.

ولا بأس من أن تضم تلك النشرة بحوثا ومقالات عن المخطوطات أو تعريفات بكتب معينة، أما أن تتحول بعض أعدادها إلى نشر نصوص محققة كما حدث لمجلة معهد المخطوطات فهذا ما لانريده لها بحال من الأحوال.

ولعل في إنشاء مثل هذا المركز وعلى هذا المستوى الإقليمي ما يرد للمخطوطات اعتبارها وينبه إلى ضرورة توحيد جهات الإشراف عليها في الدولة الواحدة بدلا من أن تتعدد الهيئات التي تتخذ منها مادة لعملها، سواء كان ذلك جمعا وتصويرا أو تحقيقا ونشرا. ففي مصر - علي سبيل المثال - لا تنفرد دار الكتب وحدها بالمخطوطات وانما توجد منها أعداد كبيرة في مكتبة بلدية الإسكندرية ومكتبة الجامع الأزهر ومكتبات الأوقاف والمكتبات الجامعية والخاصة، ولا يقتصر تحقيق المخطوطات ونشرها على مركز تحقيق التراث الذي سبق أن أشرنا إليه وإنما تتعدد لجان التراث في المجالس المتخصصة كالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب، هذا بالإضافة إلى الأفراد الذين يقومون بالتحقيق، والمكتبات التجارية التي تقوم بالنشر، والمجلات العلمية التي تساهم هي الأخرى في نشر المخطوطات كمجلات كليات الآداب ومجلة معهد المخطوطات.

ولعل في إنشاء هذا المركز أيضا ما يقنع أقسام المكتبات بأن تجعل من المخطوطات تاريخا وفهرسة وتصنيفا وصيانة وتشريعاً مجالا متميزا من مجالات الدراسة والتخصص[١]،وما يفتح الطريق أمام دراسة المخطوطات لتدخل ضمن برامج الدراسات العليا في الأقسام التي يتصل عملها بتراثنا المخطوط من قريب كأقسام اللغة العربية والتاريخ وعلوم الدين الإسلامي وخاصة بعد أن أصبح تحقيق النصوص عملا علميا تمنح عليه الجامعات درجة الماجستير والدكتوراه.

إن الحديث عن تراثنا ومخطوطاتنا كثير، والأمة العربية والإسلامية لا ينقصها الحماس لهذا التراث ولكن الذي ينقصها هو خطة محددة المعالم واضحة الأهداف تنقذه من هذه الفوضى التي يعاني منها وتضعه على أول الطريق إلى جمعه وتسجيله تمهيدا لنشره والتعريف به. ولقد حاولت في الصفحات السابقة أن أضع تصوري لما يمكن أن يكون، وهو تصور أملته سنوات طويلة من معايشة المخطوطات عملا ودراسة وتدريسا، وأرجو أن أكون قد أصبت القصد ووفقت فيه إلى سواء السبيل.

---

(١) بعد نشر هذا البحث، استحدثت شعبة للمخطوطات بقسم المكتبات بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

مسئولية جامعاتنا تجاه تراثنا المخطوط(*)

التراث لغة هو ما ورث أو ما يخلفه الرجل لورثته.

والتراث اصطلاحاً هو ما خلفته لنا الأجيال السابقة من آثار فكرية مسجلة على الألواح أو أوراق البردي، أو مدونة في بطون الكتب التي خطتها أيديهم قبل أن تعرف الطباعة.

والإنسان بطبعه يحرص على كل ما تركه له آباؤه وأجداده من آثار مادية ومعنوية، بل إن هذه الأثار لتتزايد قيمتها وتتضاعف بمرور السنين والأيام، لأنها تكتسب قيمة تاريخية تضاف الى قيمتها المادية.

والأمم والشعوب كالأفراد سواء بسواء، تحرص بفطرتها على ما تحدر إليها من آثار أسلافها عبر القرون، وتحافظ عليه وتصونه وتعتبره وديعة غالية تؤديها لأجيالها اللاحقة جيلاً بعد جيل تأكيداً لشخصيتها، وتدعيماً لمقومات بقائها واستمرارها. يستوي في ذلك الأفكار والآراء والمعتقدات والتقاليد والعادات وأنماط السلوك.

وحينما ظهرت الجامعات الحديثة في أوروبا منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، احتضنت تراث أممها فأقامت مكتبات ضخمة ضمت في أحشائها كل ما خلفته الأجيال السابقة من آثار مخطوطة، وظلت مكتبات الجامعات الأوروبية تؤدي هذه الرسالة حتى ظهرت المكتبات الوطنية، فانتقلت مسئولية الحفاظ على تراث الأمة من المكتبات الجامعية إلى مكتبة واحدة تعتبر أم المكتبات في أي دولة من الدول وهي المكتبة الوطنية.

وإذن فالمكتبات الوطنية الآن هي المسئولة عن تجميع تراث الأمم وحفظه وتيسيره للباحثين والدارسين، بل إن بعضها لم يقنع بمجرد التجميع والحفظ

(*) نشر في مجلة «الفيصل»، العدد ٣١، محرم ١٤٠٠هـ (ديسمبر ١٩٧٩م)، ص ٦٧ - ٧٠.

والصيانة وإنما أضاف الى ذلك مهمة نشر أمهات كتب هذا التراث نشراً علمياً دقيقاً. وذلك هو ما كان يقوم به القسم الأدبي بدار الكتب في القاهرة حتى أوائل الستينات. ثم ناءت المكتبة بهذا العبء فتخلت عنه لهيئات أخرى مسئولة عن النشر واكتفت بأن تقوم بدور الحارس الأمين على تراث الأمة، وأن تضيف إلى هذا التراث أهم ما أنتجه الفكر الأجنبي في مختلف مجالات المعرفة، وبمختلف لغات الأمم والشعوب، خصوصاً باللغتين الإنجليزية والفرنسية باعتبارهما أكثر اللغات الأوروبية انتشاراً في العالم وأعظمها تداولا بين المثقفين عندنا.

وإذا كانت المكتبات الوطنية هي المنوطة بالتراث. فما أبعاد مسئوليتها نحو هذا التراث؟ وإلى أي حد تفي مكتباتنا الوطنية بهذه المسؤولية؟ وما دور الجامعات إذن؟

وظيفة المكتبة الوطنية:

إن الوظيفة الأولى للمكتبة الوطنية في أي دولة من الدول هي تجميع إنتاجها الفكري قديمه وحديثه، ووضعه تحت تصرف الأجيال المتعاقبة من أبنائها ينتفعون به ويستفيدون منه ويستمدون منه مقوماتهم الثقافية.

فهل تقوم مكتباتنا الوطنية بهذا الدور؟

إنه لما يؤسف له أن بعض الدول العربية لم تعرف المكتبات الوطنية حتى اليوم. ووضع كتب التراث في تلك البلاد لا يحتاج الى تعليق. وحتى البلاد التي وجد بها هذا النوع من المكتبات منذ سنين طويلة نبحث فيها عن كتب التراث فنجدها مبعثرة بين أنواع متباينة من المكتبات فلا هي جمعت في المكتبات الوطنية، ولا حتى في مكتبات الجامعات وإنما هي كلأ مستباح تتقاسمه المكتبات الوطنية والجامعية ومكتبات المساجد والأوقاف والمكتبات الخاصة.

نجد هذا في مصر، ونجده في سورية، وفي المملكة العربية السعودية، وفي اليمن، وفي تونس، وفي غيرها من بلدان الوطن العربي مشرقه ومغربه.

والشيء الغريب حقاً أن أموالا طائلة أنفقت وما زالت تنفق باسم التراث، وأن لجانا كثيرة شكلت وتشكل وتنعقد وتنفض ولا عمل لها غير البحث في شئون التراث، وأن هيئات متعددة أنشئت لتصون هذا الكنز، والكنز كل يوم ينقص ولا يزيد.

وتلك قضية كبرى ينبغي أن تثار على مستوى دول العالم العربي كله وعلى مستوى جامعة الدول العربية ومعهد مخطوطاتها. وليس هنا مجال مناقشتها أو

حتى عرض أبعادها لأن موضوع هذا البحث هو مسؤولية الجامعات إزاء هذا التراث المفترى عليه.

دور الجامعات:

وعندما نتحدث عن دور الجامعات في خدمة تراثنا لا بد لنا أن نتناول هذا الدور من ثلاثة أبعاد أو ثلاثة جوانب لا يمكن إغفال أي منها في التعامل مع التراث وهي: جانب التجميع والحفظ، وجانب التعريف والإعلام، وجانب التحقيق والنشر.

فبالنسبة للجانب الأول نلاحظ أن كل الجامعات العربية تقريباً تحاول أن تنشئ لنفسها مكتبات للمخطوطات تجمع فيها الأصول والمصورات، وتجمع فيها إلى جانب تلك الأصول والمصورات كل ما يخدمها من فهارس ومراجع. وتتسابق الجامعات في هذا السبيل، تحاول كل منها أن تظفر بأوفى نصيب من ذلك التراث المبعثر.

ولقد سبق أن ذكرنا أن تجميع التراث المخطوط والحفاظ عليه ليس مسئولية الجامعات ومكتباتها أصلاً، وإنما هو مسئولية المكتبات الوطنية أو مكتبة الدولة.

ولكن هذه الحقيقة تصطدم بحقيقة أخرى تفجؤنا في وطننا العربي وهي أن بعض الدول لم تقم فيها مكتبات وطنية بعد، وبعضها الآخر أنشئت بها تلك المكتبات منذ عهد قريب وما زالت تحبو، بينما استطاعت المكتبات الجامعية في تلك البلاد أن تقف على قدميها. وذلك ما نشاهده بوضوح في المملكة العربية السعودية، وما تؤكده أي مقارنة بين مكتبة جامعة الرياض - مثلاً - ودار الكتب الوطنية سواء من حيث ميزانيتها أو من حيث مجموعة كتبها ودورياتها أو من حيث عدد العاملين بها وخاصة من ذوي التخصص في علوم المكتبات.

وفي مثل تلك الحالات يصبح لزاماً على مكتبة الجامعة أن تنهض بما كان ينبغي على المكتبة الوطنية أن تقوم به إزاء تراث الأمة، فتتولى جمعه والحفاظ عليه حتى تكتمل للمكتبة الوطنية أجهزتها وإدارتها وإمكاناتها المادية والبشرية فتتسلم الوديعة من مكتبة الجامعة وتتفرغ هذه المكتبة لما أنشئت له أصلاً من خدمة برامج التعليم الجامعي في مرحلة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس أو الشهادة العالية) وخدمة البحث العلمي الذي يجري على مستوى الدراسات العليا (الدبلومات والماجستير والدكتوراه).

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الجامعة لا شأن لها بكتب التراث، أو أنه

ليس من حقها أن تقتني شيئاً منها في مكتبتها إلا على سبيل الأمانة التي ترد لأصحابها حين يطلبونها، ذلك أن الدراسة الجامعية في بعض التخصصات كاللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلوم الدين لا تستغني عن كتب التراث المخطوطة والمطبوعة يرجع إليها الأساتذة والطلاب في كثير من موضوعات تلك العلوم.

ولكي نوفق بين رسالة مكتبة الجامعة ورسالة المكتبة الوطنية، وحتى لا يحدث أي نوع من التداخل أو التضارب في المسئوليات. يمكن أن تتولى مكتبة الدولة تجميع الأصول وحفظها ويكون لمكتبة الجامعة اقتناء نسخ مصورة لما تشاء من كتب التراث المودعة في المكتبة الوطنية.

وعلى الجامعة في هذه الحال أن تبذل كل جهدها في توعية الهيئات والأفراد لكي يسلموا ما لديهم من كتب مخطوطة إلى المكتبة الوطنية بطريق الإهداء أو البيع، على أساس أن ذلك واجب وطني، وأن المخطوطات تراث أمة قبل أن تكون ميراثاً لفرد أو هيئة، وكونها في مكتبة الدولة أصون لها وأدعى لأن ينتفع بها أكبر عدد من الناس.

وعلى الجامعة بعد ذلك أن تقيم علاقات تبادل مع غيرها من الجامعات في الشرق والغرب. ومن خلال هذه العلاقات تستجلب مصورات لما هو موجود في مكتبات تلك الجامعات من كنوز تراثنا المخطوط.

ولا يفوتنا أن نذكّر هنا بضرورة أن يكون بكل جامعة قسم كامل للتصوير يخدم البحث في التراث وغيره. فكثير من جامعاتنا - بكل أسف - لا تملك من إمكانيات التصوير إلا بعض الأجهزة العتيقة التي لا تساير تطورات العصر ولا تقوى على الوفاء باحتياجات الطلاب والباحثين، ولقد آن الأوان لتدرك جامعاتنا أن التصوير العلمي ليس نوعاً من الترف أو الرفاهية وإنما هو ضرورة من ألزم الضرورات للجامعات ومراكز البحث.

* * *

وإذا كان دور الجامعة بالنسبة لتجميع المخطوطات وحفظها محدوداً، فإن دورها في التعريف بها وتحقيقها لا حد له.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتسنى للجامعة أن تعرّف بتراث الأمة؟ ما سبيلها إلى ذلك؟ وما الأدوات التي تستعين بها لتحقيق تلك الغاية؟.

هنا تتعدد السبل والوسائل وفي مقدمتها إتاحة الفرصة للطلاب في كل كليات

الجامعة ليتعرفوا على المصادر العربية الأصيلة في مجالات تخصصاتهم وذلك بإدخال مادة « المصادر العربية » ضمن برامج الدراسة الجامعية. فمن خلال هذه المادة تقام الجسور بين الماضي والحاضر والمستقبل. وتتكامل صورة المعرفة في أذهان الطلاب ولا يمزقهم الشعور بالانفصال بين ماضي أسلافهم وحاضر عصرهم.

على أنه ينبغي ألا تصب تلك المادة في قوالب جامدة، وإنما لا بد أن تكون مادة خصبة نامية متطورة. ولن يتحقق ذلك إلا إذا قام على تدريسها أساتذة يجمعون بين التخصص الدقيق، والإلمام بما خلفه أسلافنا من تراث في مجال هذا التخصص، والإيمان بقيمة هذا التراث ودوره الحضاري.

ويوم تتقرر دراسة المصادر الإسلامية التاريخية في أقسام التاريخ، والجغرافية في أقسام الجغرافيا، والرياضية والكيميائية والفيزيائية في أقسام الرياضيات والكيمياء والفيزياء، ويوم يدرس تراث المسلمين الطبي في كليات الطب[1]، يوم تدرس تلك المواد لمدة ساعتين أسبوعياً على مدى عام دراسي واحد فلن تكون نتيجتها مجرد إضافة إلى معارف الطلاب وإنما الأهم من ذلك أنها ستعزز انتماءهم لأمتهم ولوطنهم.

وينبغي ألا تتداخل مادة « المصادر » هذه مع مادة « المكتبة والبحث »، لأن لكل منها إطاراً متميزاً عن الأخرى وإن تماست الدائرتان. وإذا كانت مادة « المكتبة والبحث » ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لطلاب السنة الأولى من التعليم الجامعي، فإن مادة « المصادر » يصح أن تأتي في السنة التالية من تلك المرحلة.

وإلى جانب تبصرة الطلاب بكنوز تراثهم، يجب على الجامعات ألا تغفل جانب التراث فيما تصدره من مجلات، وخاصة تلك التي تصدر عن الكليات المعنية بالعلوم العربية والإسلامية، كما يجب أن تتوثق الصلات بين الأساتذة الذين تتصل دراساتهم بالتراث وبين مجلة معهد المخطوطات التي تصدر عن جامعة الدول العربية، حتى تكون تلك المجلة منارة حقيقية لتراثنا العربي والإسلامي؛ وحتى لا تصاب بالعقم والجمود.

وليست مجلة معهد المخطوطات هي المجلة الوحيدة التي أطالب جامعاتنا بأن تنفتح عليها، وإنما أطالبها بأن تنفتح أيضاً على مجلات الاستشراق المهتمة بتراثنا

---

(١) الغريب حقا أن تاريخ الطب عند العرب في العصور الإسلامية الأولى يدرس في الجامعات الأوربية، بينما تضيق به برامج كليات الطب عندنا.

بحيث يتابع الأساتذة ما ينشر فيها ويسهمون في تصحيح ما قد تقع فيه من تجنٍّ مقصود أو غير مقصود على هذا التراث.

إن مشكلتنا الحقيقية أننا نغلق على أنفسنا أبواب المعرفة الوافدة من الخارج، ونقنع بأن نقرأ لأنفسنا ولا نقرأ لغيرنا، ونعرِّف العارفين ونهمل من هم أحوج إلى المعرفة الصحيحة. نتحدث عن الإسلام إلى المسلمين، وغير المسلمين أولى بهذا الحديث، ونكشف عن جوانب فكرنا الإسلامي للمسلمين من العرب، وأهل الغرب أمسّ حاجة إلى من يكشف لهم عن هذه الجوانب ويصوغها في لغاتهم حتى يقربها إلى عقولهم وأفهامهم. وهناك في أوروبا وأمريكا تصدر مجلات علمية كثيرة تعنى بنا وبتراثنا، ولكن من منا يشارك بقلمه في تحريرها؟ بل من منا يطلع عليها أو يتصل بها؟.

وإذا كان على الأساتذة أن يقرأوا ويبحثوا، فإن على الجامعة أن توفر لهم أدوات البحث ووسائله. وليس خافياً أن الاشتراك في الدوريات الأكاديمية التي تصدر في الخارج تقع مسئوليته على الجامعة، وأن التقصير فيه يعتبر خطأً في حق البحث العلمي لا يغتفر.

وليست هذه هي كل صور التعريف بتراثنا والإعلام عنه. فثمة مظهر آخر من مظاهر هذا التعريف يمكن أن تنهض به الجامعة وهو تشجيع الأعمال الببليوجرافية التي تحصي كتب التراث في مختلف المجالات والأقاليم. فكثير من الباحثين في اللغة العربية تتبدد جهودهم لأنهم لا يجدون تحت أيديهم الأدوات الببليوجرافية التي تدلهم على ما كتب في موضوعات بحوثهم، وتكون النتيجة أن كل باحث يجتهد بنفسه في البحث عن تلك المصادر فتتكرر جهود الباحثين وتضيع أوقاتهم هباء منثوراً. وانه لما يدعو للأسف أن يكون كارل بروكلمان وفؤاد سزجين وهما أعظم الببليوجرافيين الذين خدموا تراثنا العربي والإسلامي في العصر الحديث من أصول غير عربية، وأحدهما لا يدين بالإسلام.

ولسنا نطالب الجامعة بأن تتبنى مشروعات ببليوجرافية ضخمة تتصل بالتراث كمشروع عمل فهرس موحد لمخطوطات تراثنا المبعثر في مكتبات العالم، فذلك عبء فوق طاقة أي جامعة بمفردها وإنما نطالب الجامعات بأن تفرض على طلاب الدراسات العليا أن يرفقوا ببحوثهم قوائم حصر ببليوجرافية مستوفاة بكل ما خلفه لنا الأقدمون من كتابات في موضوعات تلك البحوث.

وهذه القوائم شيء، ومراجع البحث شيء آخر، لأن الباحث مضطر في قائمة المراجع ألا يذكر إلا ما اطلع عليه واستفاد منه ونقل عنه. أما تلك القوائم

المقترحة فإنها تضم ما اطلع عليه الباحث وما لم يطلع عليه. وما رآه بنفسه وما قرأ عنه في فهارس المكتبات الأجنبية.

ويمكن أن تخطو جامعاتنا خطوة أخرى أكثر تقدماً فتجعل من تلك القوائم البيليوجرافية مؤهلاً للحصول على الدرجات الجامعية الأعلى (الماجستير والدكتوراه)، وبذلك يقبل الكثيرون من خريجي الجامعات على تراثنا يفتشون فيه وينقبون ويقدمون لنا أدلة للبحث في هذا التراث لا تقل قيمة في ميزان العلم عن البحث المبتكر الأصيل.

التحقيق والنشر:

ولعل المسؤولية الأساسية للجامعة بالنسبة للتراث لا تتمثل في جمعه والتعريف به بقدر ما تتمثل في تحقيقه ونشره. فعلى أكتاف الجامعة أساتذةً وباحثين يقع العبء الأكبر في تحقيق كتب التراث ونشرها. ويوم تتخلى الجامعة عن مسؤوليتها هذه فإن عملية التحقيق والنشر تتحول إلى تجارة يحترفها من لا صلة لهم بالبحث العلمي، فتشوه النصوص وتفسد وتضيع المعالم الأصيلة لتراثنا الجيد.

إن الجامعات هي مراكز العلم الحقيقية، وخريجوها هم الذين يديرون عجلة الحياة الثقافية والفكرية في أممهم. وعلى الجامعة وحدها تقع مسئولية إعداد من يخدمون تراث الأمة ويقدمونه لأجيالها اللاحقة في أنقى صوره. ولقد كان تقليداً طيباً ذلك الذي سارت عليه بعض أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة فترة من الزمن حين كان يطلب إلى كل صاحب رسالة أن يحقق نصاً قديما يتصل بموضوع بحثه، وكان هذا النص المحقق يعتبر جزءاً مكملاً لأي رسالة تقدم للدراسات العليا.

ومع أن هذا التقليد قد عدل عنه الآن إلا أن تحقيق النصوص أصبح عملاً أكاديمياً يؤهل صاحبه لدرجتي الماجستير والدكتوراه. وهذا الاتجاه ينبغي أن يشجع بشرط أن يصحب تحقيق النص دراسة جادة عنه أو عن صاحبه.

ولكي يستطيع الباحثون في مرحلة الدراسات العليا أن ينهضوا بتحقيق كتب التراث على الوجه الأمثل، ينبغي أن تعمل الجامعات على إدخال مادة «توثيق النصوص ونشر الكتب» ضمن المواد الدراسية في الأقسام التي تتصل الدراسة فيها بتراثنا المخطوط كأقسام اللغة العربية والتاريخ في كليات الآداب والتربية والبنات، وذلك حتى يتاح للخريجين حد أدنى من المعرفة الضرورية التي يحتاجون إليها عندما يبدأون بحوثهم العالية، بدلا من أن يتركوا للاجتهاد

والمحاولة والخطأ، فتتكرر جهود، وتتبدد طاقات نحن أحوج ما نكون إلى الحرص عليها وإنفاقها في وجهها السليم.

وتدريس مادة كهذه يعتبر عملاً أكاديميا بحتاً من صميم أعمال الجامعة، وهو في الوقت نفسه يؤدي للتراث خدمة جليلة لأنه سيفتح آفاقاً جديدة أمام الدارسين وسيضع المفاتيح في أيد أمينة وقادرة على البحث والتنقيب. وعندما يتاح للتراث عدد كاف من هذه الأيدي النظيفة فلن تجد الأيدي غير المؤهلة لنفسها مكاناً في ميدان تحقيق التراث.

ولا يكفي أن نقنع الجامعة بأن تسمح لطلاب الدراسات العليا بها بأن يشتغلوا بتحقيق النصوص ليحصلوا على درجات علمية أعلى، وإنما لا بد أن يتبع ذلك قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة التي تجيزها. فلا قيمة لجهد علمي لا يراه إلا صاحبه، وثلاثة آخرون هم أعضاء لجنة المناقشة. فما بالنا إذا كان هذا الجهد نشراً علمياً دقيقاً لنص من نصوص التراث؟

إننا نسمع كثيراً عن توصيات بنشر رسائل جامعية. وليس هذا هو ما نطالب به الآن، لأن تلك التوصيات كثيراً ما تظل حبراً على ورق. فالجامعة – من ناحية – لا تعتبر نفسها داراً للنشر، وهي في أغلب الأحوال ليست معدة ولا مهيأة لعملية النشر، ولهذا نطالب بأن ينشأ في كل جامعة دار للنشر، لا تقتصر وظيفتها على إصدار اللوائح والنشرات الإدارية، وإنما تتعدى ذلك إلى إخراج كل ما يحقق داخل الجامعة من نصوص التراث، بالإضافة الى ما يستحق النشر من رسائل وبحوث قيمة.

ولا شك أن قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة سيرفع من قدر تلك النصوص ومن قدر عملية التحقيق ذاتها في نظر جمهور المثقفين والقراء، وسيجعل إقبالهم عليها أشد من إقبالهم على ما تنشره أي هيئة تجارية تقوم خارج أسوار الجامعات.

* * * *

من كل ما تقدم يتبين لنا أن مسئولية الجامعة تجاه تراثنا مسئولية جسيمة لا يستهان بها، وهي – كما أسلفنا – ذات أبعاد ثلاثة هي: التجميع والحفظ، والتعريف والإعلام، والتحقيق والنشر. ومن هذه المنطلقات الثلاثة تستطيع جامعاتنا أن ترعى للتراث حقوقه وأن تفي بالتزاماتها نحوه. متعاونة في ذلك مع كل الأجهزة التي تتصل أعمالها بهذا التراث من قريب أو بعيد.

تصنيف الكتب بين القديم والجديد(*)

تعريف:

التصنيف هو تنظيم الأشياء أو الأفكار في مجموعات يتوافر في كل منها أكبر عدد من السمات أو الخصائص المشتركة. وفي كل مجال من مجالات الحياة تلقانا أمثلة متعددة للتصنيف، فالملابس في البيت تجمع معا في مكان غير المكان الذي توضع فيه الأطعمة، والسلع في المتاجر ترتب في فئات متميزة يتفق كل منها في عدد من الصفات والملامح، وبدون هذا الترتيب يتعذر الوصول إليها والتعامل معها.

والمكتبة بدورها مضطرة إلى أن تنظم مجموعاتها أو أن تصنفها بطريقة ما لتيسير استخدامها والاستفادة منها. وإذا أخذنا مبدأ التشابه أساسا للتجميع وجدنا أن مقتنيات المكتبة يمكن أن تقسم إلى مجموعات أو فئات طبقا لمعايير متعددة. فعلى أساس الشكل المادي تفصل الكتب عن الدوريات، وتفصل المواد السمعية والبصرية عن هذه وتلك. وفئة الكتب وحدها يمكن أن تقسم إلى مجموعات يتفق أفراد كل منها في الحجم أو اللون أو اللغة أو المؤلف أو تاريخ النشر ولكن المعيار الموضوعي هو أفضل المعايير التي يمكن أن تجمع المؤلفات على أساسها، لا لأن المحتوى الفكري هو أهم معالم الكتاب فحسب، ولكن لأن الكتب تطلب - عادة - لما فيها من مادة علمية بغض النظر عن أحجامها أو ألوانها أو حتى مؤلفيها.

ونظم التعليم في العالم كله تدعم هذه الحقيقة وتؤصلها، فالتخصص الموضوعي هو أساس الدراسة في الجامعات، بل إن التخصص الزائد هو سمة العصر الذي

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد الأول، السنة الخامسة، ربيع ثاني ١٣٩٩ هـ (مارس ١٩٧٩ م)، ص ٩٩ - ١٠٧.

نعيش فيه نتيجة لتضخم المعرفة واستحالة أن يستطيع فرد أن يلم بجميع أطرافها، أو حتى بجميع أطراف مجال واحد من مجالاتها.

وإذن فتصنيف الكتب في المكتبات هو تحديد لموضوعاتها، وترتيب تلك الموضوعات في بناء منطقي يعكس الصلات التي تربط بعضها ببعض، واستخدام هذا الترتيب في صف الكتب على الرفوف والبطاقات في الفهارس[1].

ترتيب موضوعي.. ولكن؟

ومع أن الترتيب الموضوعي هو أفضل طرق الترتيب في المكتبات، بل هو الترتيب الوحيد المتبع وإن اختلفت التفاصيل، إلا أننا ينبغي ألا نظن به الكمال والإحكام، وألا نتصور أنه جامع مانع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ذلك أننا في تطبيقنا لهذا الترتيب قد نضطر إلى عزل بعض المواد التي تعالج موضوعا من الموضوعات عن بقية ما كتب فيه لسبب أو لآخر. فالدوريات والأطالس والمجسمات والشرائح والأشرطة المسجلة والأفلام - عادة - تفصل عن الكتب لأنها تحتاج إلى طريقة في الحفظ تختلف عن طريقة حفظ الكتب، وكتب الأطفال كثيراً ما تفصل عن كتب الكبار، والمراجع التي يكثر الطلب عليها ولا يسمح بإعارتها خارج المكتبة تفصلها معظم المكتبات عن بقية مقتنياتها، كما تفصل مجموعات المخطوطات والنوادر وأوائل المطبوعات على أساس أنها تحتاج إلى عناية أكثر وأن قراءها يختلفون عن جمهور القراء. ومعنى ذلك أن المجموعات الموجودة تحت كل مجال من مجالات المعرفة ستفتقد ما يندرج تحت هذا المجال من مراجع ودوريات ومخطوطات وكتب أطفال ومواد سمعية وبصرية.

وللأدب وضع خاص في التصنيف، فالمؤلفات فيه لا ترتب وفقا للموضوعات الأدبية كالمدح والهجاء والغزل والرثاء، وإنما ترتب على أساس القالب الأدبي الذي صبت فيه كالشعر والقصص والمسرحيات والخطب والمقالات. وتحت كل شكل من هذه الأشكال الأدبية يكون الترتيب بالعصور، ثم يرتب إنتاج كل عصر بالمؤلفين. والسبب في ذلك أن دراسة الأدب تسير على هذا المنوال وأن دارس الأدب يهتم بالشكل الأدبي أكثر من اهتمامه بالموضوع.

---

(١) كما يحدث في الفهرس المصنف وفي قائمة الرفوف.

ومع أن هذا الترتيب هو الأفضل بالنسبة للمؤلفات الأدبية إلا أنه لا يخلو من العيوب، فالباحث الذي يبحث عن الأدب العربي في عصر بني العباس - مثلا - سيجد هذا الأدب موزعا حسب القوالب الأدبية. ومن ثم لا بد له أن يجمع مادة بحثه من أماكن متفرقة. وتلك مشكلة المصنف دائما. فحينما تتعدد أبعاد دراسة الموضوع ينبغي عليه أن يفاضل بينها وأن يختار الترتيب الذي يحقق للمتعاملين مع المكتبة أكبر قدر ممكن من الفائدة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، وإنما قد يتعقد أكثر من ذلك حين تجتمع صفتان من الصفات في كتاب. فموسوعات الأطفال - مثلا - يميزها الشكل الموسوعي من ناحية ومستوى المعالجة من ناحية أخرى، ومن ثم يمكن أن توضع مع المراجع ويمكن أن توضع مع كتب الأطفال. والسؤال الذي يبرز الآن هو: أي الاعتبارين يرجح الآخر؟ والإجابة عليه يحددها نوع المكتبة وطبيعة جمهورها وأي البديلين أكثر فائدة لهذا الجمهور. وعموماً فحيثما تخصص قاعة لكتب الأطفال فالأفضل دائماً أن تكون موسوعات الصغار في هذه القاعة لا في قاعة المراجع.

نخرج من هذا كله بأن الترتيب الموضوعي للمواد المكتبية وإن كان أفضل أنواع الترتيب إلا أنه يتعذر تطبيقه تطبيقاً كاملا. وتلك أول السلبيات التي ينبغي أن نتنبه لها في تصنيفنا لتلك المواد. فالأقسام الموضوعية ليست كاملة مائة في المائة كما قد يتوهم البعض. ونبادر فنقول إن مائة في المائة هذه لا وجود لها في أي قضية من قضايا التصنيف. فالتاريخ - مثلا - يقسم إلى مناطق جغرافية، وكل منطقة من المناطق أو بلد من البلدان يقسم تاريخه إلى عصور. ومع أن هذا التقسيم هو الأمثل بالنسبة لدارس التاريخ إلا أنه لا يلبي حاجة من يبحث في تاريخ القرن التاسع عشر - مثلا - دون تحديد للمكان.

وليس هذا هو الصدع الوحيد في جدار الترتيب الموضوعي، وإنما هناك مسألتان أخريان لا بد ألا تغيبا عن بال المصنف وهما:

(١) أن الترتيب الموضوعي يوهم باستقلال فروع المعرفة عن بعضها. وليس الأمر كذلك في واقع الحال، فالطبيعة علم، والكيمياء علم، ولكن بينهما من صلات القربى ما يبرر دراستها معاً كمادة واحدة في المدارس تحت اسم «العلوم العامة». والآثار فرع من التاريخ، والعمارة فيها جانب من الفن وجانب من الهندسة، ولكن من منا يستطيع أن يزعم أن كتب الآثار لا تتحدث عن فن

العمارة وهندستها؟. وينبني على ذلك أننا لو جمعنا كل ما يتناول العمارة من كتب الآثار، ووضعناها مع العمارة لاكتملت مجموعة العمارة ولكن على حساب مجموعة الآثار، والعكس صحيح أيضاً.

(٢) أن واقع التأليف لا يتطابق دائما مع التقسيمات النظرية للمعرفة، فالكتاب الواحد قد يعالج أكثر من موضوع، ومع ذلك فلا بد من وضعه في مكان واحد على رفوف المكتبة ومن ثم لا بد أن يأخذ رقما واحدا للتصنيف. فأين نضع كتابا عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؟ هل نضعه مع الكتب التى تتكلم عن المملكة أم مع الكتب التي تتناول الولايات المتحدة أم مع كتب العلاقات الدولية؟ وكتاب عن اختيار الكتب للمكتبات الجامعية هل الأفضل أن يوضع تحت المكتبات الجامعية أم تحت اختيار الكتب؟ وكتاب شامل عن قناة السويس هل يوضع مع مصر أم مع الملاحة أم مع الجغرافيا أم مع الاقتصاد أم مع القانون الدولي؟.

والإجابة على هذه الأسئلة يحكمها مبدأ واحد ينبغي أن يضعه المصنف في ذهنه دائما، بل ينبغي أن يحكم كل العمليات الفنية التي تجري في المكتبة من تزويد وفهرسة وتصنيف. هذا المبدأ هو أن نتوخى أكثر السبل نفعا للقارئ وأن نضحي بفائدة قليلة من أجل تحقيق فائدة أكبر.

ولكن لماذا نصنف؟

والتصنيف أو تنظيم الكتب في مجموعات متميزة ضرورة تلجأ إليها المكتبات كوسيلة لتيسير استخدام تلك المجموعات والاستفادة منها، ولتوفير وقت الباحثين وجهدهم. وفضلا عن ذلك فهو يساعد على تحقيق التوازن بين مقتنيات المكتبة في مختلف مجالات المعرفة، ويكشف عن مواضع النقص والضعف في تلك المقتنيات كي تعمل المكتبة على تلافيها.

وثمة فائدة أخرى نجنيها من وراء التصنيف وهي أنه يقدم للباحثين خريطة للمعرفة يتبينون من خلالها الجوانب المتعددة لكل موضوع، والصلات القائمة بين مختلف الموضوعات. فالباحث الذي يقف أمام مقتنيات المكتبة في مجال السياسة - مثلا - يستطيع أن يتبين مجالات البحث السياسي بكل ما يدخل تحته من أشكال الدولة والأحزاب السياسية والحقوق السياسية للأفراد وعلاقة الدولة بمواطنيها وعلاقتها بغيرها من الدول، وغير ذلك من تفريعات السياسة. والباحث الذي يقف أمام مجموعة الفيزياء لا يلبث أن يتبين مباحث هذا العلم

من صوت وضوء وحرارة وكهربية ومغناطيسية؛ ومن دراسة لخصائص الأجسام الصلبة والموائع والغازات، ولا يلبث أن يجد على مقربة من علم الطبيعة هذا علوما أخرى وثيقة الاتصال به كعلم الكيمياء وعلم الفلك وعلم الحياة. وفي ذلك لفت لانتباهه إلى أبعاد الموضوع من ناحية، وإلى الموضوعات ذات الصلة القريبة به من ناحية أخرى.

التصنيف عبر التاريخ:

وفكرة تصنيف المعرفة تضرب في التاريخ بجذور بعيدة ففي العالم القديم قسم أفلاطون المعارف إلى محسوسات ومعقولات، والمحسوسات عنده هي العلوم الطبيعية، أما المعقولات فتشمل العلوم الرياضية والإلهيات. ومن بعده جاء أرسطو فجعل العلوم ثلاثة أنواع: نظرية وعملية وإبداعية (وهي الشعر).

وفي العصر الإسلامي كان لعلماء المسلمين نظرياتهم في تصنيف المعرفة. وعلى رأس هؤلاء يأتي الكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا وإخوان الصفا وابن خلدون. فالكندي قسم العلوم إلى دينية وفلسفية، وابن سينا قسمها إلى نظرية وعملية، واخوان الصفا قسموها إلى رياضية وطبيعية ونفسية وإلهية، وابن خلدون قسمها إلى نقلية وعقلية، فالعلوم النقلية هي علوم العربية والإسلام التي تناقلها أجيال الأمة جيلا بعد جيل، والعلوم العقلية هي ما عدا ذلك من المعارف التي لا تختص بها أمة من الأمم.

وبعد مضي بضعة قرون على هذه الأفكار الإسلامية ظهر فرانسيس بيكون على الناس في انجلترا والعالم كله بتصور للمعرفة البشرية رد فيه جميع المعارف إلى ثلاث قوى هي الذاكرة والخيال والعقل، واعتبر التاريخ حصيلة الذاكرة، والشعر نتاج الخيال، والفلسفة نتاج العقل.

هذا عن تصنيف المعرفة، أو التصانيف الفلسفية للمعرفة. أما تصنيفها كما تتمثل في الإنتاج الفكري أو المؤلفات فقد بدأ هو الآخر مع ظهور المكتبات. فديورانت يذكر في «قصة الحضارة» أنه في الألف الثالث قبل الميلاد كانت الألواح الطينية محفوظة في جرار مصنفة ومرتبة على رفوف تملأ عددا كبيرا من المكتبات في هياكل الدولة البابلية وقصورها[1] ويذكر كلارك Clark في كتابه The Care of Books أن مكتبة آشور بانيبال(في القرن السابع قبل الميلاد)كانت

---

(١) قصة الحضارة، ج ٢، ص ٢٣٦.

ألواحها مرتبة في مجموعات مصنفة تحت ستة رؤوس موضوعات هي: التاريخ والقانون والعلوم والسحر والعقائد والأساطير[1]. ومن المعلوم أيضاً أن كاليماخوس أمين مكتبة الإسكندرية في القرن الثالث قبل الميلاد نظم فهرس المكتبة في ١٣٠ صنفا ورتب بعض أجزائها ترتيبا زمنيا بالعصور.

وفي العصور الوسطى كانت مكتبات الأديرة في أوروبا ترتب كتبها في خزائن حسب الموضوعات وكانت كتب كل موضوع ترتب تبعا لأحجامها. وأبسط صور التصنيف التي كانت تتبعها تلك المكتبات أن تفصل كتب المؤمنين عن كتب الملحدين وتضع هذه في جانب وتلك في الجانب المقابل.

ولم تكن المكتبات الإسلامية في العصور الوسطى تجهل التصنيف أو تهمله، فلا تكاد توجد مكتبة كبيرة، عامة أو خاصة، بدون تصنيف. ويكفي أن نذكر من مكتبات الخلفاء والوزراء خزانة العزيز ومكتبة الحاكم بأمر الله في القاهرة، ومكتبة الحكم المستنصر الأموي في قرطبة، وخزانة عضد الدولة البويهي في شيراز. فأبو شامة يذكر في كتابه «الروضتين» أن صلاح الدين الأيوبي وجد مكتبة الفواطم مفهرسة ومصنفة[2]. ويحدثنا المقدسي في كتابه «أحسن التقاسيم» أنه لم يبق كتاب صنف في وقت عضد الدولة البويهي إلا وحصله في مكتبته، وأن كل موضوع في هذه المكتبة كان له «بيوت وفهرستات»[3]. ويذكر القفطي في «أخبار الحكماء» أن ابن سينا دخل مكتبة بخارى فوجدها مصنفة[4].

وكذلك كانت الكتب في المدرستين النظامية والمستنصرية في بغداد مصنفة «ليسهل تناولها، ولا يتعب مناولها».

ولكن هذه التصانيف كلها كانت تصانيف موضعية إن صح هذا التعبير، فكل منها قد عمل ليناسب مقتنيات مكتبة معينة ولم يكن في الحسبان أن يستعمل أي منها في مكتبة أخرى غير المكتبة التي عمل من أجلها. وظل الحال كذلك حتى جاء العصر الحديث وتنوعت المكتبات وتعددت وتضخمت مجموعاتها نتيجة لظهور الطباعة وانتشار التعليم، فتولد التفكير في عمل نظم تصنيف تصلح لعدد كبير من المكتبات، وتمخض ذلك عن ظهور خطط التصنيف الحديثة.

---

(1) .The Care of Books, 3 -4

(٢) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين. ص ٢٦٨.

(٣) أحسن التقاسيم. ص ٤٤٩.

(٤) أخبار الحكماء. ص ٤١٦.

خطط التصنيف الحديثة:

ولقد سارت نظم التصنيف الحديثة في اتجاهين كانت ثمرة أولها ما يعرف الآن بخطط التصنيف العامة. وكانت ثمرة الثاني ما يعرف بالخطط الخاصة.

أما الفئة الأولى من الخطط وهي **الخطط العامة** فتحصي كل فروع المعرفة البشرية وتقدمها في ترتيب مقنن يستعرض كل موضوع بكافة تفريعاته وجزئياته ويراعي الصلات بين هذه التفريعات من ناحية، والصلات بين الموضوع الرئيسي وغيره من ناحية أخرى بحيث تتجاور الموضوعات المتقاربة.

وتنقسم هذه الفئة من التصانيف بدورها إلى نوعين أحدهما جاهز والآخر تفصيل. تماما كالثياب. فالنوع الأول يعطيك قطعا من الملابس جاهزة ذات مقاييس مختلفة وما عليك إلا أن تبحث عما يناسبك منها. أما الآخر فلا يعطيك شيئاً جاهزا وإنما يعطيك القماش ويترك لك أن تفصله على مقاسك وذوقك. ولا يخفى أن هذا النوع الأخير غالبا ما يكون أضبط ولكنه أغلى تكلفة وأبطأ في الإنتاج.

وتسمى الخطط الجاهزة بالخطط الحصرية، ويمثلها معظم خطط التصنيف العالمية وأشهرها وهي:

التصنيف العشري لملفيل ديوي وقد صدرت أولى طبعاته سنة ١٨٧٦م.

والتصنيف الموسع لكتر Cutter وقد صدر سنة ١٨٩١ - ١٨٩٣م.

وتصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكي الذي صدر سنة ١٨٩٧م.

والتصنيف الموضوعي لجيمس براون الذي صدر لأول مرة سنة ١٩٠٦م وأعيد طبعه بعد ذلك سنة ١٩١٤ و ١٩٣٩م.

والتصنيف الببليوجرافي لهنري إفلين بليس Bliss الذي أصدر عنه تقريرا موجزاً سنة ١٩٣٥م وصدرت قوائمه فيما بعد سنة ١٩٤٠م وسنة ١٩٥٣م.

أما الخطط (التفصيل) فيطلق عليها (الخطط التحليلية التركيبية). ويمثلها تصنيف الشارحة Colon الذي وضعه العالم الهندي رانجاناثان سنة ١٩٣٣م وصدرت منه بعد ذلك عدة طبعات.

وثمة خطة ثالثة تقف في منتصف الطريق بين الخطط الحصرية والخطط التحليلية التركيبية لأن جزءاً منها جاهز والآخر تفصيل. هذه الخطة هي التصنيف العشري العالمي UDC الذي صدر باللغة الفرنسية في سنة ١٩٠٥م. والذي يستخدم الأساس الحصري العشري الذي وضعه ديوي وفي الوقت نفسه

يستخدم التحليل والتركيب لتخصيص موضوع الكتاب أو الوثيقة.

وأما خطط التصنيف المتخصصة فهي التي تغطي فرعا واحدا من فروع المعرفة، كالإسلام أو التربية أو الإدارة أو الهندسة أو الإلكترونيات، أو عدة فروع تتصل ببعضها كالعلوم الاجتماعية أو الفنون وهي كثيرة. ولا يخفى أن هذا النوع من التصانيف أنسب للمكتبات المتخصصة وأصلح من أي تصنيف عام.

ديوي... عربيا(*)

نبذة تاريخية:

التصنيف العشري الذي وضعه ملفيل ديوي وأصدره منذ أكثر من مائة عام هو أقدم نظم التصنيف العالمية وأشهرها وأوسعها انتشارا في المكتبات.

وفي هذا التصنيف تقسم المعرفة البشرية إلى عشر شعب رئيسية هي: المعارف العامة والفلسفة والديانات والعلوم الاجتماعية واللغات والعلوم البحتة والعلوم التطبيقية والفنون والآداب والتاريخ. وكل شعبة من هذه الشعب تنقسم بدورها إلى عشرة أقسام القسم الأول منها عام، والأقسام التسعة الباقية يختص كل منها بعلم من العلوم. فالعلوم البحتة - مثلا - يدخل تحتها الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض والحفريات والأنثروبولوجيا وعلم النبات وعلم الحيوان.

وقد رمز ديوي لكل مجال من مجالات المعرفة برقم معين، ومن ثم خصص لكل شعبة من الشعب مائة رقم وزعها على أقسامها بالتساوي بحيث يخص كل قسم منها عشرة أرقام. فالعلوم الاجتماعية - مثلا - تأخذ المائة الرابعة (٣٠٠ - ٣٩٩) وداخلها يخصص الرقم ٣٢٠ للسياسة، والرقم ٣٣٠ للاقتصاد، والرقم ٣٤٠ للقانون.. وهكذا.

ومنذ سنة ١٨٧٦م وطبعات الخطة تتتابع واحدة بعد أخرى. وصاحبها ينميها ويطورها ويعلن عنها ويدعو لتطبيقها وينفق كل ما تدرّه من المال على تطويرها وإنمائها. وفي سنة ١٩٣١م يموت ديوي بعد أن صدرت على يديه اثنتا عشرة طبعة وقبل أن تصدر الطبعة الثالثة عشرة بعام واحد.

ويبدو أن القائمين على إصدار الخطة بعد وفاة صاحبها قد ضاقوا بالقيود التي تعوقها عن ملاحقة تقدم المعرفة فحاولوا كسر الجدار الذي أقامه ديوي

(*) نشر في مجلة «الدارة» العدد الثالث، السنة الخامسة، ربيع ثان ١٤٠٠هـ (مارس ١٩٨٠م)، ص ١٣١-١٣٨.

حولها منذ طبعتها الثانية التي أعلن فيها تثبيت الأرقام. ولهذا خرجت الطبعة الخامسة عشرة في سنة ١٩٥١م متمردة على كل الطبعات السابقة بما شملته من تحركات واسعة في أقسام الخطة ومن حذف للتفاصيل واختصار للأرقام. ولكن هذه الطبعة التي تصورت أنها ستحل مشاكل المكتبيين وستتغلب على عيوب الطبعات السابقة قد أوقعت المكتبيين في مشاكل معقدة وأثبتت أنها أعجز مما سبقها من طبعات. ولهذا نبذها المكتبيون وراء ظهورهم، وعادت الخطة في طبعاتها اللاحقة سيرتها الأولى، فصدرت الطبعة السادسة عشرة في سنة ١٩٥٨م في مجلدين أولهما للقوائم والآخر للكشافات، وبعدها بسبع سنوات صدرت الطبعة السابعة عشرة (سنة ١٩٦٥م)، وفي سنة ١٩٧١ صدرت الطبعة الثامنة عشرة في ثلاثة مجلدات أولها للمقدمات والقوائم الإضافية والخلاصات، والثاني للجداول، والثالث للكشافات. وأخيراً صدرت الطبعة التاسعة عشرة منذ بضعة أشهر[١].

وإلى جانب هذه الطبعات الكاملة للخطة، صدرت حتى الآن عشر طبعات مختصرة أولاها سنة ١٨٩٤م وآخرها سنة ١٩٧١م. ومنذ الطبعة السادسة المختصرة بدأت تلك الطبعات تسير جنبا إلى جنب مع الطبعات الكاملة. فالطبعة السادسة المختصرة هي اختصار للطبعة الرابعة عشرة الكاملة، والطبعة السابعة اختصار للطبعة الخامسة عشرة الكاملة، والطبعة العاشرة المختصرة اختصار للطبعة الكاملة الثامنة عشرة، وهكذا.

ديوي في الميزان:

ولقد تضافرت عوامل متعددة على انتشار التصنيف العشري بين المكتبات بمختلف أنواعها وفي شتى أرجاء المعمورة. فهو - من ناحية - يتمتع بقدر كبير من المنطق في بنائه وترتيب موضوعاته، وهو - من ناحية ثانية - قد استخدم رمزا يجمع بين السهولة والمرونة والكثير من وسائل التذكر.

فالأرقام لغة عالمية سهلة التداول والتذكر والترتيب، والكسر العشري يحقق مرونة كبيرة للرمز. ومعينات الذاكرة في الخطة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال أن الرقم ٤٢٠ في قسم اللغات قد خصص للغة الإنجليزية وفي قسم الأدب خصص الرقم ٨٢٠ للأدب الإنجليزي. فإذا تركنا اللغة والأدب إلى قسم التاريخ وجدنا قارة أوروبا تأخذ رقم ٩٤٠ ووجدنا تاريخ انجلترا يأخذ الرقم ٩٤٢.

---

(١) سنة ١٩٧٩م. وقد صدرت الطبعة العشرون بعد نشر هذا المقال بستّ سنوات.

وفي شعبة المعارف العامة جعل الرقم (٠٥٠) للدوريات. فإذا انتقلنا إلى الشعب الأخرى وجدنا الدوريات الفلسفية في ١٠٥ والدوريات العلمية في ٥٠٥ ودوريات الفنون في ٧٠٥. وتثبيت الرقم (٢) في المثال الأول للدلالة على انجلترا والرقم (٥) في المثال الثاني للدلالة على الدوريات في مختلف فروع المعرفة يعتبر وسيلة ممتازة من وسائل التيسير والتذكر.

وثمة ميزة ثالثة تذكر لهذا التصنيف وهي أنه استعان بقوائم إضافية كقائمة التقسيمات الموحدة وقائمة الأماكن. وهذه القوائم توفر في حجم الخطة من ناحية (لأنها لا تحتاج إلى تكرار مع كل علم). وتساعد على التذكر من ناحية ثانية.

أما العامل الرابع من عوامل انتشار التصنيف العشري فهو وجود الكشاف النسبي الذي يجمع مختلف جوانب الموضوع الواحد التي تبعثرت في صلب الخطة نتيجة للترتيب المقنن، فالبترول - مثلا - له جانب اقتصادي يأتي في الاقتصاد تحت ٣٣٨ وجانب جيولوجي في ٥٥٣ وجانب تكنولوجي في ٦٦٥,٥. والأراضي لها رقم في اقتصاديات الأراضي (٣٣٣) ورقم في الجيولوجيا (٥٥٠) ورقم في الزراعة (٦٣٠). وهذه الجوانب وغيرها وزعتها الخطة كلٌّ في موضعه، والكشاف هو الذي يجمعها فيقدم بذلك خدمة جليلة للمصنفين وخاصة المبتدئين منهم.

وإذن فالكشاف يعالج نواحي القصور في الخطة ويظهر الموضوعات التي قد تستتر فيها تحت رؤوس أعم، ويجمع شتات الموضوع الواحد في مكان واحد. ولم يغفل ديوي عن أهمية الكشاف لخطة التصنيف فاعتبره منذ البداية من أهم سمات خطته.

ولقد أضيف إلى هذه العوامل الأربعة النابعة من طبيعة الخطة ذاتها عامل خامس يتصل بصاحب الخطة نفسه، فقد قُدِّر له أن يعيش خمسا وخمسين عاما من حياته بعد إصدار الطبعة الأولى منها، وكانت هذه السنوات الطوال عاملا مساعدا على متابعته للخطة واستقرارها وانتشارها بين المكتبات. والواقع أن الرجل لم يألُ جهدا في الدعوة لخطته فقد كتب إلى مكتبة الكونجرس الأمريكي يعرب لها عن رغبته ورغبة المكتبيين في أن تحمل بطاقات الفهرسة التي تطبعها المكتبة أرقام تصنيف المطبوعات حسب خطته بالإضافة إلى أرقام التصنيف الخاصة بالمكتبة نفسها كنوع من التيسير على المكتبيين الذين يستعملون خطته، وكوسيلة للترويج لبطاقات الكونجرس أيضاً. واستجابت مكتبة الكونجرس لنداء الرجل فبدأت تطبع أرقام التصنيف العشري على معظم بطاقاتها منذ سنة

١٩٣٠م وكان ذلك في حد ذاته عاملا من عوامل انتشار الخطة ورواجها عند المكتبيين.

وننظر الآن فنرى آلافاً من الببليوجرافيات تستخدم التصنيف العشري كالببليوجرافية الوطنية البريطانية والهندية والمصرية؛ وكالببليوجرافيات والفهارس التجارية التي تنشرها شركتا ويلسون وبوكر في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع أن هذه الخطة هي أوسع خطط التصنيف انتشارا في العالم شرقه وغربه، ومع أنها ترجمت إلى معظم لغات البشر مع بعض التعديلات هنا أو هناك لتلبي حاجات إقليمية لهذه الدولة أو تلك، إلا أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أنها قد بلغت حدّ الكمال، أو أن يظن أنها قد برئت من العيوب والنقائص، فكل ما نقوله أن حسناتها ترجح سيئاتها ولهذا قدر لها أن تعيش أكثر من مائة عام وأن تطبع خلال تلك الفترة ثماني عشرة طبعة.

ولعل أهم ما يعاب عليها أن بناء الخطة من حيث الشُعَب وترتيبها والأقسام داخل كل منها لا يسلم من النقد. فديوي قسم المعرفة إلى تسعة أقسام جعلها متساوية وقدم لها بقسم عام جعله للمعارف العامة. ولا يستطيع أحد أن يزعم أن هذه القاعدة من ٠ إلى ٩ تكفي لتغطية مختلف فروع المعرفة. ولهذا اضطر ديوي إلى جمع مجموعات من العلوم في بعض الشعب كالعلوم الاجتماعية في ٣٠٠، والعلوم البحتة في ٥٠٠، والعلوم التطبيقية في ٦٠٠ بينما أفرد علوما أخرى بشعب مستقلة كالفلسفة والدين والتاريخ. ولا نظن أن العدالة تقضي بأن يخصص للفلسفة مثل ما يخصص للعلوم التطبيقية بكل فروعها من أرقام، أو أن يخصص للمسيحية ثمانون رقما في شعبة الديانات وأن يخصص للأديان الأخرى كليا عشرة أرقام.

وعلى الرغم من أن ديوي قد خصص لكل علم عشرة أرقام إلا أن أحجام العلوم تتفاوت كأحجام البشر، وهو تفاوت يعكسه حجم الإنتاج الفكري في كل منها وليس من العدل أن يخصص للتربية بكل فروعها مثل ما يخصص للإحصاء من أرقام.

ومن عجب أنه في الوقت الذي خصص فيه ديوي مائة رقم للفلسفة، لم يخصص لعلم الاجتماع سوى رقم واحد من المائة المخصصة للعلوم الاجتماعية هو رقم (٣٠١).

ولم تكن قلة أعداد الشعب واستمرار تقسيمها على العلوم بالتساوي وعلى وتيرة واحدة هي المأخذ الوحيد على بناء الخطة وإنما يعاب عليها أيضاً أن ترتيب الشعب والأقسام بداخلها يحتاج إلى تبرير في بعض الأحيان كالذي نجده من فصل العلوم البحتة (٥٠٠) عن التطبيقية (٦٠٠)، وفصل اللغة (٤٠٠) عن الأدب (٨٠٠). وإذا كان لهذا الفصل الأخير عند ديوي بعض المبررات على أساس أن اللغة وسيلة اتصال بين الأفراد والجماعات ومن ثم وضعها تالية للعلوم الاجتماعية، وأن الأدب فن من الفنون الإبداعية مما يبرر وضعه تاليا للفنون. إلا أن الإنتاج الفكري في هذين المجالين متداخل دائما، فكتب الأدب لا تخلو من اللغة ومباحث اللغة لا تستقيم بغير النصوص الأدبية.

وليست الملاحظات على الأقسام وتفريعاتها بأقل من الملاحظات على الشعب الرئيسية. ولسنا هنا بصدد حصر تلك الملاحظات أو إحصائها وإنما نكتفي بالإشارة إلى بعضها مثل فصل الاقتصاد (٣٣٠) عن التجارة (٣٨١، ٣٨٢)، وفصل اقتصاديات المال (٣٣٢) عن المالية العامة (٣٣٦)، وفصل علم الاجتماع (٣٠١) عن السكان (٣١٢) وعن العادات والفولكلور (٣٩٠)، وتوزيع العمارة على أرقام متباعدة هي (٦٢٤، ٦٩٠، ٧٢١)، وتوزيع الأثاث على (٦٤٥، ٦٨٤، ٧٤٩).

ومن المآخذ الأساسية التي كثر الكلام فيها ثبات الخطة في هيكلها الرئيسي وإطارها العام منذ الطبعة الثانية. فمع أن هذا الثبات قد أراح المكتبيين لأنه لم يعرضهم لهزات عنيفة تضطرهم إلى إعادة تصنيف المجموعات القديمة كلما تطورت الخطة، إلا أنه أتعبهم في تدبير أماكن مناسبة لما يستجد من مؤلفات في الفروع الحديثة من العلم.

ولكن هذه العيوب مجتمعة لا تعني فساد الخطة بقدر ما تعني أنها لم تبلغ حد الكمال، وبلوغ الكمال أمر أبعد من أن تصل إليه أي خطة من خطط التصنيف العامة أو الخاصة، ذلك أن اليقين العلمي والقول الفصل لا وجود لهما في الدراسات الإنسانية، وأن اختلاف وجهات النظر في التصنيف أمر لا يمكن تجنبه بحال من الأحوال. والمسألة لا تعدو أن تكون تفضيلا لموضع علم من العلوم أو كتاب من الكتب على موضع آخر.

ديوي... عربيا:

وإحساساً من المكتبيين العرب بأهمية هذا التصنيف، وإدراكاً منهم لسعة انتشاره بذلت عدة محاولات لترجمته إلى العربية مع إجراء التعديلات الضرورية

التي تقتضيها طبيعة المجموعات في المكتبات العربية. ولقد تمت المحاولة الأولى منذ أكثر من ثلاثين عاماً على يد الفيكونت فيليب دي طرازي وذلك في كتابه «إرشاد الأعارب إلى تنسيق الكتب في المكاتب» الذي صدر سنة ١٩٤٧م. ومن بعده تتابعت التعديلات التي عملت في مصر والشام والتي بلغت ما يقرب من عشرة تعديلات.

وقد انصبت التعديلات التي أجرتها جميع الترجمات العربية للخطة على أقسام الدين واللغة والأدب، وتكاد تتفق جميعها على تخصيص عشرة أرقام في قسم اللغة (٤١٠) للغة العربية وفروعها، ومثلها في قسم الأدب (٨١٠) للأدب العربي وفنونه. أما بالنسبة للدين الإسلامي فقد سلكت التعديلات سبلا شتى تتلخص فيما يلي:

أ - تخصيص عشرة أرقام للدين الإسلامي هي ٢١٠ وإبقاء بقية تفريعات شعبة الدين على ما هي عليه. وهذا ما صنعته ترجمة الدكتورين الشنيطي وكابش حتى يكون التعديل في أضيق نطاق. والسبب في ذلك أنها ترجمة لطبعة معتمدة من الخطة هي الطبعة الثامنة المختصرة.

ب - إحلال الدين الإسلامي بفروعه محل المسيحية التي شغلت معظم شعبة الدين عند ديوي. وهذا ما فعله حسن رشاد في تعديله للخطة، وهو التعديل الذي نشره في كتابيه «المكتبة المدرسية الحديثة» و«المكتبات العامة» والذي خصص فيه الأرقام من ٢١٠ إلى ٢٦٠ للإسلام، وأعطى اليهودية ٢٧٠، والمسيحية ٢٨٠ والديانات الأخرى ٢٩٠.

جـ - تقسيم شعبة الدين إلى عشرة أقسام متساوية يخصص كل منها لدين من الديانات. وهذا ما فعله اللبناني فيليب دي طرازي في تعديله للخطة إذ خصص الأرقام ٢٣ للمسيحية، و ٢٤ للإسلام، و٢٥ لليهودية و٢٦ للبوذية، و٢٧ للمجوسية، و٢٨ للصابئة. ولا يخفى أن البدء بالمسيحية ثم الإسلام ثم اليهودية وإن كان يناسب لبنان إلا أنه يناقض التدرج التاريخي من ناحية، ويناقض حجم الإنتاج الفكري عن هذه الديانات من ناحية أخرى. فلو أخذنا بالتدرج التاريخي لبدأنا باليهودية ثم المسيحية ثم الإسلام، ولو أخذنا بحجم الإنتاج الفكري لبدأنا بالإسلام ثم المسيحية ثم اليهودية، ولكنها نظرة مسيحية متعصبة.

وكأنما أراد دي طرازي أن ينفي عن نفسه هذا التعصب فساوى بين الديانات السماوية والمعتقدات الدينية الأخرى

كالبوذية والمجوسية والصابئة. وفي ذلك خطأ كبير لأن هذه المذاهب لا ترتفع الى مصاف الديانات السماوية، فضلا عن أن الإنتاج الفكري عنها لا يمثل شيئاً ذا بال إذا قيس بما يكتب عن الإسلام أو غيره من رسالات السماء.

وعلى الرغم من أن التعريب الذي قام به الدكتور محمود الشنيطي والدكتور أحمد كابش هو أفضل التعريبات وأكثرها استخداما في المكتبات العربية، ربما لأنه ترجمة لطبعة معتمدة من الخطة هي مختصر الطبعة السادسة عشرة، وربما لأن القائمين به على أعلى مستوى من التخصص الأكاديمي والمهني، ولأن كلا منهما يكمل صاحبه، فأولهما ثقافته عربية إسلامية والآخر ثقافته علمية. أقول: على الرغم من ذلك فإن هذه الترجمة لم تسلم من العيوب فهي ترجمة لطبعة مختصرة ومن ثم لا تفي بحاجات المكتبات الكبيرة. وهي تفتقر إلى كشاف يساعد المصنفين وخاصة المبتدئين منهم على استخدام الخطة[1]، ثم إنها خصصت للإسلام عشرة أرقام فقط في مقابل سبعين رقما للمسيحية وهو أمر تعاني منه المكتبات وخاصة تلك التي تزخر بكنوز التراث الإسلامي فتضطر إلى تكديسه في مساحة ضيقة بينما تحظى المسيحية بمساحة واسعة من الخطة قلما تجد في مكتباتنا ما يشغلها.

ومعنى هذا أن تلك الترجمة المعدلة وإن كانت أوسع الترجمات انتشارا في المكتبات العربية إلا أنها تقيد حركة المكتبات الكبيرة والمكتبات المعنية بالدراسات العربية والإسلامية. ولهذا كانت الحاجة ملحة إلى توسيعها وتطويرها، وهو عمل ضخم يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت. ومن ثم ظل المكتبيون العرب سنين طوالا لا يجدون أمامهم أفضل من هذه الترجمة رغم عيوبها، حتى إذا كان العام الماضي طلعت علينا جامعة الملك عبدالعزيز بجـدة بعمل عملاق يقع في أكثر من ألف ومائة صفحة، وهو ترجمة الطبعة الثامنة عشرة من الخطة بكاملها، مع إجراء تعديلات أساسية في مجالات الدين واللغة والأدب. ففي شعبة الدين خصص ستون رقما للدين الإسلامي (من ٢١٠ إلى ٢٦٩) وعشرون رقما للدين المسيحي (من ٢٧٠ إلى ٢٨٩) وعشرة أرقام للديانات الأخرى (هي ٢٩٠ - ٢٩٩).

---

(١) صدرت بعض كشافات للترجمة العربية لديوي، ولكنها لا تخدم هذه الترجمة كثيراً. وقد أصدرت جامعة الكويت كشافا أعده عبد المجيد الحميد لهذه الترجمة بعد أن أجرت فيها مراقبة المكتبات بالجامعة كثيرا من التعديلات والإضافات.

وقد قسمت الأرقام المخصصة للإسلام على ست مجالات رئيسية لكل منها عشرة أرقام وخصصت الأرقام العشرة الأولى (٢١٠ - ٢١٩) للموضوعات العامة في الإسلام، والأرقام العشرة التالية للقرآن الكريم وعلومه، ثم عشرة أرقام للحديث الشريف وعلومه. يليها عشرة أخرى للتوحيد وأصول الدين والمذاهب الكلامية والسياسية. وعشرة للفقه والمذاهب الفقهية والفتاوى والنظم الإسلامية. والعشرة الأخيرة (٢٦٠ - ٢٦٩) للتصوف. وخصص الرقم ٢١٧ للدعوات السلفية كالدعوة الوهابية (٢١٧,٢) والسنوسية (٢١٧,٣) والمهدية (٢١٧,٤) والإخوان المسلمين (٢١٧,٦)، كما خصص الرقم ٢١٩ لقضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كقضية تحديد النسل والحجاب والسفور والبنوك والتأمين والتعليم المختلط. أما نظام الاقتصاد الإسلامي فقد وضع في (٢٥٧,٣).

وفي شعبة اللغات خصصت الأرقام ٤١٠ - ٤١٩ للغة العربية، واستغل الرقم ٤١٤ الذي تركته الطبعة الثامنة عشرة من الخطة خاليا، فشغل بعلوم البلاغة العربية (المعاني والبيان والبديع) واستحدثت أرقام تصنيف خاصة بالترجمة والمترجمين منذ العصر الأموي حتى العصر الحديث (٤١٨,٠٢ وتفريعاتها).

وفي شعبة الآداب خصصت الأرقام من ٨١٠ إلى ٨١٩ للأدب العربي مع التفصيل الشديد في تفريعه. فإلى جانب التقسيم بالشكل الأدبي (من شعر وقصص ومقالات... الخ) والتقسيم بالعصور الأدبية (جاهلي، إسلامي، أموي، عباسي...)، قسم الأدب العربي أيضاً حسب المدارس الأدبية من واقعية ومثالية ورومانسية ورمزية (٨٠١ , ٨١٠ وتفريعاتها) وحسب فترات العمر والنوع أو الجنس، فجعل الرقم ٨١٠ ,٩٠٩٢٨ لتاريخ الأدب العربي ونقده للأطفال أو الشباب أو الشيوخ أو الرجال أو النساء. بل إن الشكل الأدبي الواحد قد قسم تقسيمات جديدة كتقسيم الشعر في ٨١١,٠١ - ٨١١,٠٩ بحسب موضوعاته وبحسب الأوطان التي قيل فيها، وكتقسيم المسرحيات في ٨١٢,٠٤ إلى مسرحيات ذات فصل واحد ومسرحيات ذات فصلين ومسرحيات متعددة الفصول، وتقسيمها في ٨١٢,٠٥ إلى تراجيدية وكوميدية وغنائية، وتقسيمها في ٨١٢,٠٢، ٨١٢,٠٣ إلى تمثيليات إذاعية وتلفزيونية وفيلمية..

وليست هذه هي كل التعديلات التي أجريت على تلك الطبعة في صورتها المعربة. وإنما هناك تعديلات أخرى أقل خطراً نذكر منها تخصيص رقم للفنون الإسلامية (٧٠٩,١) والتوسع في تاريخ الدولة الإسلامية واستحداث بعض الأرقام

مثل ٩٥٣,١ للمملكة العربية السعودية بدلا من ٩٥٣,٨ ، وتقسيم كل دولة عربية حسب الأحداث التي مرت بها ، ففي تاريخ المملكة العربية السعودية تأخذ الدولة السعودية الأولى الرقم ٩٥٣,١٠١ ويأخذ عصر الملك فيصل ٩٥٣,١٠٧ ، وفي تاريخ مصر تأخذ الوحدة مع سوريا وتكوين الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٦٢,٠٦٤ وتأخذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م (رمضان ١٣٩٣هـ) رقم ٩٦٢,٠٧٤.

وإلى جانب استحداث أرقام للفترات التاريخية ، استحدثت أرقام للمناطق والمدن في كل دولة عربية ، فمكة المكرمة - مثلا - تأخذ ٩٥٣,١٢١ والمدينة المنورة تأخذ ٩٥٣,١٢٢ والقاهرة تأخذ ٩٦٢,١٦.

ومن التعديلات التي أدخلتها هذه الترجمة أيضا التوسع في تراجم رجال الدين الإسلامي الذين احتلوا الأرقام ٩٢٢,١ الى ٩٢٢,٦٩ ، وتغيير بعض الأرقام في قوائم التقسيمات الموحدة الملحقة بالخطة لإكسابها الطابع العربي الإسلامي.

ومع أن هذه الطبعة العربية من الخطة لم تسلم من الأخطاء المطبعية إلا أن أهم ما يعاب عليها هو نقص الكشاف. ففي عمل ضخم كهذا يصبح وجود الكشاف من ألزم الضرورات. وإذا كان نقص الكشاف عيباً يؤخذ على كل الترجمات العربية لديوي ، فإن الجهد الكبير الذي بذل في ترجمة هذه الطبعة الضخمة من الخطة حَرِيٌّ أن يدفع القائمين عليها لعمل كشاف لها إتماما للفائدة المرجوة منها[1].

وإذا كانت خطة ديوي لم تسلم من النقد منذ ظهورها من أكثر من مائة عام الى الآن ، فطبيعي ألا تسلم هذه الترجمة من النقد والتجريح خاصة وأن الجهد الذي بذله الأستاذ فؤاد اسماعيل بإشراف الدكتور عباس طاشكندي عميد شئون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز لم يقتصر على الترجمة وحدها رغم ما فيها من جهد وعناء ، وإنما تجاوز ذلك الى التعديل في بعض المواضع من الخطة حتى تناسب المكتبة العربية. وطبيعي ألا ترضي هذه التغييرات كل المتخصصين والمكتبيين وأن تلقى بعض الاعتراضات من أولئك وهؤلاء ، فهي قد سعت الى التفصيل حقاً ولكن ذلك كان على حساب اختصار الرمز وخاصة في مجال الأدب العربي بحيث يصل الرمز في كثير من الأحيان الى سبعة أرقام ويصل في بعضها إلى تسعة أرقام كما هو الحال في رقم مجموعات أدب الأطفال ٢٨٢ ٨٠٩ , ٨١٠.

---

(١) عمل لهذه الترجمة كشاف نشر في مجلد مستقل سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. وصدرت الترجمة وكشافها عن دار المريخ بالرياض.

وتلك هي المعادلة الصعبة في التصنيف، فكلما سعينا إلى التفصيل والتخصيص كلما طال الرمز لا محالة.

ولست أنكر أني أختلف مع المترجم في بعض التفاصيل حول تفريعات الدين الإسلامي واللغة العربية والأدب العربي وأرقامها، ولكن هذا الخلاف لا يفسد للودّ قضية - كما يقولون - ولا ينقص من قدر هذا الجهد الهائل الذي بذل في الترجمة والتعديل، وهو جهد يستحق التقدير والعرفان لكل الذين شاركوا فيه.

فإلى كل فكر ساهم في هذا العمل الجليل وكل يد شاركت فيه، وإلى جامعة الملك عبد العزيز التي تحملت عبء إصداره، إليهم جميعا أتقدم بالتحية والتقدير، وبرجاء أن يتموا الجميل بإصدار كشاف للترجمة ييسر استخدامها والاستفادة منها[1]. كما أتوجه الى جميع المكتبيين برجاء أن يجربوا تلك الترجمة المستوفاة وأن يسجلوا ملاحظاتهم عليها ويكتبوا بها إلى الذين أصدروها لتكون موضع دراستهم قبل نشرها على نطاق واسع. وأنا واثق أن صدورهم لن تضيق بنقد، وأن رؤوسهم لن تسكرها نشوة ثناء لأن ما بذلوه من جهد وعرق وما أنفقوه من وقت ومال أكبر من أي نقد أو ثناء[2].

---

(١) استجاب المترجم لهذا الرجاء، وصدر الكشاف بعد نشر هذا المقال بأربع سنوات.

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس قد أصدرت مؤخرا ترجمة عربية معدلة للتصنيف العشري باسم «تصنيف ديوي العشري؛ الطبعة العربية الأولى. للطبعة الحادية عشرة المختصرة» ونشرتها بالكويت شركة المكتبات الكويتية في مجلدين صدرا سنة ١٩٨٤م أحدهما للجداول، والآخر للكشاف التحليلي.

التصنيف العشري والمكتبة العربية(*)

لا جدال في أن التصنيف العشري لملفل ديوي هو أوسع خطط التصنيف انتشارا في العالم كله بصفة عامة وفي عالمنا العربي بصفة خاصة حيث لا تكاد توجد خطة أخرى غيره إلا في بعض المكتبات المتخصصة التي آثرت عليه تصنيفا آخر من التصانيف العالمية المعروفة أو أعدت لنفسها خطة خاصة بها تفي باحتياجاتها وتتفق مع طبيعة مجموعاتها. وتلك حالات فردية معدودة لا يقاس عليها كما يقول النحاة.

وإذا كان لخطط التصنيف سمات أساسية ينبغي أن تتوافر في أي منها حتى ترتضيها المكتبات لنفسها، فإن من أهم تلك السمات أن تكون الخطة معروفة ومتداولة وميسورة التطبيق بحيث يألفها المكتبي من ناحية وجمهور مكتبته من ناحية أخرى، وبحيث لا يجدون في استعمالها مشقة أو عسرا. فلا قيمة لأي خطة تصنيف مهما بلغت دقتها وصلاحيتها ما لم تنتشر بين المكتبات. وهذا الانتشار في حد ذاته دليل على أنها قد أثبتت صلاحيتها وأن المكتبيين قد وجدوا في ممارستها ما يرضي احتياجاتهم، وأن جمهورهم قد استساغها واعتاد استعمالها وأصبح قادرا على الاستفادة من تطبيقها في الوصول الى ما يريد من مواد البحث وأدواته.

والتصنيف العشري أعظم خطط التصنيف حظا من الانتشار والذيوع ومن حيث دربة المكتبيين عليه وألفة جمهور المكتبات به. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن ثماني عشرة طبعة قد صدرت من هذا التصنيف حتى الآن[1]، وهو شيء لم يتحقق لأي تصنيف آخر. ولهذا فإن أي محاولة لإصلاح نظم التصنيف في مكتباتنا ينبغي أن تأخذ من هذه الخطة نقطة انطلاق لها، وأن تحاول تلافي ما

(*) بحث قدم لمؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي الذي انعقد بالرياض من ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ (٢٩ شوال ١٣٩٣ هـ) إلى ١ ديسمبر ١٩٧٣م (٧ ذي القعدة ١٣٩٣ هـ) ونشر في مجلة «مكتبة الجامعة» (بالكويت)، المجلد الرابع، العدد الأول، يناير ١٩٧٥م، ص ٣٤-٤٥.

(١) صدرت الطبعتان التاسعة عشرة والعشرون بعد نشر هذه الدراسة.

فيها من أوجه النقص والقصور بدلا من محاولة إبداع خطط جديدة ستحتاج حتما إلى جهد كبير ووقت طويل في إعدادها وفي تجربتها حتى تثبت صلاحيتها ويتقبلها الناس ويتعودون عليها فتأخذ طريقها الى المكتبات.

ولعل هذا هو ما حدا بالمكتبيين العرب إلى ترجمة هذا التصنيف إلى اللغة العربية مع إدخال بعض التعديلات التي تلبي حاجات المكتبة العربية. ولقد انصبت هذه التعديلات كلها على أقسام الدين واللغة والأدب لأن الخطة الأصلية قد ركزت على المسيحية وفصلت فيها تفصيلا شديدا باعتبارها الديانة السائدة في الغرب، وعلى أساس أن ما تقتنيه المكتبات الأوروبية والأمريكية من كتابات دينية تتركز حول المسيحية والإنجيل كتابها المقدس، بينما يأتي الإسلام كواحد من الديانات الثانوية على اعتبار أن ما تضمه هذه المكتبات من كتابات إسلامية قليل جدا بالنسبة إلى الكتابات المسيحية. ونفس الشيء حدث في قسمي اللغة والأدب. فقد فصلت الخطة الأصلية في اللغة الإنجليزية والأدبين الإنجليزي والأمريكي ومن بعدهما الآداب الأوربية الحديثة والقديمة، وأوجزت إيجازا شديدا في الآداب الشرقية ومن بينها الأدب العربي لنفس السبب تقريباً وهو أن ما تضمه المكتبات الغربية من كتب اللغة العربية وآدابها لا يكاد يذكر بالقياس إلى ما تضمه من آثار اللغات الأوروبية وآدابها.

فخطة ديوي أمريكية في أساسها، وقد روعي في إعدادها طبيعة مجموعات المكتبة الأمريكية أولا وقبل كل شيء، ومن ثم أحرزت نجاحا كبيرا في المكتبات الأمريكية والأوروبية، ولكنها حينما طبقت في المكتبات العربية برزت الحاجة ماسة الى تعديل يتناسب مع مقتنيات مكتباتنا من التراث الإسلامي العربي، فكانت الترجمات المتعددة المعدلة لهذه الخطة وعلى رأسها ترجمة الدكتور محمود الشنيطي وأحمد كابش. ولعل قيمة هذه الترجمة المعدلة تكمن في أن القائمين بها رجلان قد وصلا إلى أعلى درجات التخصص الأكاديمي والعلمي في مجال المكتبات والتوثيق، وأن أحدهما يتمتع بخلفية ثقافية عربية والآخر يتمتع بخلفية ثقافية علمية، فكان كل منهما يكمل صاحبه ويضفي على الترجمة من الثقة بها والاطمئنان اليها ما لم يؤت لغيرها من الترجمات.

ولقد حرصت جميع الترجمات التي صدرت لهذه الخطة على المحافظة على بنائها العام وعلى التفاصيل أيضا ولم تمس بالتغيير والتبديل إلا مناطق الدين واللغة والأدب على خلاف بين هذه الترجمات فيما أدخلت من تعديلات على تلك الأقسام الثلاثة، مع أنه كان ينبغي عليها أن تراجع الخطة بأكملها وأن تستفيد من

الممارسات العملية لها في المكتبات في تعديل بعض التفاصيل التي لا تخدم المكتبة العربية والقارئ العربي. وأقول التفاصيل لأنه ليس من الحكمة أن يعدل البناء الأساسي للخطة، فالأقسام العشرة مهما يؤخذ عليها من عيوب أو يذكر لها من حسنات لا بد أن تبقى ما دامت الخطة تحمل اسم صاحبها. وما يقال من أن ديوي قد باعد بين اللغة والأدب وفصل بينهما بثلاثة أقسام رئيسية خصصها للعلوم البحتة والتطبيقية والفنون لا يمكن أن يكون قد حدث صدفة أو عن غير قصد، فاللغة تأتي بعد العلوم الاجتماعية على أساس أنها وسيلة اتصال بين الأفراد والجماعات، ويأتي الأدب لاحقاً للفنون على اعتبار أن فن القول من الفنون الإبداعية التي تتميز بغزارة الإنتاج حتى ليتعذر دمجه مع الفنون الأخرى ويصبح من الأفضل أن ينفرد بقسم خاص به يكون مجاورا لبقية الفنون.

وليس معنى ذلك أننا ندافع عن وجهة نظر ديوي في الفصل بين اللغة والأدب أو أننا نتحمس لها، وانما نريد أن نقول إنها لا تعدم مبررا تستند إليه. ولا شك أن جمع اللغة والأدب في مكان واحد أو مكانين متجاورين أفضل وأكثر تمشيا مع المنطق، ذلك أن دارسي الأدب هم دارسو اللغة وليسوا دارسي الفنون، وأن هناك كتبا يصعب الفصل فيها بين اللغة والأدب كالكتب الدراسية التي تتناول المقررات المدرسية في لغة من اللغات تعبيرا وبلاغة وأدبا ونحوا.

وإذا لم يكن من الحكمة تعديل التقسيم العشري للمعرفة، أو تعديل الأقسام العشرة الرئيسية فليس معنى ذلك أننا نضفي حصانة على هذا التقسيم وإنما على العكس من ذلك نطالب بضرورة التحرك داخل كل قسم من هذه الأقسام بما يتمشى مع منطق العقل في تجميع الموضوع الواحد في مكان واحد، وفي جعل الموضوعات المتجانسة متقاربة في المكان تيسيرا لمهمة الباحثين الذين يستخدمون المكتبات وخاصة تلك المكتبات المفتوحة التي تبيح لروادها أن يبحثوا بأنفسهم عما يريدون مستعينين بخطة التصنيف المتبعة.

فعلم النفس - مثلا - وضعه ديوي تحت الفلسفة، وهو معذور في هذا، فقد ارتبط هذا العلم في نشأته بالفلسفة وحين أعد الرجل خطته في صورتها الأولى لم يكن هذا العلم قد استقل بنفسه بعد. ولكن ما عذر ديوي في أن يوزع علم النفس بين رقمي ١٣٠، ١٥٠ اللذين خصص الرقم الأول منهما لفروع علم النفس والثاني لعلم النفس العام وبينهما يأتي الرقم ١٤٠ للمباحث الفلسفية؟ وإذا كان الرقم ١٣٠ قد خصص لفروع علم النفس فلماذا يأتي علم النفس الاجتماعي

تحت علم الاجتماع في ٣٠١,١٥ وعلم النفس التربوي تحت التربية في ٣٧٠,١٥ وعلم نفس الإجرام تحت الإنعاش الاجتماعي في ٣٦٤,٣؟ ألم يكن من الأفضل أن نحسم هذا الأمر ونحن نصدر الخطة مترجمة ومعدلة فنطلق سراح علم النفس من سجن الفلسفة ونجمع كل ما كتب حوله في مكان واحد؟.

وفي مجال الفلسفة أيضا نجد ديوي يخصص رقم ١٨٠ للفلسفة القديمة والوسطى وتحتها تأتي الفلسفة الإسلامية في ١٨٩ كإحدى الفلسفات الوسيطة. وهذا الرقم فضلا عن أنه يثير قضية وضع الفلسفة الإسلامية وهل الأنسب لها أن توضع مع الفلسفة أو مع الدين الإسلامي، فإنه أعجز من أن يتسع لكل ما زخر به تراثنا الإسلامي من كتابات فلسفية.

فإذا انتقلنا الى العلوم الاجتماعية طالعتنا أشياء كثيرة لا يسيغها المثقف العربي. فموضوع الإدارة مثلا شطره ديوي إلى إدارة عامة وضعها مع العلوم الاجتماعية في ٣٥٠ وإدارة أعمال وضعها بين العلوم التطبيقية في ٦٥٠. وتحت الإدارة العامة نجد العلوم العسكرية بتفريعاتها ٣٥٥ - ٣٥٩. والقارىء العربي الذي يدخل المكتبة للبحث عن كتب تعالج أمور الحرب والأسلحة لا يتوقع أن يجدها تحت موضوع « الإدارة العامة ».

ومع أن ديوي قد أعطى للأسرة رقماً تحت علم الاجتماع وهو ٣٠١,٤٢ إلا أننا نجده يلقي بالمرأة بعيدا في ٣٩٦ تحت موضوع العادات والتقاليد[1]، وكان الأولى به أن يضعها تحت الرقم الأول الخاص بالأسرة وأن يدمج العادات والتقاليد (٣٩٠) مع علم الاجتماع (٣٠١).

ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للإنعاش الاجتماعي (٣٦٠) والخدمة الاجتماعية (٣٦١) فقد وضعا في مكان قصي تفصله عن علم الاجتماع علوم الإحصاء والسياسة والاقتصاد والقانون والإدارة العامة ومكانها الطبيعي مع علم الاجتماع في ٣٠١.

والشيء الغريب حقا أننا نجد تحت « الإنعاش الاجتماعي » موضوعات لا يوحي بها هذا العنوان مثل علم الجريمة ٣٦٤ ومحاكم الأحداث ٣٦٤,٥ والسجون ٣٦٥. وأكثر من هذا نجد أن التفريعات لم تتم على أساس منطقي. فالرقم ٣٦٣ خصص للجمعيات السياسية، و٣٦٤ لعلم الإجرام ومؤسساته، و ٣٦٥ للسجون و٣٦٦ للجمعيات، و٣٦٧ للأندية الاجتماعية، و٣٦٨ للتأمين، و ٣٦٩ للجمعيات

---

(١) هذا الرقم عدلته خطة ديوي في طبعاتها التالية.

الأخرى، وهكذا وزعت الجمعيات بين ٣٦٣ و٣٦٦ و٣٦٩، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الرقم ٣٣٤ في الاقتصاد قد خصص للجمعيات التعاونية، أدركنا إلى أي حد يحكم على بعض الموضوعات بالتشتت في هذه الخطة.

ويخصص ديوي الرقم ٣٩٨ للفولكلور بما يشمل من أغاني وألعاب وأساطير وسير ومغازي. وهي أمور كان يمكن أن توضع مع مثيلاتها في الفنون والأدب والتاريخ.

أما الرقم ٣٩٩ فقد خصصه لعادات الحرب،وكان الأولى به أن يجمع كل ما يتصل بالحروب في موضع واحد بدلا من توزيعها مرة تحت الإدارة العامة ومرة أخرى تحت العادات والتقاليد.

وموضوع القانون أيضا من الموضوعات التي تحتاج إلى إعادة نظر. فالتمثيل الدبلوماسي تتنازعه السياسة والقانون الدولي (٣٢٧، ٣٤١,٧)، والانتخاب والتشريع والقوانين النيابية لا تجد لها مكانا مع القانون الدستوري وإنما تأتي مع السياسة في ٣٢٤ و ٣٢٨ و ٣٢٨,١، والتحقيق الجنائي ومحاكم الأحداث لا يأتيان مع القانون الجنائي (٣٤٣) والمحاكم (٣٤٨,٩) وإنما يأتيان تحت الإنعاش الاجتماعي في ٣٦٤,١، ٣٦٤,٥. والمنظمات الدولية كهيئة الأمم وجامعة الدول العربية لا تدخل تحت السياسة وإنما تدخل تحت القانون الدولي. والطب الشرعي لا يجد له مكاناً تحت الطب فيرتمي في أحضان القانون تحت رقم ٣٤٠,٦[1]. وتلك كلها أمور ينبغي ألا تبقى على حالها في الترجمة العربية المعدلة.

فإذا تركنا العلوم الاجتماعية إلى العلوم البحتة والتطبيقية وجدنا لبعض المواد تفريعات غير مستساغة، فتاريخ الطباعة (٦٥٥,١) يأتي تحت إدارة الأعمال، والزراعة يدخل تحتها تربية الحيوانات المستأنسة (٦٣٦) والطب البيطري (٦٣٦,٠٨٩) وهما أدخل في علم الحيوان، ويدخل تحتها أيضاً صناعة منتجات الألبان (٦٣٧) وأولى بها أن توضع مع الصناعات الغذائية. والاقتصاد المنزلي يدخل تحته رعاية الطفل والتمريض المنزلي (٦٤٩) وهو موضوع أقرب الى الصحة منه الى الاقتصاد المنزلي.

وليست التفريعات غير المستساغة هي كل ما يؤخذ على هذين القسمين وإنما نلاحظ أيضا أن هناك تداخلا بين بعض الموضوعات كالذي يوجد بين النبات ٥٨٠ والزراعة ٦٣٠، وبين الهندسة المدنية ٦٢٤ (وخاصة هندسة الإنشاءات

(١) عدل هذا الرقم في الطبعات التالية من الخطة إلى ٦١٤,١٩ (تحت الصحة العامة).

المدنية ٦٢٤,١)، وإنشاء المباني ٦٩٠، وفن العمارة ٧٢٠ (وخاصة عمارة المباني السكنية ٧٢٨).

وثمة ملاحظة ثالثة على هذين القسمين وهي ما نجده من تشتت لبعض الموضوعات الفرعية. فالطيور تأتي مرة تحت علم الحيوان في ٥٩٨ ومرة تحت الزراعة في ٦٣٦,٦. ونفس الشيء بالنسبة للحشرات والأسماك. فالحشرات موزعة بين ٥٩٥,٧ و٦٣٨، والأسماك بين ٥٩٧ و٦٣٩ وأما صيدها فقد تقاسمه الرقمان ٦٣٩ و٧٩٩,١ وأولها في الزراعة والآخر في الرياضة.

ونأتي إلى قسم التاريخ عند ديوي وهو قسم قيل فيه كلام كثير عن وضع الجغرافيا والتراجم بداخله في ٩١٠، ٩٢٠ وعن الوضع الأمثل للتراجم وهل تكون مع التاريخ أم توزع تحت موضوعاتها المختلفة. ولست أريد أن أردد كلاما معادا أو ملاحظات عامة أبديت من قبل ولكنني أحب أن ألفت النظر إلى أن الخطة في هذا القسم بالذات لا تفي بمتطلبات المكتبة العربية والقارىء العربي على الإطلاق. فكيف يوزع تاريخ مصر - مثلا - على رقمين متباعدين هما ٩٣٢، ٩٦٢ الأول منهما لتاريخها القديم حتى الفتح الإسلامي والثاني منهما لما بعد الفتح، وبين هذين الرقمين يأتي تاريخ أوربا وآسيا وجزء من أفريقيا؟ وكيف يعقل أن يباعد بين دول جاور بينها الواقع الجغرافي فتأخذ شبه الجزيرة العربية رقم ٩٥٣ وتأخذ سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين تفريعات الرقم ٩٥٦ وبين هذين الرقمين تقف الهند في ٩٥٤ وإيران في ٩٥٥؟ وكيف تأخذ ليبيا ٩٦١,٢ والمغرب ٩٦٤ وبينهما تأتي السودان (٩٦١,٤) ومصر (٩٦٢) والحبشة (٩٦٣)؟.

ذلك وضع لا تأباه الجغرافيا وحدها وإنما يأباه التاريخ أيضا.. وهو وضع يخلق مشكلات كثيرة للمكتبيين والباحثين على السواء. فأين يضع أمين المكتبة كتابا عن العالم العربي ودوله متناثرة في الخطة بهذا الشكل؟ وأين يضع كتابا عن وادي النيل (مصر والسودان) أو عن اتحاد الجمهوريات العربية بأقاليمها الثلاثة مصر وليبيا وسوريا؟ أو حتى عن تاريخ مصر وحدها قديمه وحديثه؟ ألا يجدر بنا أن نعيد النظر في هذا القسم وأن نستهدي بالحقائق الجغرافية وهي ثابتة لا تتغير!.

تلك بعض ملاحظاتنا على أقسام الخطة التي لم تمسها يد التغيير في الترجمات العربية. فإذا انتقلنا إلى أقسام الدين واللغة والأدب وهي المجال الذي تعرض للتغيير والتبديل، وجدناها ما زالت - هي الأخرى - بحاجة إلى بعض

التعديلات التي تفرضها الممارسة العملية حتى تستطيع الخطة أن تلبي احتياجات المكتبة العربية إلى أقصى حد ممكن. ولسوف نقصر حديثنا هنا على أوسع الترجمات العربية انتشارا وأكثرها استخداما بين المكتبات وهي الترجمة المعدلة التي قام بها الدكتوران الشنيطي وكابش.

وأول شيء نلاحظه على هذه الخطة أن الدين الإسلامي قد ضغط في عشرة أرقام من ٢١٠ الى ٢١٩؛ بينما حظيت المسيحية بسبعين رقما من ٢٢٠ الى ٢٨٩. ولسنا هنا بصدد المقارنة بين الديانتين وإنما ينبغي لنا أن نقارن بين عدد ما تحويه مكتباتنا العربية وما يدخلها كل يوم من كتب عن الإسلام وكتب عن المسيحية. ومقارنة كهذه ترينا اختلالا واضحا في الموازين التي أقامتها الخطة فبينما تزخر مكتباتنا بتراث إسلامي هائل في مجالات الحديث والتفسير والفقه والتوحيد وأصول الدين والتصوف وغير ذلك من المباحث الإسلامية وهو تراث يتدفق في عروق هذه الأمة حيا متجددا كل يوم، نجد ما تضمه مكتباتنا من كتب ودراسات عن المسيحية لا يكاد يتجاوز واحدا في المائة من هذا التراث. فكيف نرضى لتراثنا أن يتزاحم في رقعة ضيقة من أرض الخطة بينما تنتشر الكتابات الدينية الأخرى على مساحات شاسعة من الأرض الخلاء؟.

ولقد كان من نتيجة تخصيص عشرة أرقام فقط للإسلام أن ضغطت العلوم الإسلامية ضغطا شديد فلم يظفر الحديث وعلومه بغير رقم واحد. وكذلك الحال بالنسبة للفرق الإسلامية وللمذاهب الفقهية على تعددها وكثرة ما أنتجت وأنتج حولها من كتابات. بل إننا لنرى التصوف الإسلامي لا يجد له رقما خاصا به وإنما يتوه وسط الشعائر والتقاليد والأخلاق الإسلامية في ٢١٨ وهذا الرقم يضم أشتاتا مختلفة من الموضوعات هي - كما تقول الخطة - «العتبات المقدسة، مكة، المدينة، الأخرجة، الأئمة والأولياء، المساجد، المواسم والأعياد والاحتفالات الدينية. الوعظ والإرشاد. الأدعية والأوراد ثم الأخلاق الإسلامية والطرق الصوفية». هذا بينما نجد تحت المسيحية رقما خاصا لتعبدات العائلة هو ٢٤٩ وثلاثة أرقام للوعظ والمواعظ هي ٢٥١ - ٢٥٣.

ولمزيد من الإيضاح نقول إنه بينما خصص رقم كامل لطقوس العبادة العامة في المسيحية هو ٢٦٤ لم تظفر العبادات الإسلامية فى التعديل العربي للخطة إلا بعُشر رقم هو ٢١٦,٢. وبينما خصص رقم ٢٦٧ للجمعيات الدينية المسيحية وتفرعت تحته تلك الجمعيات إلى جمعيات للرجال والنساء وأخرى للرجال فقط أو للنساء فقط أو للشبان أو للشابات أو للنشء أو غير ذلك، لا تجد الجمعيات

الإسلامية لها مكاناً إلا في ٢١٠,٦.

فإذا تركنا قسم الدين إلى قسمي اللغة والأدب في الخطة وجدناهما أحسن حالا وأوفر حظا من التوفيق. ولم يكن ذلك مصادفة وانما كان السبب فيه أن أحد القائمين على أمر الترجمة والتعديل بدأ حياته العلمية متخصصا في اللغة العربية وآدابها فأفاد الخطة وأضفى عليها من ثقافته وتجاربه فجاءت سوية في هذين القسمين. فهي قد خصصت للغة العربية مثل ما خصصته للغات الأوروبية: الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية والأسبانية واللاتينية واليونانية إذ جعلت لكل منها عشرة أرقام ثم جمعت اللغات الأخرى في الأرقام العشرة الأخيرة. وسارت على طريقة نمطية بالنسبة للغات المختلفة فالرقم ١ للأصوات والكتابة و٢ للاشتقاق و٣ للمعاجم و٤ للمترادفات و٥ للنحو و٦ للعروض.. الخ. وهكذا يأخذ النحو في اللغة العربية ٤١٥ وفي الإنجليزية ٤٢٥ وفي الفرنسية ٤٤٥. وقد اتبعت في تقسيم الآداب ما اتبعته في تقسيم اللغات فخصصت الرقم ١ للشعر و٢ للمسرحيات و٣ للقصص.. وبذلك يكون رقم الشعر العربي ٨١١ والشعر الإنجليزي ٨٢١ والشعر الفرنسي ٨٤١ وهلم جرا.

ومع ذلك فلا يخلو هذان القسمان من ملاحظات. فعلم البلاغة العربية قد وضع تحت أدب اللغة العربية في ٨١٩ مع أنه علم مستقل وليس فنا من فنون الأدب العربي، وكتب تعليم اللغة العربية تأتي تحت رقم ٤١٨ باستثناء كتب المرحلة الابتدائية التي تأتي مع التربية في ٣٧٢,٦، وبذلك تتوزع الكتب ذات الطبيعة الواحدة بين رقمين متباعدين. ووضع المعاجم المتعددة اللغات في الخطة محل نظر، فبينما خصص الرقم ٤٠٣ لعلم المعاجم وللمعاجم متعددة اللغات، نجد الرقم الخاص بالمعاجم العربية وهو ٤١٣ «يشمل المعاجم التي تكون اللغة العربية هي اللغة الأولى فيها مثل معجم عربي/انجليزي، عربي/فرنسي». وهنا نتساءل كيف يوضع قاموس عربي/انجليزي أو عربي/فرنسي الى جانب القاموس المحيط أو لسان العرب في رقم واحد؟.

ومع أن الخطة كانت موفقة بالنسبة للأدب إذ جعلت خط التقسيم الأساسي فيه هو الفن ثم سارت على تقسيم الفنون زمنيا بالعصور، إلا أن هناك أشكالا أدبية ما زالت تتعثر في الحصول على مكان في الخطة تطمئن إليه مثل المسرحيات الشعرية التي تقف حائرة بين فني الشعر والمسرح.

تلك بعض الملاحظات التي تستلفت النظر عند الممارسة العملية للتصنيف العشري. وأقول بعض الملاحظات لأني ما قصدت إلى تعقبها واستقصائها وإنما

أحببت فقط أن أضع الأيدي على أمثلة منها ليتبين للقارئ أن أقدم تصانيف الكتب وأوسعها انتشارا لم يستطع حتى الآن أن يقول الكلمة الفاصلة في كثير من مجالات المعرفة. ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسية في إصدار طبعات متوالية منه تحاول كل طبعة أن تتلافى ما ظهر في سابقتها من قصور؛ وربما رجعت بعض الطبعات بأرقام تصنيف موضوعات معينة إلى ما كانت عليه في طبعات قديمة.

وأحببت أيضا أن أقول إن أهم الترجمات العربية لهذه الخطة وأكثرها تداولا قد حاولت أن توفق بين الخطة الأصلية والحاجات المحلية فأفلحت في كثير وأخطأها الصواب في كثير أيضا. أفلحت في أن تنقل إلينا الخطة نقلا موجزا ولكنه أمين ودقيق، وأفلحت في أن تجري تعديلا أساسيا في مجالات الدين واللغة والأدب وكان نصيبها من التوفيق كبيرا في المجالين الأخيرين أما في مجال الديانات فما زال هناك كثير من التعديل والإضافة يمكن أن يدخل على الخطة.

ولست أنادي باستكمال أوجه النقص والقصور في هذه المجالات الثلاثة فحسب وإنما أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فأطالب بإجراء كل ما يلزم من تعديلات في مختلف فروع المعرفة بالدمج حينا والفصل حينا آخر والنقل الى مواضع أخرى في أكثر الأحيان. فنحن نريد لمكتباتنا خطة تصنيف يتقنها القائمون على أمر هذه المكتبات ويألفها المترددون عليها ويكون لها رصيد من العالمية. وما دمنا قد أبحنا لأنفسنا أن نعدل فيها بما يتفق مع طبيعة مجموعاتنا فلماذا نعطي لأنفسنا الحق في مجال ونتحرج من استعمال هذا الحق في مجال آخر؟ لماذا نبيح لأنفسنا تعديل الديانات واللغات والآداب ونعتبر ما سوى ذلك منطقة حراما لا يجوز لنا أن نقترب منها أو أن نمسها بتعديل أو تغيير حتى ولو كان ذلك التعديل يحقق خيرا كثيراً ولا يتعدى التفاصيل؟

ومع كل التقدير والإجلال للجهد العلمي الكبير الذي بذل في ترجمة الخطة وتعديلها فإن لي عليها ملاحظة قد تبدو بديهية ولكني أراها أساسية بعد الذي قدمت من انتقادات، هذه الملاحظة هي أن الخطة المعربة صدرت وظلت حتى الآن بلا كشاف هجائي، ولو أن مثل هذا الكشاف قد عمل لتكشفت بعض العيوب التي أشرت اليها ولأمكن تلافيها بسهولة ويسر لأنها لا تستعصي على الإصلاح.

وتعديل الخطة بهذه الصورة التي أنادي بها لا ينبغي أن يكون عمل فرد أو فردين وإنما يجب أن يكون عملاً قوميا يساهم فيه كل العاملين في الميدان بخبراتهم

وخلاصة تجاربهم مع الخطة وما لمسوه في تطبيقها من أوجه النقص والقصور، ويشترك فيه مع المكتبيين ذوو التخصصات المختلفة في شتى المجالات العلمية والعملية وعلى رأسهم أساتذة الجامعات، كل منهم يدلي بدلوه ويقول رأيه في مجال تخصصه، وتكون هناك لجنة فنية تتولى الإشراف على هذا العمل الكبير، تصب فيها كل المقترحات وتقوم هي بالتنسيق بينها ثم تعرضها إن أمكن على مؤتمر عربي كهذا المؤتمر الموقر، تتفرع عنه لجان تمثل مختلف مجالات التخصص وتناقش فيه كل الاقتراحات والتوصيات وينتهي فيه إلى قرارات تعود إلى لجنة الإشراف فتصوغها خطة تكون لها صفة الشرعية في كل المكتبات العربية.

وبهذا تجد مشكلة التصنيف حلا حاسما بدلا من تلك الجهود الفردية المبعثرة التي لا يجمعها إطار واحد ولا تنتهي إلى نتيجة تقوى على فرض نفسها على المكتبات في مختلف بقاع العالم العربي.

إن تخصص المكتبات في عالمنا العربي حديث عهد بالوجود، فهو لم يكد يتجاوز من العمر عشرين عاما. وما زالت المكتبات تعاني نقصا في العاملين من ذوي التخصص. ومن أجل هذا فليس من الصواب أن تترك مشكلة كهذه للجهود الفردية التي مهما أوتيت من الإخلاص وصدق النية فإنها لن تستطيع أن تبلغ ما نريده لها من نجاح وتوفيق.

تلك دعوة أنادي بها من خلال هذا المؤتمر، ولعلها تجد منه أذنا صاغية. فإن كانت الأخرى فحسبي أنني قد بلغت.

وبعد،

فقد بقيت لي كلمة أخيرة أتوجه فيها بالتحية إلى الجنود المجهولين الذين تقتضي طبيعة عملهم أن يكونوا دائما وراء الكواليس يعملون في صمت وبسالة دون أن يتاح لهم الظهور على المسرح، ودون أن يجدوا في عملهم ما يرضي طموحهم الوظيفي أو الاجتماعي.

إلى المكتبيين العرب الذين يبذلون الجهد مخلصا وصادقا ويحاولون أن يكونوا - بحق - حماة المعرفة وسدنتها، وأن يطوروا المهنة ويرتفعوا بمستوى الأداء فيها إلى الدرجة التي تليق بها.

إليهم جميعا أتوجه بالتحية والتقدير لكل جهد بذلوه على طريق المعرفة وكل عمل قصدوا به وجه الحقيقة العلمية.

دور المكتبة في تعليم الكبار(*)

يجب أن يؤمن المكتبيون بأنهم أوصياء على
خير جهد تسعى البشرية للإبقاء عليه موصولاً
وهو التعليم ولا سيا تعليم الكبار».

جون آدمز لو

تعليم الكبار: ماهيته - أهدافه - دوافعه - صوره

لا يكاد يختلف التربويون حول قضية استمرار التعليم، وأنه عملية متصلة ما اتصلت بالإنسان أسباب الحياة. ولهذا ظهر من بين المصطلحات التربوية ما يعرف بالتعليم المستمر Continuing Education حيناً والتعليم مدى الحياة Life - long education حينا آخر.

وفي إطار التعليم المستمر مدى الحياة يبرز مصطلح تعليم الكبار، وهو جزء من التعليم المستمر لأن التعليم المستمر يشمل المتعلمين بمختلف مستوياتهم الدنيا والعليا، أما تعليم الكبار فيقتصر - في نظر جمهور الباحثين - على أولئك الذين تقطعت بهم أسباب التعليم عند نهاية المرحلة الابتدائية أو قبلها بقليل؛ وعلى أولئك الذين لم ينالوا من التعليم النظامي غير ما حصلوه في فصول محو الأمية، فهم وإن كانوا قد تحرروا من أمية القراءة والكتابة، إلا أن شبح الأمية ما زال قريبا منهم يهددهم بضياع ما تعلموه، وبطمس هذا الشعاع الخافت الذي بدأ يضيء جوانب نفوسهم.

(*) نشر في مجلة «آراء» السنة التاسعة، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٧٩، ص ٥١ - ٧٦.

ومن أجل هؤلاء الكبار الذين انقطعت صلتهم بالتعليم بعد أن حصلوا منه قدراً يسيراً، تبذل المنظمات الدولية والمحلية جهودا هائلة تهدف الى مساعدتهم على الاحتفاظ بما تعلموه واستثماره فيما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع والخير.

وتتفاوت الاجتهادات في تعريف تعليم الكبار، فبينما يذهب رسل بروسر Russell Prosser الى أنه «التعليم من أجل الحياة بأوسع معانيها»[١] نجد موسوعة البحوث التربوية Encyclopedia of Educational Research توسع دائرة هذا المصطلح حتى لتشمل حصيلة الخبرات التي يمر بها الكبير، والتي يمكن أن تحدث تغييراً في معارفه وسلوكه وشعوره[٢].

ولكن هذا التعريف الفضفاض يجعل من جولة في متحف، أو سؤال عابر لشخص من الأشخاص، أو التقاط معلومة من خلال محادثة أو حوار، يجعل من كل هذه الأمور صوراً لتعليم الكبار، وهو ما ينكره جمهور الباحثين الذين يقصرون هذا المصطلح على «الأنشطة التي يمارسها الكبار رجالا ونساء بدافع من الرغبة في التعلم»[٣] أو على الجهد الذي يبذله الكبار أو يبذل من أجلهم لمواصلة تعليم أنفسهم وتنمية قدراتهم وتحسين إنتاجهم والانتفاع بوقت فراغهم.

ولعل أفضل تعريف لتعليم الكبار هو أنه مجموع الجهود التربوية التي تقدم للكبار خارج حدود التعليم النظامي بهدف معالجة نواحي القصور في حصيلتهم من التعليم النظامي، وزيادة كفاءتهم وقدراتهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن ثم المساهمة في تحقيق تقدم المجتمع ورفاهيته[٤].

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا تعليم الكبار؟ ولماذا يتزايد الاهتمام به في عصرنا الحاضر؟.

وللإجابة على هذا السؤال نقول إن التعليم بجميع صوره وأشكاله يهدف إلى مساعدة الفرد على أن يتكيف مع العالم الذي يعيش فيه، وإن من حق المواطن العادي أن تهيىء له الدولة فرصة التعليم الذاتي الذي تزداد حاجته إليه كلما تعقدت أمور الحياة.

---

(1) Unesco: Development of public libraries in Africa, the Ibadan Seminar, Paris, 1954, p. 32.

(2) Encyclopedia of Educational Research. 4th ed. London, Macmillan, 1969, p. 51.

(3) Ibid, p. 51.

(٤) انظر: عبد الفتاح جلال: مفهوم تعليم الكبار ووظائفه في الدول النامية. مجلة النيل. العدد الأول (يوليو ١٩٧٩م)، ص ٥٤.

«ولما كان العالم في تغير مستمر ودائم، ولما كان الفرد هو القوة الحقيقية للتغير فإن هذا التكيف ينبغي أن يكون عملية مستمرة وليس عملية منتهية في مرحلة معينة من مراحل عمر الإنسان كمرحلة الطفولة أو الشباب»[١]. ففي هذا العصر الذي نعيش فيه، والذي يتطور فيه العلم تطورا مذهلا، يواجه الإنسان مواقف متجددة ومشكلات معقدة تتطلب منه الحل والحسم، ولن يتأتى له ذلك إلا عن طريق الاستزادة من المعرفة مهما كبر سنه واتسعت مداركه.

ويمكن تلخيص أهداف تعليم الكبار في عبارة واحدة هي تنمية شخصية الفرد من جميع جوانبها وتكوين المواطن الصالح. وهذه العبارة يمكن أن تنحل الى عدة عناصر أهمها:

١ - مساعدة الكبار على اكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجون اليها ليسيروا وفق الأنماط الجديدة للحياة في المجتمع[٢] وليسهموا في تحقيق حياة أفضل للمجتمع[٣]، وذلك عن طريق إحداث التغييرات المطلوبة في معلوماتهم ومعارفهم ومهاراتهم وتذوقهم واتجاهاتهم، أو تمكينهم من التعرف على المشكلات الفردية والاجتماعية وحلها[٤].

٢ - مساعدتهم على تحقيق نموهم المتكامل بالتعبير عما لديهم من استعدادات[٥].

٣ - مساعدتهم على اكتشاف أنسب الطرق والوسائل لاستغلال أوقات الفراغ استغلالا بناء ومفيداً[٦] أو بعبارة أخرى: تشجيعهم على استغلال أوقات فراغهم فيما يفيدهم ويغذي إحساسهم بالجمال وتذوقهم له.

وقد جمع رالف هذه العناصر في قوله إن «الغرض من أي برنامج لتعليم الكبار هو إتاحة الفرصة للنساء والرجال لإنضاج نظرتهم للأشياء وأحكامهم عليها، وزيادة إحساسهم بالمسئولية ورصيدهم من المعرفة، ومساعدتهم على تكوين فلسفة للحياة، وتنمية اهتمامات تساعدهم على الاستفادة من أوقات فراغهم»[٧].

---

(١) محمد الهادي عفيفي: مفهوم تعليم الكبار، في علم تعليم الكبار، ج ١. القاهرة، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٧٦م ص ٥٠.

(٢) بيان مؤتمر مونتريال. مجلة تنمية المجتمع، مجلد ٨، عدد ٢ (١٩٦١م)، ص ٢١.

(3) Unesco: Development of Public Libraries in Africa p. 32.

(٤) محمد الهادي عفيفي: مفهوم تعليم الكبار، في علم تعليم الكبار، ج ١، ص ٤٢.

(٥) المرجع السابق ص ٤٤.

(٦) من تقرير اللجنة الأولى بمؤتمر مونتريال. مجلة تنمية المجتمع. مجلد ٨. عدد ٢(١٩٦١م). ص ٣٢.

(7) Ralph. R.G.: The Library in Education. London, Turnstile Press, 1949. p. 117.

ومعنى هذا أن تعليم الكبار استثمار للبشر عن طريق النهوض بمهاراتهم ومعارفهم والاستفادة من كل لحظة فراغ فيما يثري العقل وينمي الذوق. « فعندما يتعلم الإنسان القراءة والكتابة والحساب ينزاح عن كاهله عبء ثقيل من الشعور بالنقص، ويرى إمكانية التطور والتحضر في متناول يده، ويصبح مهيأ لتقبل كثير من الأفكار الجديدة التي كان يرفضها من قبل. إن التعليم يجعل الناس يدركون الحاجة الى تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم يؤثر في حياتهم الأسرية والاجتماعية »[1].

أما دوافع الكبار إلى التعلم فيمكن أن ترد إلى عوامل ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. فالتعلم قد يقصد لذاته من حيث إنه ينير العقل ويصقل الذوق ويوسع المدارك. وقد يقصد لما يعود به على صاحبه من نفع اجتماعي أو اقتصادي. فهو - بلا شك - يرفع الوضع الاجتماعي لصاحبه ويغير نظرة المجتمع إليه، بل لعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنه يرفع من قدر الإنسان في نظر نفسه ويزيده ثقة واعتزازاً بها. وهو فوق هذا كله يساعد على زيادة دخل الفرد من ناحية، وعلى ترشيد إنفاقه من ناحية أخرى، ومن ثم يساعد على تحسين أحواله الاقتصادية.

ويأخذ تعليم الكبار صوراً شتى، فقد يتخذ صورة محو الأمية أو التعليم الأساسي أو التعليم الوظيفي أو الثقافة الشعبية أو الدراسات الحرة التي تنظمها الجامعات والمؤسسات التثقيفية، أو الدورات والبرامج التدريبية التي تهدف الى إكساب الملتحقين بها خبرات مهنية جديدة في مجال من مجالات العمل.

موقع المكتبة في خريطة تعليم الكبار:

وأياً كانت الصورة التي يتخذها تعليم الكبار فإن المكتبة تشكل عاملا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه. ذلك أن العملية التعليمية لا تتم إلا إذا توافرت لها عناصر ثلاثة: معلم ومتعلم ومادة تعليمية. وهذه المادة التعليمية لا بد أن تكون مصبوبة في أحد الأوعية التقليدية أو غير التقليدية. ولقد كانت الكتب هي الوعاء التعليمي الوحيد على مدى التاريخ القديم والوسيط. وعلى الرغم من

---

(1) Prusser, Russell: Services which the mass education officer expects the public library to Provide. in: Unesco: Development of public libraries in Africa, p. 32, 33.

استحداث أوعية جديدة منها المسموع كالاسطوانات والأشرطة، والمقروء كالدوريات والنشرات، وما يخاطب حاسّتي السمع والبصر معاً كالأفلام الناطقة، إلا أن الكتب ما زالت الوعاء الرئيسي الذي تصب فيه عصارة الفكر الإنساني وخلاصة تجارب الأمم والشعوب، والأداة الأولى من أدوات التعلم. وحيثما توجد الكتب وتكثر، توجد المكتبات التي تقتنيها وتنظمها بطريقة تيسر استخدام القراء لها واستفادتهم منها، سواء أكان ذلك بطريق الإعارة أو الإرشاد أو غير ذلك من صور الخدمة المكتبية. ومع أن المكتبات قد اشتقت تسميتها من الكتاب باعتباره أقدم أوعية المعرفة التي عرفها الإنسان، إلا أن مكتبات اليوم لا تقصر نفسها على هذا الوعاء التقليدي وإنما تضيف إليه كافة الأوعية التي ابتدعها إنسان العصر الحديث. ولهذا يميل البعض الى وصف المكتبة بأنها الذاكرة المجمعة للأمة[1] Collective Memory وإلى إطلاق تعبير «مراكز المعلومات» على بعض المكتبات التي تقدم لروادها خدمات متميزة.

وما دامت المكتبة هي المكان الذي يحفظ هذه الأوعية وينظمها وييسر استخدامها، فطبيعي أن تكون خدماتها موجهة لمن يستطيعون استخدامها تلك الأوعية والاستفادة منها. ويوم كان الكتاب هو الوعاء الوحيد، كانت المكتبات تقدم خدماتها للذين يقرءون ويكتبون ليس غير، ولم يكن لها شأن بالأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة. أما الآن، وبعد تنوع أوعية الفكر، فإن المكتبة تستطيع أن تقدم خدماتها لمن هم دون ذلك ممن يخطون الخطوات الأولى على طريق التعلم، وتستطيع أن تكون - بحق - مركز تثقيف وتنوير للمجتمع، وجامعة للشعب تهب العلم حراً لمن يقصدها من المتعلمين والمتحررين من الأمية كما جاء في بيان لليونسكو صدر منذ ثلاثين عاماً[2].

وإذا كانت المكتبة تستطيع أن تساعد الأميين على زيادة حصيلتهم من المعرفة عن طريق المشاهدة أو السماع لما تقتنيه من مواد ووسائل سمعية وبصرية، فينبغي أن نضع هذه المسئولية في حجمها الطبيعي حتى لا نكون مسرفين في التفاؤل، ذلك أن كثيرين لا يعتبرون المكتبة مكانا طبيعيا للمشاهدة أو الاستماع - اللهم إلا في مكتبات الموسيقى مثلا - ويعتبرون ذلك نشاطا ثانويا لا

---

(1) Landheer, B. Social Functions of Libraries. New York, the Scarecrow Press, 1957, p. 91.

(2) Unesco Manifesto: The Public Library, a Living Force For Popular Education. Paris, 1949.

ينبغي أن يطغى على الرسالة الأساسية للمكتبة وهي تقديم المادة المقروءة في كافة صورها وأشكالها. وطبيعي أن هذه المادة المقروءة لن يستفيد منها إلا من محيت أميتهم بطريقة أو بأخرى بحيث أصبحوا قادرين على أن يعتمدوا على أنفسهم في القراءة.

وإذن فوظيفة المكتبة ليست تعليم القراءة والكتابة للأميين، فتلك مسئولية المؤسسات التربوية، أما دور المكتبة فينحصر في تدعيم هذه الجهود التربوية وتثبيتها والمحافظة على استمرار أثرها. ومعنى هذا أن المكتبة ينبغي أن تكون في خدمة من محيت أميتهم فوضعوا أقدامهم على أول طريق المعرفة، وأن تساعد هؤلاء الكبار على أن يحتفظوا بما اكتسبوه من مهارات في القراءة، وأن يستغلوا تلك المهارات في زيادة حصيلتهم من المعرفة ومواصلة تعليم أنفسهم ومتابعة تطورات المعرفة في مجالاتها المختلفة، وذلك بهدف جعلهم مواطنين صالحين، ورفع مستوى الأداء والإنتاج في أعمالهم اليومية المهنية، وتنمية قدراتهم على الإبداع والتذوق»[1] فلقد انقضى العصر الذى كان المكتبيون فيه يقنعون بتزويد المجتمع بالكتب، وأصبح عليهم «أن يعلموا أنهم - إن أرادوا أن يضاعفوا من نصيبهم في بناء مجتمع أصلح خلال تكوين أفراد أصلح - ملزمون بألا يقنعوا بمجرد القيام بالدور المحدود الذي قاموا به من قبل وهو تزويد المجتمع بالكتب، بل عليهم أن يتخطوا هذا الدور الى دور أخطر يليه، وهو دور المعلم الذي يسعى لإصلاح حال الكبار في مجتمعه المحلي»[2].

واذن فالمكتبة لا تعيش بمنأى عن تعليم الكبار وإنما تشارك فيه وتدعمه. وفي ذلك تقول بربارا مولين: «وما لم تتضح الصلة بين المكتبات والتعليم، فإن الفرصة يمكن أن تفوتنا، ولكي نكون عمليين ينبغي أن تتابع المكتبات العامة تعليم الجماهير... وأن يتحقق التعاون الوثيق بين المكتبة والمسئول عن التعليم، وهذا في رأيي هو دور المكتبة العامة في تعليم الجماهير بأفريقيا»[3].

---

(١) أحمد أنور عمر: المكتبات العامة بين التخطيط والتنفيذ. القاهرة. دار النهضة العربية، ١٩٧٠م، ص ٢١ - ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١.

(3) Unesco: Development of Public Libraries in Africa, p. 31.

ولا ينبغي لأحد أن ينتظر من المكتبة أن تقوم بدور مباشر في تعليم الكبار، أو أن يتصور أنها ستباشر العملية التعليمية بنفسها، لأنها إن فعلت ذلك أقحمت نفسها في صميم عمل المؤسسات التعليمية وشُغلت عن رسالتها الأساسية وهي مساعدة هذه المؤسسات وتدعيمها وإكمال عملها، «فالعمل التعليمي الذي تقوم به المكتبة العامة يجب أن يسير في الخط المكتبي، وأي محاولة لتقليد التعليم النظامي أو محاكاته سوف تضعف من تأثير الخدمات التعليمية التي تؤديها المكتبة للكبار، والتي تدخل في صميم عمل المكتبة العامة»[1] كما يقول روبرت لي.

وإذن فالمكتبة تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً في إثارة رغبة الكبار في التعلم ومساعدتهم عليه. بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن تعليم الكبار لا يمكن أن يتم في غيبة المكتبة، فهي التي تقتني مختلف الوسائط التعليمية من كتب ومصورات ومسجلات، بل إنها كثيراً ما تكون المصدر الأساسي إن لم نقل المصدر الوحيد للحصول على هذه الوسائط خصوصا في المناطق الريفية التي يتعذر فيها الحصول على الكتب حتى بالنسبة للقادرين علـى شرائها، نظرا لعدم وجود الحوانيت التي تبيعها. وكما جاء في دراسة نشرتها جمعية المكتبات الأمريكية «فإن تعليم الكبار سيظل مشكلة مستعصية على الحل ما لم تستطع الخدمة المكتبية أن تمتد إلى أعماق الريف، وأن تؤدي على الوجه الأكمل بحيث يستطيع كل فرد سواء أكان يعيش في المدينة أو في القرية أن يجد سبيله إلى الكتب التي يحتاجها للدراسة أو القراءة»[2] ولن يتحقق ذلك إلا بالمكتبات المحلية الغنية بمجموعاتها سواء أعملت بمفردها أو كجزء من تشكيل مكتبي، وسواء أكانت ثابتة أو متنقلة.

وإذا كانت المكتبة هي المصدر الأساسي وربما الوحيد للمواد التعليمية في الريف خاصة، فإنها بحكم طبيعتها غير الرسمية يمكن أن تكون مركز جذب لمن ضاقوا بقيود الفصل فتركوا التعليم النظامي، ولمن اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية لترك المدرسة التماساً لأسباب الرزق، ولمن بلغوا سن التقاعد ومن تقاعدوا في سن مبكرة ولديهم متسع من الوقت يمكن أن يستثمروه في القراءة. يمكن للمكتبة أن

---

(1) Lee, Robert Ellis: Continuing Education For Adults Through the American Public Library, 1833–1964. Chicago, ALA, 1968, p. 122–123.

(2) American Library Association: Libraries and Adult Education. New York, Macmillan, 1926, p. 83.

تتلقف هذه الفئات وأن تفيدهم وتثري فكرهم وذوقهم وخاصة إذا نجحت في أن تقدم نفسها إليهم كشيء جذاب ومفيد في حياتهم.

وثمة نقطة أخرى تضاف إلى رصيد المكتبة ودورها في العملية التعليمية، فلقد بُحت أصوات التربويين من كثرة ما ألحوا على ضرورة الاهتمام بتوليد عادة القراءة وتنميتها عند التلاميذ منذ بدء اتصالهم بالكلمة المقروءة. وعادة القراءة هذه لا سبيل إلى وجودها عند الصغار أو الكبار ما لم توجد المكتبات وتأخذ بيدها على طريق النماء.

من كل ما تقدم يتبين لنا أن المكتبة جزء متمم للعملية التعليمية وأن دورها في تعليم الكبار أخطر وأعقد من الدور الذي يمكن أن تسهم به في تعليم الصغار، ذلك أن الصغير يجد من المعلم في مدرسته وعلى مدى سنوات طويلة كل عون وتوجيه، أما الكبير فكثيراً ما لا يجد من يعلمه، واذا وجد المعلم فإن فترة التعليم لن تطول لأن ظروف الكبار وأعمارهم لا تسمح بسنوات تقضي في التعليم، ومن هنا يزداد العبء الملقى على المكتبة وتزداد مسئوليتها التعليمية تجاه الكبار.

وهذا يقودنا إلى سؤال عن أنواع المكتبات التي يمكن أن تسهم في تعليم الكبار. والإجابة على هذا السؤال يحددها مفهومنا لكلمة الكبار. فلو اعتبرنا طلاب المرحلة الثانوية أو الجامعية من «الكبار» لكانت المكتبات المدرسية والجامعية تشارك في تعليم الكبار، ولو اعتبرنا طلاب الدراسات العليا ممن يشملهم المصطلح لتحملت المكتبات المتخصصة ومكتبات البحوث والمكتبات الوطنية نصيبا من المسئولية في تعليم الكبار. ولو نظرنا إلى فئة الموظفين على أنهم من الكبار لأصبح لمكتبات الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والشركات دور أيضاً. ولكننا لو فعلنا ذلك لكان السن هو المعيار الوحيد للتفرقة بين الكبار والصغار، في حين أن لفظ الكبار حين يضاف إلى التعليم يكتسب معنى اصطلاحيا أضيق من المعنى اللغوي، إذ يقتصر على من توقف حظهم من التعليم عند المرحلة الابتدائية أو عند بعض سنواتها، وعلى من لم يحصلوا من التعليم غير بضعة أشهر في فصول محو الأمية. أي أن كلمة الكبار في هذا المعنى الاصطلاحي تقتصر على الكبار الذين لم يواصلوا تعليمهم النظامي.

والمحصلة النهائية لذلك أن المكتبات بكافة أنواعها تسهم في عملية التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة، أما تعليم الكبار فإن العبء الأكبر منه يقع على عاتق المكتبات العامة دون غيرها من أنواع المكتبات.

دور المكتبة في تعليم الكبار:

وفي منطقة ضبابية كهذه التي نتحرك فيها يصبح من الأفضل أن نجمع خيوطنا خيطا خيطا، وأن نمسك بنواصي أفكارنا واحدة بعد أخرى حتى لا نضل أو ننسى. ولهذا فإننا نجمل الدور الذي يمكن أن تلعبه المكتبة في تعليم الكبار في العناصر التالية:

أولا: توفير المواد المناسبة: من كتب وكتيبات ونشرات وصحف ومواد سمعية وبصرية لمن يرغبون في استكمال تعليمهم بمفردهم وخاصة في الريف حيث ترتفع نسبة الأمية وتقل فرص التعليم والحصول على المواد القرائية. وفي ذلك يقول روبرت لي: «إن المكتبة تمارس وظيفتها التعليمية عن طريق تزويد الكبار بالوسائل التي تساعدهم على أن يواصلوا تعليمهم.. وإن الدور التعليمي الأساسي لأمين المكتبة هو اختيار المواد، ذلك أن محور أو أساس كل الخدمات التعليمية التي تقدمها المكتبة - بغض النظر عن الصورة التي قد تأخذها - هو مجموعة من المواد المكتبية ذات القيمة التعليمية، وخاصة الكتب، التي تعالج القضايا الجارية والمشاكل الملحة، وأطوار الحياة الإنسانية التي يود الكبار أن يعرفوا عنها المزيد»[1].

وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمكتبة هي توفير المواد القرائية لجمهورها من الكبار والصغار، فإن لهذه الوظيفة دوراً لا يستهان به في تعليم الكبار، ذلك أن نقص المواد المناسبة للكبار أو انعدامها، كثيراً ما يتسبب في أن ينسى حديثو التعلم منهم ما تعلموه، وبذلك تذهب سدى كل الجهود التي بذلت والأموال التي أنفقت في تعليمهم. وتعبر بربارا مولين عن هذه الحقيقة فتقول: إن «من وظائف المكتبة العامة أن تتابع برامج التعليم الجماهيري عن طريق التزويد بالكتب من كل نوع حتى لا ينسى ما عُلِّم في فصول تعليم الكبار نتيجة لنقص المادة القرائية. فالطفل يتعلم المشي وهو صغير، ولكنه إذا اضطر لملازمة الفراش ولو لبضعة أسابيع فسوف يجد أن عليه أن يبدأ تعلم المشي من جديد»[2].

---

(1) Lee, Robert Ellis: Continuing Education For Adults, p. 122 - 123.

(2) Mullane, Barbara: The Role of the Public Library in African Mass Education Programmes. In Unesco: Development of Public Libraries in Africa, p. 27.

وإذا كان من المسلم به أن الإنسان المتعلم يستطيع من خلال القراءة أن يحل كثيراً من مشاكله اليومية في الزراعة وتربية الأطفال ومكافحة الأمراض وغيرها، فلا مناص إذن من توفير المواد الصالحة لقراءات الكبار، لأنه من غير المعقول أن تنفق الأموال الطائلة على تعليم القراءة والكتابة ثم لا توفر وسائل متابعة ذلك التعليم، «وحتى على فرض استكمال تغطية المدارس - فيما بعد - لكل أطفال الشعب، فإن المدرسة لن تكفي وحدها لحل مشكلة مواد القراءة فيما يلي سنوات التعليم المدرسي، لأن هذه المشكلة الأداة الأولى لحلها هي المكتبة العامة»[1].

وإذا كانت المجموعة الجيدة من الكتب والمواد القرائية تغري باستخدامها، فلنتلمس إذن أسباب هذه الجودة التي تحقق للمجموعة مقومات الجذب لجمهور المكتبة من الكبار. وأهم هذه المقومات:

أ - إشباع ميول القراء وتلبية احتياجاتهم:

ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي أن تتميز المجموعة بالتنوع والثراء بحيث تضم كتبا في مختلف الموضوعات التي تثير رغبة الكبار في القراءة وتتيح لهم فرصة اكتشاف ميولهم المترسبة في أعماقهم. فلا بد أن تشتمل المجموعة - مثلا - على القصص الدينية وكتب الرحلات والزراعة والصحة والكتب التي تتناول العادات والمشاكل الاجتماعية.

ولا ينبغي أن يفهم من تنوع المجموعة أننا نقصد ما درج المكتبيون على تسميته بالمجموعة المتوازنة التي تغطي كل فروع المعرفة بدرجات متساوية أو متقاربة، فالمكتبة التي تسعى للقيام بدورها في تعليم الكبار ليست ملزمة بتطبيق هذا المبدأ الذي بدأ يتهاوى لأن ثمة موضوعات كالهندسة والفلسفة لا ينتظر أن يقبل عليها الكبار لأنها تحتاج إلى مستويات ثقافية عليا، ولأنها تفتقر إلى كتب مبسطة تناسب الكبار، ومن ثم فلا ضير على المكتبة إن هي تغاضت عن هذه الموضوعات أو قللت من نسبة ما تقتنيه من كتبها.

---

(١) أحمد أنور عمر: المكتبات العامة بين التخطيط والتنفيذ، ص ٢٧.

وما يصدق على المجموعة المتوازنة يصدق على الكتب القيمة التي كانت جودة المكتبات تقاس بنسبة ما تقتنيه منها. فكما سقط مبدأ المجموعة المتوازنة في مكتبات تعليم الكبار، كذلك يسقط مبدأ الكتب القيمة، لأن القيمة الفعلية للكتاب لا تقاس بندرته ولا بشهرة مؤلفه، وإنما بمدى استخدامه والاستفادة منه كما ذكر جبرائيل نوديه منذ أكثر من ثلاثة قرون(١).

ولكن تنوع المجموعات وثراءها ليس أمراً هينا أو يسيرا. فليست كل المكتبات قادرة على تحقيقه في حدود ما يتاح لها من ميزانيات ومخصصات مالية، ومن ثم ينبغي على تلك المكتبات أن تحسن الاختيار بحيث تقتني من المواد ما يناسب الكبار.

ب - التناسب مع القدرات القرائية للكبار:

بمعنى أن تحرص المكتبة على اختيار الكتب المبسطة والميسرة والمختصرة. فالكتيبات السهلة الموضحة بالصور والرسوم تناسب الكبار أكثر من الكتب المفصلة المعقدة، لأنهم يجدون فيها نوعاً من المطبوعات اعتادوا على رؤيته واستخدامه في فصول محو الأمية. وهنا لا بد من التنبه حتى لا نقع في مزلق خطر، فكتب الصغار المبسطة والمحلاة بالصور لا تصلح للكبار لسببين: أولهما أن الكبير وإن كان يجد صعوبة وعسرا في القراءة إلا أنه لا يجد مثل هذه الصعوبة في الفهم، والثاني أن كتب الصغار لا تتحرج من استخدام الخرافات والأساطير، بل قد تجد فيها ما يُغري الصغار ويتفق مع ميولهم في مراحل نموهم الأولى، أما الكبار فقد يحسون عند قراءة تلك الخرافات والأساطير بأننا نستخف بعقولهم، وهذا يُحدث أثرا عكس الذي نريده، لأنه سيصرفهم عن المكتبة بدلا من أن يرغبهم فيها. وتبقى قضية الكتب المتخصصة والمتعمقة، وهذه مكانها الطبيعي في المكتبات المتخصصة وليس في المكتبات العامة التي تهتم بتعليم الكبار.

ج - إثارة رغبة الكبار في القراءة باعتبارها وسيلة لعلاج مشكلاتهم وللاستفادة من وقت فراغهم، وباعتبارها مصدرا للمتعة والتسلية.

---

(1) Avis pour dresser une bibliothèque.

فينبغي على المكتبات أن تحرص في اختبارها لمقتنياتها على أن يتوافر في هذه المقتنيات عنصر الإثارة لاهتمامات الكبار. ولن تتحقق هذه الإثارة إلا إذا كانت تلك المقتنيات تعالج مشاكل يواجهونها، وتتناول موضوعات تشغلهم بالفعل، وإلا إذا توافر فيها قدر من التسلية والإمتاع. فالكبار في المراحل المبكرة من تعليمهم بصفة خاصة قد تجذبهم المواد المسلية والممتعة أكثر مما تجذبهم المواد التثقيفية. ولهذا يجب أن تقتني المكتبة من مواد التسلية والترفيه ما يساعدها على كسب الكبار، وما يساعد هؤلاء الكبار على أن يدركوا أن القراءة في حد ذاتها من أمتع أنشطة الإنسان وأكثرها إشباعاً له، فالإنسان حينما يقرأ يجمع بين الاستمتاع بالقراءة وبين استغلال وقت فراغه استغلالا أنفع وأجدى له ولمجتمعه. ويوم تستطيع المكتبة أن «تجعل الكبار يستشعرون مدى السعادة والفائدة التي يمكن أن يحصل عليها الإنسان نتيجة لممارسة القراءة» كما تقول بربارا مولين[1]، يومها تكون المكتبة قد أسهمت فعلا في تعليم الكبار.

ثانياً: تنظيم مقتنيات المكتبة تنظيماً ييسّر وصول القارئ إلى ما يحتاجه منها ويعفيه من الحرج الذي قد يتعرض له في استخدامها في حالة فصل كتب الكبار عن بقية كتب المكتبة ووضعها في قسم خاص بها، فإن دخول هذا القسم قد يلقي على الكبير عبئاً نفسياً ثقيلاً ويشعره بالحرج الشديد أمام بقية جمهور المكتبة. وتزداد حدة هذا الحرج إذا وضعت الكتب المناسبة للمتحررين حديثا من الأمية، والكبار ذوي القدرة المحدودة على ممارسة القراءة مع كتب الأطفال على اعتبار أنها من مستوى تعليمي متقارب. ولهذا يفضل أن توضع كتب الكبار مع غيرها في موضوعها وأن تحمل علامة مميزة على كعوبها حتى يتعرفوا عليها بسهولة ويسر، ودون حرج، وحتى يمكن لأمين المكتبة أن يراجع أي مستعير من ذوي الثقافة العالية أو ممن يحسنون القراءة يقع اختياره على أحد تلك الكتب، وأن يعينه على اختيار بديل عنه من الكتب العادية في نفس الموضوع لكي تبقى كتب الكبار في انتظار أولئك الذين يجدون مشقة في قراءة الكتب العادية.

---

(1) Unesco: Development of Public Libraries in Africa, p. 28.

وإذا كان من المفضل أن تدمج كتب تعليم الكبار مع بقية كتب المكتبة فإن السؤال الذي يبرز الآن هو: كيف يتم تنظيم تلك الكتب وترتيبها أو تصنيفها على حد تعبير المكتبيين؟.

ونبادر فنقول إن المكتبي ينبغي ألا ينسى لحظة أن كل العمليات المكتبية من تزويد وفهرسة وتصنيف وغيرها إنما قُصد بها تيسير وصول القارئ للكتاب الذي يناسبه، وعلى قدر توفيق هذه الإجراءات الفنية في تحقيق تلك الغاية يكون نجاح المكتبة أو إخفاقها. وتلك حقيقة تصدق على التصنيف أكثر مما تصدق على أي شيء آخر. ولهذا ينبغي في تصنيف أي مكتبة أن تراعى احتياجات القراء. والمكتبات التي تنهض بدورها في تعليم الكبار قد تجد من الأفضل لها ولجمهورها ألا تستخدم خطة من خطط التصنيف المعروفة، وأن تعرض الكتب على رفوف مفتوحة متبعة في ذلك أساليب العرض التي تستخدمها حوانيت بيع الكتب فتجذب المارة وتغريهم بشراء معروضاتها. فهذه الطريقة قد تكون أجدى وخاصة في المكتبات الصغيرة التي يمكن للأمين أن يستوعب مقتنياتها وأن يساعد قُراءه في الوصول الى ما يريدون، ذلك أنها تجذب القارئ أكثر وتثير رغبته أكثر، وتساعده على اكتشاف ميوله الكامنة في أعماق نفسه.

وإذا كانت طريقة العرض التجارية مستحبة في مثل تلك الأحوال، فإن من المستحب أيضا أن تعرض الكتب في تجميعات موضوعية، لأن وضع كتب الموضوع الواحد في مكان واحد متدرجة من السهولة والبساطة إلى الصعوبة والتعقيد، يتيح للقارئ أن يقارن بينها وأن يختار منها ما يناسب مستواه اللغوي والثقافي.

ويمكن حين يتسع مقر المكتبة أن تخصص فيها قاعات أو أركان للموضوعات التي تحظى بمزيد من اهتمام جمهور المكتبة كالزراعة أو الصيد أو الصناعة أو الأحداث الجارية أو الشئون المنزلية أو تربية الأطفال.

ولكي تعطي الكتب فرصة متكافئة أو متقاربة في اجتذاب القراء، ينبغي أن تكون جيدة المظهر سليمة غير ممزقة، لأن الكتاب الممزق إن لم ينفر منه القارئ فلن يجد في نفسه ميلاً إليه.

ثالثا: إرشاد من يرغبون في توسيع آفاقهم ومداركهم إلى الكتب الجيدة التي تثري معارفهم وترقى بأذواقهم، وتعريفهم بهذه الكتب تعريفاً كافياً لكي يستعينوا بها في تعليم أنفسهم، فإن «تعليم الفرد لنفسه خلال مطالعات يتولى توجيهها مكتبي مختص هو أول وأهم دور يمكن أن تقوم به المكتبة العامة في سبيل تعليم الكبار»[1]. ويوم تفلح المكتبة في مساعدة قرائها على تعليم أنفسهم بأنفسهم فإنها تكون بذلك قد نجحت في جعل مجموعاتها أداة تعليمية لمن تقطعت الأسباب بينهم وبين المدارس والكتب الدراسية.

ومهمة الإرشاد هذه مهمة دقيقة لأنها تتطلب فيمن يقوم بها شخصية جذابة وثقافة واسعة متنوعة لا تقف عند التخصصات الموضوعية، وإنما تمتد الى دراسة النفس الإنسانية والسلوك البشري وطرق التعليم والمستويات الثقافية لجمهور القراء، فإن توجيه قارئ يعاني من صعوبات في القراءة إلى كتاب فوق مستواه اللغوي يجعله يشعر بالإحباط وخيبة الأمل ويصرفه عن الكتب والمكتبات ربما إلى الأبد.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن مهمة الإرشاد هي أعقد المهام التي تنهض بها المكتبات وأشدها أثراً على القراء الكبار الذين لم يظفروا إلا بنصيب محدود من التعليم المدرسي، والذين يصعب عليهم أن يستخدموا المكتبة عن طريق الفهارس، ومن ثم ينصح دائما بأن يتولاها أكثر العاملين بالمكتبة ثقافة ودراية بجمهورها، وبأن يستعين القائمون بها بكل الأدوات التي تساعدهم على الوفاء بها على الوجه الأكمل. وأهم هذه الأدوات هي:

أ - سجل برواد المكتبة يحصيهم ويسجل البيانات المتصلة بمهنة كل منهم ومستواه التعليمي وقراءاته (في أي الموضوعات يقرأ؟ ولمن من المؤلفين؟)، فإن مثل هذه البيانات تساعد من يقوم بالإرشاد على اختيار الكتاب المناسب للقارئ المناسب.

ب - قائمة بما قرأه أخصائي الإرشاد من مجموعة المكتبة ورآه مناسبا لفئات معينة من قرائه. وهذه القائمة التي يعدها المرشد لتكون بمثابة تذكرة

---

(١) أحمد أنور عمر: المعنى الاجتماعي للمكتبة، الطبعة الثالثة. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤م. ص ٦٩.

له، ينبغي أن تشتمل على تعريف كامل بكل كتاب، وتقييم له، وتحديد لمستواه، حتى لا ينصح به إلا لمن يمكن أن يستفيد به من القراء.

ج - قوائم مطالعات تعدها المكتبة بحيث تتدرج في مستوياتها العلمية واللغوية لتناسب مختلف مستويات القراء، ولتكون عوناً لهم على تعليم أنفسهم وعلى ترتيب مطالعاتهم. فروَّاد المكتبة من الكبار يتفاوتون في أعمارهم وفي تعليمهم وفي أذواقهم وخبراتهم وفي ميولهم واهتماماتهم، ولا بد لهذه القوائم أن تحرص على إشباع مختلف الرغبات والميول والحاجات لدى القراء، وأن تسترشد في ذلك بما عمل من دراسات عن الميول القرائية للكبار، كما ينبغي لها أن تشتمل على تعريفات موجزة بالكتب التي تذكرها ومستوى كل منها، وأن تكون متجددة بحيث تواكب الأحداث وتتصل بالمناسبات الجارية سواء أكانت مناسبات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية حتى لا تفقد اهتمام القراء بها، وأن تكون مرنة تقبل التعديل والحذف والإضافة وفقاً لما يبديه القراء من ملاحظات على ما قرأوه من كتب اقترحتها عليهم المكتبة، لأن القارئ هو الحكم النهائي على صلاحية الكتاب لمستواه أو عدم صلاحيته.

د - مجموعة متنوعة من المراجع الأساسية التي تساعد أمين المكتبة وجمهور قرائه على الوصول الى المعلومات التي يريدونها. ومثل هذه المجموعة من المراجع لا تستغني عنها أي مكتبة من المكتبات، ولكن حاجة المكتبات العامة إليها أشد من حاجة الأنواع الأخرى من المكتبات.

وهذه الأدوات الأربع لا تغني مرشد القراء عن الاستعانة بالأخصائيين الموجودين في بيئته للمساعدة في الإجابة على استفسارات القراء، وفي إرشادهم إلى أنسب الكتب لهم في الموضوعات البعيدة عن مجال تخصصه واهتماماته.

وإذا كانت المقتنيات الجيدة والمرشد الصالح هما الجناحان اللذان لا غنى عنهما لنجاح الدور الإرشادي للمكتبة، فإن ثمة ضمانات أخرى تكفل لهذا الدور مزيداً من النجاح في مجال تثقيف الكبار. ومن بين تلك الضمانات:

١ - إعلان المكتبة عن تقديم هذه الخدمة، وتحديد مواعيدها، وتركيزها في الفترات المسائية وفي أيام العطلات والإجازات التي يغلب فيها تردد الكبار على المكتبة.

٢ – تحديد مكان للمرشد قريب من القراء، فإن وجوده في حجرة مغلقة تتطلب استئذانا للدخول يضع حاجزاً نفسيا بينه وبين جمهوره من الكبار الذين يدخلون المكتبة بشيء من الاستحياء والتردد. ولذا يفضل أن يكون مكتب المرشد في قاعة الاطلاع أو قاعة المراجع وأن يحمل شارة مميزة تيسر تعرف القراء عليه حتى يقصده الكبار مباشرة دون حاجة إلى السؤال عنه.

٣ – تجنب الرسميات والشكليات في التعامل مع القراء. فينبغي أن يترك القارئ على سجيته يستفسر عما يريد، ويتحدث عما قرأ بحرية كاملة دون أن تسجل له المكتبة شيئا مما يقول، لأن تسجيل الأقوال والآراء مدعاة للتحفظ، وربما عدم الصدق.

وإذا تحققت للإرشاد هذه الضمانات فإنه يمكن أن يكون – بحق – تعليما وتوجيها للكبار نحو القراءة التي تزيد حصيلتهم من المعرفة، وتجعل منهم مواطنين صالحين.

رابعا: تيسير عمليات الإعارة وتبسيط إجراءاتها سواء أكانت إعارة داخلية أم خارجية. فحينما تتعقد إجراءات الإعارة ينفر القراء ويضعف في نفوسهم الميل للتعامل مع المكتبة. والكبار الذين تسعى المكتبة إلى تلقفهم قبل أن يرتدوا إلى الأمية قلّما يوجد لديهم ميل إيجابي لاستخدام المكتبة، ولهذا فإن أي تعقيد في إجراءات الإعارة أو قيود عليها قد يجعلهم ينصرفون عنها إلى غير رجعة.

خامسا: التحرك للمؤسسات التي تخدم الكبار وتوصيل المواد القرائية لها.

فبدلاً من أن ننتظر حضور القارئ للمكتبة، نسعى نحن إليه بالكتب في مكانه، فإن لم يتيسر ذلك قدمنا له قوائم بالمطبوعات لعلها تغريه باختيار ما يناسبه منها. ونضرب على ذلك بعض الأمثلة: فعندما يذهب أحد الوالدين إلى مكتب الصحة – مثلا – لتسجيل مولود جديد، قد يجذبه كتاب عرضته المكتبة في مكتب الصحة عن رعاية الطفل، وقد تفيده قائمة مختارة بالكتابات الموجودة بالمكتبة عن هذا الموضوع. وعندما يذهب الفلاح إلى الجمعية الزراعية لتسلم المبيدات، قد يغريه كتاب عرضته المكتبة في مقر الجمعية عن أساليب وقاية المحاصيل من

الآفات، وقد تعينه قائمة مختارة بالكتابات الموجودة بالمكتبة عن هذا الموضوع في اختيار شيء يفيده ويصلح له. والمرضى في المستشفيات أحوج ما يكونون إلى كتاب يثقفهم أو يسري عنهم أو يشغل وقت فراغهم الذي قد يكون طويلا مملا. وحيث لا توجد مكتبات بالمستشفيات فإن على المكتبة العامة أن تعوض هذا النقص وأن تسد هذا الفراغ.

سادسا: المشاركة بمقتنيات المكتبة من الكتيبات والنشرات والمعينات السمعية والبصرية فيما ينظم في المنطقة من حملات تهدف الى تنوير الناس بموضوعات مثل التغذية ورعاية الطفل والوقاية من الأمراض، وذلك عن طريق إقامة معارض للكتب بالمكتبة لتوجيه أنظار القراء الكبار إليها، وإعداد قوائم مطالعات تتصل بتلك الموضوعات.

سابعا: تنظيم برامج تثقيفية كالحلقات الدراسية وحلقات المناقشة والبحث والمحاضرات والمناظرات والمعارض والبرامج الإذاعية والعروض السينمائية والندوات التي تدور حول كتب معينة أو موضوعات تشغل الناس.

ولا بد في إعداد مثل هذه البرامج من الاستعانة بالأخصائيين في مجالي المكتبات وتعليم الكبار، وبالوسائل السمعية والبصرية التي تستثير رغبة الفرد في القراءة وتنشط احتياجه للمواد القرائية، وتوجهه للانتفاع بمقتنيات المكتبة.

وقد يرى البعض هذه المناشط خارجة عن الرسالة الأساسية للمكتبة وهي توفير المواد القرائية لمن يحتاج اليها، ولكن مكتبات اليوم لم تعد تقف عند هذا الدور السلبي، ولم يعد المكتبيون يقنعون بأن يجمعوا الكتب وينظموها وينتظروا إقبال القراء عليهم، وإنما تجاوزوا هذا الدور إلى بذل كل جهد يساعد على تنوير الفرد وإثارة اهتمامه بما تقتنيه مكتباتهم. وفي إطار هذا الدور التعليمي الذي تنهض به المكتبات الآن، كانت دعوة فيرن لونج إلى أن تقوم المكتبات بتنظيم برامج تثقيفية لمن هم فوق سن

الستين على اعتبار أن المكتبات هي أنسب مكان لتلك الفئة من كبار السن[1].

ثامنا: التعريف بالفرص المتاحة محلياً لتعليم الكبار خارج المكتبة كفصول محو الأمية وجماعات المناقشة وحلقات البحث والمحاضرات والأنشطة التي تقوم بها مراكز الخدمة العامة بالمدارس ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والنقابات المهنية ونوادي الشباب.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ينبغي على المكتبة أن تقوم بإعداد دليل عن جهات ومؤسسات تعليم الكبار في البيئة المحلية، يرتب بالموضوعات وبأسماء الهيئات والمؤسسات، ويضم معلومات وافية عن المسئولين في هذه الجهات وتخصصات كل منهم واهتماماته.

ولهذا الدليل فوائد متعددة، فهو - من ناحية - مرجع للإجابة على استفسارات القراء الكبار الذين يلتمسون فرص التعليم، وهو - من ناحية أخرى - مصدر للتعرف على الهيئات التي يمكن أن تمدها المكتبة ببعض مقتنياتها أو بقوائم مطالعات في مجالات عملها، وهو - من ناحية ثالثة - أداة لاكتشاف المحاضرين والمتحدثين الذين يمكن للمكتبة أن تعتمد عليهم في تخطيط برامجها التثقيفية والموضوعات التي يمكن لكل منهم أن يتحدث فيها بكفاءة[2].

تاسعا: تدعيم البرامج والأنشطة التي تقوم بها الجهات والهيئات المعنية بتعليم الكبار عن طريق إمدادها- على سبيل الإعارة- بالكتب والمواد التعليمية التي تلزم المعلمين والمتعلمين، والتي تتصل بما يدرس في تلك الفصول، حتى يعيش الدارسون في جوّ الكتب، فإذا انتهوا من الدرس وجدوا المؤلفات في الموضوع الذي درسوه معروضة أمامهم، وأمكنهم أن يستعيروها دون حاجة الى التوجه

(1) Long, Fern: Library Service to Adults; Work in Progress In: The Library Reaches out, Edited by Kate Coplan and Edwin Castagna. N.Y. Oceana Publications, 1965, p. 178.

(٢) أحمد أنور عمر: المكتبات العامة بين التخطيط والتنفيذ، ص ٤١.

للمكتبة، وبذلك نجنب الكبير الذي يجد صعوبة في القراءة ما قد يستشعره من حرج في التعامل مع المكتبة. فالكبير «لن يذهب إلى المكتبة - عادة - إلا بعد أن تزول الصعوبات التي يواجهها في القراءة، لأنه يخجل من التعريف بنفسه»(١).

وغني عن القول أن قيام أي مكتبة بهذه المهمة يحكمه إمكانيات المكتبة ومصادرها واقتناعها بضرورة مد نشاطها الى خارج أسوارها.

عاشرا: إقامة فصول تعليم الكبار في المكتبة إن كان بها متسع يسمح بذلك، فإن وجود الكتب وأدوات التعليم ومواده السمعية والبصرية من حول الكبار أثناء التعلم هو أكبر حافز لهم على استخدامها.

حادي عشر: القيام ببيع الكتب في المناطق الريفية الفقيرة في مواد القراءة ووسائل التثقيف، والمحرومة من مكتبات البيع، وبذلك تدعم المكتبة دورها في توصيل الكتاب للقارئ الذي يسعى إليه.

ثاني عشر: التجريب، ونعني به قيام المكتبة باختيار مواد القراءة وقياس مدى نجاحها بين الكبار حديثي التعلم(٢) وذلك بهدف معرفة عادات القراءة عند الكبار واستخلاص مواصفات الكتب التي يقبلون عليها.

* * *

من كل ما تقدم يتبين لنا أن المكتبة تساعد المؤسسات التعليمية الأخرى وتكمل عملها وتدعمه، وأن «الخدمات التعليمية للكبار تدخل في صميم أهداف المكتبة العامة وليست خدمات إضافية أو خاصة»(٣). وقد لخص روبرت لي الوظائف التعليمية للمكتبة في قوله: «إن الوظيفة الأساسية للمدارس والكليات هي التعليم، أما المكتبة العامة فإنها تمارس وظيفتها التعليمية من خلال التزويد بالمواد، والمساعدة على القراءة وإثارة الاهتمام بها، وتقديم الخدمات الجماعية

---

(1) Astbury, Raymond: New Adult Readers and the Public Library in the U.K. Unesco Bulletin for libraries, Vol. XXXI, No. 1, p. 31.

(٢) أحمد أنور عمر: المكتبات العامة بين التخطيط والتنفيذ، ص ٤٤.

(3) Lee, Robert Ellis: Continuing Education for Adults Through the American Public Library. 1833-1964. Chicago, ALA, 1966, p. 123.

والخدمات أو البرامج الخاصة. ويمكن للمكتبي أن يسهم في تيسير التعليم الذاتي بعدة أساليب منها: تزويد من يرغبون في استكمال تعليمهم عن طريق القراءة والدراسة الخاصة بالمواد التعليمية، وتقديم العون لأولئك الذين يحتاجون إلى الإرشاد في قراءاتهم، وإتاحة الفرص التعليمية غير الرسمية مثل جماعات المناقشة والعروض السينمائية لأولئك الذين يحتاجون إلى من يستثيرهم لاستكمال تعليمهم، وحفز غير المتعلم من خلال معارض الكتب وقوائمها والأحاديث عن الكتب لاستكمال تعليمه»[1].

ومن هذا العرض السريع لما يمكن أن تسهم به المكتبة في تعليم الكبار يتضح لنا أن المكتبة ليست مظهرا للرفاهية في المجتمع وإنما هي مؤسسة ذات دور تعليمي لو أُحسن أداؤه لأمكن أن تدعم - بحق - ما يبذل من جهود في مجال تعليم الكبار.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: **أين تقع مكتباتنا العربية من هذا كله؟ وما الذي يمنعها من أن تنهض بتلك المسئوليات وتؤدي دورها في تعليم الكبار؟**

إن مكتباتنا العربية، وخاصة المكتبات العامة، تعيش بمعزل عن تعليم الكبار، وذلك جانب من أبرز جوانب القصور في الخدمات المكتبية عندنا، وهو جانب له خلفياته وأبعاده. ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تعوق مكتباتنا عن أداء دورها في تعليم الكبار فيما يلي:

أولا: **تفَشي الأمية في وطننا العربي.** ومن نافلة القول أن المكتبة لا يستفيد منها إلا من تعلموا القراءة والكتابة. ولهذا نَظْلم مكتباتنا إذا قارنّا أثرها في مجتمعها بآثار مكتبات دول أخرى متقدمة مُحيت أمية شعوبها أو هي في طريقها إلى الزوال.

ثانيا: **قلة الإقبال على المكتبات وخاصة بين المتحررين حديثا من الأمية.** والمسئولية في ذلك تقع على عاتق نظم التعليم وطرق التدريس التي لا تربط التلميذ بالكتاب ولا تقيم جسوراً بينه وبين جامعة الكتب، الجامعة التي لا تتقيد بسن ولا مؤهل دراسي، والتي لا ترد طارقا يطرق بابها. وإذا كانت المدرسة قد فشلت في غرس عادة حب القراءة لدى

---

(1) Ibid. p. 122.

التلاميذ وفي تعريفهم بأهمية الكتب في مساعدة الفرد على مواجهة متطلبات الحياة المتغيرة والمتجددة، فإن أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وسينما وتليفزيون قد استطاعت في الوقت نفسه أن تشد الناس بعيداً عن القراءة، وأن تعمق الهوة بينهم وبين الكتاب. وأصبح لزاما على المكتبة ألا تكتفي بفتح أبوابها للجمهور وإنما عليها أن تسعى إلى هذا الجمهور وتلاحقه حتى تكسبه صديقاً لها.

ثالثا: النقص الحاد في الكتب والمجلات والصحف التي تناسب الكبار المتحررين من الأمية في مادتها ولغتها وإخراجها. ولقد كانت تلك المشكلة من المشكلات الملحة التي ناقشها مؤتمر تعليم الكبار الذي عقد في مونتريال سنة ١٩٦٠م. فالفقرة الرابعة والثلاثون من البحث التمهيدي الأساسي الذي قدم للمؤتمر تنص على أن تعليم الكبار «يواجه مشكلة كبرى هي الحاجة إلى مواد مطبوعة مناسبة والتوسع في استخدامها. وفي البلاد التي يكون التوسع في محو الأمية بها شرطا أساسيا لمتابعة التعليم بالنسبة للكبار، يصبح توفير الحصول على الكتب والصحف والدوريات وغيرها من المطبوعات أمراً حيويا لضمان دوام النتائج التي تم إحرازها في هذا المجال»[1].

وعادت تلك المشكلة تُطِل برأسها أمام المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار الذي عقد في طوكيو سنة ١٩٧٢م، ولهذا نصت التوصية الرابعة والعشرون التي صدرت عن هذا المؤتمر على ضرورة «التوسع في نشر وطبع الكتب الرخيصة الجذابة العرض وغيرها من مواد تعليم الكبار للجماعات المستهدفة بصفة خاصة لأغراض تعليم الكبار والتعليم الذاتي على كافة المستويات، بما يتناسب مع الحاجات المختلفة والمتغيرة» وعلى ضرورة «أن تزيد منظمة اليونسكو معونتها للدول الأعضاء:

أ - لتنمية الإنتاج المحلي من مواد التعليم والقراءة المخصصة لكل مستويات وفئات تعليم الكبار.

ب - وضع نظم توزيع فعالة، بما في ذلك المكتبات العامة.

---

(١) تعليم الكبار في عالم متغير. مجلة تنمية المجتمع، مجلد ٨، عدد ٢ (١٩٦١م)، ص ٩٦.

ج - وتدريب الكتاب والرسامين والعاملين الآخرين اللازمين لإنتاج وتوزيع المواد المطبوعة واستعمالها استعمالا فعالا »[1].

وفي سنة ١٩٧٧م كتب ريموند آستبري عن القراء الكبار والمكتبة العامة في المملكة المتحدة فعاد يؤكد النقص الحاد في المواد القرائية الموجهة للكبار وخاصة أولئك الذين يعانون صعوبات في القراءة (من كتب أساسية وكتب متابعة) في بريطانيا وغيرها[2] وذلك على الرغم من صدور القائمة الممتازة New Readers Start Here التي جمعتها Margaret Redferm ونشرتها جميعة المكتبات البريطانية سنة ١٩٧٥م والتي عرفت بكل ما صدر من كتب للكبار، وعلى الرغم من وجود قوائم أخرى مناظرة أصدرتها بعض المكتبات العامة البريطانية.

وإذا كان نقص المادة المقروءة المناسبة للكبار حاداً في الغرب الذي تخلص أو كاد يتخلص من شبح الأمية، والذي تغلب أو كاد يتغلب على مشاكله الاقتصادية، فإنه عندنا أشدّ هولاً وأعظم نكرا. والنتيجة الطبيعية لذلك أن مكتباتنا لا تجد ما تقتنيه من المواد الصالحة للكبار، وأن الكبار لا يجدون أدنى فرصة للاختيار من بين مقتنيات المكتبات.

رابعا: عدم توافر المكتبي القادر على حسن اختيار المواد وتقييمها وإرشاد الباحثين وربط المواد القرائية بحاجات القراء. ففي حالة غياب الكتب المؤلفة أصلاً للكبار المتحررين حديثا من الأمية، يمكن للمكتبة أن تستخرج من مقتنياتها ما يصلح لهؤلاء الكبار. وتلك مهمة تحتاج الى جهد وصبر وهواية، وهي أمور نفتقدها في كثير من المكتبيين.

ولكن هذه العقبات الأربع وإن كانت تجعل الصورة أمامنا تبدو قاتمة، إلا أننا لا ينبغي أن نتصور أننا أمام طريق مسدود أو حالة

---

(١) مجلة آراء. العدد السادس (أكتوبر ١٩٧٢م) ص ١٣٤ نقلا عن:
Final Report: Third International Conference on Education, Convened by Unesco. Tokyo, 25 July – 7 Aug. 1972, p. 52.

(2) Astbury, Raymond: New Adult Readers and the Public Library in the U.K. Unesco Bulletin for Libraries, Vol. XXXI, 1. p.30.

ميئوس منها، فلكل مشكلة حل، ولكن المشكلات العظيمة تحتاج إلى حلول عظيمة أيضا، بمعنى أنها تحتاج الى تضافر الجهود المخلصة والمتعاونة وتكثيفها.

ولكي تخرج المكتبة العربية من أزمتها وتؤدي دورها المنوط بها في تعليم الكبار لا بد من تحقيق عدة أمور:

أولها: دراسة الميول القرائية الحقيقية للكبار لتحديد الموضوعات التي يقبلون على القراءة فيها. وتستطيع مكتبة القرية أن تقوم بدور هام في هذه الدراسات وأن تقدم لنا زاداً ثريا يستهدي به المؤلفون والمكتبيون معاً.

ثانيها: تجريب أفضل الأساليب لتقديم المعلومات وسرد القصص للكبار، وتحليل النتائج للوصول الى مواصفات الكتاب والمجلة التي تناسب الكبار المتحررين من الأمية وتجذبهم إليها.

ثالثها: تضافر جهود المعلمين والمؤلفين والناشرين لإنتاج كتب تملك من المقومات ما تستطيع به أن تتلقف الكبار قبل أن يرتدوا إلى الأمية. وأهم هذه المقومات هي الموضوعات المناسبة للكبار، والحقائق العلمية الصحيحة، والأسلوب السهل الواضح البسيط الجذاب الذي ينأى عن المصطلحات الفنية وعن التفاصيل، والإخراج الجيد الذي يميز كتب الكبار عن الكتب الدراسية وعن كتب الأطفال، حتى لا يحس هؤلاء الكبار بأننا نستخف بهم ونتعامل معهم كما لو كانوا صغارا.

ويمكن أن تؤلف كتب للمتابعة مثل سلسلة «كتابك الأول عن...» التي تصدرها دار المعارف، على أن يعاد النظر في أسلوبها وطريقة عرضها بحيث تصلح لمن يعانون من صعوبات القراءة.

وإلى جانب الكتب يمكن إصدار مجلة أو صحيفة يومية للكبار المتحررين من الأمية، ويمكن استغلال المواد السمعية والبصرية في تعليم هذه الفئة، كما يمكن تسجيل بعض الكتب على أشرطة وطبع أشرطة أخرى للقراءة العلاجية.

رابعها: إلى أن تتوافر الكتب المناسبة للكبار، يمكن للمكتبات أن تختار من مجموعاتها كل ما يصلح في محتواه وأسلوبه وطريقة عرضه لإرضاء

مختلف الأعمار القرائية للقراء الجدد، وأن تتعاون فيما بينها للاستفادة من المواد المتاحة لديها.

خامسها: إثراء مكتبات المدارس خصوصا مدارس القرى وفتح أبوابها للكبار. فهذه المكتبات يمكن أن تؤدي دور مراكز الخدمة الاجتماعية أو مراكز الشباب، وأن تساعد على زيادة رصيد الكبار من المعرفة.

سادسها: التعاون بين أمناء المكتبات المدرسية والمدرسين لغرس عادات القراءة الجيدة في الأجيال الناشئة، وبذلك نمهد السبيل أمام تعليم الكبار.

سابعها: تطعيم برامج الدراسة في أقسام المكتبات بالجامعات بموضوعات مثل: القراءة ومعوقاتها، وقراءات للكبار، وسيكلوجية القراءة للكبار، وعلم النفس الاجتماعي وذلك بهدف تكوين الأمين الواعي الذي يعرف أبعاد رسالته ويعي دوره في تثقيف المجتمع.

وهذه الأمور كلها لن تؤتي ثمارها المرجوة ما لم يساندها إدراك المكتبيين لِعظم المسئولية الملقاة على عاتقهم في مجال تعليم الكبار، وحرصهم على أداء دورهم كاملا في هذا المجال. فالعنصر البشري كان وما زال وسيظل دائما حجر الزاوية في أي جهد يسعى لبناء الإنسان.

المستفيدون غير المستفيدين

من المكتبات في الوطن العربي(*)

انصبت معظم دراسات المكتبيين العرب على العمليات الفنية التي تقوم بها المكتبات بدءاً من التزويد واقتناء المجموعات، ومروراً بالعمليات التنظيمية من فهرسة وتصنيف وتحليل، وانتهاءً بالخدمات التي تقدمها المكتبات بمختلف أنواعها.

ولم يحظ القارئ العربي بعد بما يستحقه من دراسة لاهتماماته ومشاكله ومعوقاته، مع أن القارئ هو محور العمليات الفنية جميعا، وهو العامل الذي يتحكم فيها ويشكّلها وفقا لثقافته واحتياجاته. فنوعية جمهور مكتبة المدرسة الابتدائية - مثلاً - هي التي تحدد ما يقتنى، وهي التي تقرر نوع الفهارس اللازمة، والمعلومات التي ينبغي أن تتضمنها بطاقة الفهرس، ونظام التصنيف الذي يطبق، وما يتطلبه من تعديل أو تبسيط يتناسب مع طلاب هذه المرحلة من مراحل التعليم. وما يقال عن مكتبة المدرسة الابتدائية يمكن أن يقال عن مكتبة الكلية الجامعية وعن المكتبة العامة والمتخصصة وغيرها من أنواع المكتبات. ويوم ينسى القائمون على المكتبة جمهورهم أو يغفلون عن احتياجاته ومتطلباته، تفقد المكتبة هذا الجمهور، وتفقد بالتالي جوهر رسالتها ومبررات وجودها.

وكثيرا ما نظلم مكتباتنا العربية حين نقارنها بالمكتبات الأوروبية المتقدمة. نظلمها لأننا غالبا ما نقارن بين المجموعات والعمليات الفنية والخدمات ونسقط الجمهور من الحساب. وأي مقارنة عادلة ينبغي أن تقيس هذه العمليات في ضوء حجم الجمهور القارئ وطبيعته واحتياجاته الفعلية. وفي وطننا العربي ما زالت

(*) قدم لندوة «المستفيدين من المكتبات» التي عقدت بالمعهد الأعلى للتوثيق بتونس من ٥ - ٧ أبريل ١٩٨٥ م.

عباءة الأمية تلفّ نسبة كبيرة من المواطنين سواء منهم كبار السن أو الصغار الـذين يتسربون من التعليـم الإلزامي. وهؤلاء الأميون وأشباه الأميين ينبغي أن يُسْقَطوا من الحساب عندما نقيس جمهور المكتبات العربية. وينبغي أن يُسقط معهم أيضا فئات أخرى قضت عليها ظروف الحياة أن تعوّق عن القراءة لأسباب جسدية أو حسية أو نفسية كضعف البصر أو كفّه، وضعف السمع أو فقده، وضعف العقل أو مرضه.

وإذا كانت الأمية تقف حائلاً بين أعداد كبيرة من أبناء الوطن العربي وبين القراءة، وإذا كان العجز الناتج عن الشيخوخة أو المرض أو الإصابة في الحرب أو الحوادث أو أثناء التعامل مع الآلات يحول بين نسبة أخرى من المجتمع وبين القراءة، فما بال القادرين على ممارستها والاستفادة من المكتبات (التي ما زالت الكلمة المقروءة تمثل غالبية مقتنياتها) ما بال هذا الجمهور الذي تستهدفه المكتبات لا يقبل عليها ولا يستفيد من خدماتها؟ هل لأننا أمة غير قارئة؟ وإذا كنا كذلك، فما دوافعنا إلى هذا السلوك الغريب؟ وما الذي يصرفنا عن القراءة وقد كنا أمة قارئة بلغ شغفها بالكتب والقراءة حدّاً جاوز الوصف في عصور الحضارة العربية الزاهرة[1].

إن أمية المثقفين قضية مطروحة على الساحة العربية منذ بضع سنين، وهي في جوهرها قضية انصراف عن القراءة التي كانت وما زالت وينتظر أن تظل المصدر الأساسي للمعرفة لعشرات من السنين على أقل تقدير.

وفي عصر ترتفع فيه أصوات التربويين منادية بالتعليم المستمر أو التعلم مدى الحياة، تتأكد قيمة القراءة كوسيلة للتعليم، وتبرز أهمية المكتبة كأداة لا غنى عنها للتثقيف الذاتي.

ولا شك أن انصراف المتعلمين عن القراءة وعن استخدام المكتبات يرجع إلى أسباب كثيرة ومعقدة تتشابك معاً لتكوّن نسيج هذه الضحالة الثقافية التي نعيشها. فلنحاول أن نتتبع هذه الخيوط ونمسك بها واحداً بعد الآخر لعلنا إذا جمعناها في أيدينا أن نجد السبيل إلى حل المشكلة وعلاجها.

---

(١) بلغ الشغف بالقراءة ذروته في القرن الثالث الهجري ويمثله رجال من أمثال الجاحظ والفتح بن خاقان واسماعيل بن اسحق القاضي. انظر في ذلك: فهرست ابن النديم. القاهرة. المكتبة التجارية، ١٣٤٨ هـ، ص١٦٩.

وأول الخيوط التي تقودنا إلى هذه الظاهرة هي نظم التعليم والامتحانات عندنا. فهذه النظم تقوم أساساً على التلقين، وتقيس القدرة على الاستيعاب والتحصيل دون أن تلقي بالاً إلى إنماء القدرة على التفكير والإبداع. فالتعليم بجميع مراحله يقوم على مناهج محددة يلتزم بها المدرس والطالب على السواء، وأي قراءة خارجية قد تعوق الطالب عن استكمال المقرر الدراسي، ثم إنها لن تضيف شيئا إلى رصيده من الدرجات في آخر العام. ولهذا يكتفي الطلاب بالمقررات الدراسية يلخصونها ويستظهرونها فينجحون ويتفوقون دون أن يقرأوا. وإذا قرأوا في المرحلة الجامعية - مثلا - فإنهم لا يقرأون إلا مضطرين، وفيما عدا تلك الحالات الاضطرارية الطارئة فإن قراءاتهم غالبا ما تكون قراءات أدبية خفيفة يقصد بها الإمتاع لا التثقيف. ولقد انعكس هذا الوضع على المكتبات المدرسية فضمرت لأنها لا تؤدي دورا ولا تحتل مكانا محددا في خريطة العملية التعليمية، كما انعكس على المتعلمين أنفسهم ضعفا في مستواهم التعليمي يجعلهم ما يكادون يفرغون من التعليم حتى ينصرفوا عن القراءة غير آسفين.

وليست هذه هي النتيجة الوحيدة لنظم التعليم الحالية عندنا، وإنما هناك شيء آخر لا يقل عنها خطورة وهو إهمال المواد الثقافية العامة في التعليم العالي، وتحوصل المثقفين داخل اهتماماتهم ومجالات تخصصاتهم دون أن يحاولوا أن يكسروا هذه القشرة التي تغلّف التخصص، ويتجاوزوه إلى أفق أشمل وأرحب للثقافة في عصر تنوعت فيه المعارف وتعقدت تعقدا شديدا.

ولكن نظام التعليم ليس المسئول الوحيد عن عزوف الناس عن القراءة، وإنما تشارك المادة المقروءة فيه بنصيب. فهناك نقص حاد في المواد الصالحة للقراءة من حيث الشكل والمضمون، وهو نقص قد تعزوه دور النشر ومؤسساته إلى قلة الجمهور القارئ الذي يساند دورة التأليف والنشر والتوزيع. وهناك عدم توافق بين المواد القرائية والقدرة القرائية للقارئ في كثير من الأحيان، وخصوصا مع تزايد المسافة بين اللغة اليومية ولغة القراءة. وهناك بعد هذا وذاك تناقض بين أسعار الكتب ومستويات الدخل وخاصة دخول الفئة المثقفة القادرة على القراءة والراغبة فيها، فقد ارتفعت أسعار الكتب في السنوات الأخيرة ارتفاعا جعلها فوق قدرة الطبقة الوسطى من الناحية الاقتصادية وهي الطبقة التي يندرج تحتها معظم المثقفين.

وإذا كانت المادة القرائية عزيزة المنال تمثل العائق الثاني بين القارئ والكتاب، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقارئ تمثل عائقا ثالثا

لا يمكن إغفاله. فتحت وطأة الظروف الاقتصادية،اضطر معظم الناس إلى قبول مسكان تضيق بهم، وإلى العمل لساعات أكثر من ساعات العمل الرسمي اليومية، ومن ثم لم يعد يتاح لهم الوقت الكافي للقراءة ولا المكان المناسب لها، ولا الإمكانات التي تسمح بشراء ما يُقرأ. ومن المؤسف حقاً أن الطفل في بعض البيئات لا يلتقي بالكتب إلا بعد ذهابه إلى المدرسة، ومن ثم ترتبط بالخبرات المدرسية،فإن كانت غير سارة تكوّن لدى الطفل شعور عدائي نحوها يصعب اقتلاعه من نفسه مع مرور الزمن. ولعل هذا هو السبب في المطالبة بأن تكون الكتب جزءاً من عالم الطفل، من لعبه وأنشطته اليومية قبل أن يبدأ الدراسة[1].

وإذا كانت الظروف الاقتصادية تحول بين القارئ والكتاب في كثير من الأحيان،فإن المخرج الوحيد من هذه المشكلة هو توفير الكتب أو المادة المقروءة في المكتبات التي تقدم خدماتها لجمهورها، وذلك أمر يتطلب كثرة المكتبات من ناحية، ووفرة مجموعاتها من ناحية أخرى، وهما أمران ما زال بيننا وبين تحقيقهما بون بعيد.

فالمكتبات عندنا قليلة جدا إذا قورنت بأعداد السكان، وحتى الموجود منها يعاني من نقص المجموعات وقصورها في معظم الأحيان. ونظرة إلى أوضاع المكتبات العامة والمدرسية ترينا إلى أي حدّ تعاني هذه المكتبات من ضآلة المجموعات وبطء النمو مما يجعل أي متردد عليها - إذا حدثته نفسه بالتردد - سرعان ما يتبين أن المكتبة تعجز عن أن تقدم له ما يريد.

والى جانب العقبات السابقة التي تصرف القارئ العربي عن القراءة، تضاف عقبة أخرى أشد خطراً وهي منافسة وسائل الاتصال المستحدثة للكتاب، سواء من هذه الوسائل ما كان مطبوعا كالصحف والمجلات، أو مسموعا كالإذاعة والمسجلات الصوتية، أو مسموعا مرئيا في آن واحد كالسينما والتليفزيون.

ومع أن الصحف والمجلات أوعية للكلمة المكتوبة إلا أنها تختلف عن الكتاب في الوظيفة والاستخدام والانتشار، فالصحف يغلب عليها الطابع الإخباري لا الثقافي (وإن كانت بعض الصحف قد بدأت تخصص صفحات للموضوعات العلمية والأدبية) وهي أقرب للجماهير العريضة وأوسع انتشاراً بينها، ولكن قيمتها

---

(1) Escaprit, Robert: Reading habits. In: Barker, Ronald & Robert Escaprit: The Book hunger. Paris, Unesco, 1973. p. 109.

موقوتة بفترة زمنية قصيرة تموت بعدها. والمجلة ثقافة أفقية مسطحة أكثر اتساعا من الثقافة الرأسية المتعمقة التي يقدمها الكتاب. وهي أكثر انسجاما مع إيقاع الحياة السريع الذي تعجز الكتب عن ملاحقته في كثير من الأحيان. وهي تقف في منزلة وسطى بين الكتاب والصحيفة لأنها تأخذ من الكتاب مظهره وصفة الاستمرار. ومع أن حياتها لا تدوم طويلا كالكتب إلا أنها لا تموت كل يوم كالصحف.

أما الإذاعة والسينما والتليفزيون فعلى الرغم بن أنها تسلب المتلقي إرادته ولا تترك له حرية الاختيار، إلا أنها أخطر منافس للكلمة المكتوبة وخاصة في الدول النامية التي لم تتأصل فيها عادات القراءة، والتي تكون أكثر استعداداً للتعلق بوسائل الاتصال الشفهي الجديدة لسهولتها واقترابها من سيكلوجية الاتصال الشفهي أول صور الاتصال التي عرفها الإنسان. وهكذا يعود الإنسان إلى الثقافة الشفهية كما بدأ، وتقف الكلمة المطبوعة بين وسائل الاتصال الحديثة مثل غصن بالٍ قذفت به الأمواج على الشاطىء كما يقول ماك لوهان[١]. فالكلمة المسموعة والمرئية تتميز بثرائها الفني وبانخفاض تكلفتها وبقدرتها على الانتشار عبر الزمان والمكان، ومن أجل هذا تمارس ضغطا اقتصاديا وجماليا على الكتاب الذي يكون مكلفا إذا كان ممتازا، ويكون منفّرا في مظهره إذا كان رخيصا، رث الغلاف رديء الطباعة صعب القراءة[٢].

وإذا كانت الإذاعة والتليفزيون هما النافذة التي لا بديل عنها للثقافة والتسلية عند الأميين ومحدودي التعليم، فإنهما قد استطاعا أن يكتسحا الكلمة المكتوبة في مجال الأخبار والأحداث الجارية والطارئة والمناسبات والمباريات الرياضية عند من يقرأون ومن لا يقرأون لأنهما يوفران الخبرة الحية بالأحداث، ويحققان آنية الحدث أو فوريته وتنوع أساليب العرض والتغطية الواسعة أو الجماهيرية، كما أنهما يمتلكان القدرة على الوصول إلى كل فرد في منزله بلا مشقة أو عناء[٣]. وإن كانا على الجانب الآخر يسلبان المشاهد حرية الاختيار والقدرة على الاسترجاع، وهما أمران وجدت أجهزة الڤيديو لعلاجهما.

---

(1) Mc Luhan, M. & Quentin Flore: The medium is the Message; an inventory of effects. N.Y, Bantam, 1967, p. 46.

(2) Escarpit, R: The Book Revolution. London, UNESCO, 1966. p. 26.

(٣) حسن شحاتة سعفان: التليفزيون والمجتمع. القاهرة، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٢ م، ص١١٢.

ومع أن هذه الأجهزة يمكن أن تشجع على قراءة القصص وتداول الكتب التي أخرجت للسينما أو الإذاعة أو التليفزيون، أو التي قدمت عنها برامج إذاعية أو تليفزيونية، ويمكن للتليفزيون خاصة أن يساعد عملية القراءة بما يضيفه من إمكانات حركية جديدة تساعد على فهم ما يُقرأ، وخاصة في بعض المجالات العلمية كالحياة في أعماق البحار وحركة الألكترون في الذرة، إلا أن ماك لوهان يرى أن العلاقة بين التليفزيون والقراءة علاقة حرب وإزاحة، ويرى هزيمة القراءة قدرا محتوما في عصر التليفزيون، لأن الكتاب يصلنا عن طريق حاسة واحدة هي الرؤية أما السينما والتليفزيون فتجذبنا بالمشاهدة والسماع معاً.

ولكننا ينبغي ألا نسرف في التشاؤم، فما زال للكلمة المكتوبة سحرها وجلالها، وما زالت القراءة في حد ذاتها متعة وثقافة. وإذا كان عالم الاختراعات الكهربائية الجديدة قد تغلغل في عالم جوتنبرج (عالم الطباعة والقراءة) كما يقول ماك لوهان[1]، فإننا ينبغي ألا ننسى أن هذه المخترعات نفسها تستقي مادتها التي تقدمها للسامعين والمشاهدين من النصوص المكتوبة.

وأمام هذه التحديات الخمس:

١ - نظام التعليم والامتحان.
٢ - ونقص المادة المتاحة للقراءة وقصورها.
٣ - والضغوط التي يتعرض لها القارئ وهمومه الاجتماعية والاقتصادية.
٤ - وقصور الخدمات المكتبية.
٥ - ومنافسة وسائل الاتصال المستحدثة.

أمام هذه التحديات جميعا ينبغي أن تكون لنا وقفة بل وقفات نزيل فيها هذه السدود العاتية التي تقف حائلا بين القارئ والمادة المقروءة.

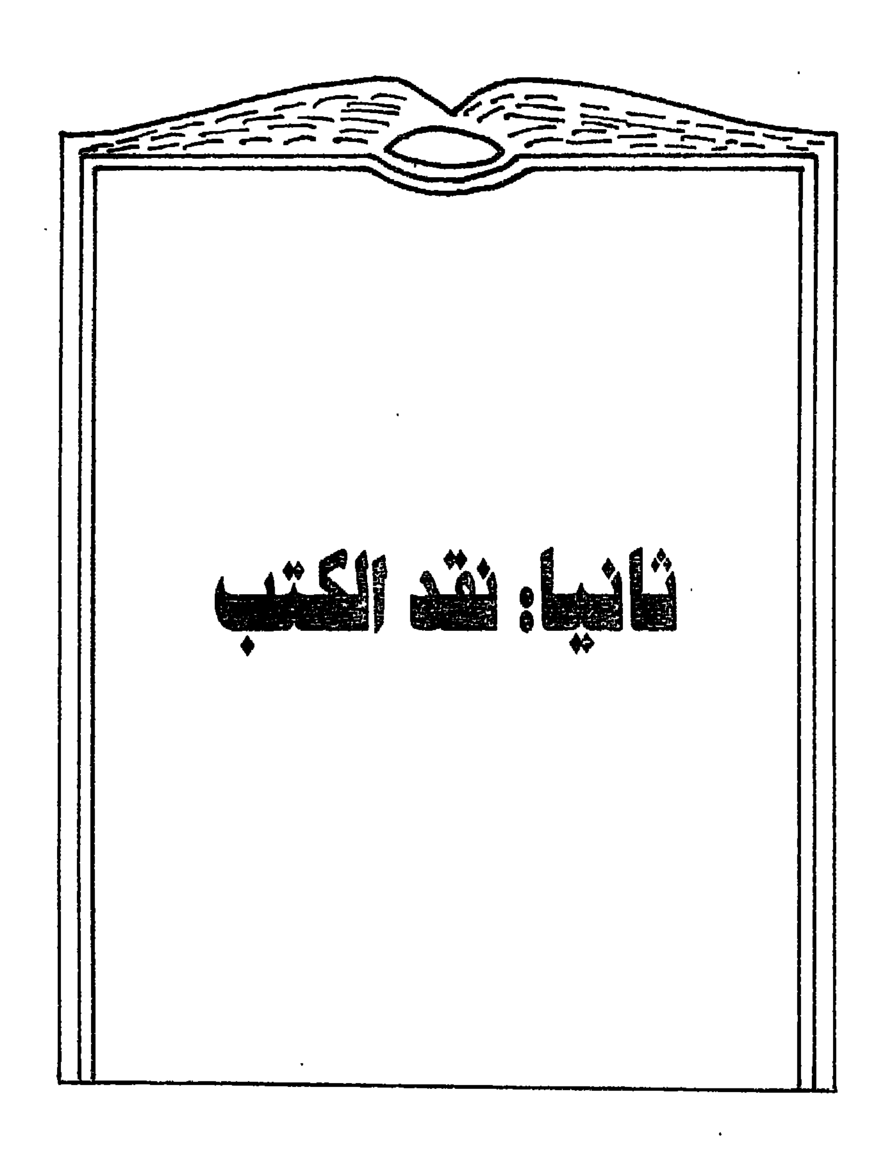
فنظم التعليم ينبغي أن يعاد النظر فيها بدءاً من المرحلة الأولى إلى المرحلة الجامعية وأن يركز فيها على بناء الإنسان المستقل بشخصه، المبدع بفكره. ولعله قد آن الأوان لأن تقلع جامعاتنا عن نظام المقررات الدراسية والتلقين في العملية التعليمية.

---

(1) Mc Luhan, M. The Gutenberg galaxy. Toronto, Univ. of Toronto Press, 1962, p. 278-279.

وإذا كانت الحكومات العربية تدعم غذاء البطون ووسائل الطاقة، فمن واجبها أن تدعم غذاء العقول بحيث يصبح الكتاب والمجلة في متناول أوساط الناس. ومن واجبها أيضا أن تتوسع في إنشاء المكتبات العامة، وأن تدرك المكتبات المدرسية والجامعية التي تحتاج الى نقل دم سريع.

أما وسائل الاتصالات الحديثة وعلى رأسها الإذاعة والتليفزيون فينبغي أن تلتفت إلى رسالتها التثقيفية إلى جانب دورها الترويجي. فنحن نشاهد على شاشات التليفزيون - مثلا - ألوانا مختلفة من الإعلانات عن كل شيء، إلا الإعلان عن الكتب، ربما لأنه يكلف الناشرين شططا، ولكن من قال إن الإعلان عن كتاب يعامل كالإعلان عن افتتاح محل جديد للملابس أو الأحذية؟ ولماذا لا يكون للكلمة المقروءة مكان على الشاشة المرئية، لا في الفقرات الإعلامية فقط وإنما تعريفا بالجديد المفيد من الكتب سواء كان ذلك على شكل ندوات تعقد، أو قراءات تقرأ، أو غير ذلك من صور التعريف والتبشير؟ وإنها لرسالة تستحق التبشير.



ثانيا: نقد الكتب

نحو ببليوجرافيا وطنية
للمملكة العربية السعودية(*)

تحرص كل أمة من الأمم على الاحتفاظ بتراثها وثمرات عقول أبنائها. ولما كان النتاج الفكري المعاصر لأمة من الأمم سيصبح مع الزمن جزءا لا يتجزأ من تراثها، فقد ذهبت الأمم المتقدمة إلى تسجيل كل ما ينتجه أبناؤها في مختلف مجالات المعرفة فيما يعرف بالببليوجرافيا الوطنية، وهي - باختصار شديد - قائمة حصرية بكل ما أنتجته الأمة في فترة محددة من فترات تاريخها، قد تكون سنة أو بضع سنين، وقد تكون أسبوعا أو بضعة أسابيع.

وتتفاوت الببليوجرافيات الوطنية في نظرتها للإنتاج الفكري للأمة، فبعضها يقتصر على إحصاء ما نشر داخل الوطن من مؤلفات أبنائه كما تفعل الببليوجرافيات الوطنية لبريطانيا وفرنسا ومصر والهند، وبعضها يوسع الدائرة لتشمل كل ما يصدر عن المواطنين، سواء نشر داخل الوطن أو خارجه، كما هو الحال في الببليوجرافيا الوطنية لكل من ليبيا وغانا، بينما البعض الآخر يتجاوز تلك الحدود فيضيف إلى ما سبق كل ما نشر عن الوطن ولو كان من تآليف غير مواطنية كما تفعل الببليوجرافيا الوطنية الأسترالية.

ولقد بدأ ظهور هذا النوع من الببليوجرافيات في الغرب منذ أكثر من قرن ونصف قرن، أما في عالمنا العربي فيرجع تاريخه إلى سنة ١٩٥٥م حينما أصدرت مصر «النشرة المصرية للمطبوعات» ثم تتابعت الببليوجرافيات الوطنية العربية فظهرت الجزائرية في سنة ١٩٦٣م، واللبنانية في سنة ١٩٦٤م، والعراقية في سنة ١٩٦٦م، والليبية في سنة ١٩٧١م. وما زالت هناك دول عربية لم تصدر حتى الآن ببليوجرافيات تحصي نتاجها الفكري وتعرف به.

(*) نشر في مجلة «الدارة» العدد الرابع، السنة الثالثة، صفر ١٣٩٨هـ (يناير ١٩٧٨م)، ص ٤٠ - ٤٥.

وفي أواخر سنة ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) استضافت عاصمة المملكة العربية السعودية مؤتمر الإعداد البيليوجرافي للكتاب العربي، وانتهزت إدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف هذه المناسبة، فأصدرت «معجم المطبوعات السعودية» الذي «يتضمن حصرا مبدئيا للإنتاج الفكري السعودي المطبوع داخل المملكة وخارجها، وكذلك كل ما أخرجته دور النشر والمطابع السعودية... حتى أوائل عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م» كما تقول المقدمة[١].

وينقسم هذا المعجم إلى ثلاثة أقسام أولها القسم الرئيسي وفيه وزعت المطبوعات على الموضوعات العشرة التي استعملها ملفل ديوي في تصنيفه الشهير: المعارف العامة - الفلسفة وعلم النفس - الديانات - العلوم الاجتماعية - اللغات - العلوم البحتة - العلوم التطبيقية - الفنون الجميلة - الأدب - الجغرافيا والتراجم والتاريخ.

أما القسم الثاني فقد خصص للمطبوعات الحكومية، وهو يبدأ بالأنظمة والقوانين، ثم الاتفاقيات، وبعد ذلك تأتي الوزارات والهيئات الحكومية مرتبة فيما بينها ترتيباً هجائيا، وتحت كل منها ثبت بما أصدرته من مطبوعات. وأخيرا يأتي القسم الثالث الذي خصص للكتب المدرسية.

وفي كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة أدخلت الكتب بمؤلفيها ورتب المؤلفون ترتيبا هجائيا حسب أسماء الشهرة بالنسبة للمؤلفين العرب القدماء كابن حنبل وابن الجوزي وابن تيمية، وبالاسم العادي للمؤلفين المحدثين كحمد الجاسر وعبد العزيز بن باز وعبد الله بن خميس، وباسم العائلة بالنسبة للمؤلفين الأجانب مثل:

مايرز، روبرت - موزي، جون - فاجدا، اندروج.

وختم المعجم بكشافين أحدهما للمؤلفين والآخر للعناوين.

وقد بلغ مجموع الكتب التي أحصاها هذا المعجم حوالي ١٦٠٠ عنوان لما يقرب من ٧٥٠ شخصا ما بين مؤلف ومحقق ومترجم، وهو جهد طيب لا شك في هذا، ولكننا نلاحظ عليه ما يلي:

أولا: أنه لا يمثل الإنتاج الفكري السعودي تمثيلا صحيحا، فهو لا يقتصر على إنتاج السعوديين المنشور داخل المملكة وخارجها، وإنما يضم إليه ما طبع داخل

---

(١) معجم المطبوعات السعودية، ص٦.

المملكة من مؤلفات غير السعوديين[1]. بل إنه يضم كتبا لا هي لمؤلفين سعوديين ولا هي طبعت داخل المملكة. ومن أراد الدليل على ذلك فليرجع إلى الكتب المسجلة تحت أرقام ٥٣٧، ٥٨٣، ٦٥٧، ٨٧٨، ٩٢٨[2] وأمثالها كثير.

ثانيا: أن بعض الكتب المدرسية وضعت خطأ في القسم العام، مثل كتابي «الهجاء المصور» (رقم ٥٥٢) و«الأدب العربي وتاريخه» (رقم ٨٨٧) وبعض المطبوعات الحكومية وضعت خطأ في القسم العام أيضا مثل أرقام ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٨٧٩، ١١٦٨.

ثالثا: أنه لا يخلو من أخطاء في الفهرسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ - أن بعض الكتب المترجمة وردت تحت أسماء مترجميها ككتاب «فلسفة التربية» الذي ألفه هرمان هارل هورن وترجمه عبد الله المشنوق[3]، وقواعد الفهرسة تقضي بأن يدخل الكتاب المترجم باسم مؤلفه الأصلي.

ب - أن بعض الكتب لم تدخل بمؤلفيها على حسب القاعدة، فكتاب «الإمام العادل عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود» الذي ألفه عبد الحميد الخطيب[4] دخل تحت «عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود» مما يوحي بأن مؤلف الكتاب هو الملك عبد العزيز، وهذا غير صحيح.

جـ - أن بعض المؤلفين ذكرت أسماؤهم بأكثر من صيغة فتباعدت الكتب التي ألفها المؤلف الواحد في الموضوع الواحد. ومثال ذلك ما نجده في صفحة ١٢٤، ١٢٥ من المعجم[5]، فقد وردت بعض المؤلفات الأدبية لمحمد أبو النحا سرحان تحت هذا الاسم، وبعضها الآخر تحت: محمد سرخان فقط، ويفصل بين المجموعتين مؤلفات سبعة مؤلفين آخرين.

د - أن بعض الكتب دخل مرة بالمؤلف ومرة بالمحقق ككتاب «بلاد العرب» الذي ألفه الحسن الأصفهاني وحققه حمد الجاسر وصالح العلي[6]، وكتاب

---

(١) راجع على سبيل المثال الكتب الواردة تحت أرقام ٥٧٠، ٦٢٢، ٦٢٧، ٨٧٩، ١١٣٤.
(٢) والغريب أن أكثر هذه الكتب لا يمت للمملكة بصلة أو سبب.
(٣) رقم ٥٣٧.
(٤) رقم ١٠٥٥.
(٥) أرقام ٨٧٩، ٨٩٢، ٨٩٣.
(٦) رقما ٩٥٩، ٩٩١.

«تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان» لإبراهيم بن صالح بن عيسى، تحقيق حمد الجاسر[1]. وقد نتج عن ذلك ذكر الكتاب الواحد أكثر من مرة واعتباره كتابين دون مبرر.

رابعا: أنه لم يسلم من أخطاء التصنيف في القسم الوحيد الذي أخضعه للتصنيف العشري مع أنه لم يستعمل سوى الموضوعات الرئيسية دون تفريع أو تخصيص. وكان ينبغي التفريع في مجالات كثيرة كالفلسفة وعلم النفس، وكالعلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والتطبيقية.

أقول: رغم أنه آثر السلامة وتجنب التفصيل، إلا أننا نجد كتابا تاريخيا «كتذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان»[2] قد وضع مع كتب الديانات، وكتابا اجتماعيا ككتاب «لا يا فتاة الحجاز»[3] وضع مع كتب الفلسفة وعلم النفس.

وقد يوضع الكتاب الواحد تحت موضوعين ويأخذ رقمين كالذي حدث بالنسبة لكتاب «الثورة الوهابية» الذي أخذ الرقمين ٣٥١، ١٠٨٣ لأنه وضع في الأولى مع الكتب الدينية وفي الثانية مع كتب التاريخ.

خامسا: أن المطبوعات الحكومية جمعت تحت أسماء الوزارات المسئولة عنها باستثناء وزارة الداخلية، فقد وزعت مطبوعاتها بين مديرية الأمن العام، والمديرية العامة للجوازات والجنسية، والمديرية العامة للدفاع المدني، ووكالة الوزارة لشئون البلديات. وكان ينبغي - كي تطرد القاعدة - أن تجمع مطبوعات هذه الجهات الأربع تحت وزارة الداخلية وأن يكون التفريع عنها باسم المديرية أو وكالة الوزارة.

سادسا: أننا نجد في القسم الخاص بالمطبوعات الحكومية تكرارا للمداخل ليس له ما يبرره. فما دام قد عقد للوزارة أو المصلحة قسم خاص بها، فما الداعي لأن يعاد ذكر اسمها أمام كل مطبوع من مطبوعاتها؟.

تلك بعض الملاحظات التي تستلفت النظر في «معجم المطبوعات السعودية»، ولو أنه قد أعيد إصداره في السنوات التالية لأمكن للقائمين عليه أن يتداركوا ما يمكن تداركه منها، ولأصبح - بحق - معجما للمطبوعات السعودية.

---

(١) رقما ٩٢١، ٩٩٣.

(٢) رقم ٣٩.

(٣) رقم ٣٢.

وهنا يأتي دور دار الكتب الوطنية بالمملكة، فإن من أولى الواجبات المنوطة بأي مكتبة وطنية في العالم أن تتولى إصدار الببليوجرافيا الوطنية للدولة. ولكي يتاح للمكتبات الوطنية أن تنهض بهذه المسئولية على الوجه الأكمل، تصدر الدول قانونا للإيداع يلزم المؤلفين والناشرين بإيداع عدد معين من النسخ من كل مطبوع لدى المكتبة الوطنية خلال مدة معينة من تاريخ صدوره. ومن حصيلة كتب الإيداع تتجمع مادة الببليوجرافيا الوطنية.

والمملكة العربية السعودية وهي تخطو قدما لتحتل مكانها اللائق بها بين دول العالم حرية بأن تصدر مثل هذا القانون حفاظا على تراثها وعلى كل ما يسهم به أبناؤها في مختلف مجالات الفكر والحياة، وكخطوة أولى وأساسية على الطريق لإصدار الببليوجرافيا الوطنية للدولة.

وجدير بدار الكتب الوطنية أن تنهض بمسئولياتها كاملة فتعيد النظر في هذا المعجم، وتصدر منه طبعة جديدة، أو طبعات دورية منتظمة، تضيف إليه ما جدّ من نتاج فكري لأبناء المملكة[1]، وتحذف منه ما ورد فيه من تكرار، وما أقحم عليه من مواد تخرجه عن طبيعته. وقبل هذا كله، وبعد هذا كله تصحح ما وقع فيه من أخطاء في المنهج أو في التطبيق.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يأخذ بيدها وأن يعينها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الوطن والمواطنين.

---

(١) سواء في الداخل أو في الخارج. ومما تجدر الإشارة اليه هنا ضرورة أن يشمل هذا المعجم جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التي يقدمها أبناء المملكة للجامعات العربية والأجنبية باعتبارها قطاعا هاما من قطاعات الإنتاج الفكري للأمة.

مع الدكتور الضبيب وكتابه
آثار الشيخ محمد بن عبد الوهاب(*)

لا يستطيع أحد أن يؤرخ للإسلام في العصر الحديث دون أن يستوقفه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته الإصلاحية السلفية التي أراد بها أن يعيد للإسلام صورته الأولى وأن يدفع عنه كل ما شابه من خرافات وضلالات شوهت وجهه النقي الكريم في حقبة معلومة من الزمان، وعلى رقعة محدودة من المكان.

ولا جدال في أن محمد بن عبد الوهاب سيظل واحدا من الأعلام البارزة في تاريخ أمتنا، وسيبقى منارة شامخة على طريق الإسلام في عصوره المتأخرة، وقطعة عزيزة وغالية من تاريخ شبه الجزيرة العربية.

ولقد حاول الشيخ - رحمه الله - أن يصوغ فكره وأن يقدمه للناس في صور شتى، مفصلا حينا ومجملا حينا آخر، ولم يأل جهدا في سبيل إبلاغ صوته إلى مسامع الناس وتوصيل فكره إلى عقولهم. ولهذا تنوعت كتاباته وتعددت وإن ربطها جميعا خيط واحد هو وحدانية الله سبحانه وتعالى، والعمل بما أمر به واجتناب ما نهى عنه.

والذين يتصدون للتأريخ للإسلام في العصور الحديثة أو لدراسة الدعوات الإصلاحية التي طرأت عليه عبر تاريخه الطويل لا بد لهم من الرجوع إلى ما كتبه الشيخ في محاولة للتعرف على ملامح دعوته. وقد يكون من السهل على الباحث أن يظفر بالكتب الكاملة التي ألفها الشيخ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لما نشر له في بطون كتب أخرى، وما نشر له على شكل رسائل وكتيبات ونشرات. فالحصول على هذه المؤلفات أو حتى حصرها وإحصاؤها أمر لا يقدر مشقته إلا من عاناه.

(*) نشر في مجلة «الدارة» العدد الأول، السنة الرابعة، ربيع ثان ١٣٩٨ هـ (مارس ١٩٧٨ م)، ص٢٧٦ - ٢٨٣.

ولقد بحّت أصواتنا من كثرة ما دعونا إلى الاهتمام بالأعمال الببليوجرافية وتشجيع القائمين بها حتى نوفر على الباحثين أوقاتهم وجهودهم ليصرفوها في الدراسة بدلا من أن ينفقوها سعيا وراء تجميع ما كتب في موضوعات بحوثهم.

من أجل هذا كانت سعادتي غامرة حين أصدر الدكتور أحمد الضبيب كتابه القيم «آثار الشيخ محمد بن عبدالوهاب، سجل ببليوجرافي لما نشر من مؤلفاته». وكان مصدر سعادتي أنه بالرغم من أن الأعمال الببليوجرافية ليس لها من الجاذبية ما يغري أساتذة الجامعة الأكاديميين بالإقبال عليها، إلا أنه من المؤكد أن مهنة المكتبات قد اكتسبت بهذا العمل صديقا جديدا له وضعه الأكاديمي ووزنه العلمي.

وأنا أعرف أن الدكتور الضبيب عميد شئون المكتبات بجامعة الرياض. ولكن المنصب قد لا يكون كسبا للمهنة بقدر ما هو كسب لصاحبه. إلا أن الدكتور الضبيب أثبت بكتابه هذا أن العمل المكتبي قد استهواه حقا، وأن المهنة قد اكتسبته صديقا تعتز به. وهو أمر نحمده له ونغبطه عليه ونرجو له أن يستمر. ذلك أن الإنسان لا ينجح في عمله ولا يبدع فيه إلا إذا أحبه وتفانى فيه. ولقد كان ما أحرزه الدكتور الضبيب من نجاح في عمله كعميد للمكتبات بجامعة الرياض ينبئ عن هذا الحب الذي انعقد بينه وبين العمل الذي وكل إليه، ثم كان مؤلفه الذي نعرض له اليوم صيغة أخرى من صيغ التعبير البليغ عن هذا الحب.

وقد جعل المؤلف كتابه في ثلاثة أبواب خصص أولها وأضخمها لما كتبه الشيخ في العقيدة، والثاني لكتاباته في الفقه، والثالث لما كتبه في التفسير والحديث والسيرة النبوية، وقدم للكتاب بمقدمة شرح فيها منهجه وطريقة ترتيب مادته، وأتبعها بلمحات من حياة الشيخ، وكشاف لمختصرات أسماء المصادر، ثم ذيله بملحقين خصص أولها للشروح التي عملت على مؤلفات الشيخ، والثاني لبعض مصادر ترجمته، وختمه بكشافات للآثار والأعلام والأماكن.

وبناء الكتاب بهذا الشكل لا غبار عليه سوى أن الملحق الثاني كان ينبغي أن يستقصي مصادر ترجمة الشيخ وألا يقتصر على بعضها لأن كلمة «البعض» هذه غير محددة، خاصة أن المؤلف لم يبين لنا على أي أساس تم اختيار هذا البعض. فكان عليه أن يستوفي ما كتب عن الشيخ إن أراد تحقيق مزيد من الفائدة، أو أن يستغني عن هذا الملحق جملة على اعتبار أن آثار الشيخ هي موضوع الكتاب وهي التي تعنيه.

وتلك ملحوظة اعتراضية أسوقها عابرا ولا أتلبث أمامها طويلا لأني أريد أن أستوقف الدكتور الضبيب عند ما هو أهم.

وأود قبل كل شيء أن أسجل على نفسي اعترافا صريحا بأنني أحسست من قراءة هذا السفر الجليل أن مؤلفه قد بذل جهدا شاقا في تجميع مادته من ناحية وفي تنظيمها من ناحية أخرى. ولقد كان موفقا في اختيار خطة للتصنيف نابعة من طبيعة المادة الغزيرة التي جمعها، إلا أن التوفيق خانه في بعض التفاصيل. فهو قد أفرد الباب الأول لكتابات الشيخ في العقيدة وقسمه إلى ثلاثة فصول أولها للكتب والرسائل والنبذ، وثانيها للمسائل والأجوبة وثالثها للمكاتبات. وحتى لا يلتبس لفظ الرسائل في الفصل الأول بلفظ الأجوبة في الفصل الثاني ولفظ المكاتبات في الفصل الثالث، عرف المؤلف الأجوبة بأنها ردود الشيخ على أسئلة وجهت إليه في موضوعات العقيدة، وعرف المكاتبات بأنها رسائله الخاصة التي بعثها إلى أشخاص بأعيانهم، ومنشوراته العامة التي وجهها إلى أهالي القرى والمدن ومن يراها من المسلمين[1].

وكنت أتمنى لو أن الدكتور الضبيب عدل عن لفظ الرسائل في عنوان الفصل الأول تجنبا لأي لبس يمكن أن يحدث في أذهان القراء. وكنت أود أيضا أن يوضح لنا ما الذي يعنيه بالنبذ في الفصل الأول، وأن يضع أيدينا على الفرق بينها وبين المسائل في الفصل الثاني، أو أن يجمعها معا في مكان واحد تلافيا للتداخل.

ولقد حدث ما لم يكن بُدٌّ من حدوثه نتيجة لعدم وضوح الحدود بين الفصول، فرقم «١١١ توحيد العبادة، نبذة كتبها جوابا على طلب»[2] وردت في الفصل الأول على أنها نبذة، وفي الوقت نفسه كان يمكن أن تأتي مع الأجوبة في الفصل الثاني.

وهناك رسالتان متشابهتان إحداهما تحمل رقم ٢٨٩ وهي موجهة إلى شخص يدعى حسن[3]، والأخرى تحمل رقم ٣٨٠ وهي موجهة إلى شخص يدعى سليمان[4]. ولم يحقق المؤلف هذين الاسمين، ولا هو عامل الرسالتين معاملة واحدة، وإنما وضع الأولى في الفصل الثاني الخاص بالمسائل والأجوبة، ووضع

(١) المقدمة، ص ٨.
(٢) ص ٣٨.
(٣) ص ٦٣.
(٤) ص ٧٩.

الثانية في الفصل الثالث الخاص بالمكاتبات، وكان ينبغي وضعها معا في موضع واحد.

ولقد كان بوسع المؤلف أن يعفي نفسه من هذا الحرج لو أنه قسم كل باب من الأبواب تقسيما موضوعيا بدلا من هذا التقسيم الذي اصطنعه لنفسه والتزم فيه الترتيب الهجائي فأوقعه في خلط واضطراب، وسبب له غير قليل من المعاناة. ويكفي أن نأخذ موضوعا جزئيا كالقبور - مثلا - وما كتبه الشيخ عن حكم زيارتها والتمسح بها والصلاة عندها، وموضع ذلك كله في الفصل الثاني من الباب الأول، فماذا نجد؟ نجد الصلاة عند القبر تحت رقم ٣٠٩[١] وقصد القبر للدعاء عنده يأخذ رقم ٣١٣[٢] ولمس القبر والتمسح به والصلاة عنده والنذر للقبور يأخذ الرقمين٣١٦، ٣١٧[٣]. أما الأرقام ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥ فقد شغلتها موضوعات متنوعة كالعلم وفرضية طلبه، والصبر مع الفقر والشكر مع الغنى، ومعنى لا إله إلا الله. وهنا نتساءل: ألم يكن من الأفضل جمع الموضوع الواحد في مكان واحد بدلا من تجميع المسائل والأجوبة في مختلف الموضوعات المتصلة بالعقيدة معا وترتيبها هجائيا بالعنوان؟.

وثمة نقطة أخرى في موضوع التصنيف وهي ترتيب المصادر داخل الأبواب، فقد آثر المؤلف «أن يكون ترتيبا زمنيا يبدأ بأقدم المصادر مع التزام التسلسل الزمني في الطبعات المتعددة»[٤]. وهذه الطريقة في الترتيب مقبولة ولكنها تتعثر أمام الطبعات التي نشرت بدون تاريخ، وقد اضطر المؤلف أن يضعها في نهاية الطبعات المؤرخة كما فعل في كتاب «كشف الشبهات» رقم ١٨٨ - ٢٠٢[٥].

.. ويتصل بنقطة الترتيب هذه ترتيب المكاتبات الخاصة التي وجهها الشيخ إلى أشخاص بأعيانهم، فقد رتبها المؤلف (في الفصل الثالث من الباب الأول) ترتيبا هجائيا بالعنوان، وجميع العناوين تبدأ بكلمة «رسالة» ولو أنه رتبها هجائيا بأسماء الأشخاص الذين وجهت إليهم كما رتب الرسائل العامة الموجهة إلى الأقطار والبلدان هجائيا بأسماء البلاد التي وجهت إليها لكان ذلك أجدى وأنفع وأيسر في الاستعمال.

---

(١) ص ٦٦.
(٢) ص ٦٧.
(٣) ص ٦٧ - ٦٨.
(٤) ص ١٠.
(٥) ص ٤٨ - ٥٠.

تلك ملاحظات عامة على الخطة التي انتهجها المؤلف في تنظيم مادة كتابه.
فإذا انتقلنا إلى التفاصيل وجدنا هنات يسيرة ينبغي تداركها، ونذكر منها - على سبيل المثال- أن الذبح للجن وحكمه ورد مرة في باب العقيدة (فصل المسائل والأجوبة)[1] ومرة أخرى في باب الفقه (فصل الفتاوى والأجوبة)[2] وأن مسألة الخمس وردت في باب العقيدة (فصل المكاتبات)[3] ووردت أيضا في باب الفقه (فصل الفتاوى والأجوبة)[4]. ومن أساسيات التصنيف أن الكتابات التي تعالج موضوعا واحدا ينبغي أن تجمع في مكان واحد.

وأنتقل بعد ذلك إلى قضايا الفهرسة في الكتاب وهي كثيرة. ولا يفوتني في البداية أن أعرب عن تقديري للمؤلف لاستعماله الإحالات، ولحرصه على ذكر أوائل نصوص الرسائل والنبذ والمكاتبات التي يوردها «حتى يأمن القارئ الخلط بين المواد عند تشابه الموضوع»[5].

وأرجو بعد ذلك أن يأذن لي الدكتور الضبيب في أن أختلف معه في الأمور التالية:

أولا: تكرار عنوان العمل الواحد إذا تعددت طبعاته لم يكن له ما يبرره، وكان يكفي الاستغناء عنه بشرطتين هكذا: - -. وأظن أن الدكتور الضبيب يتفق معي في أن التكرار يكون ثقيلا عندما يطول الكلام المكرر كما في أرقام ٧٦٥ - ٧٦٧، ٩١٦ - ٩١٨[6]، وعندما يقع كثيرا كما في أرقام ٤٤٣ - ٤٤٩، ٤٧٦ - ٤٨٢، ٧٣٧ - ٧٤٢، ٧٤٣ - ٧٤٩، ٨٩٦ - ٩٠٤[7].

ثانيا: كثير من العناوين غير واضحة الدلالة. وقد اعترف المؤلف بأنه قام «بوضع عناوين لكثير من أجزاء المادة التي لم يكن لها عناوين سابقة معروفة، وهي عناوين مأخوذة من واقع الموضوعات التي تعالجها المواد»[8]. وأشهد أنه

---

(١) رقم ٣٠٥، ص ٦٥.
(٢) رقم ٦٢٣، ص ١١٩.
(٣) رقم ٣٨٠، ص ٧٩.
(٤) رقم ٦٣٢، ص ١٢٠.
(٥) ص ٩.
(٦) ص ١٣٨، ١٦٠ - ١٦١.
(٧) ص ٨٩-٩٠، ٩٥، ١٣٥-١٣٦، ١٥٤-١٥٥.
(٨) ص ٩.

أصاب في كثير من المواضع ولكن التوفيق أخطأه في بعض المواضع فجاءت العناوين غير واضحة الدلالة مثل:

أربع قواعد الدين[1]، ثلاث مسائل يجب تعلمها على كل مسلم ومسلمة[2]، ستة أصول عظيمة[3].

فمثل هذه العناوين لا توحي بما وراءها كما هو الحال في عناوين أخرى مثل: توحيد العبادة، الوصية، الوقف، الأذان، البيع.... إلخ.

وثمة عناوين أخرى ينبغي أن تقلب لتبدأ بالكلمة الدالة، فاستعمال «الكذب على الله» أولى من استعمال: النهي عن الكذب على الله[4]، والتعبير بـ«حفظ القرآن ونسيانه» أفضل من التعبير بـ:وعيد من حفظ القرآن ثم نسيه[5].

ثالثا: بعض المصادر لم ترد في «قائمة المصادر ومختصراتها» المذكورة في أول الكتاب، وقد نتج عن ذلك ذكر المصدر وبياناته كاملة في كل مرة يرد فيها دون اختصار كما في أرقام ١٨، ٤٥ - ٥٥، ١٩٧ - ١٩٨، ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٧٠ - ٥٧٧[6].

رابعا: الالتزام بذكر موضوعات الرسائل العامة في الفصل الثالث من الباب الأول، والتحلل من هذا الالتزام بالنسبة لكثير من الرسائل الخاصة في نفس الفصل[7] غير مقبول.

خامسا: عدم التزام قواعد الفهرسة في بعض المواضع وخاصة في الملحق الثاني الذي سجل فيه المؤلف بعض مصادر ترجمة الشيخ[8]. ومن الأمثلة على ذلك:

أ - النص على الطبعة الأولى أحيانا (كما في أرقام ٩٣١، ٩٣٤، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٤٥)، وعدم ذكرها في أغلب الأحيان.

ب - ذكر اسم الناشر قبل مكان النشر في رقم ١٣٦.

---

(١) رقم ٤-٣٣، ص ٢٣-٢٦.

(٢) رقم ١١٧-١٢٤، ص ٣٩-٤٠.

(٣) رقم ١٥٥-١٦٢، ص ٤٤-٤٥.

(٤) رقم ٣٣٤، ص ٧٠.

(٥) رقم ٣٣٥، ٣٣٦، ص ٧٠، ٧١.

(٦) ص ٢٥، ٢٨-٣٠، ٤٩-٥٠، ١١١، ١١٢، ١١٣-١١٤.

(٧) كما في أرقام ٣٣٧-٣٦٠، ص ٧٢-٧٥.

(٨) ص ١٦٣-١٦٦.

جـ - ذكر اسم المطبعة مع اسم الناشر في بعض الأحيان (كما في رقم ٩٣٤) وإهماله في الغالب والأعم.

د - إهمال تاريخ النشر في رقم ٩٣٨.

بقيت ملاحظتان شكليتان أضعهما بين يدي الدكتور الضبيب رغبة مني في أن تصدر الطبعة التالية من كتابه في صورة مشرفة تليق بموضوعه وبمؤلفه.

الملاحظة الأولى: تتصل بالحواشي Foot Notes الموجودة في الكتاب، فبعضها مفيد حقا لأنه يوضح نصا أو يثبت خلافا بين النسخ كما في ص٧٦، ٧٧، ٩٩، ولكن أكثرها لا محل له من الإعراب كما يقول النحاة. ومثال ذلك ما نجده في الصفحات ٥٩-٦١، ٦٣-٦٦، ١٣٨-١٣٠، ١٤٧-١٥٢ وكثير غيرها. فذكر طبعة ما من كتاب على أنها تشتمل على مسألة معينة وعدم ذكر الطبعات الأخرى للكتاب يعني أن هذه المسألة لم ترد إلا في الطبعة المنصوص عليها، وذلك أمر لا يحتاج إلى توضيح في الحاشية.

أما الملاحظة الثانية: فتتصل بالإخراج الطباعي. فالرسائل الموجهة إلى الأقطار والبلدان في الباب الأول رتبت بأسماء البلدان التي وجهت تلك الرسائل إلى أهلها، وكان ينبغي أن تطبع أسماء البلدان بحروف أكبر أو بطريقة متميزة. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الفصل الأول من الباب الثالث، فقد رتبت كتابات الشيخ في التفسير بحسب ترتيب سور القرآن الكريم في المصحف وكان ينبغي أن تكون أسماء السور التي تم الترتيب على أساسها متميزة في حروفها عن بقية النص.

وبعد،

فعلى الرغم من كل هذه الملاحظات يظل الكتاب عملا ببليوجرافيا ضخما بذل فيه صاحبه من الجهد والوقت ما يستحق عليه الشكر والثناء. فله مني تحية تقدير وإعزاز، ورجاء بألا يحرم المكتبة العربية من مثل هذه الأعمال الببليوجرافية القيمة.

عباس محمود العقاد(*)

الأعمال الببليوجرافية هي الأدوات التي يستعين بها الباحثون في التعرف على الجهود السابقة في مجالات بحوثهم حتى يمكنهم أن يبدأوا من حيث انتهى الآخرون. ومما يؤسف له حقا أن الباحث العربي في كثير من الأحيان ينفق معظم وقته في البحث عن المادة العلمية وتجميعها دون أن يجد هاديا يهديه أو شعاعا من النور يكشف له جوانب الطريق الذي يسير فيه، وهكذا تتبدد طاقته قبل أن يفرغ للبحث ذاته، ويؤرقه الشك في أنه قد استقصى كل ما سبقه من دراسات في الموضوع الذي يعالجه.

ومع أن اللغة العربية قد عرفت الأعمال الببليوجرافية منذ أكثر من ألف عام حين ألف ابن النديم كتابه «الفهرست» سنة ٣٧٧ هـ وحتى قبل أن يؤلفه، فإنها قد عانت في العصر الحديث غير قليل من الجدب الببليوجرافي إن صح هذا التعبير. ومع أوائل السبعينات تبدأ صحوة ببليوجرافية عربية نتيجة لازدهار مهنة المكتبات من ناحية، ولتدفق الإنتاج في صوره المطبوعة وغير المطبوعة من ناحية أخرى، وما تبع ذلك من إدراك لقيمة مثل هذه الأعمال في تيسير مهمة الباحثين ودفع عجلة البحث العلمي إلى الأمام.

وفي حلبة السباق الببليوجرافي الذي بدأت أمواجه تتدافع على الساحة العربية، تدخل الجامعة الأمريكية بسلسلتها «أعلام الأدب المعاصر» التي صدر منها حتى الآن خمسة أعداد أولها عن طه حسين وآخرها عن عباس العقاد.

وإذا كانت الأعمال الببليوجرافية تتفاوت في أهميتها بتفاوت الموضوعات التي تغطيها وحجم كل عمل منها ومدى سعته وشموله، فطبيعي أن تتفاوت

(*) نشر في مجلة «عالم الكتاب»، العددين الأول والثاني، ١٩٨٤م.

الأعمال التي تتصدى لمؤلف بعينه فتحصي ما كتبه وما كتب عنه تبعاً لتفاوت الأفراد في حجم إنتاجهم وفي مدى تنوعه وثرائه.

وعباس العقاد عملاق من أكبر عمالقة الفكر العربي الحديث، وقمة من قممه الشاهقة على مر العصور بلا منازع. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن ثراء فكره وعمقه وتنوعه وامتداده على مدى نصف قرن من الزمان يجعل منه ظاهرة يندر تكررها، ويضفي على أي عمل ببليوجرافي يتناوله قيمة كبيرة تستمد مقوماتها من مكانة العقاد وثقله في ميزان الفكر العربي الحديث. فقد ألّف الرجل أكثر من مائة كتاب، ونشر ما يقرب من ستة آلاف مقال فضلا عن الكتب التي شارك في تأليفها أو ترجمها أو راجعها وشغل الناس في حياته وما زال يشغلهم ويثري حياتهم بعد مماته بما خلف من آثار تتناول مختلف جوانب الحياة والفكر والشعور، فنشرت عنه حتى الآن أكثر من ٢٤٠٠ دراسة ما بين كتاب وفصل من كتاب ومقال.

وعقب وفاة العقاد في مارس ١٩٦٤م أصدرت دار الكتب المصرية نشرة ببليوجرافية بمؤلفاته جمعها وعلق عليها كاتب هذا المقال. وبعد ما يقرب من عشرين عاما، يصدر هذا العمل الكبير الذي أعده الدكتور حمدي السكوت ونشره مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بالاشتراك مع دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، وصدر في مجلدين تجاوزا ألف صفحة.

وينقسم هذا العمل إلى ثلاثة أقسام رئيسية أولها ترجمة للعقاد في أربعين صفحة، تليها دراسة وتقويم في مائة وعشرين صفحة، ثم ببليوجرافية بكتاباته وما كتب عنه في أكثر من تسعمائة صفحة تشغل كتاباته أكثر من ثلثيها، والثلث الباقي للكتابات عنه. وما ذكرت هذه الأرقام إلا لأبيّن أن القسم الببليوجرافي هو العمود الفقري لهذا العمل حيث يمثل ٨٤٪ من حجمه الكلي، وأن ما يسبقه من سيرة أو دراسة هو بمثابة مقدمات تمهد له وتلقي عليه من الضوء ما يكشف بعض جوانبه.

وقيمة هذا العمل الذي بين أيدينا لا تحتاج إلى دليل أو برهان، ولا يناقش فيها إلا مغرض أو منكر للحق. فكتاب بهذه الضخامة يسجل أكثر من ٨٧٥٠ عملا ما بين كتاب ومقال وحديث يستحق أن نكبر ما بذل فيه من جهد وما أنفق فيه من وقت، وأن نعترف له بأنه برغم كل شيء سيظل المرجع الأساسي لمن يدرس فكر العقاد وتراثه، بل ولمن يتعرض لدراسة القضايا التي أثارها العقاد والموضوعات التي تناولها بالكتابة وما أكثرها وأشدّ تنوعها.

ومع أنني لا أخفي إعجابي بهذا العمل ولا أتحفظ في الإعلان عن هذا الإعجاب، إلا أن لي عليه بعض الملاحظات التي أرجو أن يتقبلها القائمون عليه بصدر رحب يتفق مع رحابة الصدر التي صاحبتهم أثناء تجميعه ونشره.

ففي القسم الأول الذي يستعرض حياة العقاد تطالعنا عبارات مبهمة تحتاج الى توضيح وبيان، وكان يمكن توضيحها في سطور معدودة تكشف غموضها وتساعد على اكتمال الصورة في ذهن القارىء. ففي ص ١٢- مثلا- نقرأ أن العقاد بعد أن انتهى من التعليم الرسمي في سنة ١٩٠٣م حضر إلى القاهرة في العام التالي «لتوقيع الكشف الطبي عليه للعمل في وظيفة صغيرة بقنا. ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٠٧م يتنقل العقاد في وظائف صغيرة مختلفة بين قنا والزقازيق والفيوم، ويقوم بالتدريس متطوعا في المدرسة الأهلية التي كان يعلم بها ويمدها بالمال من مرتبه (اللواء) محمد صالح حرب، والتي زار فيها مصطفى كامل فصل العقاد ودار فيه الحوار المعروف بينهما»

فأين كانت المدرسة الأهلية التي يشير إليها النص؟ وما هذا الحوار المعروف الذي دار بين العقاد ومصطفى كامل؟ وإلى أي حدّ أثر في موقف العقاد من مصطفى كامل؟.

وفي موضع آخر (ص٢٢) يذكر المؤلف أن الأحكام العرفية تفرض على مصر لظروف الحزب «وينفي ناظر مدرسة المواساة الإسلامية فيشغل العقاد مكانه «تحديا للأمر الذي صدر بعد القبض عليه» كما يقول العقاد، ثم ما يلبث أن يكتب مقاله المشهور «نادي العجول» ينتقد فيه المدير وبطانته والمفتش الإنجليزي، وينتهي الأمر به إلى القاهرة في قصة مشهورة ومثيرة.

ومرة أخرى نتساءل: أين كانت مدرسة المواساة؟ وأين كان العقاد قبل أن يحلّ محل ناظرها؟ وأيّ مدير هذا الذي انتقده؟ وأي مفتش؟ وما هي القصة المشهورة والمثيرة التي انتهت به إلى القاهرة؟.

تلك كلها علامات استفهام تثيرها الفقرتان السابقتان ولا نجد لها إجابات فيما يليهما من النص. ولا ينبغي أن يقال إن الإجابة على مثل هذه الاستفسارات تستدعي تفصيلا حرص الكاتب على تجنبه. فالإيجاز الذي يؤدي إلى الغموض غير مقبول، وتوضيح هذه الأمور لا يحتاج إلى أكثر من سطر أو سطرين أو بضعة أسطر في أحسن الأحوال.

وثمة ملاحظة أخرى نسجلها على هذا القسم من الكتاب، فقد فصّل المؤلف في

الحديث عن الحياة الصحفية للعقاد، ومضى يتتبع الصحف التي كتب فيها وصلاته بها في أناة ورفق، ثم نفاجأ به يطوي العشرين عاما الأخيرة من حياته طيا سريعا في الصفحات ٤٠ - ٤٣ مع أنها أخصب الفترات في حياته إنتاجا كما يتبين من القسم الثالث من الكتاب.

ولست أريد أن أتلبث طويلا أمام هذا القسم الذي أراد له صاحبه أن يكون أصغر أقسام الكتاب حجما. فلأنتقل إلى القسم الثاني الذي خصص للدراسة والتقويم، والذي يضم خمسة فصول أولها عن نظرية الشعر عند العقاد: والثاني عن شعره، والثالث عن العقاد والدراسة الأدبية، والرابع عن العقاد والنقد التطبيقي، والخامس عن إسلامياته. والفصلان الأولان عن الشعر، وهما يغطيان نصف صفحات هذا القسم مع أن شعر العقاد لا يتجاوز عُشْر إنتاجه (١١ ديوانا من بين ١١٧ كتابا ألفها سوى المترجمات والكتب التي شارك في تأليفها). ونظرية الشعر عنده تتجمع خيوطها في كتاب واحد هو «الديوان» الذي ألفه بالاشتراك مع ابراهيم عبد القادر المازني. أما الفصول الثلاثة الباقية من هذا القسم فتتناول جوانب الدراسة الأدبية والنقد التطبيقي والإسلاميات. وذلك يثير تساؤلا عما إذا كانت هذه هي كل جوانب العقاد كما يمثلها لنا إنتاجه الفكري الذي أحصاه أو حاول أن يحصيه هذا العمل.

لقد كتب الرجل في العلوم والفنون والسياسة واللغة والفلسفة وغيرها، فأين ذهب هذا كله؟ صحيح أننا نقرأ في ص٤٧ اعتذارا عن عدم تناول كتاباته السياسية وإحالة للمادة الببليوجرافية الواردة في القسم الثالث، وكأن هذا الجانب أقل خطراً من الجوانب التي تناولتها الدراسة. ولكن هذا الحكم في حد ذاته يحتاج إلى دليل يدعمه الإحصاء. فما حجم كتاباته السياسية مقارنة بأشعاره مثلا؟ وإذا كانت اهتماماته السياسية وخلافاته الحزبية أموراً مرهونة بوقتها ولم يعد لها الآن غير قيمتها التاريخية، فما بالنا بكتاباته في مجالات العلوم والفنون؟ هل فقدت هي الأخرى قيمتها؟ أم أن عنوان السلسلة «أعلام الأدب المعاصر في مصر» قد حجب رؤية هذه الجوانب في فكر العقاد ليفسح المجال للأدب.

تلك أولى الملاحظات التي أسجلها على هذا القسم.

أما الملاحظة الثانية فهي أن المؤلف وهو في معرض دراسة العقاد وتقويمه كان يعمد في كل فصل من الفصول إلى اختيار عمل بعينه يجسّمه ويضخمه

ويسلط عليه كل الأضواء حتى لا نكاد نبصر غيره، ولا نستطيع أن نحكم على الرجل إلا من خلاله. وتلك مسألة أستميح القارئ عذرا في شيء من التفصيل أراه لازما لتوضيحها:

أ - فهو في الفصل الخاص بشعر العقاد يستوقفنا طويلا أمام قصيدة «ترجمة شيطان» ويفصّل القول فيها تفصيلا شديدا مع أنها قصيدة متقدمة زمنيا بالقياس إلى شعر العقاد.

ولنا أن نتساءل: هل هذه القصيدة حقا تمثل شعر العقاد في كل مراحل حياته، أم أنها تعبر عن حالة «كانت سحابة صيف لم تلبث أن تقشعت» كما يقول المؤلف (ص ١١٠)؟.

ولماذا تختار هذه القصيدة بالذات كثقب ننظر منه على شاعرية العقاد مع أن العقاد نفسه خطر له أن يحذفها من الديوان (ص ١١٠)؟ ألأن طه حسين تحدث عنها حديث المعجب بها فأفاض في الحديث في حفل تكريم أقيم للعقاد سنة ١٩٣٤م؟ وهل لو قدر لطه حسين أن يتحدث عن شعر لعقاد بعد ذلك بعشرين أو ثلاثين سنة، أكان يختار هذه القصيدة لتمثيل شعر الرجل؟.

ب - وهو في الفصل الخاص بالعقاد والدراسة الأدبية يتحدث عن الدراسات الأدبية للعقاد في ثلاث صفحات (١١٣ - ١١٥) ثم يفرد تسع صفحات (١١٦ - ١٢٤) للحديث عن كتاب «ابن الرومي؛ حياته من شعره». وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب وقيمته في مجال الدراسة الأدبية، إلا أننا نتساءل مرة أخرى: لماذا لا نفتح الباب ونرى إنتاج الرجل كله بدلا من هذا الغرام بالنظر من ثقب فيه لا نتبين من خلاله إلا قطعة من هذا الإنتاج مهما بلغت قيمتها فهي جزء من كل.

ج - وفي الفصل الخاص بالعقاد والنقد التطبيقي نجد صفحة واحدة عن النقد التطبيقي عند العقاد (ص١٢٧) و١٩ صفحة عن «كتاب الديوان» (١٢٨ - ١٤٦). وأنا مع المؤلف في أن الكتاب يمثل ذروة النقد التطبيقي عند العقاد، ولكن للعقاد نقداً لأشعار شعراء آخرين غير شوقي سواء كانوا من المدرسة التقليدية أو حتى من المدرسة الحديثة.

د - وفي الفصل الخاص بإسلاميات العقاد نجد الحديث كله عن التراجم الإسلامية والعبقريات بصفة خاصة. فالمؤلف يستهل حديثه في ص١٤٩ بقوله:

«على الرغم من أن العقاد قد نشر كتبا كثيرة حول موضوعات إسلامية مختلفة من بينها «الله» و«التفكير فريضة إسلامية» و«حقائق الإسلام وأباطيل خصومه» و«الإسلام والاستعمار» و«الديمقراطية في الإسلام» و«المرأة في القرآن الكريم» وغيرها، فلا شك أن الإسهام الحقيقي للكاتب الكبير في مجال الإسلاميات يتجلى أوضح ما يتجلى في عبقرياته وتراجمه الإسلامية».

وهذا الكلام يحتاج إلى مناقشة. فللعقاد كتابات وكتب دينيّة عامة مثل «أبو الأنبياء» و«عبقرية المسيح» و«عقائد المفكرين في القرن العشرين»، وله دراسات كثيرة عن الإسلام صدر بعضها في كتب ضخمة أشار الكاتب إلى بعضها. واذا صحّ أن العبقريات هي أوسع كتب العقاد شهرة وأكثرها تداولا بين القراء خاصة بعد أن قرر بعضها على طلاب الثانوية العامة فقرأها عشرات الألوف من الطلاب والمدرسين، وألفت كتب حولها تبسطها وتشرحها، فإن ذلك كله لا ينبغي أن يكون على حساب مؤلفاته الدينية الأخرى. بل لعلي لا أجاوز الحقيقة إذا قلت إن فكر العقاد الإسلامي لا يتضح في هذه العبقريات بقدر ما يتضح في غيرها من الكتب «كالفلسفة القرآنية» و«التفكير فريضة إسلامية» و «ما يقال عن الإسلام» و«حقائق الإسلام وأباطيل خصومه» و«الإنسان في القرآن» و«الإسلام في القرن العشرين؛ حاضره ومستقبله».

والملاحظة الثالثة على هذا القسم أن المؤلف وهو يعلق على قصيدة «ترجمة شيطان» في الفصل الثاني قد تجاوز كثيرا في الحديث عن الله سبحانه وتعالى. فهو يقول في ص١٠٨ إن الشيطان «فرض عليه - منذ البداية وفي كثير من التعسف - أن يذهب لإغواء البشر.... كل هذا في مقابل خصم صوره راوي القصيدة جبارا متعسفاً فحسب، كتب الشقاء لهذا الشيطان قبل أن يوجد... ثم هو لم يفطن حتى إلى أن الشيطان قد كف عن إغواء الناس لا من قبيل التوبة بل رثاء لهم، فناقض قوله السابق وأدخله الجنة».

وحتى لو كان الشاعر يعبّر في قصيدته عن هذه المعاني على لسان راوي القصيدة، فما يقع فيه الشاعر في لحظة تمرد أو خيال جانح لا ينبغي أن يقع فيه كاتب ناقد.

وفي ص١٠٩ يذكر المؤلف بيتا من القصيدة يصور الحوار بين الله سبحانه وتعالى وبين الشيطان:

كن عبـــــــــدي، فلما أن أبـــــــــى
قـــــال كن صخرا كما شئـــــت، فكـــــان

ويعلق عليه بقوله: «أفلا يحسّ القارىء أن هزيمة الشيطان هنا على هذا النحو تضعه في مستوى خلقي أكرم وأنبل من مستوى خصمه في القصيدة؟ ».

ونحن نرفض هذا التعليق شكلا وموضوعا. نرفضه لأنه يتنافى مع كل الأديان السماوية، ولأن فيه تطاولاً لا يليق أن يصدر عن كاتب مسلم حتى لو تعلق بأستار الجامعة الأمريكية. ولا يعفى الكاتب من المسئولية تعليقه بعد ذلك بأن هذا ليس هو الشيطان المألوف لدى القارئ العربي أو المسلم. ذلك أن جنوح الشاعر في لحظة ضيق أو يأس لا يعطينا الحق في أن نقف أمام هذه اللحظة نجسمها ونضخمها ونشير إليها بإصبع الاتهام، خاصة أنها تعبر عن حالة نفسية وصفها الكاتب نفسه بأنها كانت «سحابة صيف لم تلبث أن تقشعت».

أما الملاحظة الرابعة على هذا القسم فهي أننا نجد فيه بعض الأحكام العامة التي يصدرها الكاتب بلا حيثيات على حدّ تعبير رجال القانون. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في ص١١٦ من أن كتاب «ابن الرومي» «ثاني دراسة عصرية هامة تصدر في مصر، وربما في العالم العربي كله لشخصية أدبية. فمنذ أن صدر كتاب «ذكرى أبي العلاء» لطه حسين في عام ١٩١٥م لم تصدر أي دراسة لها تلك الأهمية حتى ظهر كتاب ابن الرومي عام ١٩٣١م».

ومثل هذا الحكم يدين الدراسة الأدبية في مصر والعالم العربي في تلك الفترة، ولم يكن له مبرر في نظري إلا محاولة الربط بين العقاد وطه حسين، وهي محاولة تطلّ برأسها في عدة مواضع من هذا الفصل الثالث متمثلة في الإشارة إلى آراء طه حسين حينا (كما في ص١٥٤)، وإلى الكتاب الذي أصدرته الجامعة الأمريكية عن حياته وإنتاجه وافتتحت به هذه السلسلة حينا آخر (كما في ص١١٧، ١٢٣).

وننتقل بعد هذا إلى بيت القصيد، إلى القسم الثالث الذي يحمل عنوان (عباس محمود العقاد ببليوجرافياً) والذي ينقسم بدوره إلى قسمين خصص أولهما لأعمال العقاد، وخصص الثاني للأعمال التي تناولته.

أما أعمال العقاد فقد توزعتها الفصول التالية:

١ - كتب في النقد والأدب والفكر والسير.

٢ - أدب إبداعي:

(أ) شعر.

(ب) أدب قصصي.

٣ - أعمال بالاشتراك، ومقدمات كتب.

٤ – أعمال مترجمة.
٥ – مراجعة وإشراف.
٦ – دراسات ومقالات.
٧ – أحاديث صحفية وندوات.

ويلاحظ على هذه الفصول ما يلي:

أولا: أن التقسيم لا يخلو من قلق بدليل:

أ – أن الفئات الخمس الأولى كتب، الأولى والثانية منها تأليف، والثالثة اشتراك في التأليف، والرابعة ترجمة، والخامسة مراجعة وإشراف. بخلاف الفئتين السادسة والسابعة.

ب – أن الفئة الأولى ينطوي تحتها معظم كتب العقاد التي ألفها بمفرده (١٠٥ من بين ١١٧) وعنوانها يوحي بأن مؤلفات العقاد – فيما عدا الشعر والقصة – كانت في النقد والأدب والسير.

أما كلمة «الفكر» التي وردت في العنوان فكلمة عامة تحتاج إلى تحديد. وكان الأولى أن يطلق على هذه الفئة «دراسات» وأن تحذف تلك الكلمة من عنوان الفئة السادسة.

ج – أن الأعمال المترجمة تضم خمسة كتب وسبعة أعمال منشورة في دوريات، والكتب الخمسة هي: عرائس وشياطين، وفرانسيس بيكون، وبنجامين فرانكلين، وشاعر أندلسي وجائزة عالمية، وألوان من القصة القصيرة. والكتاب الأخير مترجم فعلا، أما الأربعة الأولى فتجمع بين التأليف والترجمة، بل إن التأليف يغلب على بعضها. فأولها مختارات شعرية عربية ومعربة، والثاني والثالث كل منها قسمان أولهما دراسة للشخصية والثاني مقتطفات من كتاباتها، أما الرابع فدراسة للشاعر الأندلسي جوان رامون خيمنيز مصحوبة بترجمة قصته «بلاتريو وأنا» وبمقتطفات من كتاباته وأشعاره. وقد قدم العقاد لهذه الدراسة ببحث تاريخي عن جائزة نوبل (مؤسسها ونظامها)، وعن أثر الأدب العالمي على الأدب القومي لأمة من الأمم. وواضح أن هذه الكتب الأربعة ليست أعمالا مترجمة بالمعنى الدقيق لهذا التعبير.

د – أن الأحاديث الصحفية والندوات (الفصل السابع) تضم أحاديث إذاعية مثل رقم ١٤٤ (ص٧٩٣) وكان يمكن تجنب مثل هذا الاضطراب لو لم توصف الأحاديث في عنوان الفصل بأنها «صحفية».

ثانيا: أن المادة المجمّعة رتبت داخل كل فصل ترتيبا زمنيا دون إشارة إلى طريقة الترتيب في المقدمة. وما اتفق في تاريخ نشره من الكتب التي ألفها العقاد أو قدم لها لم يخضع لأي نوع من الترتيب. (انظر على سبيل المثال ص١٧٨، ٢٢٨). والترتيب الزمني - بطبيعته - لا يفيد إلا في دراسة تطور فكر العقاد، ومعرفة فترات الخصوبة والجدب في إنتاجه، والموضوعات التي غلبت عليه في فترة من فترات حياته. وحتى هذه الغاية لا تتحقق بصورة كاملة لأن المادة قد وزعت على فصول سبعة، ومن يريد تتبع فكر العقاد زمنيا فعليه أن يتنقل بين هذه الفصول يجمع مادته منها جميعا. أما الباحثون في مختلف ميادين المعرفة ممن يعنيهم أن يعرفوا ما كتب العقاد في مجالات تخصصاتهم، وهؤلاء بالتأكيد أكثر ممن سيتصدون لدراسة العقاد، فلا يخدمهم هذا الترتيب الزمني بقدر ما يخدمهم المدخل الموضوعي وهو أكثر المداخل فائدة بالنسبة لمن يتعاملون مع مثل تلك الأدوات البيليوجرافية وأولاها بالاتباع. وتحت كل موضوع يمكن أن ترتب المداخل هجائيا أو زمنيا إذا أردنا للترتيب أن يعكس تطور رأي العقاد في الموضوع.

ومع أن الترتيب الزمني يبدو أيسر من الترتيب الموضوعي إلا أن تطبيقه هنا لم يسلم من الصعوبات وأهمها:

أ - أن بعض الكتب لا تحمل تواريخ نشرها مثل «عقائد المفكرين في القرن العشرين». وقد استلزم هذا ترجيح تاريخ معين يوضع تحته الكتاب. والاجتهاد في تحديد تواريخ النشر يصيب حينا ويخطئ حينا آخر ويوقع صاحبه في مآزق ما كان أغناه عن التورط فيها.

ب - أن بعض الكتب لم توضع في مكانها الصحيح على خريطة الزمن، فكتاب «الرحالة كاف؛ عبد الرحمن الكواكبي» - مثلا - نشر سنة ١٩٥٩م وذكر في ص١٨٨ أنه نشر سنة ١٩٦٠م، وكتاب «عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ الإمام محمد عبده» يذكر في ص١٨٩ أنه نشر سنة ١٩٦٣م مع أن وزارة الثقافة قد نشرته في سنة ١٩٦٢م مفتتحة به سلسلة «أعلام العرب»، ثم أعادت وزارة التربية والتعليم نشره في سنة ١٩٦٣م تحت عنوان «محمد عبده». والطبعة الأولى في ٢٧٨ صفحة، أما الطبعة الثانية فتقع في ٣١٨ صفحة.

جـ - أن كثيرا من المقالات التي نشرها العقاد في الصحف والمجلات، وخاصة ما نشره كيوميات في صحيفة «الأخبار» يتناول كل منها عدة

موضوعات، وقد وردت هذه المقالات في الفصل السادس في سياقها الزمني تحت عناوينها المجمعة ولم تذكر أي مداخل إضافية بالعنوان الثاني أو الثالث الذي وضع للمقال. وبهذا تاه الكثير من العناوين التي كتب تحتها العقاد، خاصة وأننا لا نجد لها كشافا يبرزها ويدفع بها إلى دائرة الضوء. ومن الأمثلة على ذلك عناوين المقالات التالية التي نشرت في صحيفة «الأخبار» ووردت في ص٧٣٩ تحت أرقام ٥٥٨٣ - ٥٥٨٥:

- الدخلاء على الأدب العربي - فقيدنا الثائر الصامت توفيق حبيب - شارلي شابلن.

- المناظر الدينية وصور الأنبياء والقديسين التي تعرض على الشاشة البيضاء - وقائع عن جماعة أبوللو - أصل كلمة القرش.

- المرأة المسكينة التي لا يفهمها أحد «كوليت سهيل خوري» - الشعر الذي يتعب قارئه ولا يلذه - هل هناك كائنات في الأجرام السماوية خلاف الأرض؟.

ولقد كان يمكن أن يخفف من عيوب الطريقة الزمنية في ترتيب مادة هذا الكتاب أن يزود بكشاف موضوعي، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، ولذلك فإن من يبحث عن موضوع معين يجد نفسه مدفوعا إلى بحر من التيه تتقاذفه فيه بضعة ألوف من المداخل.

ثالثا: أن بيانات الوصف الببليوجرافي في الأقسام الخمسة الأولى تقتصر على العنوان ومكان نشر الطبعة الأولى وتاريخ النشر (راجع على سبيل المثال أرقام ٨ ص ١٧٧، ٤٠ ص ١٨٣، ٤٦-٤٨ ص ١٨٤، ٨٤ ص ١٩٠). وأحيانا تضاف بيانات مبتورة عن إعادة النشر. فعبقرية عمر - مثلا - صدرت لها أكثر من ست طبعات لم يُشَرْ إليها وإنما أشير في ص١٨٠ إلى أنها قد أعيد نشرها في «العبقريات الإسلامية» وفي «إسلاميات» كما أعيد نشرها في بيروت ضمن «المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد» و«في موسوعة العقاد الإسلامية» بالقاهرة دون ذكر لناشر هذه السلاسل وتواريخ نشرها، بل حتى دون ذكر لأماكن نشر بعضها.

و«شاعر الغزل عمر بن أبي ربيعة»، يذكر أنه أعيد نشره في «مجموعة أعلام الشعر» وفي بيروت ضمن «المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد»، دون ذكر لناشر المجموعة الأولى وأين نشرت ومتى نشرت، ودون تحديد لتاريخ نشر المجموعة

الثانية ولاسم الناشر.

وكان ينبغي ذكر الناشر وعدد الصفحات والسلسلة التي نشر فيها الكتاب والطبعات المختلفة التي صدرت له، بالإضافة إلى تعريف موجز بالكتاب وموضوعه.

أما الناشر فلأنه الجهة التي يُلتمس عندها الكتاب، ولأن بعض الكتب نشر جزء منها عند ناشر معين والجزء الثاني عند ناشر آخر ككتاب «ساعات بين الكتب» الذي نشر الجزء الأول منه في مطبعة المقتطف والمقطم سنة ١٩٢٩ م ونشر الجزء الثاني منه في لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٥ م، ثم نشر الجزءان معا سنة ١٩٥٠م في مجلد واحد صدر عن مكتبة النهضة المصرية.

وأما الصفحات فلأنها تحدد أحجام الكتب والمقدمات التي كتبها العقاد لمؤلفات الآخرين. وترجع أهمية هذه المعلومات إلى أن هناك كتبا صغيرة لا تعدو أن تكون محاضرة ألقاها العقاد ككتابه «فلسفة الغزالي» وكتبا أخرى ضخمة تبلغ بضع مئات من الصفحات ككتابه «سعد زغلول» الذي تجاوز الستمائة صفحة في طبعته الأولى التي صدرت سنة ١٩٣٦ م. أما مقدمات الكتب فقد لا تتجاوز صفحتين كما في مقدمة كتاب «أدب المازني» لنعمات أحمد فؤاد (رقم ٢١ ص٢٢٩) ومقدمة كتاب «خوالد من الأدب الكلاسيكي» لسيدني بورتر (رقم ٣٥ ص٢٣١)، وقد تتجاوز الثلاثين صفحة كما في مقدمة كتاب «التعاون الاقتصادي» تأليف ج.ب. وودز (رقم ٢٥ ص٢٢٩) وكتاب «ثورة العصر» لهيوسيتون واطسون (رقم ٢٦ ص٢٣٠)، وقد تقترب من الخمسين صفحة كمقدمة كتاب «الاستعمار الاقتصادي» لألفرد ترابرومان (رقم ٣٠ ص٢٣٠). ولا يخفى أن بعض هذه المقدمات دراسات مستفيضة وبعضها الآخر مقدمات تقليدية، ولا يوضح ذلك إلا ذكر عدد الصفحات.

وأما الطبعات فذكرها لازم في الأعمال الببليوجرافية لأن لكل طبعة سماتها وخصائصها التي تميزها عما سواها. ولم تذكر الطبعات في هذا العمل الذي نتحدث عنه إلا بصورة مبتورة مشوهة. ومن الأمثلة على ذلك أن كتاب «عبقرية الإمام» صدر عن مطبعة المعارف سنة ١٩٤٣ م وأعيد إصداره سنة ١٩٤٧ م، ثم صدر في سلسلة «اقرأ» سنة ١٩٥٢م وفي «كتاب الهلال» مرتين، إحداهما سنة ١٩٥٦م برقم ٦٧ والأخرى سنة ١٩٦١م برقم ١١٩. ولم يرد شيء عن هذه الطبعات عند ذكر الكتاب في ص ١٨١ وإنما ذكر أنه أعيد نشره في «العبقريات الإسلامية» وفي «إسلاميات» وفي «المجموعة الكاملة لمؤلفات

العقاد » وفي « موسوعة العقاد الإسلامية ». وكتاب « الصديقة بنت الصديق » صـدر سنـة ١٩٤٣ م عن دار المعـارف، ثم أعيـد إصـداره في عـامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ م، وصدر في « اقرأ » برقم ١٢٥ سنة ١٩٥٣ م، وصدرت له طبعة رابعة سنة ١٩٦١ م. وهذه الإصدارات الأربع تتفاوت في عدد صفحاتها ما بين ١٤٩ صفحة في الطبعة الأولى و ١١٦ صفحة في الطبعة الأخيرة، ولم يرد لها ذكر أو حتى مجرد إشارة. وكل ما ذكر (في ص ١٨١) أن الكتاب أعيد نشره في بيروت ضمن « المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد » وفي « موسوعة العقاد الإسلامية ».

وهذان المثالان اللذان ذكرناهما قليل من كثير، وهما إن دلاّ على شيء فإنما يدلان على أن القائم بالعمل قد آثر اليسر واكتفى بذكر الطبعات المجمعة إن صح هذا التعبير. ولو أنه استوفى ذكر الطبعات المختلفة للكتب التي ألفها العقاد أو شارك في تأليفها لخرج العمل أدق وأكمل وأنفع للباحثين.

أما الشروح والتعليقات أو التعريفات بالكتب Annotations فقد كانت ضرورية هنا لأن المادة لم ترتب ترتيبا موضوعيا، ولأن بعض العناوين مثل « الشذور » و « مجمع الأحياء » و « هذه الشجرة » لا تكفي للدلالة على موضوع الكتاب. وإذا كنا نلتقي في هذا الدليل ببعض التعريفات المنشورة هنا وهناك فإنها لا تتجاوز عبارات مثل:

- مجموعة من الأحاديث الإذاعية والمحاضرات (رقم ٣٨ ص١٨٣).
- سلسلة محاضرات أذاعها العقاد من محطة الإذاعة المصرية (رقم ١٨ ص١٨٠).
- مجموعة مقالات نشرت بصحيفة الأخبار اليومية (رقم ٨٣ ص١٩٠).

وحتى هذا النوع من المعلومات - وهو مفيد بلا شك - لا نجده يطرد، فكتـــاب « الإسلام والاستعمار » - مثـــلا - (رقم ٦٤ ص١٨٧) وكتـــاب « مطالعات » (رقم ٦٦ ص١٨٧) كلاهما أحاديث إذاعية ومع ذلك لم تذكر هذه المعلومة عنهما.

فإذا تركنا الفصول الخاصة بالكتب وانتقلنا إلى الفصلين الخاصين بالمقالات والأحاديث الصحفية وهما الفصلان السادس والسابع فلن نجد من البيانات الببليوجرافية غير العنوان، واسم المجلة التي نشر بها المقال أو الحديث، وتاريخ النشر، وأحيانا بعض التعريفات مثل:

- رقم ٢٧٧٣ (ص ٤٧٧) زعيم وزعيم (عن غاندي والنحاس).

- رقم ٢٧٨٢ (ص٤٧٨) شارب البحر (قصة عن عبد الله التعايشي خليفة المهدي السوداني).

- رقم ٣٥٤٩ (ص٥٤٦) سوق عكاظ (عن تكريم الأديب السوداني صالح عيسى).

- رقم ٣٥٦٨ (ص٥٤٨) مسألة الجنسين (أعيد نشرها في «ردود وحدود»).

- رقم ٥٨٣٣ (ص٧٦٨) علمتني الصحافة (نشر المقال في «يوميات» جـ ٤).

ولا يخفى أن ذكر عدد صفحات المقال مهم جداً، فهناك مقالات لا تزيد عن صفحتين مثل: «الكتب التي أفادتني» (رقم ١١٨٠ ص٣٤٥) و«النهضة الشرقية الحديثة» (رقم ١٢٧٨ ص٣٥٣) ومقالات أخرى تبلغ ثماني صفحات أو تسع كمقال «مولد الفلسفة الإسلامية» (رقم ٣٩١١ ص٥٧٨) و«السببية عند الغزالي» (رقم ٤١٨٠ ص ٦٠٠). كما أن التعريف بالمقال يبدو ضروريا في بعض الأحوال، ومن الأمثلة على ذلك مقال «النقائض» (رقم ١٧٦٣ ص ٣٩٣) الذي لا يتناول القصائد الأموية التي تحمل هذا الاسم كما قد يتبادر إلى الذهن وإنما هو عن أخلاق عظماء الرجال مع الإشارة إلى نيتشه ولنكولن، ومقال «في اللغة» (رقم ٥٠٢٧ ص٦٧٧) الذي يختص بالحديث عن أسلوب ابن سينا وطريقته في الكتابة.

هذا بالنسبة لأعمال العقاد، أما الأعمال التي كتبت حوله وحول أدبه، والتي تمثل الجزء الثاني من هذا القسم الببليوجرافي فقد توزعتها أربعة فصول خصص أولها للكتب الكاملة عنه، وخصص الثاني للكتب التي تناولته في فصول، والثالث للمقالات والدراسات، والرابع للأعمال الصادرة عنه بلغات أخرى كتبا ومقالات ورسائل.

ويتميز هذا الجزء بما يلي:

أ - أنه يتضمن بعض التعليقات المفيدة في الفصلين الأول والثالث. فمن التعليقات التي نجدها في الفصل الأول مثلا: كتاب مدرسي، ورسالة دكتوراه، ورسالة ماجستير، وضبط وشرح وتحليل لطلبة الثانوية العامة (ص٨٠٠ - ٨٠٦). ومن التعريفات التي نجدها في الفصل الثالث:

- دائرة المعارف الوفدية - الخاء (نقد ساخر لكتاب المراجعات) رقم ٧٣ ص ٨٥٩.

- الدكتاتورية والأدب... أدباء الشيوخ وإنتاج الشبان (عن نقد العقاد لديوان ناجي «وراء الغمام») رقم ٣٥٥ ص٨٩٣.

ب - أن الفصل الثاني الخاص بالكتب التي تناولت العقاد في فصول منها يحدد الصفحات التي تتناولها. وتلك ميزة تحسب للكتاب، وكنا نتمنى أن تسري روحها في جميع فصول هذا القسم الببليوجرافي.

وفي مقابل هاتين الميزتين يؤخذ على هذا الجزء أنه التزم الترتيب الزمني داخل كل فصل من فصوله وهو أمر سبقت الإشارة إليه بشيء من التفصيل، كما يؤخذ عليه أن عنوان الفصل الثالث (مقالات ودراسات) ليس دقيقا في الدلالة على محتوياته، ففيه قصائد مثل أرقام ٣٤٠، ٣٤١ (ص ٨٩١)، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩ (ص٩٠٤)، ٤٥٢-٤٥٧ (ص٩٠٥). بل إن أول عمل يرد ذكره في هذا الفصل (ص٨٤٩) هو نبأ عن صدور كتاب «خلاصة اليومية» وهو لا يدخل تحت المقالات والدراسات إلا بتجاوز كبير.

وبعد..

فقد بقيت لي بعض الملاحظات العامة وأولها أن المؤلف قد اعترف في المقدمة بأنه لا يستطيع الزعم بأنه جمع كل ما نشره العقاد أو نشر عنه، وهذا القول قد يغفر لصاحبه إسقاط بعض المقالات المبعثرة في عشرات الدوريات ولكنه لا يغفر له إسقاط بعض الرسائل الجامعية التي تناولت العقاد وقدمت لجامعات أجنبية مثل:

An Annotated bibliography of the writings of ‘Abbas Mahmūd al ‘Aqqad.

التي قدمت لجامعة لندن سنة ١٩٦٣م.

أما الملاحظة الثانية فتختص بذلك العنوان الفرعي الذي حملته السلسلة التي نشر فيها هذا العمل (سلسلة بيوجرافية نقدية ببليوجرافية) وهي سلسلة يتولاها أستاذ الأدب الحديث بالجامعة الأمريكية، وكنا ننتظر منه أن يقدم لنا كلمة عربية بديلة لكلمة «بيوجرافية» فاللغة العربية تمتاز بثرائها الذي لا نظير له بين لغات الأمم، وإذا كنا ما زلنا نستعمل كلمة «ببليوجرافيا» مضطرين لأننا لم نعثر بعد على اللفظ الذي يؤدي المعنى ويتفق عليه أهل الاختصاص في الوطن العربي، فما أظن هذا الكلام يصدق على كلمة بيوجرافيا، فما لفظ السير والتراجم عنا ببعيد.

وترجمة هذا اللفظ تستدعي بالضرورة إعادة النظر في العنوان الفرعي كله حتى تستسيغه الأذن العربية ولا ينبو على السمع.

ويتصل بهذه الملاحظة أيضا أننا نجد كلمة «أبجدي» تستخدم بدلا من كلمة «هجائي» في أكثر من موضع من المقدمة، وفي ص١٠٩٥. ولا يخفى أن هناك فرقا بين الترتيب الهجائي والترتيب الأبجدي، وأن المقصود هنا هو الترتيب الهجائي لا الأبجدي.

ويضاف إلى هاتين الملاحظتين المتصلتين باللغة ملاحظات أخرى تتصل بإخراج هذا العمل الضخم. ولعل أول ما يلفت الانتباه في هذه الناحية أن الكتاب الذي بين أيدينا يقع في مجلدين وأن المادة العلمية وزعت على المجلدين توزيعا لا يخضع لأي منطق ولا يراعي سوى شكل المجلدين وتساويهما في الحجم. ولقد كان من نتيجة ذلك أن ضم المجلد الأول سيرة العقاد والدراسة التي عملت عنه وجانبا من القسم الببليوجرافي شمل الكتب التي ألفها أو ترجمها أو راجعها العقاد بالإضافة الى ما يقرب من ثلثي المقالات التي كتبها (٣٨٩٧ من ٥٨٧٣) أما المجلد الثاني فتستكمل فيه المقالات وتتبع بالأحاديث الصحفية والندوات، يليها القسم الثاني الخاص بما كتب عن العقاد ثم الكشافات. وكان الأوفق أن يستوفي المجلد الأول كل أعمال العقاد وأن يخصص المجلد الثاني لما كتب عنه.

وإلى جانب هذه الملاحظة الشكلية العامة هناك ملاحظات جزئية تتصل بالإخراج منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - أننا لا نجد اطرادا في طريقة ذكر المراجع في الحواشي. ومن الأمثلة على ذلك:

أ - في ص٣٩ يذكر المرجع في الحاشية الأولى، ويكتفى بعبارة «المرجع السابق» في الحواشي الأربع التالية.

وفي ص ٤٢ يذكر عنوان الكتاب كاملا في حاشيتين متتاليتين.

وفي ص ٦٨ يشار إلى كتاب واحد في ثلاث حواشٍ متتالية، فيذكر عنوانه في الحاشية الأولى، ويكتفى في الحاشية الثانية بعبارة «المرجع السابق» وتعود الحاشية الثالثة فتذكر العنوان كاملا.

وكان ينبغي التوحيد.

ب - في هامش ص ٢٧ تقول الحاشية الأولى: المرجع السابق (والإشارة هنا إلى كتاب «مطالعات في الكتب والحياة» كما تدل على ذلك حواشي ص٢٦)

وتذكر الحاشية الثانية اسم المرجع نفسه كاملا. وكان ينبغي النص على اسم المرجع في الحاشية الأولى، والاكتفاء بعبارة «المرجع السابق» في الثانية.

٢ - أننا نجد في هامش ص ٥٨ إشارة تقول: محي الدين رضا، المرجع السابق ص ٧٣ - ٧٨. ولم يرد ذكر لهذا المرجع فيما سبق من صفحات.

٣ - أننا نجد في أول ص ١٠٥ إشارة إلى دراسة سابقة للمؤلف، ونجد في الهامش إحالة إلى هامش ص ٩٥، ولا صلة بين الهامش المحال إليه وموضوع الإحالة.

٤ - أن هناك أخطاء وقعت في عناوين بعض الكتب ولعلها أخطاء طباعية. فكتاب «عبقرية المسيح» - مثلا - أعيد نشره بعنوان «حياة المسيح في التاريخ وكشوف العصر الحديث» وقد ذكر العنوان (ص ١٨٥) ناقصا على النحو التالي: حياة المسيح وكشوف العصر الحديث.

ولن أذكر أخطاء الطباعة والأخطاء في أرقام بعض الصفحات التي يشار إليها في الكشاف لأن صاحب العمل قد نبه إليها في المقدمة وذكر أنه آثر إغفالها «لأنها لن تخفى على فطنة القارئ».

وبعد.. مرة أخرى

فإن هذه الملاحظات كلها لا تنقص من قيمة هذا العمل الكبير الذي بين أيدينا. فهو عمل جليل لا شك في هذا، ولا يعرف مقدار الجهد الذي بذل فيه إلا دارسو الأدب الحديث من ناحية، والببليوجرافيون الذين يتصدون لمثل هذه الأعمال من ناحية أخرى. وما أصدق قول الشاعر:

لا يعرف الوجـــد إلا من يكـــابـــده
ولا الصبـــابـــة إلا من يعـــانيهـــا

فللدكتور حمدي السكوت مني أصدق الشكر على هذا الوقت الممتع الذي أتاحه لي مع كتابه الضخم بكل ما يتميز به من سعة وشمول. والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به وأن يكثر من أمثاله.

المصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات

أ - الدوريات

١ - آراء: مجلة تربوية ربع سنوية، يصدرها المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي بسرس الليان، منوفية (مصر).

٢ - الدارة: مجلة ربع سنوية، تصدرها دارة الملك عبد العزيز بالرياض.

٣ - عالم الكتاب: مجلة فصلية، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.

٤ - عالم الكتب: مجلة فصلية متخصصة، تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف بالرياض.

٥ - الفيصل: مجلة ثقافية شهرية، تصدر عن دار الفيصل الثقافية بالرياض.

٦ - مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهي مجلة سنوية حملت اسم «مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية» في فترة من تاريخها.

٧ - مكتبة الإدارة: دورية تصدر ثلاث مرات في السنة عن معهد الإدارة العامة بالرياض.

٨ - مكتبة الجامعة: مجلة تصدر ثلاث مرات سنويا عن مراقبة المكتبات بجامعة الكويت.

٩ - المورد: مجلة تراثية فصلية، تصدرها في بغداد وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية.

ب - أعمال الحلقات والندوات

١ - الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية، بالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق من ٢ - ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١ م.

٢ - حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها، التي عقدت ببغداد من ٨ - ١٧/١١/١٩٧٥م.

٣ - ندوة «المستفيدون من المكتبات» التي نظمها المعهد الأعلى للتوثيق بالجمهورية التونسية، وعقدت في تونس من ٥ - ٧ أبريل ١٩٨٥م.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٧
مقدمة	٩
أولاً: الدراسات	١٣
المكتبات العربية بين أمجاد الماضي وتحديات المستقبل	١٥
حق المؤلف في القوانين العربية	٣١
تأملات في إهداءات الكتب العربية	٤٧
نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين	٨١
من تراثنا الببليوجرافي: ابن النديم وكتابه الفهرست	٩٣
تراثنا الفقهي وقضاياه الببليوجرافية	١٠٩
المستشرقون والعمل الببليوجرافي	١٢١
جهود المستشرقين في مجال التكشيف الإسلامي	١٣١
فهارس المخطوطات	١٥٥
نحو خطة عربية لتجميع تراثنا المخطوط	١٦٩
مسئولية جامعاتنا تجاه تراثنا المخطوط	١٨٣
تصنيف الكتب بين القديم والجديد	١٩١
ديوي... عربياً	١٩٩
التصنيف العشري والمكتبة العربية	٢٠٩
دور المكتبة في تعليم الكبار	٢١٩
المستفيدون غير المستفيدين من المكتبات في الوطن العربي	٢٤٣

ثانياً: نقد الكتب ٢٥١
نحو ببليوجرافيا وطنية للمملكة العربية السعودية ٢٥٣
مع الدكتور الضبيب وكتابه آثار الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٢٥٩
عباس محمود العقاد ٢٦٧
المصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات ٢٨٣
فهرس محتويات الكتاب ٢٨٥

صدر للمؤلف

١ - لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات (طبعتان).
٢ - مدخل لدراسة المراجع (طبعتان).
٣ - المخطوط العربي (طبعتان).
٤ - الخدمة المكتبية الريفية؛ دراسة ميدانية.
٥ - قراءة في أوراق جامعية.
٦ - مع الملاح التائه، علي محمود طه.
٧ - الزبيري.. شاعر اليمن.